الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه" ل.م. د" في شعبة: العلوم الإقتصادية

تخصّص: تحليل إقتصادي وإستشراف

الموسومة بعنوان:

الحماية الإجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لدراسة حالة صناديق الضمان الإجتماعي للأجراء وغير الأجراء الفترة (2000-2021)

من إعداد الطالبة: خروبي نوال

نوقشت علنا بتاريخ: 15 جانفي 2025

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بودلال علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د بن لولو سليم بدر الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د بوريش لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
أ.د بلعربي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
أ.د دالي يحي آسية	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنة

السنة الجامعية: 2024-2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه" ل.م. د" في شعبة: العلوم الإقتصادية

تخصّص: تحليل إقتصادي وإستشراف

الموسومة بعنوان:

الحماية الإجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لدراسة حالة صناديق الضمان الإجتماعي للأجراء وغير الأجراء الفترة (2000-2021)

من إعداد الطالبة: خروبي نوال

نوقشت علنا بتاريخ: 15 جانفي 2025

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بودلال علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د بن لولو سليم بدر الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د بوريش لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
أ.د بلعربي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
أ.د دالي يحي آسية	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنة

السنة الجامعية: 2024-2025

" ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ (2) ٱقۡرَأۡ

وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ (3) ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ (4) عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ (5)"

سورة العلق الآيات من (1-5)

صدق الله العظيم

كان لُقمانُ يوصي ابنَه" :يا بُني، جالِس العلماء وزاحِمهم بركبتَيك؛ فإنَّ الله يُحيي القلوبَ بنور الحكمة، كما يُحيي الأرض الميتة بوابل السَّماء."

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات والحمد لله على نعمة العلم

من لم يشكر الناس لا يشكر الله، وكيف لنا أن ننكر عرفناهم علينا، فشكرا لمن كان لنا سندا من بداية المشوار إلى نهايته وبالأخص الوالدين الكريمين.

أتوجه بالشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور **بودلال علي** المشرف على هذه الأطروحة لما قدمه لي من نصائح وتوجيهات خلال مشوار البحث العلمي.

وكل الشكر كذلك للدكتور **سفيان غواس** الذي قدم لي كل الدعم والتوجيه والمساعدة منذ بداية مشوار الدكتوراه إلى نهايته من أجل إنجاز هذا العمل، فجزاه الله خيرا وجعل سعيه هذا في ميزان حسناته.

وأشكر مسبقا الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، الذين تكبدوا عناء قراءة هذه الأطروحة وإثرائها بمقترحاتهم القيمة، وجميع أساتذتي خلال مشواري الدراسي، وكل الزملاء والصديقات كل باسمه ومقامه.

وشكرا لكل من يصرون على أن نبقى أفضل نسخة من أنفسنا ويحبون لنا الخير دوما ظاهرا وباطنا.

وشكرا جزيلا لكل من ساعدني من قريب أو بعيد حتى ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

إلى أمي وأبي

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين" بلقاسم" و"صدوقي خيرة" أطال الله في عمرهما وإلى إخوتي.

إلى كل من تمنى لي النجاح يوما بصدق، وإلى من وضع ثقته بشخصي وآمن حقا أنني أستحق النجاح.

إلى كل طالب علم مهتم بهذا العمل أتمنى أن يجد هنا بابا يفتح أمامه أفاقا جديدة لمشروعه العلمي.

نـوال خروبي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وضعية الحماية الاجتماعية في الجزائر حيث سلطنا الضوء على صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء (CNAS-CASNOS) في ظل التغيرات الإقتصادية ، وبإعتبار الحماية الإجتماعية أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 . حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده، ومن أجل ذلك إعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، الذي إستخدمناه في سرد وصفي للحماية الإجتماعية وصناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر، وأيضا تحليل مؤشرات الإقتصادية الكلية، كما إعتمدنا على المنهج الإحصائي التحليلي في تحليل المؤشرات الإقتصادية الكلية التي لها علاقة مع مؤشرات صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء بإستعمال طريقة المركبات الأساسية PCA خلال الفترة من (2000-2021). محاولين بذلك إستنتاج آاليات ثمين الأداءات الإيجابية وتخفيض الأداءات السلبية للمتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على هذه الصناديق، وعوامل زيادة كفاءتها والتحديات التي تواجهها.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر قد شهدت تطورات هامة خلال العقود الماضية، وذلك بفضل الدور الفعال للصناديق، ومع ذلك يواجه النظام تحديات، كتأثير المؤشرات الاقتصادية عليها، مثل إرتفاع معدلات البطالة وتوسع سوق العمل غير المنظم، كما أن صناديق الضمان الإجتماعي (CNAS-CASNOS) في الجزائر تعتمد على إشتراكات العمال بالدرجة الأولى وهذه الأخيرة مترتبطة إرتباط قوي بالمتغيرات الإقتصادية الكلية، وذلك كون الإقتصاد الجزائري رهين قطاع المحروقات، وهذا ما يؤثر على إستدامة المنظومة بشكل عام في المستقبل وقد يكون سبب في عجزها كذلك ، وتبقى الجزائر دولة إجتماعية تسعى للحفاظ على خدمة المواطن بالإنفاق وتحقيق التغطية الإجتماعة له.

الكلمات المفتاحية: الحماية الإجتماعية؛ الضمان الإجتماعي؛ مؤشرات الإقتصاد الكلي؛ الجزائر.

Abstract:

This study aimed to analyze the status of social protection in Algeria, with a particular focus on the Social Security Funds for Wage Earners and Non-Wage Earners (CNAS-CASNOS) in the context of economic changes. Given that social protection is fundamental to achieving the 2030 Sustainable Development Goals, this research sought to comprehensively understand and analyze various aspects of the subject.

To achieve this objective, a descriptive and analytical approach was adopted, employing a descriptive narrative of social protection and social security funds in Algeria, along with an analysis of macroeconomic indicators. An inductive-analytical approach was also used to analyze macroeconomic indicators related to the performance indicators of the CNAS and CASNOS funds using Principal Component Analysis (PCA) over the period from 2000 to 2021. The goal was to infer the mechanisms underlying positive and negative performance variations of economic variables that impact these funds, as well as factors influencing their efficiency and the challenges they face.

The study concluded that the social security system in Algeria has undergone significant developments in recent decades, thanks to the effective role of these funds. However, the system faces challenges such as the impact of economic indicators, including rising unemployment rates and the expansion of the informal sector. Additionally, the CNAS and CASNOS funds in Algeria primarily rely on worker contributions, which are strongly linked to macroeconomic variables. Given that the Algerian economy is heavily dependent on the hydrocarbon sector, this has implications for the long-term sustainability of the system and may lead to future deficits. Nonetheless, Algeria remains a social state committed to serving its citizens through public spending and achieving social coverage.

Keywords: social protection; social security; macroeconomic indicators; Algeria.

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الشكر والتقدير	/
الإهداء	/
الملخص	III-IV
الفهرس	V-VIII
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XII-XIV
قائمة الملاحق	XV-XVI
المقدمة العامة	أ-ك
الفصل الأول: التأصيل النظري للحماية الإجتماعية	**53-1**
تمهيد	1
المبحث الأول: نظريات الحماية الإجتماعية وتعريفها	**18-2**
المطلب الأول: نظريات الحماية الإجتماعية	2
الفرع الأول: النموذج الألماني Otto Von Bismarck، (1815-1898)	2
الفرع الثاني: النموذج البريطاني William Beveridge، (1879-1963)	4
المطلب الثاني: ماهية الحماية الإجتماعية	8
الفرع الأول: تعريف الحماية الاجتماعية	8
الفرع الثاني: الحماية الإجتماعية وعلاقاتها بالمصطلحات المماثلة لها	12
المبحث الثاني: محاور(المجالات) الحماية الإجتماعية	**24-19**
المطلب الأول: برامج الحماية الإجتماعية	19
الفرع الأول: تدخلات سوق العمل	19
الفرع الثاني: التأمين الاجتماعي	20
الفرع الثالث: شبكات الأمان الإجتماعي (المساعدات الإجتماعية)	20
المطلب الثاني: أهداف الحماية الإجتماعية	22
المطلب الثالث: سياسة الحماية الإجتماعية	23

الفرع الأول: تعريف سياسات الحماية الاجتماعية	23
الفرع الثاني: مصادر تمويل الحماية الإجتماعية	24
المبحث الثالث: آليات وأرضيات الحماية الإجتماعية	**48-26**
المطلب الأول: آليات الحماية الإجتماعية	26
الفرع الأول: التأمينات الاجتماعية	26
الفرع الثاني: الضمان الاجتماعي	26
الفرع الثالث: التأمين التجاري	27
المطلب الثاني: أرضيات الحماية الإجتماعية	27
الفرع الأول: تعريف مبادرة أرضيات الحماية الإجتماعية	27
الفرع الثاني: مرتكزات أرضيات الحماية الإجتماعية	30
الفرع الثالث: أبعاد أرضيات الحماية الإجتماعية	30
المطلب الثالث: وضعية الحماية الإجتماعية في العالم ودور برامج الحماية الإجتماعية	32
الفرع الأول: وضعية الحماية الإجتماعية في العالم	32
الفرع الثاني: دور برامج الحماية الإجتماعية في تخفيف الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19.	34
الفرع الثالث: الأثار السلبية والإيجابية للحماية الإجتماعية على النمو الاقتصادي	42
الفرع الرابع: مستقبل الحماية الإجتماعية	46
خلاصة الفصل الأول	52
الفصل الثاني: نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر	**124-54**
تمهيد	55
المبحث الأول: الضمان الإجتماعي في العالم	99-56
المطلب الأول: مفهوم الضمان الإجتماعي (تعريف وخصائص الضمان الإجتماعي نماذجه)	56
الفرع الأول: الضمان الاجتماعي	56
الفرع الثاني: خصائص الضمان الإجتماعي	58
الفرع الثالث: نشأة الضمان الإجتماعي في العالم وتطوره	59
المطلب الثاني: التطور التاريخي لصناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر	66
الفرع الأول: كرونولوجيا صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر (القوانين والتشريعات)	66

الفرع الثاني: هيكل نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر	70
أولا: الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء (CNAS)	70
ثانيا: الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS)	74
ثالثا: الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)	77
رابعا: الصندوق الوطني للتأمينات عن البطالة (CNAC)	87
خامسا: الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري (CACOBATH)	88
الفرع الثالث: المستفيدون من التأمينات الإجتماعية	92
المبحث الثاني: تمويل منظومة الضمان الإجتماعي	**120-100**
المطلب الأول: مصادر تمويل صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر	100
الفرع الأول: الاشتراكات	101
الفرع الثاني: مساهمة الدولة	104
الفرع الثالث: مصادر تمويل أخرى	104
المطلب الثاني: برامج إصلاح منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر	106
الفرع الأول: عصرنة إدارة الضمان الإجتماعي	106
الفرع الثاني: الخدمات الرقمية المتعلقة بهياكل منظومة الضمان الإجتماعي	117
المبحث الثالث : معيقات تمويل صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر	123-121
خلاصة الفصل الثاني	124
الفصل الثالث: دراسة العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات ميزانية صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء، غير أجراء باستعمال طريقة المركبات (PCA) خلال الفترة من (2000-2021).	228-125
تمهيد	126
المبحث الأول: لمحة على الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء (المديرية العامة)	**149-127**
المطلب الأول: لمحة على الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء (المديرية العامة بن عكنون)	127
الفرع الأول: ماهية الصندوق (CNAS)	127

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضمان الإجتماعي للعمال الأجراءCNAS	132
المطلب الثاني: لمحة عن نشأة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء (المديرية العامة)	140
الفرع الأول: ماهية الصندوق (CASNOS)	140
الفرع الثاني: الهياكل المركزية للصندوقCASNOS	141
المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات صناديق الضمان الإجتماعي (CNAS/CASNOS) في الجزائر	204-150
المطلب الأول: تحليل المتغيرات الإقتصادية الكلية	150
الفرع الأول: تحليل مؤشر سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (ER)	150
الفرع الثاني: مؤشر الكتلة النقدية (M2)	153
الفرع الثالث: مؤشر الجباية البترولية والعادية والايرادات العامة(RESP)	155
الفرع الرابع: تحليل مؤشر الإقتصاد غير المنظم (Informal)	158
الفرع الخامس: تحليل مؤشر الإستثمار المحلي	160
الفرع السادس: مؤشر البطالة (Unme)	161
المطلب الثاني: مؤشرات الضمان الإجتماعي لصناديق (CNAS-CASNOS)	163
الفرع الأول: مؤشرات(إيرادات/نفقات) صندوق CNAS	163
الفرع الثاني: مؤشرات(إيرادات/نفقات) صندوق CASNOS	176
المطلب الثالث: دراسة إحصائية لمؤشرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات صناديق الضمان الإجتماعي (CNAS/CASNOS) بإستخدام تحليل المركبات الأساسية PCA	182
الفرع الأول: ماهية تحليل المركبات الأساسية PCA	182
الفرع الثاني: تحليل المتغيرات الإقتصادية الكلية وعلاقتها بمتغيرات الضمان الإجتماعي بإستعمال طريقة المركبات الأساسية PCA	186
أولا: تحليل صندوق CNAS	186
ثانيا: تحليل صندوق CASNOS	195
المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين مؤشرات الضمان الإجتماعي والإقتصاد الكلي في ظل الأزمات الإقتصادية	**224-205**
الفرع الأول: أثار الأزمات العالمية على الإقتصاد الجزائري (جائحة كوفيد -19)	205

الفرع الثاني: التحديات والصعوبات التي تواجه صناديق الضمان الإجتماعي (CASNOS-CNAS) في الجزائر	221
خلاصة الفصل	224
الخاتمة العامة	**232-225**
قائمة المراجع	251-233
الملاحق	280-252

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	العلاقة بين الحماية الإجتماعية وشبكات الإجتماعية	16
2-1	محاور وبرامج الحماية الإجتماعية	21
3-1	برامج الحماية الإجتماعية أثناء جائحة كوفيد-19 في عدد من دول العالم	35
1-2	معاني للضمان	56
2-2	اختلاف ترجمة المصطلح عند بعض الدول العربية	57
3-2	تطور أنظمة الضمان الاجتماعي عبر مختلف الدول	61
4-2	كرونولوجيا صناديق الضمان الاجتماعي	66
5-2	معدل الاشتراكات المحسوب على أساس وعاء الاشتراكات	90
6-2	توزيع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي	101
7-2	الخدمات الرقمية المتعلقة بهياكل منظومة الضمان الاجتماعي	120
1-3	الإحصاءات الوصفية CNAS	187
2-3	علاقة الارتباط بين مؤشر إيرادات الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء والمؤشرات الاقتصادية	188
3-3	علاقة الارتباط بين مؤشر نفقات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء والمؤشرات الاقتصادية	190
4-3	مؤشر KMO and Bartlett's Test	191
5-3	القيم الذاتية والتباين المفسر	192
6-3	الإحصاءات الوصفيةCASNOS	196
7-3	علاقة الارتباط بين مؤشر إيرادات الضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء والمؤشرات الاقتصادية	197
8-3	علاقة الارتباط بين مؤشر نفقات الضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء والمؤشرات الاقتصادية	199
9-3	مؤشر KMO and Bartlett's	201

3-10	القيم الذاتية والتباين المفسر	202
3-11	أثار الأزمات العالمية على الإقتصاد الجزائري	205

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	نماذج الحماية الإجتماعية	8
2-1	مختلف برامج الحماية الاجتماعية	17
3-1	مكونات مبادرة أرضية الحماية الإجتماعية	29
4-1	أبعاد الحماية الإجتماعية حسب توصية 202	31
5-1	مجموع سكان العالم حسب الفئات خلال الفترة من 2000-2050	45
6-1	الحماية الإجتماعية في برنامج عام 2030 الأهداف والغايات المعينة	50
1-2	الإتفاقية رقم 102 المتعلقة بأنظمة الحماية الإجتماعية السليمة والمستدامة	65
2-2	تطور المنتسبين لصندوق التأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء خلال الفترة (2001 – 2017)	73
3-2	تطور المنتسبين لصندوق التأمينات الإجتماعية للعمال غير الأجراء خلال الفترة (2000 – 2017)	76
4-2	تطور المنتسبين لصندوق الصندوق التقاعد خلال الفترة (2000 – 2017)	81
5-2	تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة(2010-2021)	82
6-2	تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر خلال الفترة (2008-2021)	84
7-2	تطور المعدل الخام للوفيات في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)	85
8-2	تطور معدل امل الحياة لدى السكان في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)	86
9-2	تطور عدد المنتسبين إلى الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري CACOBATH خلال الفترة من (2000-2017)	91
10-2	توزيع نسبة الإشتراك في الضمان الإجتماعي	102
11-2	تطور نسبة مساهمة الدولة من الجباية البترولية لصالح صناديق الضمان الإجتماعي	105
12-2	أهداف بطاقة الشفاء	111

13-2	تطور عدد الحاصلين والمستفيدين من بطاقة الشفاء	112
14-2	تطور الحد الأدنى للأجور في الجزائر من الفترة (2000-2021)	115
1-3	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضمان الإجتماعي	130
2-3	معايير تصنيف الوكالات الولائية	138
3-3	تصنيف الوكالات الولائية	138
4-3	الهيكل التنظيمي للوكالات الولائية	139
5-3	الهياكل المركزية للصندوق	141
6-3	تنظيم الوكالات الولائية لصندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير أجراء	148
7-3	تصنيف الوكالات الولائية لصندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير أجراء	149
8-3	مؤشر سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	151
9-3	تطور مؤشر الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	153
10-3	مؤشر الجباية البترولية والعادية والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021	156
11-3	مؤشر العمل غير منظم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	159
12-3	تحليل مؤشر الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)	160
13-3	تحليل مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)	162
14-3	تطور إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء(CNAS)خلال الفترة من (2000-2021)	164
15-3	تطور إشتراكات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء خلال الفترة من (2013-2021)	165
16-3	تطور الموارد الأخرى لصندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء خلال الفترة (2013-2021)	166
17-3	نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء (CNAS)	167
18-3	مكونات نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء	168
19-3	تطور أداءات صندوق (CNAS) خلال الفترة من (2013-2021)	169
20-3	تطور التجهيزات صندوق (CNAS) خلال الفترة من (2013-2021)	170
21-3	تطور الإستثمارات صندوق (CNAS) خلال الفترة من (2013-2021)	171

22-3	تطور نفقات المختلفة صندوق (CNAS) خلال الفترة من (2013-2021)	172
23-3	تطور عدد الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة والمؤمنين ذوي الحقوق (CNAS) خلال الفترة من (2013-2021)	174
24-3	تطور نفقات الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة (CNAS) خلال الفترة من (2013-2021)	175
25-3	إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء (CASNOS)	177
26-3	نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء (CASNOS)	181
27-3	التمثيل البياني للمركبات بعد التدويرCNAS	194
28-3	التمثيل البياني للمركبات بعد التدويرCASNOS	203
29-3	تطور عدد المؤمنين الإجتماعيين في صندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء من 2019 إلى 2021	209
30-3	تطور عدد المؤمنين الإجتماعيين في صندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال غير الأجراء من 2019 إلى 2021	211
31-3	الوضعية المالية لصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء من 2019 إلى 2021	213
32-3	الوضعية المالية لصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال غير الأجراء من 2019 إلى 2021	214
33-3	نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من (2019-2021)	217

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1-2	تطور عدد المؤمنين اجتماعيا في صناديق الضمان الإجتماعي خلال الفترة من 2000 إلى 2017	253
2-2	تطور عدد السكان في الجزائر من الفترة (2010-2021)	255
3-2	تطور معدلات النمو الديمغرافي في الجزائر خلال الفترة من (2001-2019)	256
4-2	تطور نسبة مساهمة الدولة من الجباية البترولية لصالح صناديق الضمان الإجتماعي	257
5-2	تطور الحد الأدنى للأجور في الجزائر من الفترة (2000-2021)	258
1-3	المتغيرات الإقتصادية في الدراسة التطبيقية	259
2-3	مؤشرات(إيرادات ونفقات)صناديق الضمان الإجتماعي (CNAS/CASNOS) في الدراسة التطبيقية	261
3-3	المتغيرات صناديق الضمان الإجتماعي (CNAS) (المديرية العامة)	264
4-3	المتغيرات صناديق الضمان الإجتماعي (عدد الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة ونفقاتهم) CNAS	265
5-3	نفقات الحماية الإجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (بإستثناء الصحة)، استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة	266
6-3	الإنفاق الحكومي على الصحة (2000-2021)، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي	267
	الملاحق المتعلقة بمخرجات طريقة المركبات الأساسية الخاصة بصندوق CNAS	268-272
7-3	مصفوفة الإرتباط ومحدد الإرتباط	268
8-3	جودة تمثيل البيانات	269
9-3	مصفوفة المركبات بعد التدوير	270
10-3	مصفوفة المركبات	271
11-3	مصفوفة المركبات بعد التدوير	272

	الملاحق المتعلقة بمخرجات طريقة المركبات الأساسية الخاصة بصندوق CASNOS	273-276
12-3	مصفوفة الإرتباط ومحدد الإرتباط	273
13-3	جودة تمثيل البيانات	274
14-3	مصفوفة المركبات	274
15-3	مصفوفة المركبات بعد التدوير	274
16-3	Component Score Covariance Matrix	275
17-3	الجريدة الرسمية التي تتضمن الاتفاقية بين هيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات الخاصة للتكفل بالولادة	277

المقدمة العامة

مقدمة:

أولت مختلف الدول في العالم أهمية لموضوع الضمان الإجتماعي، وجعلته أولوية في برامجها، فهي تعمل على إيجاد مجتمع متكافل متضامن، تعالج الفقر والعديد من المشاكل، تقلل التفاوت بين الطبقات، تحافظ على الأمن في المجتمع، وكذا يسهم في خلق رضاء العمال ويساعد على دعم الاستقرار الوطني، فبدونه لا يمكن تصور نجاح أي سياسة اجتماعية، وبالتالي فهي تهيئ لأفراد المجتمع سبل العيش الكريم وبذلك يستطيع الأفراد القيام بحقوق الله تعالى وحقوق الناس الآخرين، ليظهر الضمان الإجتماعي لأول مرة بالبلاد الأوروبية التي أنشأ فيها أول القوانين الإجتماعية في ألمانيا، وكان النموذج البيسماركي أول نموذج للحماية الإجتماعية الحديثة في عام 1871 مع تأمين إلزامي يهدف إلى تعويض العاملين في القطاع الخاص في حالة فقدانهم الدخل في حالة الخطر وذلك على إثر الحرب العالمية وما نتج عنها من مشاكل إقتصادية وإجتماعية، أما بخصوص الدول العربية فقد ظهر ذلك متأخرا نسبيا، وقد كانت مصر هي أول دولة عربية أخذت بأسباب الضمان الإجتماعي، ثم تبعتها باقي الدول العربية، ولكن لم تأخذ أيا من هذه الدول الضمان الإجتماعي بمفهومه الشامل بل كان على شكل تأمين من بعض المخاطر، فإذا كانت الدول إهتمت داخليا بسياسة الضمان الإجتماعي، فإن هيئات ومؤسسات المجتمع الدولي كذلك أعطته أولوية بالغة وهذا ما برز من خلال الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في سنة 1948، وفي المواثيق الدولية أيضا لم تغيبه فكان المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، ومجلس إدارة مكتب العمل الدولي دعا إلى إنعقاده في جنيف، حيث عقد دورته الخامسة، وقرر إعتماد بعض المقترحات المتعلقة بالمعايير الدنيا للضمان الإجتماعي، والواردة ضمن البند الخامس في جدول أعمال الدورة، وعزم على أن تأخذ تلك المقترحات شكل إتفاقية دولية، تم إعتمادها بتاريخ (1952/06/28) ، تحت مسمى إتفاقية الضمان الإجتماعي.

شهدت الجزائر منذ الإستقلال اهتماما متزايدا بالضمان الإجتماعي، حيث أشار بيان أول نوفمبر 1954 إلى أهمية الحماية الإجتماعية كركيزة أساسية لبناء الدولة الجزائرية الحديثة، وعلى الرغم من أن أول تشريع رسمي في هذا المجال لم يصدر إلا في عام 1983، إلا أن المبادئ التأسيسية للضمان الإجتماعي كانت حاضرة منذ بداية الثورة، تضمنت هذه المبادئ تأكيدا على حق المواطنين في الرعاية الصحية، والتعليم، والسكن، بالإضافة إلى الضمانات المالية اللازمة لحياة كريمة . ومع ذلك، فإن التحولات الإقتصادية والسياسية المتسارعة التي شهدتها البلاد، خاصة تلك التي ركزت على الجوانب الإجتماعية، قد أثرت بشكل كبير على توازنات صناديق الضمان الإجتماعي.

ومن هنا تطرقنا في هذه الدراسة إلى معرفة أثار مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية على مؤشرات ميزانية الصناديق (CNAS-CASNOS)، بإختلاف المراحل التي مر بها الإقتصاد الوطني من تغيرات ناتجة عن التغيرات الإقتصادية والسياسية والأزمات العالمية وخاصة جائحة كوفيد -19، من أجل تقييم أداء صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر وكشف نقاط الضعف والقوة فيها، وذلك بهدف وضع استراتيجيات مستدامة لضمان استمرارية لتقديم الخدمات الإجتماعية للمواطنين.

- **إشكالية الدراسة:**

وإنطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي وضعية صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 في ظل التغيرات الإقتصادية؟

التساؤلات الفرعية:

يندرج تحت التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية التالية:

1. هل تواجه أنظمة الحماية الإجتماعية مشاكل وتحديات؟ وهل يمكن تطويرها؟
2. ما هي سياسات الحماية الإجتماعية المطبقة في الجزائر خلال الفترة من 2000-2021؟
3. ما هي العلاقة التي تربط بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات صناديق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء في الجزائر؟

- **فرضيات البحث:**

لمعالجة الإشكالية السالفة الذكر، يمكن سرد الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: إن أنظمة الحماية الاجتماعية تواجه تحديات يمكن تطويرها.

الفرضية الثانية: تعتبر سياسة الضمان الإجتماعي في الجزائر من بين سياسات الحماية الاجتماعية المطبقة خلال الفترة 2000- 2021.

الفرضية الثالثة: مؤشرات الإقتصادية الكلية لها علاقة وتأثير على مؤشرات ميزانية صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دراسة تحليلية حول العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات ميزانية صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، وذلك من خلال دراسة تطور التغطية الإجتماعية، وحجم الموارد المالية، والخدمات المقدمة من طرف الصناديق(CNAS-CASNOS) للمستفيدين المساهمين والغير مساهمين، وذلك بدراسة الوضعية المالية التوازنية للصناديق و ما مدى تأثرها بالتغيرات الإقتصادية التي بدورها تؤثر على المتغيرات الإقتصادية الكلية التي لها علاقة مباشرة مع مؤشرات الصناديق المتمثلة في الإيرادات والنفقات وهذا ما تهدف إليه هذه الدراسة بمعرفة المؤشر الإقتصادي الذي له أثر قوي وله علاقة طردية أو عكسية مع مؤشرات ميزانية الصناديق ومحاولة تقديم الحلول في حالة كانت العلاقة لها أثر سلبي وتقديم الحلول والإقتراحات المناسبة دون أن تعود التحولات الاقتصادية لها أثر على الصناديق وتصبح هذه الأخيرة كأداة لتصدي للأزمات الإقتصادية وتابعتها، وفي الأخير تهدف الدراسة إلى الخروج بالتوصيات والمتقرحات التي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة مؤسسات الضمان الإجتماعي من أجل تقديم تغطية أوسع وأمثل دون التأثير على توازناتها وإيجاد مصادر تمويلية أخرى.

- **أهمية الدراسة:**

لكون مفهوم الحماية الإجتماعية في الجزائر مرتبط بمشروع الدولة الإجتماعية، وذلك تجسد بداية من بيان أول نوفمبر كوثيقة رسمية للدولة الجزائرية المستقلة والحديثة، الذي أقر أحقية الضمان الإجتماعي، ومع صدور القانون 84-17جويلية 1984 تحت عنوان "التدخلات العمومية "في المادة 24 من القانون، وأصبحت مسألة الدعم الإجتماعي بندا ثابتا في قوانين المالية كضرورة حتمية مؤكدة على عدم تخلي الدولة عن كينونتها الإجتماعية، وليس الجزائر فقط من يولي أهمية بالغة بالبعد الإجتماعي فمختلف الدول تهتم بهذا الجانب لكون العامل البشري أهم عنصر لبناء الإقتصاد ، وذلك ما تهتم به التقارير العالمية للبنك والصندوق الدولي ومنظمة العمل الدولي وغيرها حول واقع وأداء قطاع الحماية الإجتماعية منذ نشأتها ومرورها بالنكسات الإقتصادية ومحاولة سد الفجوات التي تظهرها هذه الأخيرة، كما أظهرتها جائحة كوفيد-19 في مختلف القطاعات من بينها القطاع الإجتماعي، ذلك ما يجعله معلما تلتزم الدولة بحمياته والتدخل في تسيير برامجه بمختلف الآليات والسياسات، وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح سياسات الضمان الإجتماعي وتدخلات الدولة من خلال نفقاتها وإيراداتها التي تمثل الركيزة التي تبنى منها السياسات الإجتماعية للدولة منها صناديق الضمان الإجتماعي، لكون مكانته الكبيرة ، فهي تهدف

إلى تحقيق الأمن والإستقرار للمواطنين، وحمايتهم من المخاطر المختلفة، و كذلك تتمثل أهمية الدراسة في معرفة العلاقة بين المؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات صناديق الضمان الاجتماعي بعد تحليل نتائج طريقة المركبات الأساسية المستعملة لقراءة نتائج الدراسة، وتقييم أداء هذه المؤشرات خلال الفترة من (2000-2021)، وتحديد الصعوبات التي تواجهها، وإقتراح الحلول المناسبة.

- **حدود الدراسة:**

إهتمت الدراسة بموضوع الحماية الاجتماعية في الجزائر لصناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء، بحيث يشمل الإطار:

الحدود المكانية: المديريات العامة لصندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء بالجزائر العاصمة.

الحدود الزمانية: تم إختيار الفترة الممتدة ما بين 2000إلى 2021 كون ما تضمنته هذه الفترة من أحداث هامة والتي تزامنت مع دخول الجزائر مرحلة جديدة والإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق وبدء تطبيق مختلف برامج التنمية والإنتعاش الإقتصادي وبداية إصلاح منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر مرورا بمختلف التغيرات التي مر بها الاقتصاد الجزائري ومدى تأثير هذه التغيرات على صناديق الضمان الإجتماعي إلى غاية فترة نهاية الدراسة.

- **منهج الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار الفرضيات الموضوعة، وبالنظر لموضوع الدراسة إستخدمنا:

في الجانب النظري:

بغية الإلمام بجوانب الموضوع والوصول إلى الأهداف المنشودة التي ترمي إليها الدراسة قمنا بإستخدام المنهج الوصفي من خلال دراسة الجانب النظري لمختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالحماية الإجتماعية على المستوى العالمي والمحلي مرورا بالخلفية التاريخية لها وأهم المراحل التي مرت عليها، و التحديات التي واجهتها، والمنهج التحليلي وذلك بتحليل مؤشرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات ميزانية صناديق الضمان الإجتماعي (CNAS-CASNOS) في الجزائر خلال الفترة من (2000-2021)، وذلك من أجل معرفة العلاقة بين المؤشرات وكيف تؤثر التغيرات الإقتصادية على صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر.

في الجانب التطبيقي:

إستعملنا المنهج التحليلي و المنهج الإحصائي في هذه الدراسة وذلك بتحليل المتغيرات الإقتصادية ومؤشرات صناديق الضمان الإجتماعي بإستعمال طريقة تحليل المركبات الأساسية PCA وذلك بجمع المعطيات الخاصة بمؤشرات ميزانية صناديق الضمان الإجتماعي (CNAS-CASNOS) المتمثلة في الإيرادات والنفقات، ومؤشرات الإقتصادية الكلية المتمثلة في (سعر الصرف، الجباية البترولية، الكتلة النقدية، الإستثمار المحلي، البطالة، الإقتصاد غير رسمي)، بإستعمال طريقة المركبات الأساسية لمعرفة العلاقات بين المؤشرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات الضمان الإجتماعي لصندوق CNAS و CASNOS.

- **الدراسات السابقة وتميز الدراسة الحالية**

سنستعرض الدراسات السابقة الأكثر قربا من إشكالية الدراسة، وتتمثل فيما يلي:

❖ **الدراسات السابقة:**

من خلال الدراسات السابقة استعنا من بعضها القريبة من موضوع بحثنا في مجال الضمان الإجتماعي والمتغيرات الإقتصادية، ولقد ركزنا على الدراسات المحلية كون الموضوع متعلق بالجزائر، ومن أجل تحليل الدراسة تطرقنا إلى العديد من الأدبيات من أهمها ما يلي:

- LARBI Lamri '' **le système de sécurité sociale en Algérie : une approche économique''**, publié en Algérie, par l'office des publications universitaires en 2004.

إنطلقت هذه الدراسة من فكرة مفادها أن التحولات الإقتصادية التي عرفتها الدول على مر التاريخ لها تأثير مباشر على أنظمتها الإجتماعية بالخصوص على أنظمة ضمانها الإجتماعي فهذه الأخيرة هي وليدة تطور النشاطات الإقتصادية، كما أن حجم نظام الضمان الإجتماعي في أي دولة ومجال تغطيته الإجتماعية من حيث المستفيدين والأخطار المؤمن عليها والمزايا التي يوفرها، تتوقف إلى حد بعبد على القوة والإزدهار الإقتصادي الذي تحققه الدولة و بالنسبة لنظام الضمان الإجتماعي في الجزائر فقد برز مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، وهي الفترة التي تميزت بوجود إرادة سياسية للسلطة الحاكمة لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية في ظل نظام إشتراكي، فاتجهت نحو تبني مقاربة جديدة، تقوم على توحيد أنظمة التأمينات الإجتماعية والتي كانت قائمة من قبل، وتوسيع مزايا الضمان الإجتماعي لضمان الإنسجام الإجتماعي والعدالة الإجتماعية.

- دراسة : درار عياش، **أثر نظام الضمان الإجتماعي على حركية الإقتصاد الوطني دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية لغير الأجراء " casnos بومرداس**، رسالة ماجيستر في العلوم الإقتصادية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر (2005/2004)، قام الباحث بطرح التساؤل التالي: الإشكالية الدراسة: ما هي إنعكاسات فعالية نظام الضمان الإجتماعي على ديناميكية وتطور الإقتصاد الوطني؟ وتناولت هذه الدراسة تحليل الضمان الإجتماعي في الجزائر بأخذ عينة من الصناديق المتمثلة في صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء من أجل تحليل وإستعراض نسب تطور الإيرادات والنفقات من أجل توضيح أهمية الإنتساب للصندوق وكيفية الحفاظ على توازناته المالية.

- دراسة: بن سعدة كريمة، **تسيير صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر–دراسة حالة صندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS وكالة تلمسان**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2011، تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إنطلاقا من الإشكالية التالية: **ما هو واقع تسيير صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر؟** ووصلا إلى بعض المشاكل والتحديات التي تعتبر سبب إختلال منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر والتي تؤثر سلبا على وضعية النظام، بالإضافة إلى إرتفاع تكاليفه تكمن في طريقة تسيير الصناديق رغم الإصلاحات التي شهدها القطاع، وأن ضعف التسيير في الشق المالي نتيجة الطريقة المتبعة وغياب المحاسبة التحليلية بالإضافة الى ذلك ضعف مستوى التأهيل لعمال صناديق الضمان الإجتماعي.

- دراسة : بن دهمة هوارية، **الحماية الإجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الإجتماعي دراسة CNAS تلمسان**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير مالية عامة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2015، طرحت الباحثة التساؤل التالي: ما مدى قدرة الموارد التمويلية في تحقيق التوازن المالي لصناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر؟ ومن هذا الطرح تطرقت قامت بتقديم تحليل حول صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر بتوضيح الموارد التمويلية لصناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر والتغطية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن هذا القطاع يعتمد على إشتراكات العمال المؤمنين بالدرجة الأولى كمصدر للتمويل وبالتالي هي العنصر المهم في الحفاظ على التوازن المالي للصناديق، ولم تتطرق للدراسة على المستوى الكلي فقط حصرت الدراسة على الاقتصاد الجزئي.

- دراسة : بربار نورالدين، **التحولات الراهنة وإشكالية التوازن المالي لقطاع الضمان الإجتماعي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2016/2015، قام الباحث بطرح التساؤل التالي: هل مصادر تمويل الضمان الإجتماعي بالجزائر كفيلة بتغطية مختلف الأخطار الإجتماعية وتضمن تحقيق توازناته المالية في ظل التحولات الراهنة؟ وتطرق الباحث إلى تحليل انعكاسات التحولات في فترة دراسته على التوازنات المالية لصناديق الضمان الإجتماعي بالجزائر وتحليل التحديات التي تواجه هذا النظام لضمان إستدامته، وتوصل الباحث إلى ضرورة إعتماد الدراسة الإكتوارية في أنظمة الضمان الإجتماعي، لما لها من أهمية في تحديد مستقبل هذا القطاع ونجاحه يستلزم وجود منظومة إحصائية فعالة، ضرورة التحكم في ظاهرة التحايل بإستخدام العطل المرضية، وهذا ما يعتبر من بين تحديات الضمان الإجتماعي الذي يسبب خسائر كبيرة للمؤسسات كنتيجة لتوقف عن العمل.

- دراسة: محمودي حسين وغجاتي إلهام، **واقع الحماية الإجتماعية في الجزائر –دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء CNAS، وكالة سطيف**، مجلة البشائر، مجلد 06، العدد 01، أفريل 2020، الجزائر، قام الباحثان بالإجابة على التساؤل التالي: ما مدى قدرة الموارد التمويلية في تحقيق التوازن المالي لقطاع الضمان الإجتماعي في الجزار؟ وهدفت تهدف الورقة البحثية إلى دراسة واقع الحماية الإجتماعية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها: أن الحماية الاجتماعية في الجزائر تشكل جزءا مهما من السياسة الإجتماعية للدولة، وتلعب دورا كبيرا في توفير الأمن الإجتماعي للمواطنين، و أن صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء تلعب دورا هاما في تقديم خدمات الحماية الإجتماعية للمواطنين، إلا أن هذه الخدمات لا تزال غير كافية، وأن هناك عددا من التحديات التي تواجه نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر، مثل: محدودية الموارد المالية، وضعف الأداء الإداري، وارتفاع معدلات البطالة.

- دراسة : Nassima Guellil, Abderrezzak Benhabib, **Determinants of social security financing in Algeria:A marketing approach using a logit model**, journal of social economics research, 2022, vol,9,no.1

تطرق الباحثان في هذه الدراسة إلى محددات تمويل الضمان الإجتماعي في الجزائر، حيث أن جميع الدول تعاني مشكل تمويل الضمان الإجتماعي لأن مصادره غير كافية لتغطية النفقات، وترتبط معضلة التمويل في جمع الإشتراكات، ومساهمة العمال ، وهاذين العاملين يشكلان ضمان الإستدامة ، وبالرغم من الزامية الضمان الإجتماعي

إلا أن غياب المشاركة التمويلية من قبل العديد من الأشخاص يساهم في زيادة الضغط على الصناديق وتأزمها، وقد هدفت دراسة الباحثين الى تحليل مدى قدرة السكان العاملين على تمويل الضمان الإجتماعي في الجزائر، والكشف عن العوامل التي تجعل القطاع الخاص يمتنع عن المساهمة، وتم تحليل هذه الدراسة بإستخدام النموذج اللوغاريتمي الذي يكشف على ثلاثة عوامل أساسية تؤثر مباشرة على مشاركة الأفراد في تمويل الضمان الإجتماعي وهي العوامل الإجتماعية والإقتصادية والديمغرافية مثل العمر والدخل والهجرة وحجم المؤسسة التي يعملون فيها و طبيعة العمل المنجز، ومن بين المتغيرات السلوكية التي يعملون فيها و المشاركة في الضمان الإجتماعي، وفيما يتعلق بالعوامل المتعلقة بالضمان الإجتماعي وجد الباحثان إلى أن الأفراد لا يتأثرون إلا بالإجراءات القانونية في حين لا تلعب جودة خدمات الضمان الإجتماعي مثل سرعة الخدمات وقيمة التعويض أي دور، على الرغم من المشاركة الفردية المكلفة، و إستخلص الباحثان أن الأفراد يعتبرون أن الإشتراكات الإلزامية على أنها سلبية ، مما يجعلهم يختارون الإحتفاظ بالمال في حوزتهم بدلا تقديمه الى مؤسسة الضمان الإجتماعي للحماية، دون النظر بدقة لمتغيرات الضمان الإجتماعي، وهذا ما يعتبر من أكبر التحديات التي تواجه صناديق الضمان الإجتماعي.

- **دراسة** : قالوز كريمة، **تأثير الأزمة الإقتصادية على الضمان الإجتماعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية، تخصص دراسات محلية وإقليمية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2022، الجزائر، قامت الباحثة بطرح التساؤل التالي: ما مدى فعالية نظام الضمان الإجتماعي الجزائري في التوفيق بين دوره في الحماية من الأخطار الإجتماعية والحفاظ على توازناته المالية في ظل الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن الأزمات الإقتصادية لسنتي 1986و 2014؟ و تطرقت الباحثة في هذه الدراسة إلى تأثير الأزمات الإقتصادية التي لها دور كبير على النشاطات الإقتصادية والمشاريع الإستثمارية في البلاد، بحيث أن مصادر تمويل صناديق الضمان الإجتماعي مرهون بعدد المشتركين في الصناديق، وهذا الأخير مرهون بفتح مناصب العمل في القطاعات العامة والخاصة وعدد المنتسبين لها، إذ أن الأزمات لها وقع أخر واتجاه معاكس بالإيجاب أو السلب ، ومن بين نتائج دراسة الباحثة أن هناك تأثير مزدوج ومتضارب للأزمة الإقتصادية على الضمان الإجتماعي فالأوضاع الإجتماعية المتدهورة تستوجب تقوية أنظمة الضمان الإجتماعي، بسبب تراجع النشاط الإقتصادي وضعف المؤشرات الإقتصادية في ظل الأزمات، مما يشكل هذا الطرح إن الدولة ستتحمل أعباء سياسات الحماية الإجتماعية في حالة عجز صناديق الضمان الإجتماعي.

- **دراسة** : Merouani,W.,Messekher,H.,Hamzia,A.,&Ait Belkacem,M**, Reforming Algeria's Social Protection System**, Chatham House, 2023.

تطرق الباحثون في هذه الدراسة المتعلقة بإصلاحات نظام الحماية الإجتماعية في الجزائر، إلى تسليط الضوء على الأنشطة الواسعة التي تقودها الهيئات الحكومية والدور المهم لمنضمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات المجتمعية، وتقيم كذلك هذه الدراسة مجال الحماية الإجتماعية الحالي في البلاد وتستكشف الخيارات المتاحة لتحسين النتائج والتمويل، بما في ذلك الدخل الأساسي الشامل، وزيادة الإيرادات القائمة على الإشتراكات من خلال توسيع تغطية الضمان الإجتماعي، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، و تشير الدراسة إلى أن الإفتقار إلى النهج الإستراتيجي لسياسيات الحماية الإجتماعية يؤثر على المواطن البسيط، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من القضايا والحلول في مجال الحماية الإجتماعية في الشرق الأوسط كافة وليس تنطبق على الجزائر فقط.

❖ تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

إن موضوع الحماية الإجتماعية من بين أهم المواضيع التي تطرق لها الباحثون عبر مختلف دول العالم بإعتبارها الركيزة الأساسية لقيام أي مجتمع لأنها تعنى بالدرجة الأولى بالعامل البشري الذي هو عماد إقتصاد أي بلاد، وبما أن الجزائر دولة إجتماعية بالدرجة الأولى، قمنا بتقديم هذا الموضوع بناءا على الدراسات السابقة وخاصة المحلية لأن الموضوع يتعلق بصناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر، حيث تميزت هذه الدراسة عن باقي الأدبيات السابقة في النقاط التالية:

- قمنا بتحليل عام حول صناديق الضمان الإجتماعي الخاص بالعمال الأجراء وغير الأجراء دراسة تحليله خلال الفترة من (2000-2021)، حيث تطرقنا لجميع التفاصيل الخاصة بالصندوقين منذ فترة الإصلاحات الأولى لسنة 2000 إلى غاية 2021.
- قمنا أيضا في هذه الدراسة بإستعمال طريقة المركبات الأساسية من أجل التحليل وتقييم أهم المؤشرات الإقتصادية التي لها علاقة قوية مع مؤشرات صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء.
- قمنا كذلك بتمييز أوجه الإختلاف بإجراء مقارنة شاملة بين مختلف صناديق الضمان الإجتماعي وتحديد نقاط القوة والضعف لكل صندوق.
- تحليل كمي ونوعي للبيانات المتعلقة بمؤشرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات صناديق الضمان الإجتماعي.

- تساهم الدراسة في تقديم رؤى جديدة حول واقع الحماية الإجتماعية في الجزائر، وتحديد التحديات التي تواجهها والفرص المتاحة لتحسينها.

تعد دراسة تحليل الحماية الإجتماعية في الجزائر لصناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء بإستخدام طريقة المركبات الأساسية دراسة علمية رصينة تقدم مساهمة هامة في فهم واقع الحماية الإجتماعية في الجزائر وتحديد التحديات والفرص المتاحة لتحسينها خاصة في ظل الرهانات والتحديات الإقتصادية التي تؤثر على الحماية الإجتماعية كما تقدم الدراسة آفاق يمكن العمل عليها بالإعتماد على تجارب دول أخرى لدراسة وتحليل أنظمة الحماية الاجتماعية، وتقديم نظرة جديدة للباحثين تتيح للباحثين بالقيام بدراسات إستشرافية حول تأثير المؤشرات الإقتصادية الكلية على مؤشرات صناديق الضمان الاجتماعي .

- **مشاكل وصعوبات الدراسة:**

خلال إعداد الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات والعراقيل والإنشغالات على الجانبين النظري والتطبيقي التي كانت عائق أمام قيمانا بدراسة قياسية أو إستشرافية لمعرفة مدى إستدامة الوضعية المالية لصناديق الضمان الإجتماعي وإيجاد نموذج مقترح وهي صعوبة الحصول على الإحصائيات (مؤشرات الضمان الاجتماعي البيانات الحديثة ، نسبة الإنفاق الحكومي على الحماية الإجتماعية .....) ، سواء في على المستوى الكلي أو الجزئي، بحجة التحفظ عن المعلومات، وحتى بعض الهيئات لم تسمح لنا حتى بتقديم الطلب من أجل النظر فيه بإعتبارنا طلبة دكتوراه باحثين وليس لنا الحق في الحصول على أي معلومة تفيدنا في الدراسة، بالإضافة إلى التضارب في البيانات والإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة في مختلف قواعد البيانات، بالإضافة إلى ندرة وقلة المراجع التي تتضمن تقارير حول صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر.

- **هيكل الدراسة:**

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضياتها، ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: تحت عنوان التأصيل النظري للحماية الإجتماعية، حيث تناولنا في المبحث الأول نظريات الحماية الإجتماعية (النظرية البيسماركية، والبيفرجية) ، حيث تسند الأولى على مبدأ التأمين في حين النظرية الثانية تستند على المساعدات الإجتماعية ، بالإضافة إلى تقديم مفاهيم حول الحماية الاجتماعية، أما المبحث الثاني محاور الحماية الإجتماعية تطرقنا فيه إلى برامج الحماية الإجتماعية (التأمين الإجتماعي، الخدمات الإجتماعية، برامج سوق العمل)،

وأهداف الحماية الإجتماعية وسياساتها بالإضافة إلى مصادر التمويل ، المبحث الثالث: آليات ونماذج الحماية الإجتماعية، من خلال تقديم ماهية أرضيات الحماية الإجتماعية ، والتطرق إلى وضعيتها في العالم من خلال التطرق إلى دور برامج الحماية الإجتماعية في ظل الأزمات ، والتجارب الدولية المنتهجة ، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها.

الفصل الثاني: بعنوان واقع منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول كرونولوجيا صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر (القوانين والتشريعات) حاولنا في هذا المبحث تقديم لماهية الضمان الإجتماعي بصفة عامة وبعدها إلى التطور التاريخي لصناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر منذ نشأته، المبحث الثاني هيكل نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر قمنا بتقديم نظرة عامة على هيكل صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر المبني على صناديق أساسية تم التطرق إلى كل واحد بالتفصيل، أما المبحث الثالث وهو العنصر الأساسي في الدراسة تطرقنا فيه إلى تمويل منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر التي مبنية بالدرجة الأولى إشتراكات المساهمين ومسا عدة الدولة، والتحديات التي تواجه المنظومة في الجزائر.

الفصل الثالث: بعنوان دراسة العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات ميزانية صناديق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء، غير الأجراء باستعمال طريقة المركبات الأساسية (PCA) خلال الفترة من (2000-2021)، حيث تضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول قمنا بتقسيمه إلى مطلبين : أما الأول المتعلق بمديرية الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء يحتوي على لمحة حول المديرية العامة (CNAS)، والثاني حول المديرية العامة (CASNOS)، وقراءة تفصيلية لهيكلة المديريات وذكر مهامها ووظائفها، المبحث الثاني عالج التحليل الوصفي للمتغيرات الاقتصادية ومؤشرات ميزانية صناديق الضمان الاجتماعي (CNAS-CASNOS) خلال الفترة من (2000-2021)، أما في أخر مبحث في الفصل تطرقنا إلى دراسة إحصائية تدرس العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات ميزانية صناديق الضمان الإجتماعي (CNAS-CASNOS) بإستعمال طريقة المركبات الأساسية (PCA)، وفي أخر مبحث إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الضمان الإجتماعي والإقتصاد الكلي في ظل الأزمات الاقتصادية ، مع ذكر التحديات.

وفي الأخير خاتمة عامة تتضمن الإجابة على الإشكالية العامة وإختبار صحة الفرضيات، بالإضافة إلى عرض النتائج والحلول المقترحة وختم الموضع بآفاق الدراسة.

الفصل الأول

التأصيل النظـــري للحمايـــــة الإجتماعيـــة

تمهيد:

ظهرت الحماية الإجتماعية من الحاجة إلى الأمن الإجتماعي والإقتصادي، لدى مختلف الشعوب والمجتمعات، وخاصة بعد المخاطر التي كان يتعرضون لها. فقبل الثورة الصناعية لم تكن الوسائل التي تحمي المجتمعات آنفا كافية بالغرض، أو محققة حاجاتهم وتضمن أمنهم وسلامتهم، هذا ما جعل المفكرين يقترحون مثل هذه البرامج و إيجاد وسائل أكثر حكمة وأشمل لحماية الإنسان، حيث من خلالها يكون قادر على ضمان مستقبل عيشه وعائلته، فالحماية الإجتماعية جد ضرورية لبناء أي مجتمع، حيث وصل بالسياسيين في فترات الحروب إقتراح مشاريع لحماية المحاربين بضمان عائلتهم وتقديم الحماية لهم والمساعدة لهم، وذلك فقط لتحفيزهم على المشاركة في الحرب، ومن هنا جاء مصطلح الحماية الإجتماعية وتوسعت برامجه حتى شملت أقطار العالم، شاملا جميع فئات المجتمع سواءا العاملة أو العاطلة عن العمل وهذا ما تطرقنا إليه في هذا الفصل حيث تحدثنا فيه عن نظريات الأولى للحماية الإجتماعية التي جاء بها أتوفون بيسمارك القائمة على مبدأ الإشتراكات بين العامل وصاحب العمل، ونموذج بيفيردج القائم على مبدأ التضامن والذي كان الغرض منه توفير الحماية الإجتماعية للجميع دون تخصص العامل فقط، بالإضافة إلى أننا تطرقنا إلى محاور الحماية الإجتماعية المتمثلة في الضمان الإجتماعي والخدمات الإجتماعية والتأمينات الإجتماعية والمساعدات الاجتماعية، كل هذه المصطلحات المختلفة فهي لها معنى من بلد لآخر، فبعضها مستقل عن بعضه البعض والآخر له معنى واحد ، وكذلك تطرقنا على أرضيات الحماية الإجتماعية والتحديات التي تشهدها ، وهذا ما سنراه بالتفصيل من خلال ثلاثة مباحث مقسمة كالتالي:

- **المبحث الأول: نظريات الحماية الإجتماعية وتعريفها.**
- **المبحث الثاني: محاور الحماية الإجتماعية.**
- **المبحث الثالث: آليات ونماذج الحماية الإجتماعية.**

المبحث الأول: نظريات الحماية الإجتماعية وتعريفها

إن أنظمة الحماية الإجتماعية، هي وليدة تطور النظرية البيسماركية، والبيفرجية، حيث تسند الأولى على مبدأ التأمين والذي كانت ألمانيا أسبق الدول إلى الأخذ بهذا النظام للحماية من المخاطر الإجتماعية، صدر في عهد بيسمارك خلال العقد التاسع من القرن التاسع عشر، وهو أول نظام قانوني للتأمين الإجتماعي بمفهومه الحديث، في حين النظرية الثانية تستند على المساعدات الإجتماعية الذي تم إنشاؤه من طرف اللورد بيفريدج سنة 1941، الذي يهدف إلى التكفل بالحد الأدنى من المعيشة اللائقة لكافة الأسر، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق للنظريتين بالتفصيل.

المطلب الأول: نظريات الحماية الإجتماعية

تعتبر مسألة الحماية الإجتماعية قديمة جدا حيث تطرق إليها العديد من المفكرين في شتى العصور بإختلاف معانيها، سواء تعلق الأمر بالحماية أو الرعاية أو الخدمة، إلا أننا في هذه الدراسة أردنا الإنطلاق من مخرجات النموذجين الألماني والبيسماركي المتمثلان في:

الفرع الأول: النموذج الألماني Otto Von Bismarck، (1815–1898)

تعود أصول تشريعات التأمين الاجتماعي في ألمانيا إلى سنة 1881 وقبل ذلك، كانت هناك أنظمة للحماية الاجتماعية، ولكن بصفة مختلفة عن نظام التأمين الاجتماعي، حيث كانت المزايا الممنوحة للموظفين صغيرة جدا، ومع وجود أنظمة إشتراكية، يتميز بها فئة الموظفون المدنيون والجنود بعناية من الملك بشكل عام، مع تقديم تدابير الحماية الاجتماعية لهم، وأما معاشات التقاعد فكانت موجودة فقط في الشركات الصناعية الكبرى، ومن خلال هذا التمييز بين الفئات المشمولة بالحماية الاجتماعية، فلقد تم إعلان عن رسالة حول مسالة الحماية الاجتماعية، تتضمن التأمين ضد الحوادث، التأمين الصحي للعمال، وأكدت الرسالة على الأشخاص الذين أصبحوا غير قادرين على العمل بسبب تقدمهم في السن أو إعاقتهم ، وفيما يتعلق بالمجتمع ككل بأن له الحق في المساعدة ومساعدة الدولة بشكل أكثر تطورا، وكان الهدف من تلك الرسالة التأكيد على خلق الحق في فوائد التأمين الاجتماعي للعمال الذي صممه بيسمارك (Kaufmann, 2018, p. 3)، وسوف نقوم بتقديم لتعريف هذا النموذج كالتالي:

يشير نموذج بيسمارك الألماني، إلى خطط التأمين الإجتماعي الأولى التي نفذها المستشار داخل الإمبراطورية الألمانية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب بالتفصيل كما يلي:

1. تعريف بالنموذج

سمي نظام بسمارك نسبة إلى المستشار الألماني أتوفون بيسمارك[1]، الذي أنشأ أول القوانين الإجتماعية في ألمانيا، كان أول نموذج للحماية الإجتماعية الحديثة في عام 1871 مع تأمين إلزامي يهدف إلى تعويض العاملين في القطاع الخاص في حالة فقدانهم الدخل في حالة الخطر الإجتماعي (CHAFTARI, 2021, pp. 17-18)،"هذا النموذج يعني أن العامل عندما يمضي عقد العمل، فإنه يمضي على عقد التأمين لحمايته من الأخطار المهنية وبالتالي يكون مجبرا على ترك جزء من أجره" وتتمثل هذه الأخطار في:

- خطر المرض ولقد تم التأمين ضده سنة 1883؛
- خطر حوادث العمل وقد تم التأمين ضده سنة 1884؛
- خطر الشيخوخة وقد تم التأمين ضده سنة 1889؛

بينما إنتفع في ذلك الوقت 10% من أبناء الشعب من قوانين الضمان الإجتماعي هذه، بينما يتمتع اليوم حوالي 90% من الناس في ألمانيا بحماية هذه القوانين.

2. أهداف نظام بيسمارك

يهدف النظام الألماني إلى:

- تعويض العامل الذي يتعرض لأحد المخاطر التي تقعده عن العمل، وتفقده الدخل، لذلك بأن مقدار التعويض يحدد بالنسبة للأجر؛
- نظام إلزامي، يطبق على المعنيين بحكمه بغض النظر عن رغبتهم في الحماية، وتنبع إلزامية هذا النظام من كونه يهدف من خلال حماية العمال من المخاطر التي يتعرضون لها، إلى المحافظة على قوة العمل في المجتمع، وتحقيق التوازن بين قوى الإنتاج فيه. وهذا القصد لن يتحقق لو ترك للأفراد حرية الخضوع للنظام أو عدم الخضوع له؛

[1] **اوتو فون إدوارد ليوبولد**، الأمير فون بسمارك، دوق لاونبورج 1أبريل 30 - 1815 يوليو 1898 أحد أشهر الساسة الأوروبيين بالقرن التاسع عشر. عن طريق منصبه كرئيس وزراء بروسيا ووزير خارجيتها، كانت له يد كبيرة في تأسيس القيصرية الألمانية الثانية إبان الحرب الألمانية الفرنسية وقد أصبح أول مستشار لها. اشتهر بسمارك بلقب "المستشار الحديدي". لعب بسمارك دوراً هاماً حين كان مستشارا للرايخ الألماني, وأثرت أفكاره على السياسة الداخلية والخارجية لألمانيا في نهاية القرن التاسع عشر.

- يتم تمويل هذا النظام عن طريق الإشتراك الذي يحتسب على أساس الأجر الذي يتقاضاه المؤمن عليه، وليس على أساس قيمة الخطر المؤمن منه ومدى احتمال وقوعه، كما يحصل في التأمين الخاص؛

- أما المتحمل بالإشراك، فكان العامل ورب العمل بالنسبة للتأمين من المرض، ورب العمل وحده، بالنسبة للتأمين من إصابات العمل، وبالإشتراك مع الدولة، بالنسبة للتأمين من العجز والشيخوخة، أما تعويضات العامل المؤمن عليه، فكانت تحتسب على أساس الأجر الذي يتقاضاه أيضا، وتدفع له عند تحقق الخطر المؤمن منه.

- تعددت فروع هذا النظام بتعدد المخاطر المؤمن منها، فكانت لكل فرع إدارته الخاصة التي تعمل منفصلة عن الأخرى، ودون أي تنسيق معها، وهذا ما أفقد النظام وحدته وفعاليته في تحقيق الأمن الإقتصادي للمستظلين به (حمدان، 2007، صفحة 86).

ولقد أوكلت مهمة تسيير هذا النظام إلى الدولة التي تقوم بتحصيل اشتراكات العمال وأصحاب العمل، فعند التوقف الإضطراري عن العمل يقوم الضمان الإجتماعي بتقديم دخل للعامل العاطل، أما دور النقابات وأرباب العمل فهو توجيه وتعديل سياسة الضمان الإجتماعي حسب المقتضيات (أجر، بطالة ساعات العمل). ومنه يرى بيسمارك أن لكل فرد مكان في سوق العمل ولا مجال للبطالة، فالعامل قبل أن يكون عاملا فهو فرد داخل المجتمع، وبالتالي حمايته في العمل هي حماية له ولعائلته في المجتمع.

الفرع الثاني: النموذج البريطاني William Beveridge، (1879-1963):

يرجع مفهوم النموذج البريطاني إلى تقرير اللورد بيفريدج الذي طرحه لأول مرة أعقاب الحرب العالمية الثانية، يتضمن النظرية العامة حول الضمان الإجتماعي القائم على تعميم الضمان والإعتراف لكل فرد في المجتمع، بحقه في الأمان الإقتصادي، وهذا الحق كرسته فيما بعد الإعلانات العالمية والمواثيق الدولية، وأصبحت تعمل به كافة الدول ويعرف كما يلي (Nezosi , 2016, p. 13) :

1. تعريف بالنموذج

أدركت إنجلترا بعد إنتهاء الحرب العالمية وما خلفته من مشاكل إقتصادية وإجتماعية، ضرورة التوجه للبحث عن حلول وتقديم إقتراحات للقضاء على المشاكل والعيوب، فشكلت لجنة برئاسة اللورد بيفريدج[2] لدراسة الموضوع،

[2]ويليام هنري بيفريدج، البارون الأول بيفريدج، حاصل على وسام باث الموقر والأكثر تكريما (5 مارس 1879 - 16 مارس 1963)، اقتصادي وسياسي ليبرالي بريطاني ومصلح تقدمي واجتماعي. كان تقريره لعام 1942 عن التأمين الاجتماعي والخدمات المرتبطة به (المعروف باسم تقرير بيفريدج) بمثابة الأساس لدولة الرفاهية بعد الحرب العالمية الثانية التي وضعتها حكومة حزب العمال

وخرجت اللجنة بتقرير ضخم تضمن إقتراحا واسعا للضمان الإجتماعي يكفل الحد الأدنى من المعيشة اللائقة لكافة الأسر، التي لا تصل إلى هذا الحد، وقدم هذا التقرير للحكومة البريطانية وتم نشره سنة 1942، لذلك إشتهر هذا التقرير باسم اللورد بيفريدج نسبة لمؤسسه، مما شكل نقطة تحول في تاريخ الضمان الإجتماعي.

حيث أنه إنطلق من نظرية مركزية تقوم على تحرير الإنسان من الحاجة، وعرف الضمان الإجتماعي على أنه "نظام للقضاء على الحاجة، عن طريق تأمين دخل كاف لكل مواطن، في كل وقت....." وربط بيفريدج النضال ضد الحاجة بسياسة التشغيل الكامل (سعد عبد السلام، 1973، صفحة 9)، وعلى الدولة تحقيق ثلاث أهداف وهي:

- توفير مناصب العمل للراغبين والقادرين عليه من أجل تحقيق العمالة الكاملة، بالإضافة إلى القضاء على البطالة؛
- الإهتمام بصحة العمال بتقديم الوقاية والعلاج من أجل ضمان قدرتهم على العمل؛
- ضمان أجر كاف لمعيشة العامل وعائلته.

كان بيفريدج متأثر بأفكار الرئيس روزفلت في نضاله ضد الحاجة، وأيضا بأفكار اللورد كينز عن العمالة الكاملة، بإعتبارهما من أهم الركائز لضمان إستمرار النمو الاقتصادي (حمدان، 2007، صفحة 111).

2. عيوب النظام الإنجليزي:

أخذ بيفريدج على النظام الإنجليزي، ما يلي:

- أنه معقد، يفتقر إلى التناسق بين الأجهزة القائمة على تطبيقيه، سواء على الصعيد المركزي أو المحلي، بسبب التعدد غير المبرر لأجهزة التأمينات الإجتماعية، فإلى جانب قانون الأمن الوطني الصادر في1911، المتعلق بـ: التأمين الإجتماعي من المرض و الأمومة والعجز والبطالة، كان هناك قانون لمساعدة وتشغيل العمال العاطلين صدر عام 1905، وقانون آخر يقضي بتخصيص معاش للشيوخ الذين يبلغون 70 من العمر ولا يملكون ما ينفقون منه، ومن ثم قانون الطوارئ الذي يقضي بتحميل رب العمل مسؤولية حوادث العمل التي يتعرض لها العمال، هذا فضلا عن عدد التشريعات الأخرى المتعلقة بالمساعدات العامة والخاصة، والتأمين الإختياري، وببعض التدارك الإجتماعي؛

المنتخبة في عام 1945 . اعتبر سلطة معنية بالتأمين ضد البطالة منذ بداية حياته المهنية، وعمل تحت إشراف ونستون تشرشل في مجلس التجارة كمدير لمباد لات العمل التي أُنشأت حديثا، ثم السكرتير الدائم لوزارة الرقابة الغذائية. كان مديرا لكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية من عام 1919 حتى عام 1937، عند اختياره للحصول على درجة الماجستير في كلية أكسفورد الجامعية.

- يطبق هذا النظام على العمال دون الموظفين، ولاحظ بيفريدج أن النظام لا يوفر أي تغطية للأعباء العائلية، ومثل هذا الأمر يؤثر على عدد السكان، فضلا عن مساسه بالعدالة الإجتماعية؛

- التعويضات كانت غير كافية، مثل تعويضات البطالة والمرض تصرف لمدة محدودة لا تتجاوز ستة وعشرين (26) أسبوعا؛

- لم يكن هناك أي ضمان للحصول على التعويض عن إصابات العمل، فالعامل المصاب لم يكن يحصل على حقه في التعويض إلا بعد مراجعات قضائية تقتضيه الكثير من الوقت والنفقات، لأنه لم يكن يتمتع بأي إعفاء من الرسوم القضائية. "وعلاوة على ذلك لم يكن هناك أدنى إهتمام بتأهيل العامل المصاب حتى يعود إلى الحياة العملية مرة أخرى".

3. خطة بيفريدج للإصلاح:

تقوم خطة بيفريدج للإصلاح، على توحيد التأمينات المختلفة في نظام واحد، وتوسيع نطاق هذا النظام ليشمل جميع المواطنين، ثم الإستخدام الكامل للطاقة العمالية.

- إقترح بيفريدج دمج الأجهزة المختلفة للتأمينات الإجتماعية في هيئة عامة واحدة تتولى إدارة النظام الجديد تحت إشراف وزارة الضمان الإجتماعي، بحيث يصبح بإمكان المستفيد أن يستأمن من كافة المخاطر بإشتراك واحد، ولقد لخص هذا الإقتراح بالعبارة الأتية: "التأمين من كل المخاطر بإشتراك واحد، وبطاقة واحدة"، «All benifits in the form of one stamp. On a single document » ،ويترتب على هذا التوحيد تبسيط المعاملات بالنسبة للمستفيدين، وتوفير الجهود والنفقات بالنسبة للإدارة، وبالنسبة لأصحاب الأعمال.

- وعلى صعيد التوسع في تطبيق النظام إقترح بيفريدج نشر مظلة الضمان على كل الأشخاص الذين إستبعدوا من النظام القائم، كالموظفين العمومين، ورجال البوليس، والعاملين بالسكك الحديدية، بل وعلى كل من كان يعتمد على عمله كمصدر لرزقه، حتى ولم يكن أجيرا، كصغار التجار، والحرفيين، والعمال اليدويين.....الخ.
وهكذا يضم تعميم الضمان الإجتماعي على كافة أفراد الشعب، وعدم حصر نطاقه بالعمال أو ببعض فئات العمال، وكذلك إقترح بيفريدج تغطية مختلف المخاطر التي تهدد الأفراد بالحاجة، ومنها حظر الوفاة (بالنسبة لعائلة المتوفى) وفي هذا الإطار، إقترح التعويض عن مصروفات الجنازة بالنسبة للمضمون وزوجه وأولاده، وإعطاء إعانة للمرأة في حالة الزواج، والولادة، والترمل، والمرض.

كما إقترح رفع قيمة التعويضات، وإلغاء كل تحديد للمدة بالنسبة لتعويض البطالة والمرض، وأخيرا إقترح بيفريدج نظاما للتعويضات العائلية، وآخر للعلاج، يتم تمويلها عن طريق الضريبة وكذلك اقترح نظاما ثالثا للضمان القومي، تنظمه الدولة، ويتم تمويله عن طريق إشتراكات موحدة يساهم بها الأفراد.

وهذا النظام الأخير، يختلف مداه باختلاف طوائف المضمونين، فالعاملون في قطاع العمل التبعي، يستفيدون من ضمان الشيخوخة، وإصابات العمل، والعاملون في قطاع العمل المستقل يستفيدون من ضمان الشيخوخة فقط، بإعتبار أن إصابات العمل والبطالة، هما من مخاطر العمل التبعي، وأما الذين ليس لهم مهنة معينة، فلهم الحق بالتأهيل المهني، وقد إقترح بيفريدج أن تكون إستحقاقات الضمان واحدة بالنسبة للكافة، على أن تتحدد على أساس الحد الأدنى للمعيشة، وبصرف النظر عن إختلاف مركز المضمونين.

وأما على الصعيد الإستخدام الكامل، فقد إقترح بيفريدج: توفير العمل لكل قادر عليه وراغب فيه، لتحقيق الإستخدام الكامل وإزالة البطالة، وقاية وعلاجا، وضمان أجر يكفي لمعيشة العامل ومعيشة عائلته، وهكذا طرح تقرير بيفريدج أول مشروع للضمان الإجتماعي بمفهومه الكامل، ويمكن ذكر ما تميز به المشروع في النقاط التالية:

- ربط لأول مرة بين الضمان الإجتماعي والحاجة بشكل منظم؛

- نبه بين ضرورة الربط بين مكافحة الحاجة وبين سلم الدخول، عن طريق سياسة الإستخدام الكامل، وضمان الأجر الكافي لتأمين الحد الأدنى من المعيشة اللائقة.

لذلك كان للتقرير صدى واسع وأثر في تشريعات الضمان الإجتماعي التي صدرت في بريطانيا بين سنتي 1945و 1948، وفي غيرها من الدول الأخرى خاصة في البلاد التي كان لها حكومات مؤقتة في لندن أثناء الحرب العالمية الثانية، مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا، التي إستوحت منه الكثير من أحكامها (حمدان، 2007، صفحة 118)، ويمكن توضيح النموذجين في الشكل الموالي:

الشكل رقم(1-1): نماذج الحماية الإجتماعية

نمـــاذج الحمايــة الإجتماعيــة	
النموذج البيسماركي Otto Von Bismarck *(التأمين)* المنتسبون فقط هم من يستفيدون من الإشتراكات المحصلة علما بأن ليس جميع المنتسبين مساهمين.	النموذج البيفيرجي William Beveridge *(التضامن)* جميع أفراد المجتمع يستفيدون من التحويلات الإجتماعية.

المصدر: من إعداد الباحثة

المطلب الثاني: ماهية الحماية الإجتماعية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى جملة من المفاهيم العامة حول الحماية الإجتماعية وعلاقتها بالخدمة الإجتماعية والتأمين الإجتماعي.

الفرع الأول: تعريف الحماية الإجتماعية

تعتبر مسألة الحماية الإجتماعية من النهضة في السياسة الإنمائية لمختلف الدول وقد أولتها العديد من المنظمات الدولية، علاوة على الباحثين بتقديم عدة تعارف مختلفة، تهدف معظمها إلى تعزيز التواصل الإجتماعي كأداة لمكافحة الفقر في الأجل الطويل وتحقيق العدالة الإجتماعية، من بين أهم الإتفاقيات التي نصت على الحماية الإجتماعية نذكر:

- التوصية 67 لسنة 1944 حول مقاييس العامة لضمان أسباب العيش؛

- الإتفاقية 102 لسنة 1952 حول معايير الحد الأدنى للضمان الإجتماعي؛
- الإتفاقية 118 لسنة 1962 حول المساواة بين عمال البلد والأجانب في مجال الضمان الإجتماعي؛
- الإتفاقية 121 لسنة 1962 المتعلقة بإعانات إصابات العمل؛
- الإتفاقية 128 لسنة 1967 تتعلق بإعانات العجز والشيخوخة والورثة؛
- الإتفاقية 130 لسنة 1969 تتعلق بالرعاية الطبية وإعانات المرض؛
- الإتفاقية 157 لسنة 1982 حول إقرار نظام دولي للحفاظ على الحقوق في مجال الضمان؛
- الإتفاقية 168 لسنة 1988 حول النهوض بالتشغيل والحماية من البطالة؛
- الإتفاقية 183 لسنة 2000 تتعلق بحماية الأمومة.

هناك عدة تعاريف للحماية الإجتماعية، فلم يتم الوصول لحد الآن إلى تعريف موحد بسبب إختلاف السياسات الإجتماعية في الدول والظروف المادية والإقتصادية، ويمكن أن نذكر أهم التعاريف المحددة لها:
ظهر مفهوم الحماية الإجتماعية (الرعاية الإجتماعية) في أواخر القرن التاسع عشر مع جهود حركات الإصلاح الإجتماعي التي إنتشرت في كلٍ من إنجلترا، وأمريكا، ومن إنجلترا إنتقل إلى بقية دول أوروبا، على إثر المشكلات الإجتماعية والإقتصادية التي خلفتها الثورة الصناعية، وقد تعددت تعريفات الرعاية الإجتماعية، شأنها شأن كل المفاهيم الإجتماعية لأسباب عدة، أبرزها: إختلاف التوجهات الفكرية والأيديولوجية للباحثين، واختلاف ظروف البيئة الإجتماعية والثقافية التي نشأ فيها كل باحث، فكل باحث يعرف المفهوم إنطلاقاً من معقداته الفكرية والأيديولوجية، وخلفيته الإجتماعية والثقافية.

كما تعرف برامج الحماية الإجتماعية بأنها: "سياسات ووسائل تعالج شتى أصناف الضعف الذي تعاني منه فئات السكان في المجتمع، هدفها هو وقاية الناس من المخاطر والصدمات المتعددة وكسر دائرة الضعف والفقر المفرغة، وتركز هذه البرامج على أسباب عدة للفقر والإستبعاد الإجتماعي، وفي وسعها أن تطلق الطاقات الإنتاجية الكامنة لدى الأشخاص القادرين على العمل" (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2014، صفحة 7).

- **تعريف ولتر فريد لاندر[3]:**

الحماية الإجتماعية هي عبارة عن نسق من الخدمات الإجتماعية والمؤسسات الإجتماعية، مصمم من أجل تقديم المساعدات للأفراد والجماعات، حتى يحصلوا على مستويات من الحماية المرضية (فهمي، 1998، صفحة 27).

- **تعريف كولم**: الحماية الإجتماعية هي تلك الحماية التي تستطيع توفير مناصب عمل للفقراء وتحسين مستوى الرفاهية، فالعمل هو مقياس الرفاهية (فارس، 2001، صفحة 94).

- **تعريف بلانشارد[4]**: هي النظام الذي يتوفر فيه العناصر التالية:

- عنصر الإلزام (الإجبارية في التأمين).
- تحمل الحكومة لجزء من تكاليف التأمين.
- قيام الحكومة بدور المؤمن (هيئة التأمين) (إبراهيم علي إبراهيم ، 1998، صفحة 487).

- **تعريف هوارد رسل[5]**: **الحماية** الإجتماعية هي مجال المسؤولية الحكومية التي تمارس لتحقيق الأمن والحماية، وتوفير فرص التكييف الإجتماعي الناجح للشعب، بما في ذلك المساعدات المالية للمحتاج وحماية الضعيف والعاجز من الإستغلال الإجتماعي، وتوفير الخدمات الإجتماعية والسكن (بن سعدة ، 2016، صفحة 11).

- **تعريف روبرت هولتسمان[6]**: المدير المسؤول عن الحماية الإجتماعية في البنك الدولي وكبير مؤلفي التقرير الجديد: "ينبغي على الجهات العاملة في الميدان التنمية تخطي المفهوم القائل بأن الحماية الإجتماعية معينة بالمال

---

[3]والتر فريدلاندر (1873-1966) مؤرخا ألمانيا للفن وأستاذًا جامعيا اشتهر بعمله في الفن الفلمنكي الهولندي، ركز على فهم السياق التاريخي والثقافي للفن، وربط الأعمال الفنية بالتطورات الاجتماعية والسياسية. م يقدم فريدلاندر تعريفًا محددا للحماية الاجتماعية، لكن أعماله تشير إلى اهتمامه بتأثير الفن على المجتمع.
فقد كتب عن دور الفن في تعزيز القيم الاجتماعية والسياسية، وعن كيفية استخدامه للترويج للأفكار والأيديولوجيات.
كم وتشير أعماله إلى اهتمامه بالعلاقة بين الفن والمجتمع، بما في ذلك دور الحماية الاجتماعية. ا ناقش دور الفنانين كشهود على عصرهم، وكيف يمكن لأعمالهم أن تقدم رؤى حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

[4] تعريف بلانشارد بوصفه نظام تأميني إلزامي يقدم دعما حكوميا للمؤمنين، مع قيام الحكومة بدور المؤمن أو المشرف على النظام.ويتميز هذا النظام بخصائص مثل التضامن الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة والاستقرار الاقتصادي.

[5]هوارد رسل، أستاذ علم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا في بيركلي، قدم تعريفًا شاملًا للحماية الاجتماعية يركز على دور الحكومة في توفير الأمن والحماية للمواطنين، وتعزيز قدرتهم على التكيف مع التحديات الاجتماعية.

[6]روبرت هولتسمان، المدير المسؤول عن الحماية الاجتماعية في البنك الدولي وكبير مؤلفي التقرير الجديد "الحماية الاجتماعية :تقرير عالمي"، تعريفًا للحماية الاجتماعية يركز على دورها كأداة للتنمية المستدامة، وليس مجرد تقديم مساعدات مالية.

فقط، حيث أنه يمكن أن يساعد الناس في التغلب على أعراض الفقر لفترة ما دون فعل ما يستحق الذكر في سبيل القضاء على أسبابه" (لعرج و الطويطي، 2017، صفحة 66).

- **تعريف إدموند سميث:** "نسق من المؤسسات الإجتماعية، والقيم، والأهداف، والمبادئ المشتركة التي تعبر عن المصلحة العامة للمجتمع، ورفاهية الأعضاء كأفراد، وجماعات، ومجتمعات محلية".

- **تعريف الأمم المتحدة:**

تعرفها الأمم المتحدة على أنها: "ذلك النسق المنظم من الهيئات والمؤسسات والبرامج التي تهدف إلى دعم أو تحسين الظروف الإقتصادية أو الصحية أو القدرات الشخصية المتبادلة لمجموع السكان."

- **تعريف مكتب العمل الدولي:** "هي مجموعة من المؤسسات والتدابير والحقوق والإلتزامات والتمويلات التي تهدف إلى ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية والإجتماعية وتوفير أمن الدخل للمساعدة على مواجهة مخاطر الحياة الكبرى" (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2014، صفحة 7).

- **وفق منظمة العمل الدولية:** "الحماية الإجتماعية، أو الضمان الإجتماعي، يعتبر حقا من حقوق الإنسان، ويتم تعريفها على أنها مجموعة من السياسات والبرامج المصممة للحد من الفقر والوقاية منه".

كما تعرف الحماية الإجتماعية، أو الضمان الإجتماعي، بأنها مجموعة من السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من منع الفقر والضعف على مدى دورة الحياة، وتشمل الحماية الإجتماعية تسعة مجالات رئيسية هي: الطفل، إستحقاقات الأسرة وحماية الأمومة والبطالة، وحوادث العمل، المرض، والحماية الصحية، و الشيخوخة، والعجز و التقاعد، وتشمل نظم الحماية الإجتماعية جميع المجالات عن طريق مزيج من المساهمين التأمين الإجتماعي والمساعدات الإجتماعية الغير قائمة على الإشتراكات كما لا تقتصر نظم الحماية الإجتماعية فقط على الحد من الفقر تسعى إلى ابعد من ذلك في حماية الشعوب من الوقوع مرة أخرى في الفقر طوال فترة عيشهم (ILO, 2017, p. 2).

ويقول روبرت هولتسمان: "ينبغي على الجهات العاملة في الميدان التنمية تخطي المفهوم القائل بأن الحماية الإجتماعية معينة بالمال فقط، حيث أنه يمكن أن يساعد الناس في التغلب على أعراض الفقر لفترة ما دون فعل ما يستحق الذكر في سبيل القضاء على أسبابه".

وتعرف الحماية الإجتماعية على أنها تعزز التواصل الإجتماعي بإعتبارها أيضا أداة لمكافحة الفقر على المدى الطويل، حيث حازت هذه المسألة أولوية منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي، وكذلك الإتحاد الأوروبي في خطة التنمية

المستدامة لعام 2030، التي إعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015، وأصبحت من أهداف المجتمع الدولي، وذلك من أجل تعزيز العدالة الإجتماعية وتحقيق أهداف الإنمائية للألفية كحق الإنسان في الضمان الإجتماعي من خلال إسهامه في الركائز الإجتماعية والإقتصادية للتنمية، وبالتالي فإن الحماية الإجتماعية تلعب دور رئيسي في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Kaltenborn, 2015, p. 3) .

وباعتبار الحماية الاجتماعية هي مجموعة السياسات العامة التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات على إدارة المخاطر بشكل أفضل، وتقديم الدعم للأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع وحماية بتوفير برامج الدعم والرعاية الاجتماعية اللازمة (Holzmann & Jorgensen, 2000, p. 3).

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن مصطلح الحماية الإجتماعية يختلف من بلد إلى بلد حسب الظروف الإقتصادية والإجتماعية السائدة في تلك المجتمعات، إلا أن المضمون متشابه يهدف لتقديم الخدمات لأفراد المجتمع وتقديم نفس الرسالة التي تنص عليها المنظمات الدولية و الإتفاقيات العالمية، بالإضافة إلى توجهات البلدان حسب الأنظمة سواءا البيسماركية أو البيفردجية و غيرها ، فالحماية الإجتماعية تكون مقسمة إلى شرطين متمثلة في التأمين الإجتماعي أو الضمان الإجتماعي تكون قائمة على الإشتراكات و المساعدات الإجتماعية التي تكون الغير قائمة على الإشتراكات (أي التحولات النقدية والإجتماعية)، وهذا ما تتفق عليه مختلف التعريفات ويبقى الموحد بينهم على أنها مجموعة من السياسات و البرامج التي تم وضعها للتعامل مع التغيرات والتحديات خاصة الفقر والضعف، وحماية أفراد المجتمعات وضمان العيش الكريم لمختلف الطبقات بانتهاج جل الطرق والسبل اللازمة لذلك.

الفرع الثاني: الحماية الإجتماعية وعلاقاتها بالمصطلحات الممثلة لها

للحماية الإجتماعية عدة علاقات فهي مرتبطة بالعدالة الإجتماعية، ومفهوم الخدمة الإجتماعية وشبكات الأمان الإجتماعي، ويمكن تناولها كما يلي:

1. علاقة الحماية الإجتماعية بالعدالة الإجتماعية

قبل التطرق إلى العلاقة بين الحماية الإجتماعية والعدالة الإجتماعية، لابد أن نتطرق إلى مفهوم العدالة الإجتماعية كالتالي:

تعريف العدالة الإجتماعية:

إن مفهوم العدالة الإجتماعية" يتجاوز أنماط التوزيع وما هو أبعد من الإهتمام بالسمات التي لها تأثير فوري على رفاهية أو نوعية حياتهم"، ويقصد بها تحقيق العدالة الإجتماعية بالمساواة بين الجميع في الحقوق وفي الحصول على الموارد والفرص، رجالا ونساء وإزالة الحواجز التي تحول دون تمكين الفئات المحرومة من تحقيق طاقاتها في المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها، وفي هذا التعريف تركز العدالة الإجتماعية على الإنصاف والمساواة في توزيع الحقوق (ESCWA, 2013, p. 3).

ويعتبر مبدأ حقوق الإنسان القاسم المشترك بين العدالة الإجتماعية والحماية الإجتماعية كما نصت عليها جل المواثيق الدولية و أهداف التنمية المتفق عليها التي تتناول موضع الحماية الإجتماعية بإعتبارها حق من حقوق الإنسان وهي الأساس لبناء مجتمعات تسودها العدالة، والمساواة، والسلام، كما يساهم توطيد الروابط بين العدالة والحماية الإجتماعية في نظام يحفظ الحقوق والواجبات، وفي تمكين الأفراد من المشاركة في صنع القرارات وطرح التساؤلات للجهات المسؤولة (الإيسكوا، 2015، صفحة 2)، و بإعتبار الحماية أداة للعدالة فإن العلاقة بينهما على تحقيق أهداف مشتركة من أجل تحقيق العدالة والحماية والإنصاف للأفراد المجتمع.

2. علاقة الحماية الإجتماعية بمفهوم الخدمة الإجتماعية:

يمكن تعريف الحماية الإجتماعية بأنها "تلك الجهود التي توجه نحو الخدمات الإجتماعية مثل مشروعات الإسكان الإجتماعي، والمساعدات والمعونات الغذائية المختلفة التي تقدم لبعض الفئات العاجزة كالمصابون بالأمراض العقلية والجسمية وكبار السن و غيرهم ....."

ويتضح من هذا التعريف أن مفهوم الحماية الإجتماعية هو نوع من حماية أو رعاية الشعب تقوم بها السلطات الحكومية، وهو ما يعني أنه مصطلح مرتبط إلى حد ما بالخدمات الحكومية الموجهة نحو أفراد وجماعات يحتاجون إلى ضرورات الحياة الأساسية أو يشكل سلوكهم تهديدا للأمن والإستقرار وهناك خصائص مشتركة بين كل من الرعاية الإجتماعية والخدمة الإجتماعية.

يمكن حصرها في النقاط التالية:

- الحماية الإجتماعية تتمثل هدفا سامي يسعى إليه المجتمع من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده عن طريق تنظيم البرامج والخدمات وإنشاء المؤسسات وإصدار التشريعات التي تضمن تحقيق مستوى معيشي يليق بكرامة الإنسان، في حين أن الخدمة الإجتماعية تمثل منهجا يعتمد على العلم والمهارة لتحقيق أهداف الرعاية الإجتماعية.

- تساعد الخدمة الإجتماعية في تحديد إحتياجات الرعاية الإجتماعية وتقديرها وقياسها بناء على ما هو متاح من خدمات في المجتمع مع إعطاء الأولوية لبعضها حسب ما تقرره الحاجة، وبالإضافة إلى ذلك تقوم الخدمة الإجتماعية بتقدير نظم الرعاية الإجتماعية من أجل أن تتلاءم الظروف والمتغيرات التي يمر بها المجتمع عبر مراحل تطوره من أجل أن تستجيب وتتكيف مع متطلبات المجتمع.

- تركز كل من الخدمة الإجتماعية والحماية الإجتماعية على مسلمات من أهمها: الإيمان بأهمية الإنسان، العلاقة بين الفرد والجماعة المجتمع، مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على تحقيق أقصى درجات الإشباع وإيجاد الحلول اللازمة للمشكلات المطروحة والوقاية منها، وهو ما يعني إعتماد المنهج العلاجي والوقائي لدى كل من الرعاية الإجتماعية والخدمة الإجتماعية.

- تساعد الخدمة الإجتماعية على زيادة وفاعلية وكفاءة برامج الرعاية الإجتماعية من خلال إعتماد التخطيط كأسلوب علمي في تقديم الخدمات وتحسين نوعيتها.

- مهما كان التشابه بين الرعاية الإجتماعية والخدمة الإجتماعية كونهما مجالان يشملان عددا كبيرا من الخدمات، فإن ظهور الخدمة الإجتماعية والرعاية الاجتماعية يعود إلى فترة ما قبل القرن التاسع عشر، وهذا ما يسفر وجود علاقة بينهما وطل واحدة لا تختلف عن مبادئ الأخرى.

3. علاقة الحماية الإجتماعية بالضمان الاجتماعي والرفاهية

في الغالب ما تشير المصطلحات الثلاثة إلى نفس المعنى، فأما الحماية الإجتماعية فهي أوسع بكثير من الضمان الإجتماعي والرفاهية، الضمان الإجتماعي هو المصطلح الذي يغطي نظام الإستحقاقات المرتبطة بالدولة إلى ما يسمى غالبا بالمخاطر، أما الرفاهية فقد تم استخدامها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية (Guy , 2007, pp. 511-522)، فالحماية الإجتماعية أو الضمان الاجتماعية هو حث من حقوق الإنسان ويتم تعريفها على أنها مجموعة من السياسات و البرامج المصممة للحد من الفقر والضعف والحد منهما، وتشمل الحماية الإجتماعية إستحقاقات الطفل والأسرة، وحماية الأمومة، وإستحقاقات الشيخوخة، العجز، وحوادث العمل، وتعالج أنظمة الحماية الإجتماعية جميع المجالات السياسة من خلال مزيج من المخططات القائمة على الإشتراكات(التأمين الإجتماعي)،

والمزايا الممولة من الضرائب القائمة على الإشتراكات، بما في ذلك المساعدات الإجتماعية، وبإعتبار الحماية الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 فهي تلزم جميع الدول بالتقيد شرطها وتحقيقها (ILO, 2017, p. 33).

4. علاقة الحماية الإجتماعية بشبكات الأمان الإجتماعي

تمثل العلاقة بين الحماية الإجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي في بعض النقاط يمكننا تلخصيها في الجدول الموالي:

جدول رقم(1–1): العلاقة بين الحماية الإجتماعية وشبكات الإجتماعية

الحماية الإجتماعية	شبكات الأمان الإجتماعي
– تعبر عن عقد وثيق بين الأفراد والدولة. – تكون شاملة لجميع الأفراد المعنيون بالحماية. – لها أبعاد تنموية، حيث تضع مكونات الحماية الاجتماعية (التعليم، الصحة،...) في إطار تمكين الأفراد والجماعات من النمو والإزدهار والتحول إلى طاقات منتجة. – تعيد الإعتبار إلى العمل كحق من حقوق الإنسان، وهذا ما يدعم سياسات التشغيل. – تحفيز الإنتاجية والنمو الإقتصادي من خلال تكاملها مع سياسات التشغيل.	– تتمثل في خدمات تعويضية تمنح للفقراء والمتضررين من إقتصاد السوق لفترة زمنية محددة. – تستهدف فئة معينة من شرائح المجتمع وخلال فترة معينة. – لها بعد ريعي، غالبا ما تكون لها أثار عكسية لا تحفز المستفيدين من تغيير أحوالهم. – يحيد الحق بالعمل عن الميدان الإجتماعي ويتقاطع مع سياسات النمو الريعي غير المنتج لفرص العمل. – الأموال المنفقة عبى شبكات الأمان الإجتماعي لا تعود بالإنتاجية على الدولة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: (ILO، 2014، صفحة 10).

بإعتبار الحماية الإجتماعية خدمة عامة أساسية قائمة على تقديم حماية في مجالات الصحة والتعليم وغيرها ، فهمي تشمل مجموعة واسعة من الإجراءات العامة التي توفر الدعم المباشر للأفراد ومساعدتهم على التعامل مع المخاطر التي يتعرضون لها وخاصة الفقر والعوز، وتطور مفهوم الحماية الإجتماعية بحث كان أنصار الحماية الإجتماعية ينظرون إليها بشكل خاص على أنها نوع من "شبكات الأمان" المقدمة للفئات الفقيرة في البلدان التي تفتقر إلى القدرة الإدارية لإدارة برامج الحماية الإجتماعية الكاملة تدريجيا، إلا أن أيضا المساعدات الإجتماعية تعتبر كمحرك ومكون ضروري للنمو الإقتصادي، و يكمن الفرق بين الحماية الإجتماعية وشبكات الأمان الإجتماعي في أن هذه الأخيرة تعتبر جزء من الحماية الإجتماعية ، ومن بين عناصر الحماية (COMMISSION EUROPÉENNE, 2010, p. 5) التشريعات الإجتماعية بحيث يكون إطار قانوني يحدد حقوق

المواطنين ويحميها ويضمن الحد الأدنى من المعايير (مثل قوانين العمل، ومعايير الصحة والسلامة، التأمينات الاجتماعية التي غالبا ما تديرها الحكومات والتي توفر الدعم المالي للأفراد المشاركين وتكون فيها الإشتراكات إلزامية بشكل عام ، المساعدات الاجتماعية الغير قائمة على الإشتراكات التي تقدمها الهيئات العامة والمدنية للأشخاص المعرضين للفقر والشكل الموالي يوضح برامج الحماية الاجتماعية.

الشكل رقم (1– 2) مختلف برامج الحماية الاجتماعية

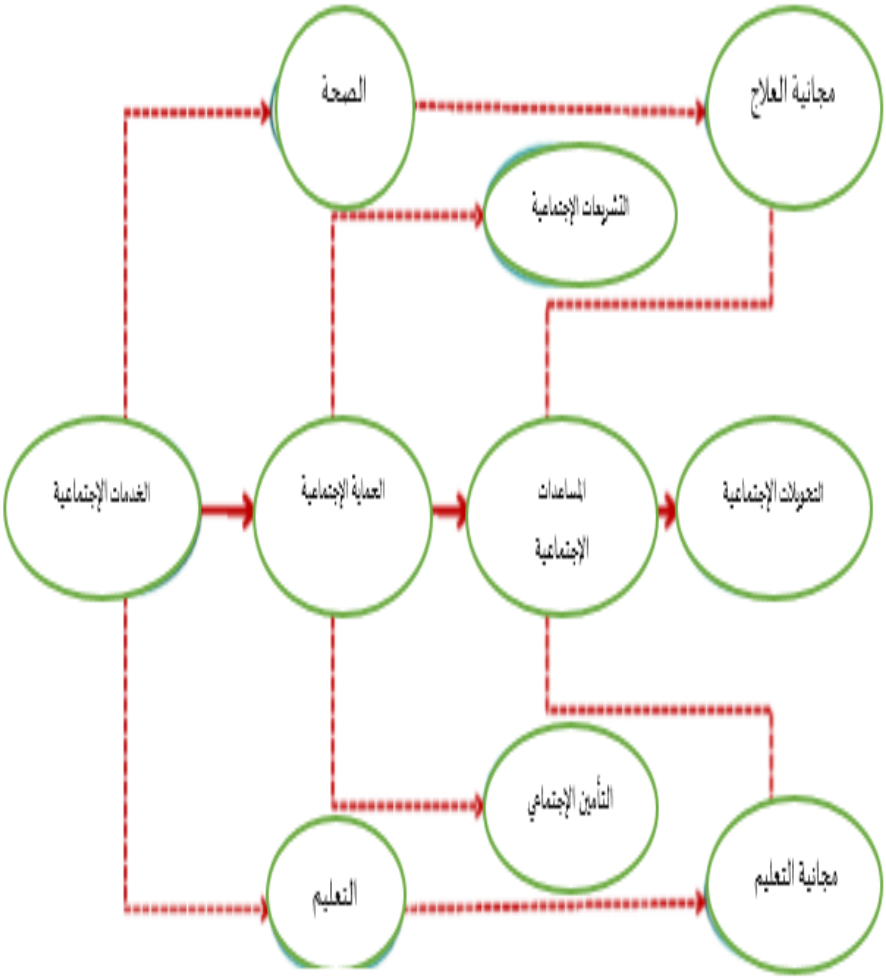

Source : (COMMISSION EUROPÉENNE, 2010, p. 5)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ مختلف برامج الحماية الإجتماعية(الخدمات الإجتماعية، الحماية الإجتماعية، التأمين الإجتماعي، التحويلات الإجتماعية)، تهدف الحماية الإجتماعية بصفة عامة على محاربة الفقر، فهي تمكن الناس من التعامل بشكل أكثر فعالية مع المخاطر التي يتعرضون لها أو الأزمات سواء العامة، أو الفردية مثل (البطالة، الوفاة، الشيخوخة، المرض)، فإن أساس الحماية الإجتماعية هو عنصر توفيرها، واستهدافها للفئة التي بحاجة فعليا إلى المساعدة وتمكينهم من تلبية إحتياجاتهم الأساسية، فمن خلال البرامج والإصلاحات السياسية لكل بلد يمكن للحماية الإجتماعية أن تغير حياة المواطنين للأفضل.

المبحث الثاني: محاور(المجالات) الحماية الإجتماعية

تتمحور مجالات الحماية الإجتماعية في مختلف الفروع حسب كل بلد وطاقته الإقتصادية، وهذا ما سنوضحه في هذا المطلب.

المطلب الأول: برامج الحماية الإجتماعية

تهدف برامج الحماية الإجتماعية لتحسين مستوى المعيشة من خلال أنظمتها و برامجها القائمة على الإشتراكات (التأمين الإجتماعي، الخدمات الإجتماعية، برامج سوق العمل)، وبرامج المساعدات الإجتماعية الغير قائمة على الإشتراكات (التحويلات النقدية والإجتماعية) (Fydess Khundi-Mkombaa, 2023, pp. 91-101)، التي تسعى لتحسين مستوى المعيشة من خلال تقديم مساعدات الرعاية الطبية، إعانات البطالة، الإعانات الأسرية، إعانات الأمومة...، فهي تستهدف بالدرجة الأولى مساعدة الفقراء والفئات الهشة التي هي أكثر عرضة لمختلف المخاطر الإجتماعية وبالتالي حمايتهم من التداعيات السلبية والصدمات المختلفة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، وبما لا شك فيه أن هذه البرامج يتم تنفذيها من طرف الحكومات لمعالجة الفقر ومؤشراته خاصة في الدول النامية، كما أن وظائف الحماية الإجتماعية تتمثل في حماية المستويات الأساسية للإستهلاك، تسيير الإستثمار البشري مساعدة الفقراء على التغلب على بعض الصعوبات، وباعتبار أن الدور الرئيسي للحماية الإجتماعية في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة 2030 يتمثل في كونه «أداة تمكينيه لتحقيق أهداف الحد من الفقر وعدم المساواة والحد من المخاطر والضعف". لذلك تشمل الحماية الإجتماعية ثلاثة مكونات رئيسية هي " التأمين الإجتماعي، برامج سوق العمل، برامج المساعدات الإجتماعية" كما أن برامج الحماية الإجتماعية تختلف أنواعها من دولة لأخرى (المناور و العلبان، دور برامج الحماية الإجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة كورونا،، 2022، صفحة 7).

الفرع الأول: تدخلات سوق العمل:

هي السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز العمالة والتشغيل الفعال لأسواق العمل وحماية العمال، وهي تدخلات تهدف إلى تحسين نتائج التشغيل مثل: برامج بناء المهارات، البحث عن وظائف والمساعدة في مطابقة المهارات مع الوظائف، أنظمة العمل، ويتم تمويل تدخلات في سوق العمل من خلال الضرائب وتتطلب مساهمات

من المستفيدين وفي السياقات المنخفضة الدخل غالبا ما يتم دعمهم من خلال مساهمات الجهات المانحة (Seyfert & Quarterman , 2021, p. 9).

الفرع الثاني: التأمين الإجتماعي:

يخفف من المخاطر المرتبطة بالبطالة والمرض والعجز والإصابات المرتبطة بالعمل والشيخوخة، وهي أنظمة تحقق المنافع على أساس الإشتراكات المدفوعة مثل: التقاعد، التأمين ضد البطالة، التأمين الصحي (الإسكوا، 2009).

الفرع الثالث: شبكات الأمان الاجتماعي (المساعدات الاجتماعية):

وهي برامج التحويلات غير القائمة على أساس دفع الإشتراكات، والتي تستهدف الفقراء مثل التحويلات النقدية سواء المشروطة أو غير المشروطة، التحويلات العينية، برامج الرفاهة الإجتماعية المشروطة، وترتبط التغطية الإجتماعية أو المساعدات الإجتماعية ارتباطا وثيقا بحالة دخل البلد، وهذا ما يعكس أهمية الحيز المالي لتمويل الحماية الإجتماعية (Lowder, Bertini, & Croppenstedt, 2017, p. 100)، وبالتالي فإن الإنفاق على المساعدات الاجتماعية يكون متعلق بإيرادات البلد.

الحماية الإجتماعية هي مجموعة من الآليات والأنشطة المترابطة الهادفة إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، بتحرير الإنسان من ضغط الحاجة والعوز والحرمان والحد من خسائره وحمايته مما يهدده من أخطار داخلية وخارجية كالأزمات الإقتصادية المالية والحروب وحالة الحصار الإقتصادي والكوارث الطبيعية كالمجاعات والفيضانات والأمراض الوبائية، كما عرفت بأنها جملة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى الحد من مشاكل الفقر والضعف التي قد تعترض الإنسان في حياته (ILO، 2022)، ومنه فالحماية الإجتماعية هي مجموعة من الاستراتيجيات المتناسقة التي تهدف لتوفير المستوى المعيشي الملائم للفرد بعيدا عن الضغوطات.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن محاور الحماية الاجتماعية تتكون من ثلاث عناصر التالية (الزغل، 2020):

الجدول رقم (1–2): محاور وبرامج الحماية الإجتماعية

محاور الحماية الإجتماعية	البرامج والخدمات والأنشطة
برامج سوق العمل (قائم وغير قائم على الإشتراكات)	▪ تحسين فرص العمل والأرباح ▪ دخل منتظم من خلال منح البطالة ▪ برامج سوق العمل النشطة (برامج التدريب والتشغيل) ▪ برامج سوق العمل السلبية (التأمين ضد البطالة)
الخدمات الإجتماعية (التأمين الإجتماعي) (قائمة على الإشتراكات)	▪ ضمان مستوى معيشة ملائم من أجل مواجهة الصدمات والتغيرات في الحياة ▪ معاشات التقاعد التساهمية ▪ تعويضات (الأمومة، إصابات العمل، الشيخوخة العجز....) ▪ تغطية التأمين الصحي ▪ برامج الإسكان من اجل العيش الكريم ▪ خدمات وبرامج التعليم ▪ الخدمات الصحية وأنظمة التأمين الصحي
المساعدات الإجتماعية (برامج غير قائمة على الإشتراكات)	▪ الحد من الفقر وعدم المساواة ▪ شبكة الأمان الإجتماعي ▪ دعم النقدي دعم الوقود ▪ دعم النقدي دعم الخبر والمواد الغذائية الأساسية ▪ دعم خدمة النقل

	▪ التحويلات النقدية المشروطة والغير مشروطة ▪ المعاشات الإجتماعية ▪ الغذاء والتحويلات العينية ▪ برامج التغذية المدرسية ▪ الأشغال العامة ▪ الإعفاء من دفع الرسوم والإعانات المستهدفة ▪ التدخلات الأخرى (الخدمات الإجتماعية)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (البنك الدولي، 2019).

المطلب الثاني: أهداف الحماية الإجتماعية

تشمل مجموعة من الأهداف تتمثل في (تهتان، 2022):

– تهدف الحماية الإجتماعية إلى حماية كل أفراد المجتمع وتأمينهم ضد بعض الأخطار مثل المرض، الموت، البطالة وحوادث العمل؛

–المساهمة في إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال إعادة توزيع المداخيل أي الإقتطاع من دخل الفئة العاملة وتوزيعها على الفئة الغير قادرة على العمل، مثل فئة المتقاعدين؛

– مساعدة وتحفيز التنمية الإقتصادية وذلك من خلال المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد (دعم الطلب)؛

–تضمن تمتع الناس بالأمن الإجتماعي والإقتصادي الأساسي الذي يمكنهم من تنمية إمكانياتهم البشرية في العمل وضمن أسرهم، وفي المجتمع عموما؛

–تخفيف المخاطر الإجتماعية وتوسيع الفرص أمام الفقراء والمعرضين للخطر؛

–تعتبر الحماية الإجتماعية أحد الركائز الأساسية لتكريس مبدأ التلازم بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية للتنمية.

–الحماية الاجتماعية مصممة للتصدي لجوانب الضعف الاقتصادي والإجتماعي وتوفير الدعم لجميع المحتاجين طيلة مسار حياتهم، سواء في البلدان ذات الدخل المرتفع أو المنخفض (يونيسف، 2019، صفحة 6).

المطلب الثالث: سياسة الحماية الإجتماعية

يرتبط مفهوم سياسة الحماية الإجتماعية بجميع جوانب الحياة سواء كانت إجتماعية، إقتصادية أو سياسية، فهي برامج صادرة عن مؤسسات الدولة تهدف لتحقيق تحسين المستوى المعيشي للفئات المحرومة في المجتمع.

الفرع الأول: تعريف سياسات الحماية الإجتماعية:

تعرف بأنها تلك السياسات والبرامج التي تهدف إلى الحد من الفقر والمخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد غير القادرين على العمل بسبب المرض أو كبر السن، وكذلك حماية السكان من التقلبات الشديدة وغير المتوقعة في مستوى المعيشة نتيجة التغيرات الإقتصادية المختلفة (الزغل، 2020).

ثانيا: سياسات الحماية الإجتماعية المختلفة: تتمثل هذه السياسات في (أورتيز، موجبات الحماية الإجتماعية المعممةعنصر إنعدام الأمن، التمويل والتنمية، 2018):

1. **الحماية الإجتماعية المعممة:**

من أهداف السياسات التي ترتكز على إلتزامات عالمية مثل المادة 22 من (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) التي تنص على أن (لكل شخص بوصفه عضوا في المجتمع، حق في الضمان الإجتماعي) والإلتزامات الدولية الأخرى ومنها معايير منظمة العمل الدولية، وهدف التنمية المستدامة 1-3، وهو جزء من جدول أعمال الأمم المتحدة 2030، وقد إنطلقت الشراكة العالمية للحماية الإجتماعية المعممة 2030 في الأمم المتحدة عام 2016 بقيادة البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية لتعرض تجارب البلدان التي حققت نظام التغطية المعممة للحماية الإجتماعية.

2. **الحد الأدنى من الحماية الإجتماعية**

هو سياسة ومعيار يتألفان من مجموعة محددة على مستوى كل بلد من ضمانات التأمينات الإجتماعية الأساسية التي ينبغي أن تضمن، كحد أدنى، الحصول على الرعاية الصحية الضرورية وتأمين الدخل الأساسي على نحو معمم، وينبغي أن تضمن كفاية المنافع التي يحصل عليها الأطفال، والأمهات وحديثو الولادة، والفقراء، والمتعطلون عن العمل، وكذلك المرضي والمعاقون وكبار السن، من خلال مزيج من التأمينات الإجتماعية القائمة على المساهمات والمساعدات الإجتماعية التي تمولها الضرائب.

3. **الحد الأدنى المضمون من الدخل:**

هو برنامج للمساعدة الإجتماعية يعتمد على قياس السعة المالية تطبقه عموما البلدان التي تمر بمرحلة تقشف أو ضبط مالي، وهو ليس معمما وإنما موجه للفقراء.

4. **الدخل الأساسي المعمم:**

عبارة عن تحويل نقدي غير مشروط لجميع السكان في بلد ما (نوع من المساعدة الإجتماعية) وتختلف الإقتراحات إختلافا كبيرا من حيث مستويات المنافع، وأليات التمويل، والمنافع والخدمات التي تقدم، وبالتالي فبعض الإقتراحات بشأن الدخل الأساسي المعمم لها أثار إجتماعية إبجابية، بينما يفضي غيرها إلى تراجع مستوى الرعاية الصحية.

الفرع الثاني: مصادر تمويل الحماية الإجتماعية

يقصد بتمويل مصادر الحماية الإجتماعية تلك الأموال التي تحتاج إليها هذه البرامج لمجابهة النفقات التي تستحق للمؤمنين إجتماعيا والمستفيدين من تعويضات المعاشات والخدمات الطبية والمزايا العينية، فالتمويل يعتبر أحد أهم المتغيرات التي تحكم وتحدد عملية التنمية لكل بلد، بإعتبارها تغطي مختلف الأخطار الإجتماعية ومن بين آليات تمويل الحماية الإجتماعية في العالم التي تختلف بإختلاف السياسات الإجتماعية لكل بلد ووفقا للظروف المادية والإقتصادية التي تكتسيها، فمختلف المصادر تقريبا تتمحور حول عنصرين رئيسين وهما: الضرائب و الإشتراكات القائمة بين العمال وأصحاب العمل، بالإضافة إلى بعض الموارد الثانوية المتمثلة في إعانات الدولة، الغرامات المالية والأرباح الناتجة عن استثمار أموال الضمان الإجتماعي.

1. **التمويل عن طريق الإشتراكات:**

يقصد بالإشتراكات، تلك المبالغ التي يكون فيها العامل وصاحب العمل مساهمين بها من أجل تغطية نفقات الضمان الإجتماعي (بربار، 2016، صفحة 235)، كما تحدد نسبة الإشتراك حسب قوانين كل بلد فمنها من يربط الإشتراك بالأجر ومنها من يحدد مبلغ ثابت للإشتراك غير مرتبط بالأجر، فالإشتراك المرتبط بالأجر يحدد بنسبة معينة منه حيث يتدرج معه أي يتزايد لزيادته أو يتم تحديده على أساس فئات الأجور وبالتالي يحسب الإشتراك على أساس الأجر المتوسط لكل فئة أو شريحة من شرائح الأجر أو على أساس فئات العمال المنتسبين للضمان الإجتماعي، فيؤدي الإشتراك على أساس الأجر المحدد لكل منهم (حمدان، 2007، صفحة 220).

2. **التمويل بواسطة الضرائب:**

يعتبر التمويل بواسطة الضرائب من بين الطرق الناجعة لتحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية، وتوزيع الدخل الوطني، بالأخص عندما تشمل جميع أفراد المجتمع مثلما هو الحال في دولة نيوزيلندا، وتكون هذه الضرائب مصدر تمويل الضمان الإجتماعي بكل فروعه سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي يسهل على الدولة أن تخصص ريعها لمرافق أخرى، وتبقى تأخذ أموال الضمان الاجتماعي من الميزانية العامة للدولة التي أخذت على شكل ضرائب، وتلجأ الدولة إلى هذه الطريقة من التمويل، عندما يكون الضمان الإجتماعي قائم على أساس المساعدة العامة، وقد استعملت هذه الطريقة أول مرة في نيوزيلندا بموجب قانون 1938 الذي يقوم على إعتبار أن المجتمع مسؤول عن ضمان العيش لأفراده، وبالتالي تكون المساعدة العامة وسيلة لتحقيق هذا الضمان (حمدان، 2007، صفحة 224).

إلا أن هذه الطريقة في التمويل تكون غير محققة للعدالة الإجتماعية، حيث تشهد صعوبات في العديد من الدول بسبب التهربات الضريبة والسوق الغير منظم، لذلك معظم الدول تلجأ إلى التمويل بواسطة الإشتراكات.

المبحث الثالث: آليات وأرضيات الحماية الإجتماعية.

تعتبر أرضيات الحماية الإجتماعية آليات أساسية لضمان مستوى أساسي من الحقوق الإجتماعية والأمن لجميع المواطنين وتهدف هذه القواعد إلى ضمان الوصول إلى الرعاية الصحية، وتأمين الدخل، وتساهم في الحد من الفقر وعدم المساواة وتعزيز النمو الإقتصادي من خلال زيادة إنتاجية العمل، كما تشجع مبادرة الحد الأدنى للحماية الإجتماعية، التي تروج لها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، إنشاء هذه الآليات لضمان الحقوق الأساسية لجميع الأفراد، وتعتبر الحدود الدنيا للحماية الإجتماعية ضرورة إقتصادية وإجتماعية وسياسية لتعزيز التنمية المستدامة والعدالة، وقد تصميم هذه الآليات والأرضيات لتوفير الضمان الإجتماعي الأساسي للجميع، بغض النظر عن الوضع الإجتماعي أو المهني، وذلك لضمان الحد الأدنى من الرفاهية والحماية طوال الحياة، وهذا ما سوف نوضحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: آليات الحماية الإجتماعية

إن الحماية الإجتماعية أو مصطلح الحماية الإجتماعية يتغير من دولة لأخرى إلى أن غايتها واحدة وهي حماية أفراد المجتمع من مختلف المخاطر، فهي تلعب دورا هاما من الناحية الإقتصادية والإجتماعية، وبإعتبارها مجموعة من الميكانيزمات والآليات تضعها الحكومات وبالتالي تتخذ أشكالا مختلفة تشمل وسائل تهدف لتحقيق الأمان الإجتماعي ويمكن ذكر أبرزها في:

الفرع الأول: التأمينات الاجتماعية

يعتبر نظام التأمينات من أهم وسائل مواجهة الأخطار، بما له من مزايا عديدة، فهو يعمل على توفير التغطية التأمينية للأفراد من أخطار كثيرة، ويعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد وللأسرة والمجتمع عامة، كما أنه يؤدي إلى إزدهار وتدعيم الحياة الإقتصادية (بوزين، 2015، الصفحات 114-133). وهي وسيلة إلزامية لتحقيق الأمان الإجتماعي في مقابل إشتراكات يدفعها العمال وأصحاب العمل.

الفرع الثاني: الضمان الإجتماعي

وهو نظام قانوني ووسيلة إلزامية تأخذ بها الدولة لتحقيق الأمان الإجتماعي لمواطنيها من المخاطر الإجتماعية، ويشمل الضمان الإجتماعي وسيلتين إحداهما المساعدات الإجتماعية حيث تقدم هذه المساعدات الأشخاص الذين لا يستطيعون دفع أقساط التأمين الإجتماعي، والأخرى هي التأمينات الإجتماعية حق تقوم الدولة بفرض هذه التأمينات على القادرين على دفع هذه الأقساط للتأمين ويغطي هذا التأمين عددا من المخاطر أبرزها الشيخوخة والعجز والوفاة والترمل واليتم والبطالة وإصابات العمل، والأمراض التي ليست لها علاقة مباشرة بالعمل.

الفرع الثالث: التأمين التجاري

حيث يقوم الأفراد بدفع أقساط لشركات التأمين التجارية كتأمين الحوادث والتأمين على الحياة وتقوم هذه الشركات بتغطية التكاليف كليا أو جزئيا حسب الإشتراكات المدفوعة.

الفرع الرابع: شبكات الأمان الاجتماعي

وهي وسيلة حديثة طفت مع السطح بعد ظهور العولمة وتسعى هذه الشبكات لتحقيق منافع للفقراء والمتضررين في العالم من العولمة وتأتي هذه الشبكات لتؤكد الشيء الدائم إلى إثبات مزايا الإقتصاد الرأسمالي الحر وأنه إقتصاد الإنسانية والعدالة معا (بن دهمة ، 2015/2014، صفحة 10).

المطلب الثاني: أرضيات الحماية الإجتماعية

تلعب سياسات الحماية الاجتماعية دورا أساسيا في جعل الخدمات الإجتماعية في متناول الجميع، والمساعدة في الحد من الفقر وعدم المساواة، ودعم النمو الشامل من خلال تحفيز رأس المال البشري والإنتاجية، ودعم الطلب المحلي، حيث أن الحماية الإجتماعية هي إستراتيجية تهدف إلى تعزيز المكونات الوطنية الهامة التنمية البشرية والإستقرار السياسي والنمو الشامل ، تعكس التوصية رقم 202 بشأن أرضيات الحماية الإجتماعية الوطنية الصادرة عن منظمة العمل الدولية في عام 2012 الإجماع الذي توصلت إليه الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل في 185 دولة ومنطقة بشأن توفير الضمان الإجتماعي، في مراحل مختلفة من التنمية (كولكيه و العريمي، 2017، صفحة 01).

الفرع الأول: تعريف مبادرة أرضيات الحماية الإجتماعية:

حسب ما نصت عليه توصية منظمة العمل الدولية رقم 202 الصادرة بسنة 2012، فإن أرضيات الحماية الإجتماعية: «هي عبارة عن مجموعات من ضمانان أساسية محددة على المستوى الوطني، تضمن الحماية الرامية إلى القضاء على الفقر والاستضعاف والاستبعاد الإجتماعي أو التخفيف من وطئتها".

وتهدف مبادرة أرضيات الحماية الإجتماعية إلى:

- تقديم الإرشادات للدول الأعضاء؛
- تسعى لتوسيع نطاق الحماية الإجتماعية إستنادا إلى التضامن الإجتماعي؛
- الحق في الإعانات، ملائمة الإعانات وقابلية التنبؤ بها؛

- عدم التمييز والمساواة بين الجنسين وتلبية الإحتياجات الخاصة؛
- الإدماج الإجتماعي وخاصة الأشخاص في الإقتصاد الغير منظم؛
- التضامن في التمويل من السعي لتحقيق التوازن الأمثل بين مسؤوليات ومصالح الذين يمولون خطط الضمان الإجتماعي ومسؤوليات ومصالح الذين يستفيدون منها؛
- الإستدامة المالية والضريبية والإقتصادية مع إيلاء الإعتبار الواجب إلى العدالة الإجتماعية والإنصاف؛
- مراعاة جانب العرض والطلب في مد مظلة الحماية الإجتماعية من جهة وإتاحتها بشكل فعال لتمس جميع الفئات العمرية في المجتمع (مؤتمر العمل الدولي، 2012، صفحة 02).

والشكل التالي يوضح مكونات مبادرة أرضية الحماية الإجتماعية:

الشكل رقم(1–3): مكونات مبادرة أرضية الحماية الإجتماعية

المصدر: (العوالمة، 2011، صفحة 4).

الفرع الثاني : مرتكزات أرضيات الحماية الإجتماعية:

يجب أن يشمل الحد الأدنى للحماية الإجتماعية على الأقل ضمانات الضمان الإجتماعي الأساسية التالية (مؤتمر العمل الدولي، 2012، صفحة 4):

- الوصول إلى حزمة من السلع والخدمات المحددة على المستوى الوطني، والتي تشمل الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك صحة الأم، بشرط أن تكون متاحة، ويسهل الوصول إليها، ومقبولة وذات جودة عالية؛
- لتزويد الأطفال بحد أدنى على الأقل محدد وطنياً من الدخل الأساسي وتأمين الحصول على التغذية والتعليم والرعاية وأي سلع وخدمات أخرى ضرورية؛
- ضمان الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل غير القادرين على كسب الدخل الكافي، على الأقل عند المستويات الدنيا المحددة على المستوى الوطني، وخاصة في حالات المرض أو البطالة أو الأمومة أو الإعاقة؛ توفير ضمان الدخل الأساسي على الأقل الحد الأدنى الذي تحدده الدولة للمسنين.

الفرع الثالث: أبعاد أرضيات الحماية الإجتماعية:

تدعو التوصية رقم 202 الصادرة 2012 بشأن أرضيات الحماية الإجتماعية إلى توفير الحماية الإجتماعية للأشخاص غير محميين والفقراء والفئات الهشة، بمن في ذلك العاملون في القطاع غير المنظم وأسرهم، ويتمثل الهدف من هذه التوصية في أن يستفيد جميع أفراد المجتمع على الأقل من مستوى أساسي من الضمان الإجتماعي طوال حياتهم، ويهدف مفهوم أرضية الحماية الإجتماعية إلى تعزيز الإستراتيجيات ذات الصلة وفق نموذج ثنائي الأبعاد:

أ. **بعد أفقي:** يتطلب توسيع نطاق الضمان الإجتماعي ليشمل جميع الأشخاص تطوير سياسات عامة لإنشاء نظام ضمان اجتماعي شامل لضمان الحماية الأساسية، بحيث يمكن لجميع الأشخاص المحتاجين الحصول على ضمان الدخل الأساسي والرعاية الصحية على الأقل في حياتهم، وينبغي لهذه السياسات تقديم سياسات اقتصادية في علاقتهم لزيادة قابلية التوظيف وتقليل عدم الاستقرار وتحسين علاقات العمل وتشجيع خلق فرص العمل اللائق.

ب. **بعد عمودي:** يحسن مستوى الخدمات المقدمة، ويجب أن يرتكز تعميم الحماية الإجتماعية على قدرة أنظمة الضمان الإجتماعي على التحسين التدريجي ولكن في أسرع وقت ممكن لمستويات الدخل المؤمن وللجودة العامة للخدمات.

والشكل التالي يوضح أبعاد الحماية الإجتماعية حسب توصية رقم 202:

الشكل رقم(1–4): أبعاد الحماية الإجتماعية حسب توصية رقم 202

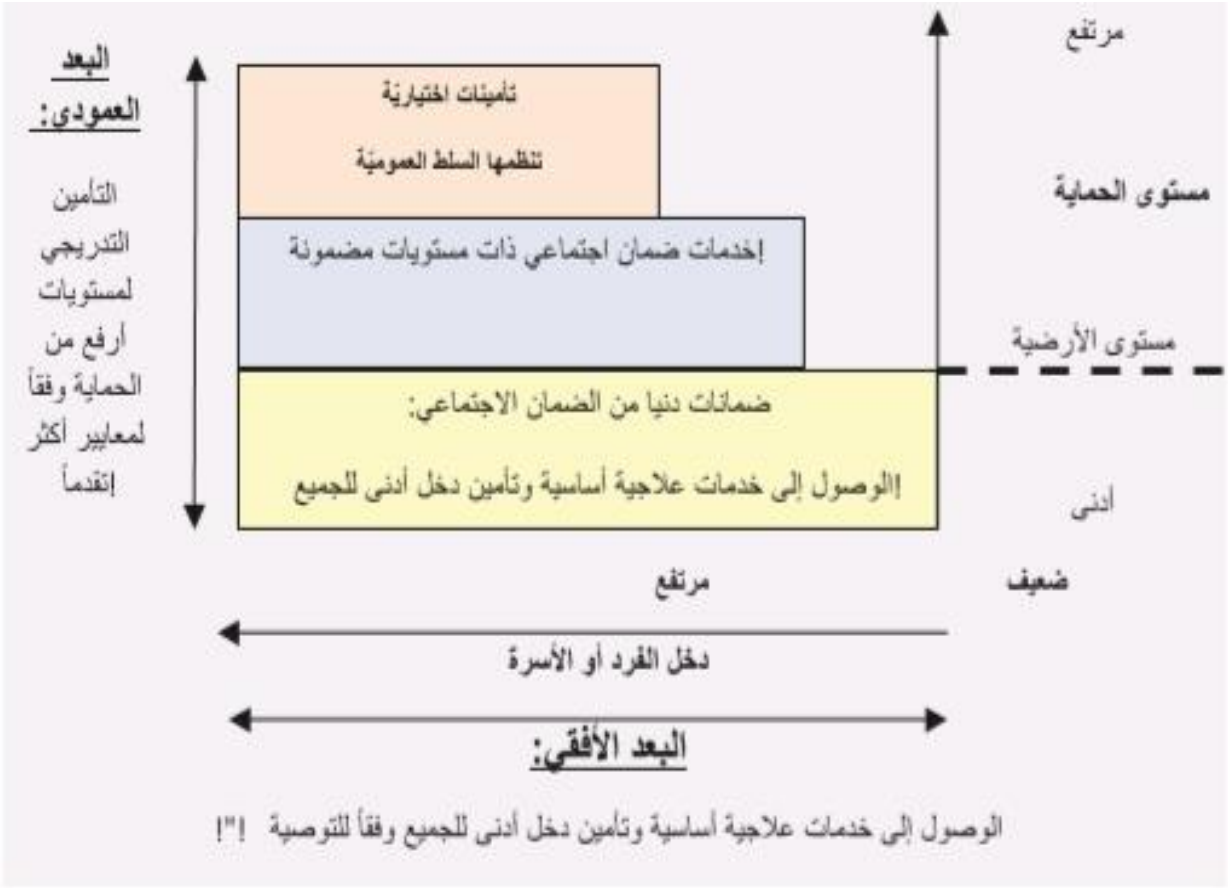

المصدر: (منظمة العمل الدولية،2021، الصفحة 16)

ويوضح الشكل أعلاه إستراتجية توسيع التغطية الإجتماعية ذات البعدين التي تبنتها المنظمة، وهي تتكون من ثلاثة طوابق:

- طابق قاعدي يشمل كل الأفراد وبحد أدنى من الحماية الإجتماعية.
- طابق أوسط يؤمن مستوى أعلى من التغطية يتماشى والطاقة التمويلية للمساهمات للأشخاص المنضمين، وهو يتطابق مع التغطية الإجبارية والتي تضمنها الدولة.

- طابق الثالث يتضمن تغطية اختيارية لا يضمنها القانون (علما أن قطاع التأمين هو محكم التنظيم من قبل السلطات العمومية).

وتحث توصية 202 على ضرورة السعي إلى توسيع التغطية لتشمل الأشخاص العاملين في القطاع غير المنظم كهدف أساسي لهذه الإستراتجيات علاوة على تدعيم نمو الإقتصاد المهيكل وتقليص الهشاشة وإسناد الفئات الضعيفة والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة.

وتدعيما لمبدأ المشاركة وتأكيدا على دور الأطراف الإجتماعية ومكونات المجتمع في تحديد الإختيارات ورسم السياسات، تدعو التوصية 202 إلى ضرورة تصور الإستراجيات الوطنية لتوسيع التغطية بالإستناد إلى إستشارات وطنية واسعة ومن خلال حوار إجتماعي فعلي (ANND، 2014، صفحة 36)، وبالرغم من أرضيات الحماية الإجتماعية صعبة وقليلة أو جيدة وتمكينية، فعلى سبيل المثال توفر العديد من الدول الأوروبية لسكانها العديد من الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الخدمات الصحية والتعليم ودعم البطالة والسكن والأمن الغذائي والمعاشات التقاعدية، وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية تطبق نظام تأمين صحي شامل من أجل تعزيز أرضية الحماية الإجتماعية، وقد ضمنت لمواطنيها الحق في الحصول على الحماية كحق من حقوق الإنسان (Khechen , 2013, p. 7)، وسوآءا كانت برامج الحماية الإجتماعية عالمية أو مستهدفة فهو خيار سياسي يعتمد على الموارد الحكومية، تعنى الشمولية أن يتم التعامل مع المزايا الإجتماعية كحق أساسي يتمتع به جميع السكان، غير أن الإستهداف يعني ضمنا أن المجموعات الأكثر ضررا وإحتياجا فقط هي المستحقة حقا، وهي المؤهلة للحصول على المزايا الإجتماعية، ويختلف تطبيق الإستهداف أو الشمول بإعتباره النهج الصحيح من مكان إلى آخر ويعتمد على نوع من الخدمة المقدمة في كل بلد.

المطلب الثالث: وضعية الحماية الإجتماعية في العالم ودور برامج الحماية الإجتماعية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى وضعية الحماية الإجتماعية في العالم ودور برامج الحماية الإجتماعية في التخفيف من حدة الأزمات التي تؤثر عليها.

الفرع الأول: وضعية الحماية الإجتماعية في العالم

أدت جائحة كوفيد -19 إلى تفاقم التفاوتات الرئيسية في تغطية الحماية الإجتماعية وشمولها عبر البلدان في جميع أنحاء العالم، وكشف الوباء عن حجم التفاوتات والفقر المستمر وسط التحديات التي تفرضها مستويات عالية من انعدام الأمن الإقتصادي. من العقد الإجتماعي، فإنه يكشف كيف أدت الأزمة إلى حرمان

المليارات من الأشخاص الذين يبدو أنهم يتمتعون بصحة جيدة نسبيا والذين لا يتمتعون بالحماية الكافية من تأثير موجات الصدمات الإجتماعية والإقتصادية من الأزمة، والتأثير الإجتماعي والإقتصادي للوباء، مما يجعل من المستحيل على صانعي السياسات تجاهل التركيبة السكانية لبعض المجموعات، ومن بين الأشخاص الأكثر تضررا من الجائحة هم:

- **أصحاب المهن:** حيث أثرت عمليات الإغلاق على جميع العمال إلى حد ما، فإن التأثيرات الأكبر كانت على القطاعات التي تتطلب وجودا ماديا، والتي تعتمد بشكل كبير على الطلب الدولي مثل السياحة والتصنيع.
- **القطاع الغير الرسمي:** ت عرض العمال في الإقتصاد الغير الرسمي للخطر الكبير بسبب محدودية حماية عملهم وإمكانية حصولهم على الحماية الاجتماعية، في حين أن العديد منهم لديه دخل منخفض إلى متوسط وغير منتظم حتى في الأوقات العادية.
- **العمال في قطاع الصحة والنقل:** واجه العاملون الأساسيون في مواقع الخطوط الأمامية لجميع القطاعات المهمة وخاصة العاملين في مجال الرعاية الصحية والعاملين في وسائل النقل العام خطرا أكبر للإصابة بالفيروس.
- **كبار السن والأطفال:** هذه الفئة كانت أكثر عرضة للإصابة بالفيروس، حيث شهدت هذه الفئة حصيلة كبيرة في الوفيات.
- **الشباب:** واجه الشباب إنقطاعا في التعليم والتدريب وفقدان فرص العمل والدخل، مما خلق جيل منغلق في تلك الفترة، حيث أن معظم الشباب على مستوى العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 25 سنة وما فوق يعملون في القطاعات التي شهدت ضررا كبيرا.
- **النساء:** واجهت النساء نقاط ضعف تتلق بطبيعة عملهن، وخاصة العاملات في قطاع الرعاية الصحية، بالإضافة إلى العديد من النساء يعملن في قطاعات ضعيفة لا توفر الرعاية الإجتماعية اللازمة.
- **الأشخاص ذوي الإعاقة والمصابون بالأمراض المزمنة:** في كثير من الأحيان هذه الفئة تعيش في فقر وتتعرض للمشاكل الصحية حتى قبل الأزمة وتواجه عوائق عديدة، وهذا ما جعلهم أكثر عرضة للفيروس بسبب ظروفهم الأساسية.
- **سكان المناطق الحضرية والريفية:** إن تأثير الأزمة مختلف على السكان في المناطق، ففي الحضرية تأثروا بإجراءات الإغلاق بشكل مباشر، في حين أن السكان في المناطق الريفية استمرت الزراعة في كثير من الأحيان كقطاع أساسي، فإن حقيقة الناس في المناطق الريفية يميلون إلى الحصول إلى دخل اقل، مما يعني تعرضهم لأصغر صدمة تكون سبب فقرهم.

- **العمال المهاجرون:** كان كذلك من بين الفئات الأكثر عرضة لتأثيرات فيروس كورونا، وتعرضهم للتسريح وزيادة التمييز، وتدهور ظروف العمل والمعيشة، وإنعدام الأمن الغذائي في البلدان المضيفة لهم ولكن مع محدودية الوصول إلى الخدمات العامة والحماية الاجتماعية، عاد العديد منهم إلى بلدانهم الأصلية مع تعرضهم إلى عملية الإشتباه في أنهم حاملون للفيروس، يعني أن هذه الفئة تلقت التحديات في البلد المضيف والبلد الأصلي.
- **اللاجئون:** واجه اللاجئون وطالبو اللجوء وعديمو الجنسية وضعا قانونيا صعب بسبب عدم وجود تشريعات وطنية للجوء وضعفا قانونيا وأنظمة اللجوء، كما أنهم في العديد من الأحيان كانوا يفتقرون إلى الوثائق والحق في العمل نتيجة الجائحة، فقد الكثيرون منهم سبل عيشهم غير المستقرة وخاصة وهم يعملون في القطاع الغير الرسمي، بالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تعيش هذه الفئة في المخيمات وفي ظروف مكتظة يصعب الوصول إلى أدنى سبل العيش مثل الماء وقنوات الصرف الصحي والنظافة والمرافق الصحية، وهذا ما جعلهم اكثر عرضة للفيروس والعديد من المخاطر (ILO, 2020, p. 11).

تسببت جائحة كوفيد-19 في استجابة غير مسبوقة لسياسة الحماية الإجتماعية. تستخدم الحكومات منظمات الإستجابة للحفظ كاستجابة في الخطوط الأمامية لحماية صحة الناس ووظائفهم ودخولهم وضمان الإستقرار الإجتماعي. عند الضرورة، وسعت الحكومات نطاق التغطية لتشمل المجموعات غير المحمية، وزادت مستويات الفوائد أو أدخلت إعانات جديدة، والفصل المعدل وآليات تقديم الخدمات، وحشدت موارد مالية إضافية. ومع ذلك، على الرغم من بعض الدعم الدولي، لا يزال العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تكافح من أجل توفير الحماية الإجتماعية والحوافز لإحتواء الآثار السلبية للوباء بطريقة تستطيع البلدان مرتفعة الدخل القيام بها. وقد نتج عن ذلك "فجوة في الحوافز" ناجمة بشكل رئيسي عن فجوات كبيرة في التغطية والتمويل (ILO، 2022).

الفرع الثاني: دور برامج الحماية الإجتماعية في تخفيف الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19.

أبرزت جائحة كوفيد-19 الأهمية الحاسمة التي يكتسيها تحقيق الحماية الإجتماعية الشامل، ومن الأساس كانت البلدان والحكومات تحت ضغط الأزمة، ويستوجب عليها أن تسلك إستراتيجية الحماية الإجتماعية رئيسية لمواجهة الجائحة من أجل ضمان انتعاش متمحور حول الإنسان ومستقبل يشمل الجميع (ILO, 2020, p. 6).

واجهت عديد من الدول في الآونة الأخيرة تحديات وأزمات مختلفة كانت على شكل كوارث طبيعية أو أزمات من صنع الإنسان، بحيث أصبحت الأزمات وطرق إدارتها من المفاهيم الأساسية التي يسلط العديد من الباحثين عليها الضوء لما لها من أثر مهم على مستوى اتخاذ القرار.

تتأثر الحماية الإجتماعية بمختلف الأزمات المالية والإقتصادية، وباعتباره حق من حقوق الإنسان وضرورة إقتصادية وإجتماعية، حسب ما ورد في توصية منظمة العمل الدولية بشأن أرضيات الحماية الإجتماعية(رقم202)، مما يستوجب تدخل حكومات الدول للإستجابة التوسعية من أجل تخفيف من أثار الأزمات وخاصة عند حدوثها في الدول ذات الدخل المنخفض، ببرامج وتدابير مختلفة تهدف إلى مجابهة التقلبات الواردة إثر مخلفات الأزمات مثل ما حصل في سنة 2008 و 2014، وقيامها بتصحيح الوضع المالي (ILO، 2015، صفحة 7)، كما هو الحال عند حدوث أزمة كورنا فإن تزايد وتسارع حدوث الأزمات والكوارث أدى إلى إهتمام متزايدا بموضوع إدارة الأزمات بالنسبة لصناع السياسات في عديد من الدول، وأن لإدارة الأزمات العديد من الأساليب والمناهج، من النهج الإستباقي لإدارة الأزمات يتضمن مجموعة من إجراءات التخفيف والإستعداد والتحذيرات بهدف الحد من الإضطرابات الإجتماعية أثناء الأزمات، بالإضافة إلى ذلك أن تنفيذ إستراتيجيات التخفيف من قبل الحكومات والمنظمات والمؤسسات، وهي تشمل، تنفيذ اللوائح القانونية الجديدة، وخلق برامج أو مبادرات أو لجان جديدة للحد من الآثار السلبية للأزمة، والجدول الموالي يوضح برامج الحماية الإجتماعية أثناء جائحة كوفيد-19 في عدد من دول العالم:

جدول رقم(1-3): برامج الحماية الإجتماعية أثناء جائحة كوفيد-19 في عدد من دول العالم

الدولة	نوع البرنامج	المستفيدون	المنح الإجتماعية
البلدان ذات الدخل المرتفع			
الولايات المتحدة الأمريكية	-مساعدات إجتماعية. -التأمينات الاجتماعية.	-الأشخاص المسجلين في رعاية الأطفال المدعومة من الولاية أو المدينة. -برامج المساعدات الغذائية	- قسائم الدعم الغذائي، تحولات نقدية، تعويض الإجازات.

		-كبار السن. -حالات أخرى مثل الأطفال المتأثرين بجائحة كورونا.	
إسبانيا	-مساعدات إجتماعية. -التأمينات الاجتماعية.	العائلات التي ترعى الأطفال خارج الفصول الدراسة بسبب الجائحة المواطنون والشيوخ الشيوخ المتشردون.	تحويلات نقدية، تقديم مساعدة عينية كالمواد الغذائية ومجموعة أدوات النظافة والمعلومات المتعلقة بالتدابير الوقائية ضد جائحة.
إيطاليا	-مساعدات إجتماعية -تحويلات نقدية وعينية	الموظفون والعاملون المصابون بفيروس كوفيد-19 الأسر الضعيفة التي لا تغطيها أي برامج مساعدة إجتماعة أخرى العاملين في قطاع الزراعة والسياحة والقطاعات الثقافية والأسر الفقيرة.	دفع الإجازة المرضية للعزل بسبب الجائحة. تحويلات نقدية. دعم المنتجات الغذائية. إعانات إضافية غير خاضع للضريبة. قسيمة نقدية لرعاية الأطفال.
ألمانيا	-مساعدات إجتماعية -تأمينات الإجتماعية -أسواق العمل	أباء الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 12 عام	تتحمل الحكومة دفع ما نسبته 50% من الراتب أثناء فترة الحجر الصحي

		العاملين في القطاعات الخاصة كالذين يعملون في المنازل. الفئات التي لا تغطيها أنظمة المساعدات الإجتماعية العاملون لحسابهم الخاص الموظفون الذين تركوا أعمالهم بسبب الجائحة	دعم العاملين في القطاع الزراعي بنحو 80% من الراتب المدفوع أثناء فترة الإغلاق تحويلات نقدية
المملكة المتحدة	-مساعدات إجتماعية -تحويلات نقدية وعينية	الأشخاص المصابون بفيروس كورونا أو المنعزلون حسب تعليمات حكومية كبار السن والمصابون بأمراض مزمنة الأفراد العاطلين عن العمل الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	توزيع مختلف المنتجات الغذائية خلال فترات حظر التجول تحويل نقدي
تشيلي	-التأمينات الإجتماعية -مساعدات إجتماعية -تحويلات نقدية وعينية -التأمينات الإجتماعية	الموظفون والعاملون الذين تركوا عملهم بسبب الجائحة العاملين في القطاعين غير الرسمية والفقراء ومن يعاني من فقر مدقع	منحة حكومية لتغطية 80% من أجور الموظفين لدعم الشركات للحفاظ على موظفين

		الأسر والفئات الضعيفة المعرضة للخطر العاملين في القطاعين العام والخاص الباقين في المنزل دون أي عمل عن بعد	الدعم المالي لصندوق تأمين البطالة وجميع النفقات الصحية تحويلات نقدية
الدول ذات الدخل فوق المتوسط			
الصين	-مساعدات إجتماعية -تأمين بطالة -الضمان الإجتماعي -مدفوعات الضرائب	كبار السن والعجزة العائلات الفقيرة المتضررة من الجائحة والسكان في الحجر الصحي والسكان في الحجر الصحي العاملين العاطلين بدون تأمين إجتماعي و المشروعات المتوسطة الصغيرة ومتناهية الصغر	زيادة مبلغ التحويل النقدي التحويلات الإجتماعية في المحافظات الحضرية والريفية المساهمة في المعاشات وإصابة العمل ما بين 5% و 50% وفقا لمقياس مستوى المشروع ولمدة 3-6اشهر
تركيا	-مساعدات إجتماعية -تحويلات نقدية وعينية -أسواق العمل	الأسر الفقيرة/النساء الحوامل والأرامل عمال الزراعة الموسمية/ العاملين في قطاعات مختارة والمتقاعدين	تحويلات نقدية المساعدة العينية تأجيل سداد الضرائب حتى نهاية الجائحة/ تأجيل سداد الديون

		سنة أو 65 كبار السن فوق أصحاب الأمراض المزمنة/ التلاميذ/ الأشخاص والشركات المتضررة من الجائحة/ الشركات/ المدرسون الذين يعملون على أساس التعاقد بالساعة/ الأسر الضعيفة المعرضة للخطر	إعانات رواتب المعلمين في المدارس العامة الذين يتقاضون الدفع بالساعة
بيرو	-المساعدات الإجتماعية -التأمينات الإجتماعية	الأسر الضعيفة المعرضة للخطر كبار السن وذوي الإعاقات الشديدة/ الأفراد الذين لم يتم دفع رواتبهم خلال فترة الجائحة	دفعة استثنائية تبلغ حوالي 107 دولار أمركي لكل أسرة ضعيفة تتأثر خلال الحجر الصحي لمدة 15 يوم دعم نقدي قدره 100 دولار أمريكي لكل فرد في الأسرة من خلال برنامج السماح بسحب الأموال من صناديق التقاعد الخاصة بهم حتى 580 دولار أمريكي أو 25% من الصندوق كجزء من الطوارئ

البرازيل	-مساعدات إجتماعية -تحويلات نقدية وعينية	الموظفين غير الرسمين ولا يتلقون أي مساعدة حكومية التلاميذ والطلاب الفئات الضعيفة المعرضة للخطر	تحويلات نقدية تحويلات نقدية مقدمة للأمهات العازيات وللطلاب وكالة الكهرباء أنيل قامت بتعليق قطع إمداد الطاقة لمدة 90 يوم
الدول ذات الدخل دون المتوسط			
الهند	-مساعدات إجتماعية -تحويلات نقدية وعينية -التأمينات الإجتماعية(المعاشات والأمن الإجتماعي)	كبار السن والأرامل والنساء ذوات الإعاقة والمزارعين/ العمال الفقراء وعمال اليومية/الفقراء/سكان مدينة دلهي/الفئات الضعيفة الضعيفة في المناطق التي تم غلقها(منطقة بهار) /طلاب مركز رعاية الطفل الريفي الذي تم إغلاقه بسبب الجائحة/ الموظفين/المؤسسات والمشروعات متوسطة	التحويلات النقدية/ مساعدة شهرية للمعاقين للمزارعين/ توزيع الطعام/ سحوبات جزئية لعلاج المصابين بفيروس كورونا مساهمة صندوق الادخار

		الحجم التي لديها 100 موظف	
باكستان	-مساعدات إجتماعية	النساء وأفراد الأسرة الذين تأثروا بالجائحة/ المواطنون الفقراء	دعم إضافي في حالات الطوارئ المساعدات النقدية تأجيل الفواتير

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على (المناور و العلبان، 2022، صفحة 15)

يوضح الجدول أن برامج الحماية الإجتماعية أصبحت أحد أهم الأدوات الرئيسة في إدارة الأزمات بشكل عام، ولاسيما أثناء كوفيد-19، وبناء على ذلك فإن الدول ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المتوسط والمتوسط الأدنى قد قامت بتنفيذ برامج الحماية الإجتماعية كحافز إقتصادي و إجتماعي للتصدي لمختلف النتائج والتداعيات السلبية الناتجة عن الأزمة أو الجائحة على المدى القصير والمتوسط والطويل، بمعنى آخر أنه قد تم إستخدام برامج الحماية الإجتماعية للسيطرة على التداعيات السلبية للجائحة التي تؤثر بشكل مباشر على الحالة الاقتصادية الكلية والمعيشية للأسر والأفراد(براج الحماية الإجتماعية أداة لمواجهة الأزمات) ، وأن أغلبية الدول كان تركيزها للخروج من الأزمة وتخفيف من حدتها هو التوفير برامج التحويلات النقدية لمجابهة الجائحة .

بناء على معطيات الجدول رقم (1-3) الذي ناقش برامج الحماية الإجتماعية أثناء جائحة كوفيد-19 في عدد من دول العالم، يمكن الخروج بعدد من النتائج، وذلك على النحو التالي:

- أظهر الجدول أعلاه أنه على الرغم من اختلاف السمات الإجتماعية والاقتصادية للدول فقد أصبحت برامج الحماية الإجتماعية أداة إستراتيجية للتصدي للأزمات بشكل عام كوفيد-19 بشكل خاص، وتبعا لذلك فإن معظم الدول ذات الدخل المرتفع مثل "إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، المملكة المتحدة وتشيلي". تقوم في الغالب بالتركيز على تنفيذ برامج الحماية الإجتماعية لتحقيق الاستقرار ومعالجة الآثار والتداعيات السلبية والإقتصادية الكلية للوباء، بينما قامت الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى المتوسط الأدنى مثل "تركيا، بيرو، البرازيل، الهند وباكستان". بالتركيز على تنفيذ برامج الحماية الإجتماعية لتحسين الظروف المعيشية للفقراء والفئات الضعيفة خلال فترة الجائحة.

لعبت المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية دورا مهما في تنفيذ برامج الحماية الإجتماعية أثناء الأزمات الناتجة عن الأوبئة في فترات سابقة مثل "الإيبولا، الإيدز". بينما قامت الحكومات بتنفيذ برامج الحماية الإجتماعية خلال كوفيد-19.

أدت جائحة كوفيد-19 على توسيع نطاق تطبيق برامج الحماية الإجتماعية، وزيادة تغطية هذه البرامج وخلق برامج جديدة، ثم قامت الدول بعد ذلك بتطبيق إستراتيجية متعددة الأغراض تتضمن أنواع مختلفة من التغطية مثل" المساعدات الإجتماعية، معالجة التداعيات السلبية للجائحة على أسواق العمل والعاملين في القطاعات الرسمية وغير الرسمية، التحويلات النقدية والعينية والإلكترونية، وغير ذلك"، بهدف التغلب على العديد من الآثار السلبية الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

أصبحت عملية تنفيذ برامج الحماية الإجتماعية أثناء جائحة كوفيد-19 أكثر إعتمادا على التكنولوجيا، ويتضح ذلك من خلال تحويلات الطوارئ النقدية الإلكترونية، وخط المساعدة العيني كما في تركيا.

أوضحت الجائحة بأنه قد يتم إستخدام برامج الحماية الإجتماعية كأداة لزيادة مرونة المجتمع تجاه القيود المفروضة خلال الأزمات الناتجة عن الأوبئة وغيرها.

قامت بعض الدول بتنفيذ برامج حماية إجتماعية جديدة مثل تلك التي تستهدف المهاجرين كما في الصين (تنوع البرامج، وإستحداث البرامج جديدة بحسب الحاجة).

أظهرت الجائحة مدى هشاشة النظام الصحي في مواجهة الأزمات في الإتحاد الأوروبي الذي كان ينظر اليه بأنه الأكثر تطورا وتنظيما.

كشفت الجائحة عن أسباب تعثر قدرة الدولة في تقديم الخدمات الإجتماعية أثناء الأزمات والكوارث، والتي تتمثل في الآتي:

- إستنزاف الموارد المعتمد عليها بشكل سريع وغير متوقع في أوقات الأزمات والكوارث.
- إنخفاض عدد القوة العاملة المساهمة ماديا في تمويل خدمات الحماية الإجتماعية أما بسبب إنخفاض فرص العمل بشكل مفاجئ أو بسبب نزاع مسلح أو غيرها من الأسباب غير الإعتيادية.
- إرتفاع حاد ومفاجئ في الشرائح وعدد المواطنين الذين يحتاجون إلى تلقي الخدمات من الدولة، كما في حالة إرتفاع عدد المرضى في المستشفيات نتيجة لوباء أو مرض معدي مثلا.
- غياب خطة وميزانية للطوارئ لدى الدولة ومؤسساتها.

الفرع الثالث: الأثار السلبية والإيجابية للحماية الإجتماعية على النمو الإقتصادي

تخلف الحماية الإجتماعية آثارا سلبية على النمو الإقتصادي عبر القنوات التالية (المناور و العلبان، 2022، صفحة 15):

- تتأثر أسواق العمل سلبيا إذا كانت التحويلات تمول حصرا عن طريق فرض ضرائب على العمل؛
- في المقابل إذا تم تمويل الحماية الإجتماعية بواسطة الإيرادات العامة، فإنها (نتيجة لديناميكيات نظامها) تؤثر سلبا على توازن الميزانية الحكومية وترفع أسعار الفائدة وتخفضها وبالتالي تؤثر على مستوى الإستثمار في القطاعين العام والخاص، بفعل تراكم الآثار؛
- تتسبب المؤسسات التي توفر حماية للدخل في حالة البطالة أو في شكل نظم التقاعد بانسحاب عمالة منتجة محتملة من القوة العاملة؛
- إذا بلغت تكاليف الإدارة مستويات تشكل هدرا ماليا، تظهر تكاليف إقتصادية باهظة للفرص البديلة إذ يمكن إستخدام الإشتراكات أو الضرائب المطلوبة كبديل لتمويل الإستثمار في رأس المال.
- النمو الإقتصادي: إن العلاقة بين الحماية الاجتماعية للعمال والنمو الاقتصادي يمكن أن تظهر من خلال صادرات أي دولة فهي تعكس الميزة النسبة لها (أو توافر عوامل الإنتاج)، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة فرص العمل في ذلك البلد و في القطاع و بالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما يؤدي تعزيز الحكومة لسياسات العمل والصادرات والحماية الاجتماعية إلى زيادة الإنتاجية والنمو الإقتصادي (Patterson & Patterson , 2012, pp. 188-195)، وهذا يساهم في تحسين معنويات العمال وإنتاجهم، ومن بين التحديات التي تواجه الحماية الاجتماعية نذكر:

تتفاوت وضعية الحماية الإجتماعية في العالم بشكل كبير من بلد لآخر، فالدول النامية تعاني من الإفتقار إلى تغطية الضمان الإجتماعي بالإضافة إلى نمو كبير في عدد السكان، ومحدودية المنافع التي يتم توفيرها (الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ، 2007، صفحة 7)، وتواجه مختلف دول العالم العديد من التحديات نذكر من بينها:

1. **الفقر والتعرض للمخاطر**: تقوم العديد من الدول بالتصدي للفقر والحد من التعرض للمخاطر مختلفة، مثل الأمراض والحوادث والتشرد.

2.إنتشار السوق غير المنظم: عملت العولمة على التسريع في نمو القطاع غير المنظم، ويزداد عدد العمال في السوق غير المنظم في العالم والذي يمتاز بأقل حماية إجتماعية، وبالتالي على الدول توفير برامج حماية إجتماعية لهذه الفئة من العمال.

3.زيادة عدد المهاجرين: تزايدت ظاهرة الهجرة في العالم وهذا أيضا يتطلب توفير لهم حماية إجتماعية ومناصب عمل والتدريب والتعليم والخدمات الصحية والإسكان والتامين الصحي لهم.

4.تقلص الإنفاق العام: يتم تقليص الإنفاق العام في العديد من الدول ويترتب ذلك على قلة الموارد المخصصة للحماية الإجتماعية، كما يتعين على الدول العمل على زيادة الإنفاق العام والموارد المخصصة للحماية الاجتماعية

5.التحول الاقتصادي والتكنولوجي: يشهد العالم تحولا إقتصاديا وتكنولوجيا سريعا، ذلك ما يتطلب تحديث برامج الحماية الإجتماعية وتوفير فرص العمل والتدريب للمواكبة لهذا التحول.

6.الفجوة الرقمية: تواجه الحماية الإجتماعية تحديات في تقليل الفجوة الرقمية وضمان توفير الخدمات الإجتماعية الأساسية للجميع بما في ذلك المناطق النائية والمجتمعات الفقيرة، وذلك من خلال توفير الإتصالات الرقمية والتكنولوجيا المناسبة والتدريب والتعليم.

7.التحديات الديموغرافية: يواجه العالم تحديات ديموغرافية كبيرة، مثل الشيخوخة السكانية والتغيرات في الأسرة والتحولات الإجتماعية، ويتطلب ذلك تحديث برامج الحماية الإجتماعية وتكييفها لمواجهة هذه التحديات، فإن شيخوخة السكان تؤثر على أنظمة الحماية الاجتماعية في العالم، وخاصة على الأنظمة المبنية على التضامن بين الأجيال (Ben Othman, 2015, p. 49)، ومن خلال توقعات الأمم المتحدة أن نسبة كبار السن(65 سنة فما فوق) من مجموع السكان سوف يشهد زيادة كبيرة على مدى الخمسين عاما المقبلة في جميع البلدان وخاصة التي أجريت عليها الدراسة مقارنة بين 1996و2050 أن تصل نسب إعالة كبار السن إلى السكان العاملين في الدول التالية إلى (كندا(12-24) %، فرنسا (15-24)%، إيطاليا (17-34)%، اليابان(15-30) %، السويد(17-22)%، المملكة المتحدة(15-23)%، الولايات المتحدة (13-21) %)، و تقدم هذه النسب دقة العبء الاقتصادي الناجم عن شيخوخة السكان من خلال قياس نسبة كبار السن (65 سنة فما فوق)، في هذه البلدان وخاصة اليابان وإيطاليا والبلدان الأخرى) Hviding & Mérette, 1998, p. 6)، وكل هذه التغيرات تشكل عائق وتحدي أمام الحماية الاجتماعية في العالم بصفة عامة والشكل الموالي يوضح تطور مجموع سكان العالم خلال السنوات من 2000إلى غاية 2050.

الشكل رقم (1–5): مجموع سكان العالم حسب الفئات خلال الفترة من 2000–2050

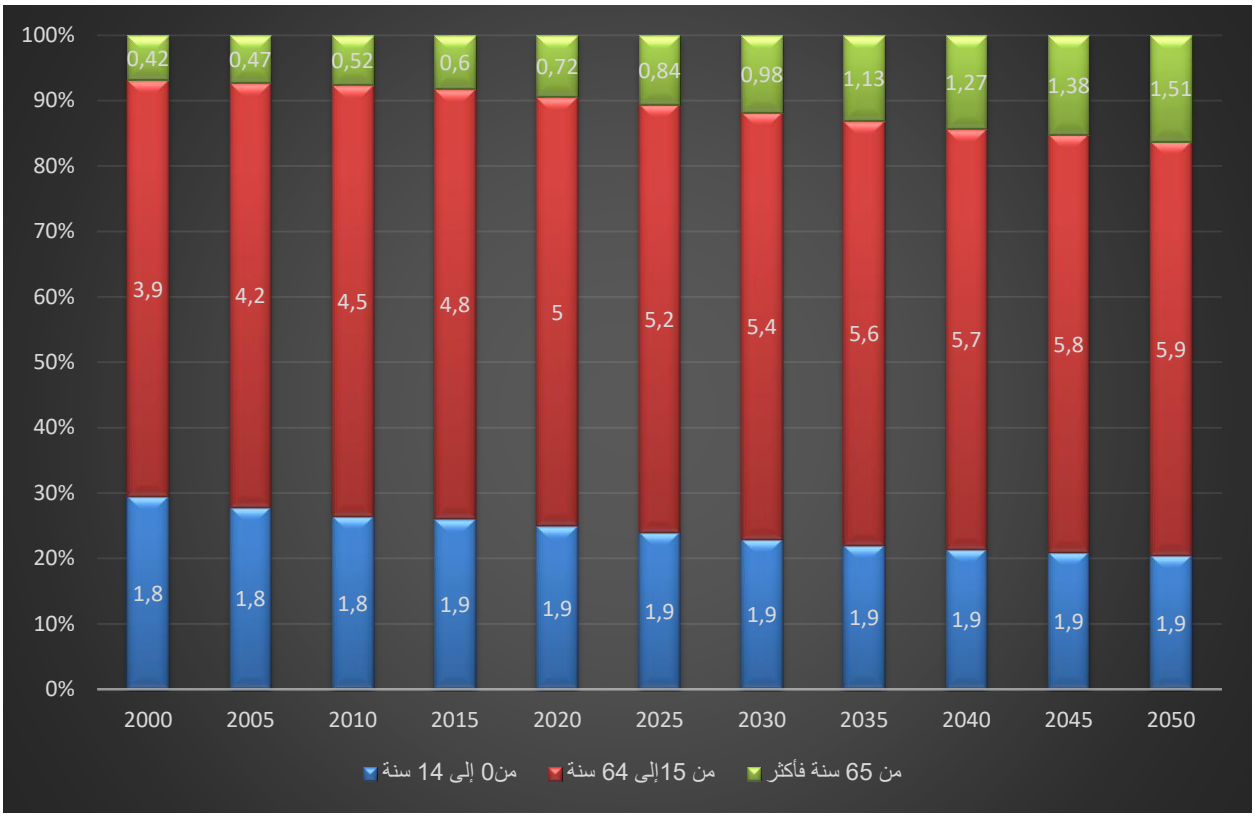

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على (ILO، 2013، صفحة 4)

نلاحظ ارتفاع عدد سكان العالم من 7.9 مليار نسمة سنة 2010 إلى 9.3 مليار نسمة في سنة 2050 رغم إنخفاض إتجاهات الخصوبة، وعلى الصعيد العالمي من المتوقع أن ينخفض معدل الخصوبة الإجمالي البالغ 2.5 من الأطفال للمرأة الواحدة في الفترة من 2005 إلى 2010 إلى 2.2 من الأطفال في الفترة 2045-2050، ومن المتوقع تزايد نمو سكان العالم في الأقاليم الأقل نموا، وترتسم معالم السياق الديمغرافي العالمي إلى حد كبير بفعل الزيادة الكبيرة في طول العمر وتراجع الخصوبة بدرجات متفاوتة في مختلف بلدان العالم، في حين تشهد الدول النامية بنسبة كبيرة من الشباب يمكن أن تطرح تحديات أو تمثل فرصة سانحة لتحقيق تنمية إقتصادية، عكي الدول المتقدمة التي تعاني أزمة الشباب(إي تراجع نسبة الشباب وتزايد نسبة المسنين)، وتجدر الإشارة إلى أن الفئة التي تقل أعمارهم عن 15 سنة تشهد إستقرار خلال السنوات القادمة، بعدما شهدت ارتفاع بنسبة 30 بالمائة ، وحجم السكان يشهد ارتفاع في فئة الأشخاص في سن العمل(من 15إلى 60سنة) بنسبة 30 بالمائة، وأما بالنسبة للأشخاص فوق 65 سنة فتشهد زيادة بثلاثة أضعاف تقريبا لتفوق 1.5 مليار شخص بحلول سنة 2050 على (ILO، 2013، صفحة 4). وهذا ما يشكل تحدي أمام تعميم برامج الحماية الاجتماعية في دول العالم بصفة عامة، وخاصة صعوبة تحقيقها في البلدان النامية والتي يعيش فيها غالبية المسنين.

8.**التحديات البيئية:** يواجه العالم تحديات بيئية كبيرة، مثل تغير المناخ والتلوث، ويتطلب ذلك توفير برامج الحماية الإجتماعية للفئات المتضررة وتشجيع الإستدامة الإجتماعية والبيئية.

الفرع الرابع: مستقبل الحماية الإجتماعية:

إن بناء مستقبل الحماية الإجتماعية يرتكز على تحقيق التي أقرتها الحكومات الدولية ومنظمة العمل الدولية في المواثيق العالمية، وبوصف المجتمع الدولي الحماية الإجتماعية ضرورة إجتماعية وإقتصادية وسياسية، وهذا يمنحها مكانة هامة في برنامج عام 2030، حيث أقرت خمسة أهداف من بين 17 هدف للتنمية المستدامة، تنص على دور الحماية الإجتماعية في الإستجابة للتحديات العالمية وتحقيق مستقبل أفضل وأكثر إستدامة للجميع.

أ- القنوات التي تؤثر على الحماية الإجتماعية:

إن القنوات المحتملة التي تؤثر عبرها النظم الموثوقة للحماية الإجتماعية تأثيرا إيجابيا على نمو إقتصادي، تتمثل فيما يلي:

- تخفف هذه النظم بشكل ملموس من إنعدام الأمن الموجود الحاجة إلى اللجوء إلى أساليب خارجة عن النطاق القانوني أو أساليب غير قانونية لتوليد الدخل، وتحد من إحتمال عدم الإستقرار الإجتماعي، وتحقق بالتالي الشروط الإجتماعية اللازمة للإستثمار المجزي على الأمد البعيد؛
- تساعد النظم ذات الصلة بالعمالة (بما في ذلك التأمين ضد البطالة) على تسهيل عمليات تكيف القوة العاملة مع التغيرات الهيكلية للإقتصادات؛
- تزيد الرعاية الصحية العامة والسلامة والصحة المهنيتان، بما في ذلك النظم التي تعالج بصفة خاصة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية(الإيدز) والتخفيف من حدته، من إنتاجية اليد العاملة؛
- يمكن لإدخارات معاشات التقاعد الوطنية أن تصبح مصدرا كبيرا للعرض في الأسواق المالية وقد تقوم بالتالي بدور هام، بصورة إنتقالية، في السياسات الهادفة إلى تحقيق النمو الإقتصادي؛
- الخدمات الإجتماعية تولد بحد ذاتها عمالة هامة؛
- توفير الدخل للعاطلين عن العمل والمعوقين والمسنين والمرضي والفئات الإجتماعية الأخرى يضمن إستقرار الإستهلاك أثناء فترات الركود وبالتالي يدعم مبيعات الشركات وإستعدادها (إعادة هيكلتها) لدورة النمو التالية؛

- تشكل النظم الرسمية للحماية الإجتماعية قنوات يمكن عبرها تخصيص أثار العولمة الإيجابية على المداخيل للأشخاص المستضعفين في المجتمعات، وتساهم بواسطة هذه الألية في قبول العولمة وتعزز السياسات العالمية لصالح النمو؛
- تتأثر إنتاجية اليد العاملة تأثرا إيجابيا إذا كانت التحويلات تمول جزئيا أو حصرا عن طريق فرض ضرائب على العمل؛
- نتيجة لتجميع المخاطر تحت الحماية الإجتماعية، يسمح بتحقيق مستويات من الدخل الدائم المحدد سلفا بتكاليف أدنى مما هو عليه إحلال لو كان فرادى العمال مضطرين إلى السعي إلى تحقيق ضمان الدخل الدائم، ويحد تجميع المخاطر من أجر التوازن ويحرر الموارد للإستثمار ويساهم بالتالي في تحقيق العمالة المنتجة؛
- توفر النظم الرسمية للحماية الإجتماعية مصدرا كبيرا للمعلومات لصالح دوائر الأعمال بشأن الضوابط الأساسية للمنافسة مثل الهياكل الوطنية والإقليمية للأجور وتوزيع القدرة الشرائية بين الناس؛
- في البلدان المتقدمة، تسهل نظم الحماية الإجتماعية جذب العمال الأجانب، وهي عملية لازمة للتعويض عن حالات النقص القادمة في العمالة نتيجة لشيخوخة السكان (هجرة الإستبدال) وتسمح بالتالي يتجنب تردي مستويات المعيشة.

ب- نظم الحماية الإجتماعية

تتصدر الحماية الإجتماعية المعممة جدول أعمال التنمية، ويعمل ما يزيد على مائة بلد على بناء نظم الحماية الإجتماعية وتوسيع نطاق منافعها بسرعة لتغطي فئات جديدة من السكان، وعادة ما يتحقق توسيع نطاق التغطية بتوفير التأمينات الإجتماعية للقطاع غير الرسمي، تدعمه المساعدات الإجتماعية.

وبناء نظم حماية إجتماعية شاملة للجميع تعني أن تكون قادرة على التكيف مع التغيرات الديمغرافية، ومع عالم العمل الأخذ في التطور، ومع الهجرة والأوضاع الهشة، وفيما يتعلق بالتغيرات الديمغرافية تخضع نظم معاشات التقاعد العامة بصفة مستمرة للتعديلات معيارية طفيفة يتوقع منها، إذا كانت مصممة على نحو جيد، أن تحقق التوازن بين العدالة والإستدامة المالية، بما يضمن تحقيق الهدف الرئيسي من نظم التقاعد، وهو تأمين دخل للأشخاص الأكبر سنا.

ويجري كذلك تطويع نظم الحماية الإجتماعية لتواكب الأشكال الجديدة من توظيف العمالة، فالبلدان تعمل على تجربة وسائل مبتكرة بشكل كبير لمد نطاق الحماية الإجتماعية كي تغطي العاملين في الإقتصاد غير الرسمي وتسهل إنتقالهم إلى الإقتصاد الرسمي، فعلى سبيل المثال، قام عدد من البلدان في أمريكا اللاتينية يمد نطاق التغطية ليشمل عشرات الآلاف من المشروعات وأصحاب العمل الحر من خلال دعم مقترن بآلية مبسطة للضرائب ومساهمات الضمان الإجتماعي يطلق عليها"مونوتاكس".

وخلاصة القول إن من شأن نظم الحماية الإجتماعية المعممة، بما فيها الأرضيات أن تبلور شكل البلدان بقوة، وأن تعزز رأس المال البشري والإنتاجية، وتحد من الفقر وعدم المساواة، وتسهم في النمو الاحتوائي وفي بناء السلام الإجتماعي. وبرغم بعض حالات الانتكاس لفترات قصيرة نتيجة ضبط المالية العامة وعدم كفاية الإصلاحات، فإن البلدان تتقدم بسرعة نحو توسيع نطاق تغطية الضمان الإجتماعي، وتقوية التأمينات الإجتماعية العامة والمساعدات الإجتماعية، ويقوم كل من منظمة العمل الدولية وشركاء التنمية الآخرين بأدوار مهمة في مساعدة البلدان على أن تجعل هذا الهدف الإنمائي حقيقة تشمل الجميع (أورتيز، 2018، صفحة 34).

ت- الحماية الإجتماعية كهدف مسبق من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

تعرف التنمية المستدامة إهتماما عالميا كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة "Land Brudt "مستقبلنا مشترك (Our Common Future) الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية في عام 1987 حيث صيغ أول تعريف لها على أنها "التنمية التي تلبي الإحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"

أما عن مفهوم خطة التنمية المستدامة 2030 حيث تتمثل هذه الخطة لأجل الناس وكوكب الأرض والإزدهار وتهدف أيضا إلى تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية وهذه الخطة مواجهة إلى جميع بلدان العالم في إطار الشراكة التعاونية وتحقيق الأهداف البالغة 17 هدف و169 غاية.

الحماية الإجتماعية أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أهداف التنمية المستدامة (Kaltenborn, 2015, p. 5)، وذلك بإعتبارها تهدف إلى تعزيز العدالة الإجتماعية كحق الإنسان في الضمان الإجتماعي، وقد إعترف المجتمع الدولي بالحماية الإجتماعية بوصفها ضرورة إجتماعية وإقتصادية وسياسية، وكذلك ما جعل لها مكانة بارزة في برنامج التنمية المستدامة لسنة 2030، وأقرت خمسة أهداف من 17 هدف بصورة مباشرة، موضحة دور الحماية الإجتماعية في الإستجابة إلى التحديات العالمية وتحقيق مستقبل أفضل وأكثر إستدامة للجميع، دون أي يتخلف أحد عن الركب (منظمة العمل الدولية، 2021، صفحة 17)، وذلك ما يظهر في الشكل الموالي:

الشكل رقم(1–6): الحماية الإجتماعية في برنامج عام 2030 الأهداف والغايات المعينة

المصدر: (منظمة العمل الدولية، 2021، صفحة 17)

يمثل الشكل أعلاه مساهمة الحماية الإجتماعية في العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك القضاء على الفقر الجوع عن طريق تعزيز نظم الحماية الإجتماعية (الغاية 1–3 من أهداف التنمية المستدامة)، كما إعترفت منظومة الأمم المتحدة إعترافا عالميا بولاية منظمة العمل الدولية في الحماية الإجتماعية، ذلك بإسناد المسؤولية الرسمية للمنظمة في تجميع البيانات والتقديم التقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق (الغاية 1–3) من

أهداف التنمية المستدامة بواسطة (المؤشر 1-3-1) المرتبط بها، بالإضافة إلى ذلك تدعو(الغاية رقم 1 ألف) إلى حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة من أجل القضاء على الفقر وتدرس على وجه التحديد الإنفاق العام على الصحة والتعليم والحماية الإجتماعية (المؤشر1 ألف)، وتساهم أرضيات الحماية الإجتماعية في الغاية (3-8) من الأهداف بشأن التغطية الصحية الشاملة إذ تضمن تلك الأرضيات الحصول على الرعاية الصحية في الغاية (المؤشر 3-8-1) دون معاناة (المؤشر 3-8-2) كما يبرز برنامج سنة 2030 الدور الذي تضطلع به الحماية الإجتماعية كوسيلة لتحقيق الآثار الإقتصادية والإجتماعية المستدامة على مستوى العالم، والمساواة بين الجنسين(الهدف 5) والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8) والحد من إنعدام المساواة(الهدف 10) وتشجيع إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة شاملة لجميع المستويات(الهدف 17)، وما فتئ تحقيق هذه الأهداف يشكل تحديا جديا بسبب جائحة كوفيد-19، وهو وضع كشف في كثير من الحالات عن أوجه موجودة، مما يتطلب التزاما متجددا وقويا بعد الأزمة التي وقعت في 2020.

ولا يزال التقدم المحرز في بناء نظم الحماية الإجتماعية، بما في ذلك الحدود الدنيا للحماية الإجتماعية، بطيئا للغاية إذا كان عام 2030 يجب تحقيق جدول الأعمال والجهود الوطنية والعالمية الحاجة إلى تكثيفها لتسخير الدور المحوري الذي يقوم به نظم الحماية الإجتماعية في تعزيز التنمية الإجتماعية والإقتصادية ومجتمعات أكثر شمولا.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل العديد من النقاط المتعلقة بالحماية الإجتماعية من حيث المفهوم وأهم النظريات التي إهتمت بمجال الحماية وكذا أهميتها والتحديات التي تواجهها، بالإضافة إلى نظرة وجهود المنظمات العالمية متعددة الأطراف التي تسعى لتحقيق نظام حماية إجتماعية يشمل حماية كل الأفراد في مختلف دول العالم وقد خلصنا إلى ما يلي:

1. الحماية الإجتماعية هي مجموعة من المؤسسات والتدابير والحقوق والإلتزامات والتمويلات التي تهدف إلى ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية والإجتماعية وتوفير أمن الدخل للمساعدة على مواجهة مخاطر الحياة الكبرى للجميع.

2. إن التطورات والتحولات الراهنة في العالم يشهد تغيرات سريعة بحثة، لا يكون أثرا إيجابيا كل الوقت، وحيث أن الضمان الإجتماعي هو أحد أدوات الفاعلة لمعالجة هذه الآثار المعاكسة، فيجب عدم إعاقة قدرته على التكيف السريع مع السياقات الجديدة، كما عرفته الجمعية الدولية للضمان الإجتماعي على أنه الضمان الإجتماعي الديناميكي له خصائص متكاملة و عملية ، و الذي يساعد السياسات التي تستشرف المستقبل وتهدف إلى بناء نظم الحماية الإجتماعية، و يمكن النفاذ إليها وإستدامتها والتي لا توفر الحماية الإجتماعية وحسب، ولكنها تشجع على الوقاية ودعم إعادة التأهيل، وثمة أهمية كبرى تعلق على هذه السياسات وصولا إلى مجتمعات منتجة إقتصاديا وتحتوي جميع عناصرها وتوفر لهم الضمان الإجتماعي، كما أن مختلف نماذج التكامل عن الحماية الإجتماعية والتحديات الموصوفة في هذا الفصل هي أحد عناصر الضمان الإجتماعي الديناميكي الذي سوف يتطلب الإنتباه الحذر في السنوات القادمة،

3. إن الحماية الإجتماعية عنصرا أساسيا في الإستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز التنمية البشرية والإستقرار السياسي والنمو الشامل، الذي أكدت عليه منظمة العمل الدولية رقم 102 بشأن أرضيات الحماية الإجتماعية لتعكس التوافق حول توفير الضمان الإجتماعي بين الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل وعلى جميع مستويات التنمية، وبالتالي تبقى الحماية الاجتماعية أداة أساسية من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة (الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، والهدف العاشر المتمثل في الحد من إنعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها).

4. تساعد أنظمة الحماية الإجتماعية الفئات الفقيرة والأكثر إحتياجا على مواجهة الأزمات والصدمات، والعثور على فرص العمل للأفراد، والحفاظ على صحة أولادهم وتعليمهم وحماية المسنين.

يشكل موضوع الحماية الإجتماعية أهمية بالغة فهو يلعب دور رئيسا في تحقيق التنمية المستدامة، والعدالة الإجتماعية، و الحق الإنساني في الضمان الإجتماعي للجميع رغم التحديات التي تواجهه، وبالتالي فإن سياسات الحماية الإجتماعية تعتبر عناصر حيوية لإستراتجيات التنمية للحد من الفقر ودعم النمو الشامل والمستدام، من خلال رفع دخل الأسرة وتعزيز الإنتاجية والتنمية البشرية، وتيسير التحول الهيكلي للإقتصاد وتعزيز العمل اللائق، وعلى الرغم من التوسع في هذا الموضوع والجهود الرامية بغية تحقيقه إلى أنه يبقى بعيد المنال بالنسبة لغالبية سكان العالم خاصة في الدول ضعيفة الدخل التي هي عرضة للفقر وعدم المساواة والإقصاء الإجتماعي، مما يشكل عقبة أمام التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ويبقى على عاتق البلدان مسؤولية ضمان مستوى أساسي على الأقل من الضمان الإجتماعي للجميع كجزء من الحماية الإجتماعية، في حين أن العديد من البلدان قد حققت بالفعل حماية شاملة، إلا أن هناك حاجة لمزيد الجهود لتوسيع التغطية وضمان المنافع الكافية، بإعتبار الضمان الاجتماعي حق من حقوق الإنسان يخدم جميع المواطنين في العالم، وهذا ما سوف يكون موضوع الفصل الثاني.

الفصل الثاني

نظام الضمان الإجتمـــاعي في الجزائـــــر

تمهيد:

من بين أهم السياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر هي تبني نظام الضمان الإجتماعي الذي يمثل إحدى أهم المؤسسات التي تهدف إلى توفير الحماية الإجتماعية والرعاية للمواطنين في مختلف جوانب حياتهم، يقوم هذا النظام بتقديم الدعم والمساعدة للفئات الضعيفة والمحتاجة وضمان حقوقهم الإجتماعية، يتمثل هدفه الرئيسي في توفير شبكة أمان إجتماعي للمواطنين من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والإعانات المالية والرعاية الصحية، تعتمد هذه النظم على أسس قانونية وإدارية تهدف إلى توفير العدالة الإجتماعية وتحقيق التوازن بين فئات المجتمع، وتشمل هذه الخدمات تقديم معاشات للتقاعد والعجز والأرامل والأيتام، بالإضافة إلى تأمين الرعاية الصحية والعلاج للمستفيدين. تعد هذه الخدمات أحد الدعائم الأساسية للحفاظ على كرامة الإنسان وتحقيق الإستقرار الإجتماعي، تتبنى الجزائر سياسات وبرامج متعددة لتحسين هذا النظام، من خلال تطوير البنية التحتية وتحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالضمان الإجتماعي، بهدف توسيع دائرة المستفيدين وتحسين جودة الخدمات المقدمة، ويعتبر نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر عنصراً أساسياً في دعم الإستقرار الإجتماعي، حيث يسهم في تقليل مستويات الفقر وتعزيز المساواة بين الفئات الإجتماعية المختلفة، من خلال أنظمة الضمان الإجتماعي التي تبنتها الجزائر خلال عدة مراحل منذ ظهورها والتي سوف نوضحها في هذا الفصل من خلال العناصر التالية:

- **المبحث الأول: الضمان الإجتماعي في العالم**
- **المبحث الثاني: تطور الضمان الاجتماعي وهيكل نظام الضمان في الجزائر**
- **المبحث الثالث: برامج إصلاح منظومة الضمان الإجتماعي والتحديات التي تواجهها**

المبحث الأول: الضمان الإجتماعي في العالم

قبل أن نتطرق في هذا المبحث عن الضمان الإجتماعي في الجزائر ولا بد أن نقدم تعريف للضمان الإجتماعي كمفهوم ومصطلح وبالمفهوم العام في النقاط التالية:

المطلب الأول: مفهوم الضمان الإجتماعي (تعريف وخصائص الضمان الإجتماعي نماذجه):

من خلال هذا المطلب سنقوم بتقديم لمحة شاملة عن الضمان الإجتماعي في العالم وتطوره.

الفرع الأول: الضمان الإجتماعي

سنقوم بتعريف الضمان كمصطلح، وبعدها نتطرق إلى تعريف الضمان الإجتماعي.

أ- **تعريف الضمان:** سوف نقوم بتعريف كلمة الضمان لغة واصطلاحا (حماد، 1993، صفحة 183).

ب- **تعريف الضمان لغة:** أصل الضَّمان في اللغة هو جعل الشيء في شيء يحويه. زمن ذلك قولهم: ضَمَّنْت الشيء كذا: أي جعلته في وعائه فاحتواه. ثم أطلق عليه الإلتزام باعتبار أن ذمة الضامن تحتوي ما ضمن وتنشغل به فيلتزمه.

ت- **تعريف الضمان اصطلاحا:** استعمل الفقهاء ثلاثة معاني للضمان تتمثل في الكفالة، الإلتزام، تحمل تبعة الهلاك، وسنقوم بتوضيح ذلك كما يلي:

الجدول رقم (2-1) : معاني للضمان

الكفالة	الالتزام	تحمل تبعة الهلاك
استعملها فقهاء الشافعية والمالكية والحنابلة وهي ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق. وفي القرآن الكريم" كفلّها زكريا" (القرآن الكريم) أي قام بكفالتها ورعايتها وضمان أمنها .	استعمله فقهاء الحنفية بتعويض مالي عن ضرر الغير، فقالو عبارة: الضمانُ عبارة عن رد مثل الهالك إن كان مثليا أو قيمته إن كان قيميا.	استعمله جل الفقهاء وهو المدلول المقصود في القاعدة الفقهية "الخراج بالضمان".

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على: (حماد، 1993، صفحة 183).

الضمان هو الكفالة، يقال ضمن الشيء وضمن بالشيء كفله، فيعني الكفالة الاجتماعية، ومصطلح الضمان الاجتماعي أصبح يحتل مكانة عالية في المجتمعات المعاصرة حتى صار هدفا تعنى به المنظمات العالمية، وتسعى لتحقيقه، وتعاون على نشره بين الدول (عبد اللطيف، 1994، صفحة 94)، إلا هذ أن مصطلح الضمان الإجتماعي يختلف من بلد إلى آخر وذلك بسبب الترجمة الغير دقيقة للمصطلح باللغة الأجنبية فمثلا في بعض البلدان، يترجم الضمان الإجتماعي على أنه هو المساعدات الإجتماعية كما هو الحال في (مصر والكويت واليمن وقطر). الضمان الإجتماعي في الدول (العراق، المغرب، ليبيا، موريتانيا، الجزائر). والجدول التالي يوضح إختلاف ترجمة المصطلح عند بعض الدول العربية.

الجدول (2-2): اختلاف ترجمة المصطلح عند بعض الدول العربية.

Sécurité Sociale (الضمان الإجتماعي)	**Assurance Sociale** (التأمين الإجتماعي)
العراق، المغرب، ليبيا، موريتانيا، الجزائر.	مصر، البحرين الصومال، الكويت، السعودية، سوريا، تونس.

المصدر: من إعداد الباحثة

لقد عرف ويليام بيفيردج الضمان الإجتماعي كما يلي: يشير مصطلح الضمان الإجتماعي حسبه إلى الدلالة على تأمين الدخل ليحل محله عندما ينقطع بسبب البطالة أو حادث، وعند سن التقاعد بالإضافة إلى التغطية عند العجز والمرض أو الوفاة أو الأمومة، كما يقصد به بالدرجة الأولى يقوم على أساس الحاجة وليس على أساس الدخل، بضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد من أجل إشباع حاجاته (Beveridge, 2000, p. 851).

ويعرف الضمان الإجتماعي حسب المنظمة الرائدة للضمان الإجتماعي (ISSA) أنه برنامج الحماية الإجتماعية، يحدد بموجب التشريع حسب كل دولة، يهدف لتوفير أمن الدخل والوصول إلى توفير الرعاية الطبية والعلاجية والوقائية للأفراد عندما يواجهون الحالات الطارئة المتعلقة بالشيخوخة، العجز، الإعاقة أو البطالة والأمومة (ISSA, 2023).

الضمان الإجتماعي يتمثل في تخليص العمال من القلق الدائم حول الخوف من المستقبل الذي يخلق لهم شعور بالخوف من المجهول، لذلك فإن الضمان لكي عادلا يجب أن يستهدف جميع العائلات الذي يضمن أمن العمال، وعائلاتهم التي تستمد دخلها من فرد واحد أو أكثر (Laroque, 2015, pp. 51-71).

ونعرف الضمان الإجتماعي من خلال التعاريف التي تطرق لها العديد من الباحثين ورغم إختلاف معانيه في البلدان على أن الغاية والهدف مشتركان في شمولية التغطية الإجتماعية والتقليل من الفقر، وضمان حياة كريمة ولو بالقليل للمساهم والغير المساهم فهو ذلك النظام الذي يقوم على مبدأ تضامن ما بين الأجيال، حتى وتختلف المبادئ يبقى المسعى المنشود واحد، تتخلله بعض العراقيل والتحديات المتمحورة حول كيفية التصدي للأزمات ،كيفية معالجة الإختلالات، والبحث عن مصادر قائمة على الدوام تعود بالفائدة وتشمل الجميع.

الفرع الثاني: خصائص الضمان الإجتماعي

تتمثل خصائص الضمان الإجتماعي فيما يلي:

- **نظام قانوني**: يعدّ الضمان الإجتماعي نظاما قانونيا، إذ ينبثق من السلطة التشريعية في الدولة وفي هذا السياق، يحدّد القانون أهداف هذا النظام ويحدّد نطاق تطبيقه من حيث الأفراد الذين يخضعون لسياسته (المضمونين والممولين)، وأيضا من حيث الأخطار المشمولة بالضمان ووسائل التصدي لها، كما يحدد القانون شروط الإشتراك في هذا النظام والإستفادة من الإعانات المقدمة منه، ويحدّد المصادر التي يتكون منها أموال الضمان، والأشخاص الذين ملزمون بالمساهمة المالية فيه. هذا النهج يميز الضمان الإجتماعي عن الضمان الخاص الذي يتم تحديده وفقًا لإرادة الأطراف المعنية، سواء فيما يتعلق بتحديد شروط الإشتراك أو المزايا المتاحة (حمدان، صفحة 34).

- **نظام إلزامي**: الضمان الإجتماعي يعد نظاما إلزاميا يفرضه الدولة على فئات المضمونين والممولين دون إعطائهم حق الإختيار في المشاركة أو عدمها ، وتعود هذه الإلزامية إلى الهدف الرئيسي للضمان الإجتماعي، والذي يتمثل في توفير حماية للأفراد والمجموعات التي تستحق الحماية من مصلحة المجتمع ، يمكن أن يؤدي السماح بحرية الإختيار في الإشتراك أو عدمه في الضمان الإجتماعي، بخاصة من قبل أصحاب الأعمال والشباب المشمولين بالضمان، إلى اتخاذ القرار بعدم المشاركة في النظام، نظرا للأعباء الإقتصادية والإجتماعية التي يفرضها عليهم الإلتزام بالضمان، وبناء على هذه الأسباب، تُطبّق الدولة نظام الضمان الإجتماعي بصفة إلزامية على جميع الأطراف المعنية ولا تمنح لأي فرد منهم حق الاختيار في الالتزام بالنظام أو عدمه. وهذا التوجيه يختلف عن نظام الضمان الخاص الذي يسمح للأفراد باتخاذ القرار بمشاركته أو عدمه بحسب تقديرهم، ويعكس انحياز الدولة نحو تحقيق أهداف الضمان الإجتماعي بفعالية وتحقيق الحماية المنشودة لمصلحة المجتمع.

- **يرتبط بالنظام العام:** إن الدور الذي يقوم به الضمان الإجتماعي في تحقيق أهداف المجتمع في العدالة والأمان الإجتماعي جعل من قواعده قواعد آمره، وجعل منه جزءا من النظام العام، والنظام العام يتكون من مجموع من القواعد التي تهدف إلى حماية مصالح المجتمع الأساسية التي يتحتم على الأفراد الإنصياع لها وعدم الخروج عليها، ويترتب على اعتبار الضمان الإجتماعي من النظام العام، عدم جواز الإتفاق على ما يخالف أحكامه، والقول ببطلان مثل هذا الإتفاق ما لم يكن أكثر فائدة للمضمون، كما لو اتفق العامل ورب العمل على أن يتحمل رب العمل بعبء إشتراك العامل في الضمان، فمثل هذا الإنفاق يكون صحيحا لأنه لا يخالف النظام العام.

- **نظام تكافلي:** التكافل مشتق من الكلمة العربية تضامن (عباس، 2022، الصفحات 347-362)، إن مبدأ التكافل الإجتماعي يقوم على أساس تحمل نفقات الضمان الإجتماعي على حسب قدرة المساهم لا على حساب الحاجة إليها، فإن الفئة التي هي بحاجة إلى تغطية النفقات هي الفئات التي ليس القدرة على دفعها، وبالتالي نجد مجموعة من الأشخاص (صاحب العمل، الدولة) مشتركين فيما بينهم على دعم بعضهم البعض وغالبا ما يكون العبء الأكبر على أصحاب العمل أو الدولة (حمدان، صفحة 34).

الفرع الثالث: نشأة الضمان الإجتماعي في العالم وتطوره

يعرف الضمان الإجتماعي على أنه مجموعة من الآليات والبرامج التي تواجه بها الأخطار التي تهدد الأشخاص مهما كانت وضعيتهم المادية، والتي تفقدهم مناصب شغلهم مؤقتة أو دائمة بسبب حوادث العمل، الشيخوخة، العجز، الوفاة، وغيرها، كما أنه نظام تأميني تكافلي عام يهدف إلى حماية الأشخاص إجتماعيا وإقتصاديا، ويحدد القانون مزاياه ومصادر تمويله، وتقوم الحكومة عبر مؤسسات أو هيئات تنشئها بموجب النظام لأداء تلك المزايا في حال تحقق أحد الأخطار الإجتماعية المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية باعتبار الضمان الإجتماعي حق من حقوق الإنسان.

أولا: في المجتمع التقليدي والصناعي

عرف الضمان الإجتماعي منذ نشأته أشكالا متنوعة بداية من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الصناعي وإختلف تطبيقه من بلد لأخر.

1. في المجتمع التقليدي:

منذ أن وجد الإنسان على وجه الأرض وهو يصارع من أجل البقاء معتمدا أساسا على مواجهة قوى الطبيعة وساعيا إلى توفير القوت والملبس والمأوى وغيرها من وسائل الحياة الضرورية، لقد كان العمل هو سلاح الإنسان للمحافظة على وجوده وكان إنقطاعه عنه خطرا مباشرا يهدده.

وإن كان العمل مرتبطا بقدرة الإنسان على بذل الجهد فإن هذه القدرة كثيرا ما تعترض إلى مخاطر وإلى عراقيل لا مفر منها مثل المرض أو العجز أو الإصابة، لذلك لجأ الإنسان إلى وسائل متعددة لتوقي هذه المخاطر أو لعلاج أثارها.

وإذا عدنا إلى الوسائل التي إعتمدها الإنسان مذ أن وجد على وجه الأرض كانت عبارة عن أمور بسيطة تتمثل في التضامن الإجتماعي والإدخار أو تراكم الثروة، وقد تواصل الإعتماد على تلك الوسيلتين إلى أن ظهر المجتمع الرأسمالي في أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر حيث تحللت العلاقات التقليدية وتطور نمط جديد من العلاقات قائم على الفردية.

- **وسائل تحقيق الأمان الإجتماعي القائمة على التضامن:**

وكانت أولها المساعدة الفردية وتتمثل في تقديم العون بصفة فردية من شخص إلى شخص أخر وتكمن حدود هذه الوسيلة في أنها محدودة الفعالية، أما الطريقة الثانية فهي التعاون العائلي وتتمثل في تقديم مساعدات من بعض أفراد الأسرة إلى البعض الآخر بحكم صلة القرابة. ولئن كان هذا الشكل يصلح في بعض الحالات البسيطة إلا أنه لا يمكن أن يمثل حلا دائما للمخاطر التي تتسبب في أضرار طويلة المدى أو عميقة التأثير.

وسائل تحقيق الأمن الإجتماعي القائمة على الإدخار وأول هذه الوسائل هي الإدخار الفردي والمتمثل في قيام الفرد بادخار جزء من دخله لوقت الحاجة، إلا أن هذه الوسيلة غير مضمونة نظرا إلى أن الإنسان قد يجد ما لا يدخره كما أن الإدخار قد يفقد قيمته بمرور الوقت، وثاني هذه الوسائل جمعيات العون التبادلي وهي جمعيات أنشأت للقيام بإدخار جماعي من قبل مجموعة من الأفراد وما يميزها عن التعاون العائلي أنها لا تنتظر الخطر بل تحتاط له مسبقا بجمع مال أو ما قد يصلح عينا عند الحاجة.

وأخيرا نشير إلى التأمين التجاري الذي يتميز بوجود وسائل مهتمة جمع الإشتراكات ودفع التعويضات لمن يستحقها وذلك مقابل ربح يحصل عليه، ويمثل التعاون الجماعي وسيلة تقوم بها الجمعيات الخيرية ولكن تدخلها غير إلزامي وبالتالي فهي محدودة التأثير.

2. في المجتمع الصناعي:

مثل قيام المجتمع الصناعي على المستوى الإقتصادي وقيام الثورة الفرنسية على المستوى السياسي نقطة تحول كبيرة في تاريخ البشرية أُرت في الجوانب الإجتماعية، فقد تفككت العلاقات الإجتماعية التقليدية المرتبطة بالمجتمع الزراعي ونشأت طبقات إجتماعية جديدة، ورفعت البورجوازية شعار الحرية الفردية والإقتصاد الحر مما شجع الرأسماليين على إستغلال العمال وهضم حقوقهم، كما إنهارت في ظل هذه الظروف إشكال التضامن وتراجعت أساليب التقليدية وساءت أحوال العمال وإزدادت أخطار المهنة وارتفع عدد حوادث العمل وعجز العمال عن القيام بأعبائهم العائلية.

إلا أن تحركات العمال الموالية التي اضطروا للقيام بها والنضالات التي خاضوها فرضت على البورجوازية الإستجابة إلى بعض المطالب من أجل الحفاظ على وجودها فبدأت تظهر في هذا الإطار أول المكاسب في شكل تأمينات اجتماعية (السماوي، 2020، صفحة 17).

ثانيا: تطور نظام الضمان الإجتماعي في الفترة المعاصرة

تطور نظام الضمان الإجتماعي على أساس فكرتين، الأولى وهي فكرة التضامن الإجتماعي والمتمثلة بالمساعدة الفردية والتعاون الأسري والجماعي، والثانية قائمة على الإدخار، إلا أن هذه الوسائل لم تكن كافية لتحقيق العدالة الإجتماعية، وأدت إلى ظهور فكرة نظام الضمان الإجتماعي المعاصر، وهذا ما سوف نراه من خلال تطور أنظمة الضمان الإجتماعي عبر مختلف الدول، وما أقرت به المواثيق الدولية، وحقوق الإنسان.

1.أنظمة الضمان الإجتماعي عبر مختلف الدول

تطورت أغلب أنظمة الضمان الإجتماعي في البلدان الرأسمالية وخاصة منها الأوروبية كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول (2-3): تطور أنظمة الضمان الإجتماعي عبر مختلف الدول

الدول	أنظمة الضمان الإجتماعي في البلدان الرأسمالية
ألمانيا	نمت الرأسمالية بسرعة في ألمانيا ونمت معها عامة ناضجة وقوية مما أدى إلى صعود الإشتراكيين إلى البرلمان في سبعينات القرن التاسع عشر، وقد اضطر المستشار الألماني بسمارك إلى سحب البساط من تحت أرجل الإشتراكين فقدم بعض التنازلات مثل إقرار قانون التأمين على المرض سنة 1884 وقانون التأمين على حوادث العمل 1884 وقانون التأمين على الشيخوخة والعجز سنة1889، أرست هذه القوانين أسس نظام الضمان الإجتماعي الألماني وساهمت في إنشاء حماية إجتماعية شاملة، وقد تبنت ألمانيا نموذج الحماية الإجتماعية الذي يهدف إلى ضمان الحفاظ على دخل العمال في حالة المخاطر الإجتماعية، كما يعتمد على عوائد الإشتراكات التي تمول مباشرة من خلال مساهمات أصحاب العمل والموظفين، من اجل ضمان حقوقهم وبالتالي تحقيق حماية اجتماعية لهم (Union européenne, 2013, p. 4).
فرنسا	كانت فرنسا من أول البلدان التي تأثرت بالتشريع الألماني فقد صدر سنة 1898 قانون التأمين على حوادث العمل، أما بعد الحرب العالمية الأولى وبعد إسترجاع فرنسا الألزاس واللوران فقد أصبح العمال الفرنسيون يطالبون بتنظيرهم بما هو معمول به في المقاطعتين، فإضطرت السلطات الفرنسية إلى إصدار قانون التأمينات الإجتماعية سنة 1928. ثم عرفت فرنسا إصدار مذكرة 4 أكتوبر 1945 حول الضمان الإجتماعي الإجباري على يدي المقاومة برئاسة شارل ديغول الذي تأثر بإقترح بيفريدج سنة 1942 لما كان مقيما في منفاه في لندن، وساندها في هذا التوجه الحزب الشيوعي الرئيسي والجامعة للشغل، كما أن فرنسا وجدت نفسها في أشد الحاجة إلى النهوض بقواها العاملة من أجل إعادة إعمار ما خلفته الحرب العالمية الثانية (Lavigne, 2014, p. 26).
الولايات المتحدة الأمريكية	تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من البلدان التي تأخر فيها ظهور الضمان الإجتماعي نسبيا ، وقد يعود ذلك إلى التقدم الإقتصادي والذي وفر إزدهارا إجتماعيا وظروفا مريحة للعمال ولمجموع السكان، إضافة إلى عدم دخول الولايات المتحدة الحرب العامية الأولى، إلى أن الأزمة التي عصفت بها في 1929 جعلت عمالها يعرفون البطالة والتشرد وتزامن ذلك مع صعود البديل السوفياتي بما يحمله من أفكار إشتراكية تغري الطبقة العامة، فصدر سنة 1935 قانون الضمان

	الإجتماعي وكانت أهم أهدافه تلبية الحاجة عن طريق إقامة تأمين على البطالة وتأمين على الشيخوخة (Social Security Administration, 2016).
بريطانيا	شهدت بريطانيا صدور أول قانون سنة 1911 وهو قانون التأمين الوطني الذي أقر بالتأمين في حالات المرض والأمومة والعجز وبالبطالة، إلا أن أهم إضافة تحسب لهذا البلد التقرير الذي أعده اللورد بيفيردج بإعتبار الضمان الإجتماعي" نظام القضاء على الحاجة" ودعا الدولة إلى إتباع سياسة تعتمد على توفير العمل لكل من هو قادر عليه. ويتم التوصل إلى ضمان القدرة على العمل بواسطة الإهتمام بصحة العمال ووقايتهم وعلاجهم وبصفة عامة فقد تميزت دعوته بضرورة توحيد المساهمات والمنافع والهياكل (Carmel, 2003, p. 3).

المصدر: من إعداد الباحثة

2.الضمان الإجتماعي في الإعلانات والمواثيق الدولية

أدت التحولات الكبرى التي عرفتها البشرية خاصة في القرن العشرين وبسبب الحربين العالميتين إلى تبلور مفهوم جديد للضمان الإجتماعي باعتباره وسيلة تضمن إستقرار هذه المجتمعات وحمايتها من أخطار التقلبات.

3.الضمان الإجتماعي حق من حقوق الإنسان

إعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس 10 ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم، وهو يحدد وللمرة الأولى حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا، وقد خصص فصله الثاني والعشرون للضمان الإجتماعي.

"لكل شخص بإعتباره عضوا في المجتمع الحق في الضمان الإجتماعي وله الحق في الحصول على إشباع حاجاته الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته والتطور الحر لشخصيته ذلك بفضل المجهود الوطني والتعاون الدولي مع مراعاة ظروف كل دولة ومصادرها".

كما نصت المادة 25 على: " لكل شخص الحق في مستوى معيشة كاف للتأمين صحته وحاجاته المالية وصحو وحاجات أسرته وخاصة تلك المتعلقة بالمأكل والمشرب والملبس والسكن والخدمات الصحية والخدمات

الإجتماعية الضرورية وله الحق في الضمان في حالة البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة أو في الحالات الأخرى التي يفقد فيها وسائل العيش نتيجة ظروف خارجة عن إرادته" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1948).

ثالثا: الحد الأدنى للضمان الإجتماعي

أقرت المنظمة الدولية للعمل الإتفاقية الدولية عدد 102 لسنة 1952 المعروفة بالحد الأدنى للضمان الإجتماعي والصادرة عن المؤتمر الدولي الخامس والثلاثون سنة 1952 والتي دخلت حيز التطبيق سنة 1955، وقد حددت هذه الإتفاقية تسعة مخاطر يتعين مواجهتها عن طريق الضمان الإجتماعي وهي: الغاية الطبية، المرض (التعويض عن الأجر المفقود)، البطالة، الشيخوخة، حوادث العمل والأمراض المهنية، الولادة، العجز، الوفاة، الأعباء العائلية.

وتستلزم كل دولة موقعة على الإتفاقية بضمان ثلاثة مخاطر على الأقل من المخاطر التسعة المذكورة على أن يكون من بينها بصورة إجبارية أحد المخاطر الخمسة التالية: البطالة، الشيخوخة، العجز، حوادث العمل، والأمراض المهنية، الوفاة.

وتميزت هذه الإتفاقية بمرونة من حيث تطبيقها على الأشخاص فهي تقتضي أن تشمل التغطية إما 50 % من مجموع العمال أو 20 % من مجموع المقيمين.

الشكل رقم (2–1): الإتفاقية رقم 102 المتعلقة بأنظمة الحماية الإجتماعية السليمة والمستدامة

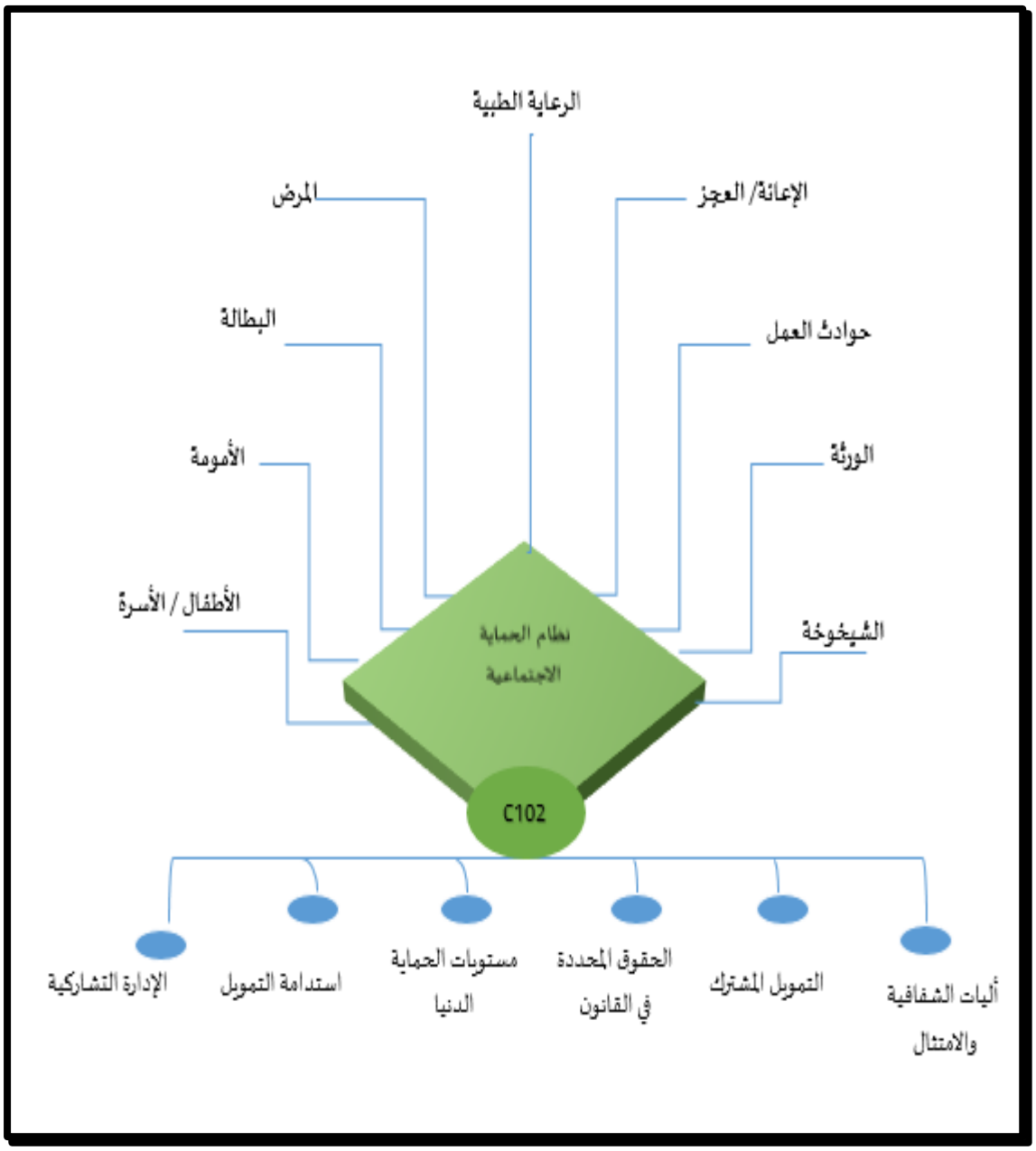

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على اتفاقية 102.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لصناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر

عرف نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر عدة تطورات عبر مراحل مختلفة، منذ فترة الإستعمار إلى يومنا هذا، مما جعل النظام يتميز بالعديد من القرارات والقوانين والتشريعات كما سنوضح ذلك في هذا الجدول الموالي:

الفرع الأول: كرونولوجيا صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر (القوانين والتشريعات)

من خلال هذا الجدول ارتأينا أن نقوم بتوضيح كرونولوجيا الضمان الإجتماعي في الجزائر منذ سنة 1919 إلى غاية يومنا هذا كما يلي:

الجدول رقم (2-4) كرونولوجيا صناديق الضمان الإجتماعي

السنوات	التطور التاريخي لصناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر
سنة1919	تميزت بظهور أول قانون متعلق بحوادث العمل لكنه لم يمس الجزائريين إلا بعد عدة سنوات من تطبيقه على القاطنين بالجزائر ومن أصل أوروبي، وذلك ما شكل لدى الجزائريين إقامة مظاهرات من أجل المساواة بينهم من أجل الإستفادة من هذا القانون.
سنة 1949	استفاد الجزائريين من القانون الصادر في سنة 1919 بعد المظاهرات التي قاموا بها، وقد شملت الفئة المنتسبة إلى القطاع الصناعي والفلاحي فقط ووجوب شرط عقد عمل للإستفادة من مزايا القانون، لكن لم يستفد الفلاحون من هذا القانون لأن أغلبهم لا يملكون عقد عمل (كان يعمل على شكل خماس)، هذا ما حد من نسبة المشاركين الجزائريين في الضمان الاجتماعي والإستفادة من المخاطر التالية (المرض والعجز، والوفاة والأمومة). وتميزت هذه الفترة بإنشاء الضمان الإجتماعي، متميز بالرعاية الصحية مع مجانية العلاج (AMG) التي أنشأها النظام الإستعماري سنة 1949، واستهدفت هذه المساعدة السكان المعوزين (MEROUANI, HAMMOUDA, & EL MOUDDEN, 2014, p. 115).
سنة 1957	إستفادة الجزائريين من قرار 49-045 لسنة 1949[7] ليدخل حيز التنفيذ في سنة 1950، و لم يستفد منه القطاع الفلاحي إلى سنة 1957 من تغطية خطر المرض دون الأمراض المزمنة، المخاطر

[7]قرار رقم 450/49 المؤرخ في 11 أفريل 1949 والمعلن عنه رسميا وفقا للقرار التنفيذي المؤرخ في 10 جوان 1949، ودخل حيز التنفيذ سنة 1950، والمتضمن تغطية خطر المرض، الأمومة، العجز والوفاة ماعدا التأمين عن الشيخوخة.

	الخاصة بالشيخوخة لم تدخل أيضا حيز التطبيق إلا في سنة 1953 القسم المتعلق الضمان الإجتماعي على 11 نظاما وهي على الشكل التالي : -النظام الخاص : يشمل كلا من القطاعات التالية (القطاع الوظيفي، الغاز والكهرباء، السكك الحديدية والصيادين المحترفين، عمال المناجم) ، أما بخصوص الطلبة فتم إدراجهم في النظام سنة 1957. - النظام العام : يشمل هذا النظام العمال الأجراء في القطاع الصناعي والتجاري؛ - النظام الفلاحي؛ - النظام الخاص بغير الأجراء؛ والأنظمة سالفة الذكر تحتوي على 71 صندوق لتسير كل المخاطر التي جاء القانون الفرنسي رغم كون النظام المتعلق بالضمان الإجتماعي المعمول به أنداك كان نظاما كاملا من حيث التغطية المخاطر، إلا أنه كان يقصي قطاعات حيوية من الضمان الإجتماعي لكونها لا تعتمد في نشاطها على عقد عمل وخاصة القطاع الفلاحي وأيضا لم يستفد منه العديد من الجزائريين بسبب إقصائهم من خدماته.
سنة 1962	المرسوم الصادر في 11 ديسمبر 1962 أدخل بعض التعديلات على نظام الضمان الإجتماعي منها: - إدخال استحقاق المنحة العائلية للعمال القطاع الفلاحي؛ - إعادة تقييم التعويضات اللازمة والخاصة المتعلقة بحوادث العمل؛ - إنشاء نام اختياري وذو طابع تسيير إداري.
سنة 1963	عرف النظام الإجتماعي من الناحية الإدارية تعديلات إصلاحات من أهما: - قرار رقم 63-457 والمؤرخ في 14 نوفمبر 1963 والمتضمن إنشاء نظام الضمان الإجتماعي خاصة بفئة البحارين والمسمى (مؤسسة التوقعات الإجتماعية للبحارين) هذا النظام كان تحت وصاية وزارة النقل ومهمته تقديم الأداءات الإجتماعية والمنح العائلية ومنح التقاعد كما أنه في

	نفس السنة تم ضم الصناديق الثلاثة الموجودة على الساحة في صندوق واحد سمي CASORAN في أفريل سنة 1963. - وفي الجزائر أنشئ صندوق CASORAL - أما في 01جانفي 1963 تم ضم الصناديق الثلاثة في صندوق وهذا في الشرق وسمى CASORAC .
سنة 1964	شهدت الفترة تعديلات وفق القرار رقم 64-125 والمؤرخ في 12 أفريل 1964. - تشكيل مجلس إدارة لعدة الصناديق على النحو التالي : - أصبح ممثلي أرباب العمل يشكل نصف ممثلي العمال. - أصبح تعيين ممثلي العمل وأرباب العمل بواسطة منظمات العمليات أو منظمات أرباب العمل على عكس ما كان عليه فيما قبل. - قرار 64-364 المؤرخ في 31 ديسمبر 1964 والمتضمن إنشاء صناديق وطنية للضمان الإجتماعي والمكلف بما يلي : - الوقاية من حوادث العمل. - إعلام المنخرطين. - إنشاء المدرسة العليا للضمان الإجتماعي. - إبرام اتفاقيات الوطنية مع المصالح الطبية. - كما قدم لصناديق الضمان الإجتماعي تسيير حوادث العمل وذلك سنة 1966 وفي سنة 1967 تم إنشاء الصناديق الجهوية الخاصة بمنحة الشيخوخة في صندوق واحد سمي CAVNA صندوق منح الشيخوخة تابع لقطاع الصناعي الجزائري.
سنة 1970	توحيد نظام الصناديق الخاصة بالضمان الإجتماعي ما عدا النظام الفلاحين النظام الخاص بالبحارة، النظام الخاص بالسكك الحديدة، ونظام سونلغاز، كان يشملهم نظام تسيير خاص. - توزيع عدد ممثلي العمال بالنسبة لممثلي أرباب العمل في تشكيلة مجلس الإدارة. - تحديد وحدة مهام مجلس الإدارة. - تخويل المدير العام على مسؤوليات جديدة حيث أصبح تعيينه من طرف الوزارة الوصية. - إنشاء صندوق خاص بالشيخوخة لغير الأجراء من دون الفلاحين.

سنة 1971	إنشاء نظام تأمين خاص بعمال القطاع الفلاحي والذي يغطي المخاطر التالية (المرض، العجز، الوفاة، الأمومة، كما يتكفل بإعطاء منحة الشيخوخة.
سنة 1974	إخضاع الصناديق للوصاية تحت ظل وزارة العمال والشؤون الإجتماعية ما عدا القطاع الفلاحي الذي بقي تحت وصاية وزارة الفلاحة. - تمديد رقعت الإستفادة من التأمينات الإجتماعية للقطاع الخاص لغير الأجراء. - مجانية العلاج.
سنة 1979	الصناديق على وضع أموالها في الخزينة على شكل سندات. - أصبحت الصناديق تساهم في تمويل المستشفيات بطريقة الإشتراك الجزافي الموجه للقطاع الصحي.
سنة 1983	عرفت هذه السنة تغيرات جدرية في نظام الضمان الإجتماعي بالجزائر حيث شهدت القوانين تعديلات مختلفة، تمثلت في 5 قوانين: القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بالتأمينات الإجتماعية. - القانون رقم 83-12 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بالتقاعد. - القانون رقم 83-13 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية. - القانون رقم 83-14 المؤرخ في 2 جويلية 1983 المتعلق التزامات الخاضعين في مجال الضمان الإجتماعي. - القانون رقم 83-15 المؤرخ في 2جويلية 1983 المتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الإجتماعي، و17 مرسوم تعديلي للنظام بصفة جذرية منها من عدل ومنها من تم إلغائه، وأصبح الإعتماد على نظام واحد خاص بالضمان الإجتماعي والمتمثل في صندوقين أساسين: الصندوق الوطني للتأمين الإجتماعي للعمال الأجراء CNASAT والصندوق الوطني للتقاعد CNR.
سنة 1992	تنظيم الصناديق إلى ثلاثة أنواع: - الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء.

	- الصندوق الوطني للتقاعد - الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على:(Jora, 2023)

الفرع الثاني: هيكل نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر

تتكون منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر من صناديق وطنية تسعى جاهدة لتقديم الخدمات، ومن خلال هذا المطلب سنوضح ماهية هذه الصناديق والأشخاص المستفيدين منها والأداءات المقدمة لهم بالإضافة إلى مصادر تمويل هذه المنظومة ، بداية إن أن أنظمة الضمان الإجتماعي في الجزائر تتميز هيكل نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر من 05 خمسة صناديق وطنية تتمع بصفة مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص وهي: الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء، الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء، الصندوق الوطني للتقاعد، الصندوق الوطني للبطالة، الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري، وهي موضحة كما يلي:

1. الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء (CNAS)

- **تعريف الصندوق:**

حسب المادة 49 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في يناير1988 [8]المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، يعرف صندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء أنه مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ، يعد هذا الصندوق أقدم صناديق الحماية أو الضمان الإجتماعي في الجزائر، تأسس سنة 1957 حيث يقوم بتسيير الأداءات الإجتماعية المتعلقة بالعمال الأجراء ومختلف حوادث العمل والأمراض المهنية، تسجيل وترقيم العمال الأجراء، تحصيل الاشتراكات، ترقية وتنظيم الرقابة الطبية ومختلف منازعات الضمان الإجتماعي، إبرام الإتفاقيات مع الأطباء الممارسين والمؤسسات الطبية.

- **مهام الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء:**

[8] قانون رقم 88-01 المؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية رقم 25، العدد 02، الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988، ص30.

حسب المادة رقم 8 من المرسوم التنفيذي رقم 92-7[9] تتمثل مهام الصندوق في:

- تسيير أداءات التأمينات الإجتماعية (المرض، الأمومة، العجز والوفاة) وكذا حوادث العمل والأمراض المهنية؛
- تسيير المنح العائلية لحساب الدول؛
- تحصيل الاشتراكات؛
- الرقابة والمنازعات المتعلقة بتحصيل الإشتراكات الموجهة لتمويل الأداءات؛
- منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم اجتماعيا وكذا أصحاب العمل؛
- المساهمة في ترقية السياسة الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية؛
- تسيير الأداءات المتعلقة بالأشخاص المستفيدين من الإتفاقيات الثنائية للضمان الإجتماعي؛
- إجراء الرقابة الطبية لفائدة المستفيدين؛
- القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال وذوي حقوقهم من الأداءات الجماعية، على شكل إنجازات ذات طابع صحي وإجتماعي؛
- تسيير صندوق المساعدة والنجدة؛
- إبرام إتفاقيات مع مقدمي العلاج؛
- إعلام المستفيدين وأصحاب العمل بحقوقهم وإلتزاماتهم.

- **تنظيم الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء**

يتولى مجلس الإدارة، إدارة الصندوق وهو خاضع لوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، حتى يتمكن الصندوق من القيام بمهامه، على المستوى المركزي والولائي، وتتمثل هياكل الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء من (Cnas, 2023) :

- **مديرية عامة**

[9]المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4يناير سنة 1992، المتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي. الجريدة الرسمية رقم 29، العدد 02، الصادرة بتاريخ 08 جانفي 1992، ص 64.

- 49 وكالة ولائية (إثنان منها بالجزائر العاصمة).
- 839 هياكل الدفع:
  - ✓ 368 مركز دفع.
  - ✓ 405ملحقة دفع.
  - ✓ 66 ملحقة محلية.
- 4 عيادات متخصصة (الجراحة القلبية للأطفال، العظام والتأهيل، أمراض الأذن والأنف والحنجرة وجراحة الأسنان).
- 4 مراكز للتصوير الطبي الشعاعي.
- 35 مركزا للتشخيص والعلاج.
- 55 صيدليات تابعة للصندوق.
- 30 حديقة ورياض الأطفال.
- مطبعة.
- مركز عائلي ذو طابع إجتماعي.

- **تطور عدد المستفيدين على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء:**

يضم الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء مؤمنين إجتماعيا من فئة العمال الأجراء، الذين تشكل إشتراكاتهم بالإضافة للإشتراكات التي يتكفل بدفعها المستخدمون المصدر الرئيسي لتمويل الضمان الإجتماعي، حيث توزع هذه الإشتراكات بنسب معينة على فروع الضمان الإجتماعي التالية: التأمينات الإجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية والتقاعد والتأمين عن البطالة والتقاعد المسبق.

ويضم كذلك مؤمنين إجتماعيين من فئات خاصة، على غرار العمال المشبهين بالعمال الأجراء والأشخاص الذين لا يمارسون أي نشاط مهني كالطلبة، وتشكل الإشتراكات الخاصة بأغلب هذه الفئات نسب ضئيلة، من مداخيل الضمان الإجتماعي.

وقد تطور مجموع المؤمنين الإجتماعيين والأجراء من المؤمنين الإجتماعيين كما يلي:

شكل رقم (2-2)تطور المنتسبين لصندوق التأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء خلال الفترة (2001 – 2017)

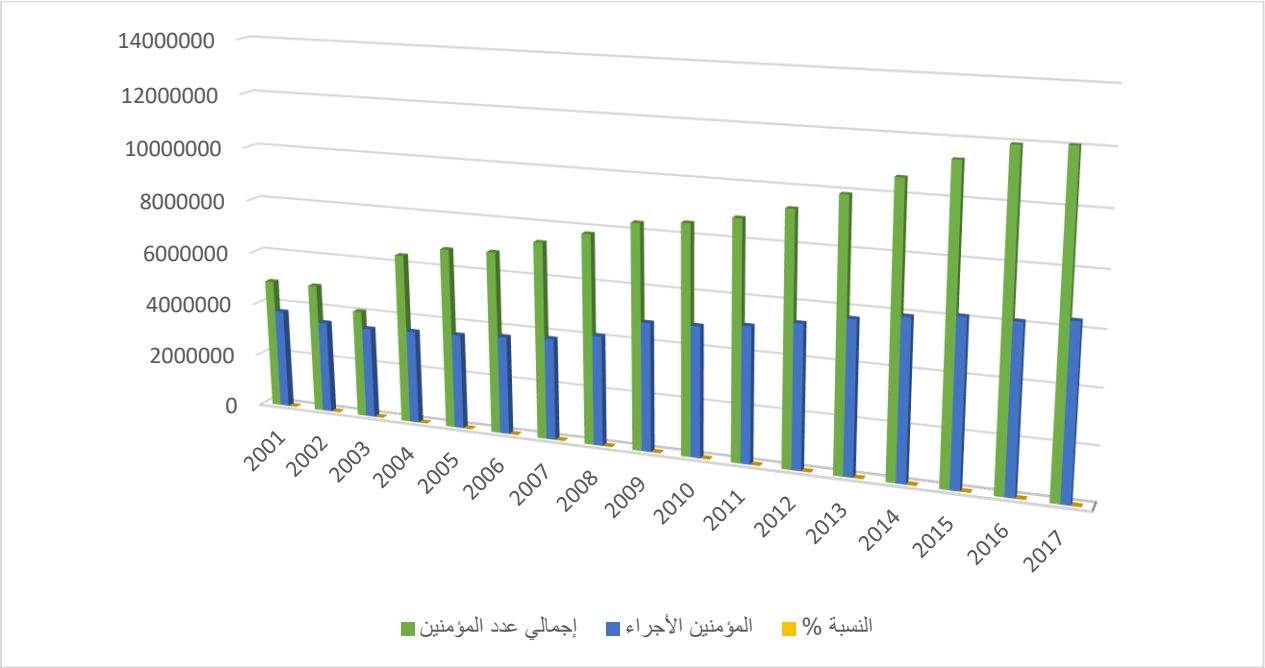

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المحق رقم (2-1)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ إرتفاع مستمر نسبيا في عدد المؤمنين الإجتماعيين على مستوى هذا الصندوق، وبالرغم من الظروف التي عرفتها منظومة الضمان الاجتماعي وذلك كان بسبب تراجع النمو الإقتصادي و تراجع العمالة وتفاقم الفوارق الإجتماعية (KADDAR , 1990, pp. 61-75)، إلى أن الصندوق عرف مع بداية السنوات الدراسة تطور حيث نلاحظ إنتقال عدد المؤمنين من حوالي 4 ملايين مؤمن إجتماعيا في سنة 2001 إلى أكثر من 9 ملايين مؤمن إجتماعي في سنة 2013، وقد شكلت نسبة الأجراء جزء كبير جدا من المجموع الكلي للمؤمنين الإجتماعيين خلال الفترة من 2001 إلى 2003 إذ بلغت 77.40% في المتوسط، وهذا تزامنا مع تنفيذ برنامج حكومي لدعم الإنعاش الإقتصادي والذي بلغت نسب التشغيل خلاله وفقا لمعطيات الديوان الوطني للإحصائيات إلى 72.7% في سنة 2001 و 74.3% في سنة 2002 و 73.3% في سنة 2003 من مجموع السكان القادرين على العمل، مما سيؤول لتزايد إيرادات هذا الصندوق المتأتية من الإشتراكات.

وإبتداء من سنة 2004 حتى سنة 2013 تزايد عدد الأجراء من المؤمنين الإجتماعيين من حوالي ثلاث ملايين أجير في سنة 2004 ليصل إلى أكثر من خمسة ملايين أجير في سنة 2013، نتيجة تزايد نسب التشغيل و إنخفاض معدلات البطالة طبقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات من 17.7% سنة 2004 إلى 9.8% سنة

2013، وهذا في ظل تجسيد برامج الإستثمارات العمومية التي تمثلت في برنامج تكميلي لدعم النمو وبرنامج خماسي للتنمية الذي يتيح فتح فرص عمل جديدة مما يساهم في زيادة عدد المنتسبين للصندوق، و شهد كذلك الصندوق تزايد في عدد المنتسبين خلال السنوات من 2014 إلى 2017 بحث كان 10626369 مؤمن وصولا إلى 12050005 مؤمن سنة 2017 نتيجة التسهيلات التي قدمها صندوق الضمان الإجتماعي العمال غير الأجراء لمنتسبيه، مما نجم عنها تسوية كذلك وضعية العديد من العمال المشتركين في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء، حيث أن الصناديق تربطها علاقة ببعضها البعض، إذ نستطيع القول حتى أنها قد تشكل تكامل بيها يجعلها تخدم مصالح الضمان الاجتماعي بصفة عامة.

2. الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS)

يتمتع الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية، ويضم فئة العمال غير الأجراء الذي يزاولون نشاطا لحسابهم الخاص وعرفه المشرع الجزائري كما يلي:

- **تعريف الصندوق:**

تم إنشاء الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء في سنة 1992 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07/92، يتضمن الطبيعة القانونية للصندوق الوطني والتنظيم الإدراي والمالي للضمان الإجتماعي ويتمتع الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء بالشخصية المعنوية والإستقلالية المالية.

كانت مهامه مختصرة سابقا في أداءات التقاعد فقط حتى سنة 1975 ليشمل الأمومة والعجز والمرض وكل التأمينات التي تخص العمال غير أجراء. وتم دمجه سنة 1983 في النظام الموحد حيث كان يسمى الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية CNASATبموجب مرسوم 223/85 تم تقسيمه إلى ثلاث صناديق CNR، CNAS، CASNOS، وتم العمل به بداية من سنة 1995.

- **مهام الصندوق:**

تخضع إختصاصات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء حسب المادة 03 من المرسوم التنفيذي[10] رقم 93-119 صلاحيات الصندوق في:

[10] المادة 03 من مرسوم تنفيذي رقم 93-119 المؤرخ في 15 مايو سنة 1993، يحدد اختصاصات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء وتنظيمه وسيره الإداري، الجريدة الرسمية العدد 33 سنة 1993.

- **يسير معاشات المتقاعدين من غير الأجراء ومنحهم؛**
- يسير الخدمات العينية والنقدية للتأمينات الإجتماعية؛
- يسير معاشات والمنح المصروفة؛
- يتولى تحصيل الإشتراكات المخصصة لتمويل الخدمات؛
- يسير عند الإقتضاء الخدمات المستحقة للأشخاص المستفيدين من إتفاقيات الضمان الإجتماعي وإتفاقياته الدولية؛
- ينظم الرقابة الطبية وينسقها؛
- يقوم بتسجيل المؤمن عليهم إجتماعيا المستفيدين؛
- يبرم إتفاقيات مع صناديق الضمان الإجتماعي للتأمين على الرقابة الطبية ومصلحة أداء الخدمة.

– **تطور عدد المستفيدين على مستوى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء:** يضم هذا الصندوق منخرطين نشطين ممثلين في العمال غير الأجراء الذين تشكل اشتراكاتهم المصدر الرئيسي لتمويل هذا الصندوق، وتوزع بنسب معينة على كل من فرع التأمينات الإجتماعية وفرع التقاعد، ويضم كذلك منخرطين غير نشطين ممثلين في متقاعدي فئة العمال غير الأجراء.

لكن عدد الدافعين للإشتراكات في هذا الصندوق في الغالب لا يتجاوز نصف وأحيانا ثلث عدد المنخرطين النشطين فيه.

وهذا ما يتبين في تطور عدد المؤمنين الإجتماعيين بمختلف شرائحهم على مستوى هذا الصندوق كما يلي:

الشكل رقم(2-3): تطور المنتسبين لصندوق التأمينات الإجتماعية للعمال غير الأجراء خلال الفترة (2000 – 2017)

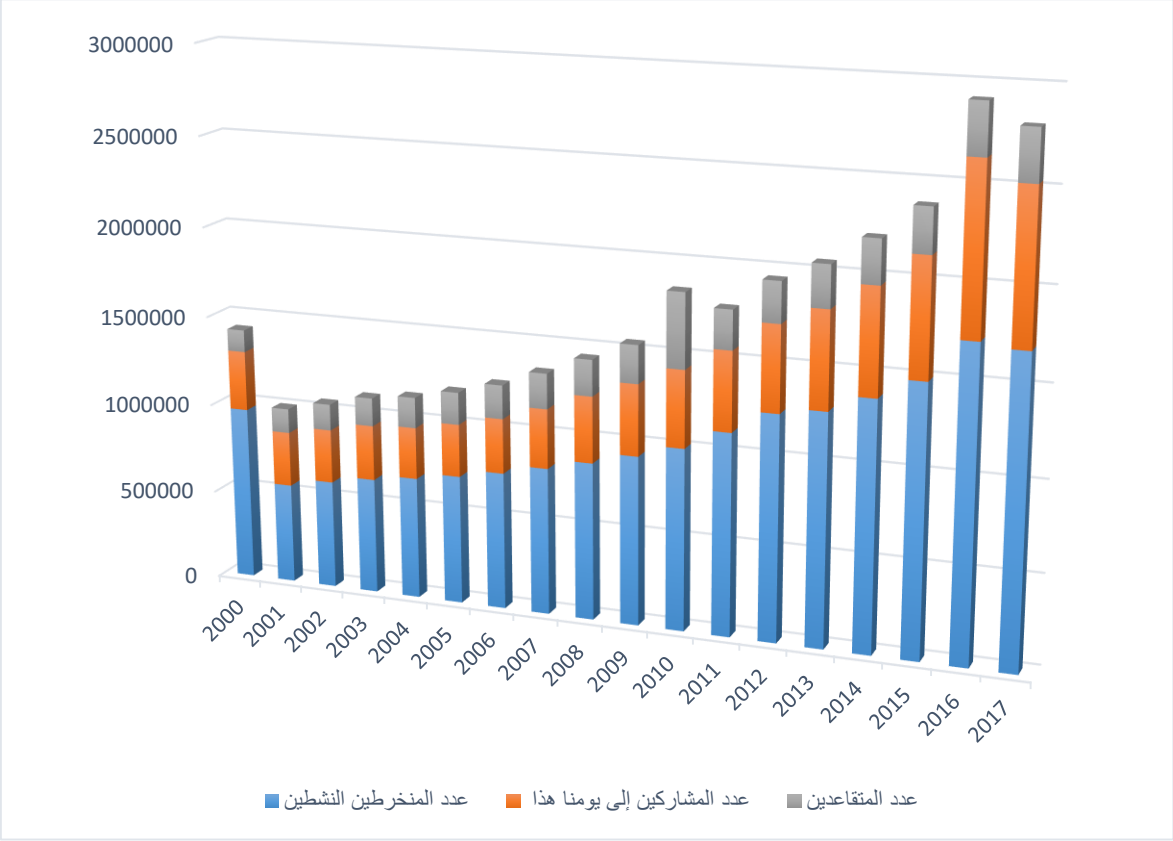

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (2-1)

يشكل صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS) في الجزائر مؤسسة هامة توفر الحماية الإجتماعية لفئة واسعة من المواطنين الذين يمارسون مهنا حرة أو يعملون لحسابهم الخاص، نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه في تزايد مستمر نسبيا في عدد المنخرطين النشطين على مستوى صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء، خلال الفترة من 2000 إلى 2017 ، حيث نرى أن عدد المشتركين من مجموع هؤلاء المنخرطين النشطين قليل، فقد بلغت نسبتهم 42.21% في المتوسط خلال الفترة 2000إلى 2013 وذلك يرجع بالأساس إلى للتهرب والتجاوزات التي يمارسها العمال غير الأجراء حيال الضمان الإجتماعي، ما يؤدي لتراجع إيرادات المتأتية من الإشتراكات و كان عدد المنتسبين للصندوق محدودا، حيث لم يكن الوعي بأهمية الضمان الإجتماعي كافيا، كما كانت الإجراءات الإدارية معقدة ، وبقيت تقريبا نسبة عدد المنتسبين في تزايد بوتيرة متوسطة متقاربة نسبيا خلال السنوات 2015 و2016، حيث كان عدم دفع إشتراكات الضمان الإجتماعي للمنتسبين بسبب تراكم الديون من سنة لأخرى وهذا بالإضافة لغرامات التأخير التي تزيد آليا مع التأخير وذلك ما

أقصاهم من برنامج منظومة الضمان الاجتماعي وتراجع في عدد المشتركين، إلا أنه وبفضل التسهيلات التي قدمها الصندوق خلال سنة 2017 نتج عنها إقبال كبير مقارنة بالسنوات السابقة، بحيث شهدت حالة إستثنائية عرفت تسوية وضعية المنتسبين وشهدت زيادة تطور عدد المشتركين في الصندوق كذلك نتيجة التعريف الواسع بمزايا صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء، ورغم ذلك تبقى فئة كبيرة جدا في القطاع غير الرسمي تتهرب من الولوج للصندوق وهذا ما يشكل تحدي للصناديق و للإقتصاد ككل، وبصفة عامة شهدت هذه الفترة تزايد مستمر ولو بمعدلات قليلة في عدد المنتسبين، كل ذلك نتيجة الإصلاحات التي قام بها الصندوق لتسهيل الإجراءات الإدارية وتوسيع نطاق التغطية.

3. الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)

نشأ صندوق التقاعد الوطني بموجب المرسوم التنفيذي رقم 85-223 المؤرخ في 20 أوت 1985 والذي استبدل بالمرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 04 جانفي 1992، المتضمن تسيير صناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي فالصندوق الوطني للتقاعد هو ناتج عن إدماج 08 صناديق الموضوعة سنة 1985، وذلك بسبب ثقل عملية التسيير لمختلف أنظمة التقاعد الموجود قبل إنشاء نظام وطني موحد سنة 1983 والمتعلق ب:

-CGRA: يتضمن تسيير المعاشات المهنية.

-CAAV: يتضمن تسيير المعاشات المال العام.

-CNMA: يتضمن تسيير المعاشات للنظام الفلاحي.

-CAVNOS: يتضمن تسيير المعاشات للعمال غير الأجراء.

-EPSGM: يتضمن تسيير المعاشات لرجال البحرية.

-CAPAS: يتضمن تسيير المعاشات لموظفي سونلغاز.

وكل هذه المؤسسات جمعت في صندوق واحد يسمى الصندوق الوطني للتقاعد CNR.

تعريف الصندوق:

هو هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأ بموجب مرسوم رقم 85-223 المؤرخ في 20 أوت 1985 والذي تم استبداله بالمرسوم رقم 92-07 المؤرخ في 04 جانفي 1992 المتعلق بكيفية تسيير صناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي، وكانت الغاية من إنشائه هي تسيير

مختلف أنظمة التقاعد التي كانت متواجدة قبل دستور 1983 وتوحيدها في نظام تقاعد موحد يقدم نفس الامتيازات لجميع العمال رغم اختلاف نشاطهم.

مهام الصندوق:

طبقا للمادة 09 من المرسوم التنفيذي 07/92، يتولى الصندوق للتقاعد في إطار القوانين والتنظيمات السارية، المهام التالية:

- تسيير منح ومعاشات التقاعد وكذا منح ومعاشات ذوي الحقوق.
- تسيير المعاشات والمنح الممنوحة بسد التشريع السابق لفاتح جانفي 1984.
- ضمان عملية التحصيل والمراقبة ونزاعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التقاعد.
- تطبيق الأحكام المتعلقة بالتقاعد، المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الإجتماعي.
- ضمان الإعلام باتجاه المستفيدين والمستخدمين.
- تسيير صندوق المساعدة والإغاثة طبقا للمادة 52 من القانون 12/83.
- تسيير المسار المهني للمؤمنين اجتماعيا.

كما أن السن القانوني للتقاعد له دور كبير في تطور العدد، حيث وكما ينص القانون أن السن القانوني للتقاعد هو 60 سنة للرجل، والمرأة 55 سنة ويمكنها أن تستفيد من تخفيض السن يقدر بسنة واحدة مقابل كل طفل تولت تربيته خلال 9 سنوات على الأقل وذلك في حدود 3 أطفال (Mendil & Brahmia, 2014, p. 265) ، وإن للتقاعد أنواع نذكر منها حسب القانون رقم 83-12 المؤرخ في 02 جويلية 1983 المتعلق بالتقاعد والمعدل والمتمم بالأمرين:

96-18 المؤرخ في 06جويلية 1996 و97-13 المؤرخ في 06 جويلية 1996، والقانون رقم 99-03 المؤرخ في 22 مارس 1999 يمنح لكل من كان أجير منحة أو معاش التقاعد بحسب السن ومدة التأمين وكذا مدة الإشتراك في الضمان الإجتماعي، فإن كان أجير يرغب في الحصول على التقاعد يستوجب توفر عدة شروط فيما يخص السن وفترة النشاط وهذه الشروط تختلف حسب تعلقها ب:

- التقاعد عند سن 60 سنة وهو التقاعد العادي؛
- التقاعد النسبي؛
- التقاعد من دون شرط السن؛

- المعاش المنقول لذوي الحقوق.

التقاعد عند سن 60 سنة:

إذا كان سن العامل 60 سنة ويوفر 15 سنة نشاط على الأقل فإن له حقه من الإستفادة من معاش التقاعد، كما توجد حالات استثنائية مثل المرأة العاملة تستطيع التقاعد عند سن 55 سنة، كما تستفيد أيضا بتقليص السن بسنة واحدة عن كل طفل تحت رعايتها لمدة لا تقل عن 9 سنوات وهذا في حدود ثلاثة أطفال أما العمال الذين يشغلون مناصب في ظروف خاصة وتهدد حياتهم بالخطر يستفيدون من تقليص السن طبقا للمعايير المنصوص عليها وفق الطرق التنظيمية، أما العامل المصاب بعجز تام ونهائي والذي لا يمكنه الاستفادة من معاش العجز لا يطلب شرط السن، وفي هذه الحالة فإن عدد السنوات التي تؤخذ بعين الاعتبار لحساب المعاش لا يمكن أن تكون أقل من 15 سنة.

- **التقاعد النسبي**: تم تكريس نظام التقاعد النسبي في الجزائر بالمرسوم رقم 119/95، ويعتبر التقاعد النسبي هو امتياز يتعلق بالعمال الذين بلغ سنهم 50 سنة و20 سنة على الأقل في الخدمة وشروطه كالتالي: إن الإحالة على التقاعد النسبي لا يكون إلا بطلب صريح من العامل الأجير ولا يمكن لهذا الأجير ولا يمكن لهذا الأخير أن يستفيد من نظام التقاعد النسبي إلا إذا استوفى الشروط المحددة بحيث:

-يجب على العامل الأجير أن يبلغ 50 سنة؛

-إستيفاء على الأقل 20 سنة من العمل ومن اشتراك الضمان الإجتماعي؛

-يخفض سن ومدة العمل 5 سنوات بالنسبة للمرأة العاملة وعليه يصبح السن 45 سنة ومدة العمل 15 سنة حسب المادة 02 الفقرة 02 من الأمر 13/97 لكن هذا النوع من التقاعد لا يتم إلا بإرادة العامل وبناء على طلبه؛

-يعد قرار الإحالة على التقاعد بصفة منفردة من طرف المستخدم باطل وعديم الأثر حسب المادة 02 الفقرة04 من الأمر 13/97 ومثال على ذلك كان يبلغ شخص 50 سنة ويستوفي 24 سنة نشاط وعليه فبإمكانه الاستفادة من التقاعد النسبي يقدر ب 60 بالمائة يحسب بناء على 24 سنة.

-**التقاعد بدون شرط السن**: يمنح هذا التقاعد لكل عامل له صفة الأجير وأتم 32 سنة عمل وتأمين مهما كان سنه، فبالنسبة للتقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن:

-يمنح معاش التقاعد بناء على طلب شخصي للعامل الأجير دون سواه؛

- تصفى المعاشات بصفة نهائية ولا تكون قابلة للمراجعة ولا للاستفادة من الحد الأدنى للمعاش؛

-عند تصفية الملف تؤخذ في الحساب الفترات التي تدخل في حكم فترات العمل المعينة على النحو التالي:

- الأيام التي تتقاضى خلالها العامل تعويض عن تأمين المرض والأمومة وحوادث العمل والأمراض المهنية؛

-فترات العطل القانونية مدفوعة الأجر أو فترات الاستفادة من التعويض عن العطل المدفوعة الأجر؛

-الفترات التي استفاد خلالها العامل من معاش التقاعد المسبق؛

- سنوات المشاركة الفعلية في ثورة التحرير الوطنية بضعف مدتها.

ملاحظة: التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن أنشأ بموجب الأمر رقم 13/97 وتم إلغاؤهما بموجب القانون رقم 16-15، وكان سبب صدور هذا القانون أن العديد من العمال أقل من 50 سنة توجهوا للتقاعد مما شكل خسارة بالنسبة لمداخيل اشتراكات وارتفاع نفقات التقاعد، وهذا ما شكل خلل في نظام التوازن المالي للصندوق مما أجبرت السلطات على اتخاذ مثل هذا القانون وإلغائه مراعيا المصلحة الاقتصادية على المصلحة الاجتماعية (مريم، 2020، الصفحات 205-219).

- **تطور عدد المستفيدين على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد:**

يضم الصندوق الوطني للتقاعد متقاعدي فئة العمال الأجراء، الذين شهد عددهم تزايد مستمر طيلة الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 وذلك كما يلي:

الشكل رقم (2–4): تطور المنتسبين لصندوق الصندوق التقاعد خلال الفترة (2000 – 2017)

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (2–1)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل عدد المستفيدين من خدمات الصندوق الوطني للتقاعد للفترة الممتدة من 2000إلى سنة 2017، شهدت هذه الفترة زيادة ملحوظة في عدد المتقاعدين، وذلك راجع إلى إرتفاع عدد السكان وشيخوخة المجتمع الجزائري، إستمرت الزيادة في عدد المتقاعدين بوتيرة تدريجة ، وذلك نتيجة التغيرات التي طرأت على نظام التقاعد، حيث نرى أن إتجاهات عدد المستفيدين تصاعدية خلال فترة الدراسة كنتيجة طبيعية للإرتفاع الذي شهده التقاعد بأنواعه، وهذا ما يفسر تأثير التغيرات الإقتصادية والإجتماعية على صناديق التقاعد في الجزائر، والإصلاحات التي مست نظام التقاعد الوطني بموجب القانون رقم 16–15 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 والمتعلق بالتقاعد والذي يعدل ويتمم القانون رقم 83–12 الصادر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية لسنة 2016. ومن بين العوامل التي تؤثر على صندوق التقاعد، إرتفاع عدد السكان والشيخوخة(Flici, 2023) التي تؤدي إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يصلون إلى سن التقاعد ، بالإضافة إلى معدلات التضخم والعمل غير الرسمي، ومختلف التطورات التي عرفها نظام التقاعد مثل زيادة سن التقاعد ورفع قيمة المعاشات التقاعدية، ومن بين كذلك المتغيرات

الإقتصادية والإجتماعية التي لها دور كبير في تغيرات عدد المستفدين نذكر منها ارتفاع معدل النمو الديمغرافي لدى المجتمع الجزائري.

فنلاحظ أن هناك العديد من المتغيرات التي لها أثر مباشر عليه منها النمو الديمغرافي بالدرجة الأولى فهذا العامل يعتمد على التركيبة السكانية والتي خاصة في الأونة الأخيرة تشهد إرتفاع ملحوظ في معدلات أمل الحياة وبالتالي زيادة نسبة الشيخوخة، وهذا ما يعيد التفكير في معاشات المتقاعدين، بين رفع وخفض سن التقاعد، ومن ناحية أخرى يعتمد الصندوق في تمويله على إشتراكات العمال الحالية لدفع مستحقات الأجيال الماضية وإيفاء حق الأجيال القادمة بطبيعة الحال فهذا المتغير له آثار مباشرة تتطلب دراسة جدية في هذا المجال للتصدي مثل هذه الصدمات أما المتغيرات الأخرى مثل سوق العمل وتطور السكاني بالإضافة على النظام السائد لها وقع على مصادر (سكينة، 2020، صفحة 243) ، ومن بين أهم المتغيرات التي لها أثر كبير على صندوق التقاعد تتمثل في النمو الديمغرافي والذي **يقصد** به الزيادة في النمو السكاني خلال فترة زمنية معينة، كما يمثل دالة التوازن بين معدل الخصوبة (نسبة الإنجاب لدى إناث) والوفيات والهجرة، ومن محددات النمو الديمغرافي في الجزائر نذكرها كالتالي:

- **تطور عدد السكان في الجزائر وعلاقته بنظام التقاعد**

شهد معدل تطور السكان في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطورات ملحوظة بسبب التغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعي وهذا ما نلاحظه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5) تطور عدد السكان في الجزائر خلال الفترة (2010-2021)

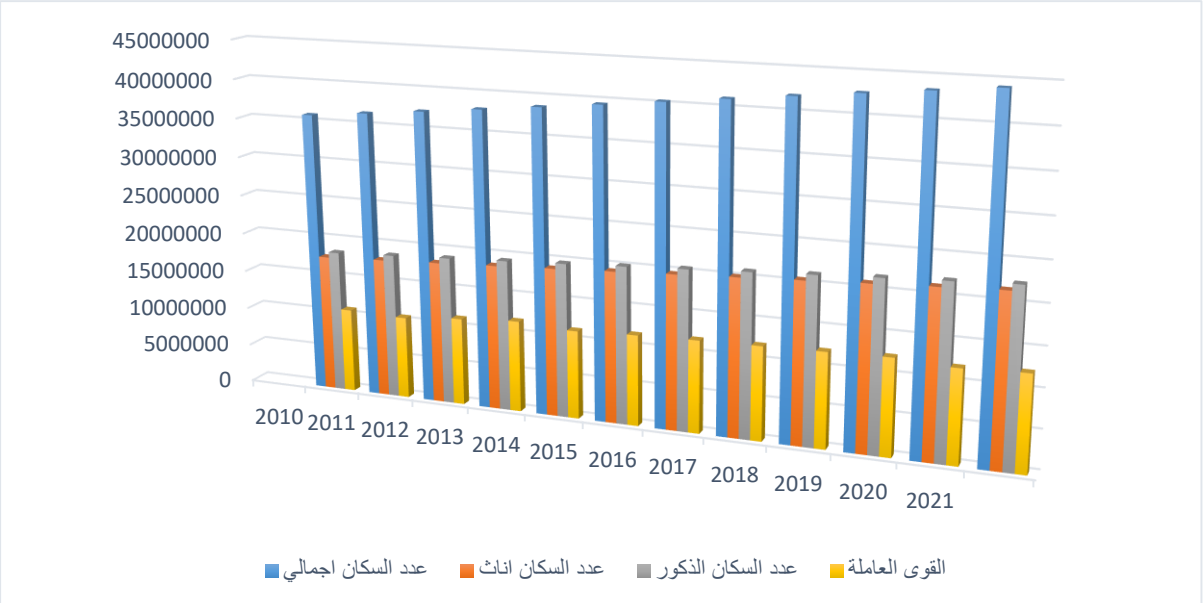

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم (2-2)

عرف عدد السكان الجزائريين زيادة كبيرة من 12 مليون نسمة في عام 1962 إلى 44.17 في عام 2021(البنك الدولي)(mendil, 2020, pp. 143-153) ، حيث تشهد الجزائر تحول ديموغرافي كبير في زيادة مستمرة ، وتشير الإحصائيات إلى أن هذا التغير راجع للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الدولة بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والأمن، وكذا تطور وعي المجتمع الجزائري وتوفير الدولة للحماية الاجتماعية للأفراد في مجال الصحة والتعليم والتشغيل وغيرها، ومن هذا المنطلق نلاحظ التطورات في عدد السكان الجزائري حسب الفئات العمرية بناءا على معطيات البنك الدولي خلال الفترة (2010-2021)، المقسمة بين :(0-14سنة)و (14-64سنة)و (ما فوق 65سنة)، حيث نلاحظ أن فئة الشيخوخة هي أكبر فئة وفي تزايد مستمر وهذا حتما سيؤثر على صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر ويشكل عائق أمام مصادر التمويل وخاصة صندوق التقاعد الوطني، حيث هذا الأخير يستمد مصادره من اشتراكات العمال الحالين لتسديد مستحقات المتقاعدين، إلا أنه إذا استمر تزايد فئة الشيخوخة مقارنة بفئة الشباب أي الفئة العاملة التي تسد احتياجات هذا الأخير، فهذا حتما يشكل خطرا على حقوق الأجيال القادمة ، وهذا بسبب تراجع الفئة العمرية للسكان أقل من 15 سنة ما يشكل بدوره تناقص في القوى العاملة مستقبلا ، وبالتالي نقص مصادر التمويل مقابل الزيادة في الأداءات المقدمة، مما يعني أن التغيرات الديموغرافية تؤثر سلبا على التوازنات المالية لصناديق الضمان الإجتماعي ولاسيما قطاع صندوق التقاعد، وهذا نتيجة ارتفاع النمو الديموغرافي للفئة فوق 60 و65 سنة ما يعني زيادة الإنفاق وتقديم الرعاية الصحية لهذه الفئة وأيضا استمرار تقديم المعاشات بالمقابل نقص اشتراكات الاجتماعية للقوى العاملة في السوق نتيجة انخفاض نسبة الشباب والقوى العاملة . كما أن السبب في تناقص في فئة الشباب هو انخفاض معدل الخصوبة الأمر الذي يعني انخفاض مصادرا لتمويل مقابل ارتفاع في الأداءات وهذا ما يوضح الأثر السلبي للتغيرات الديموغرافية على صندوق التقاعد الوطني (بربار، 2015، صفحة 432). ولا تزال التغيرات في التركيبة السكانية تؤثر بصفة بارزة على نسبة الإعالة الديمغرافية ، التي تعرف بأنها نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة و أولئك الذين بلغوا 60سنة فأكثر بالنسبة إلى السكان في سن النشاط الاقتصادي(15-59سنة) (ONS, 2024).

- **تطور المؤشر التركيبي للخصوبة**

يرتبط معدل الخصوبة بمعدل الولادات وقد عرف هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترات من 2008 إلى 2021 حسب الديوان الوطني للإحصائيات ارتفاعا ملحوظ كما هو موضح في الجدول التالي:

الشكل رقم (2-6): تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في الجزائر خلال الفترة (2008-2021)

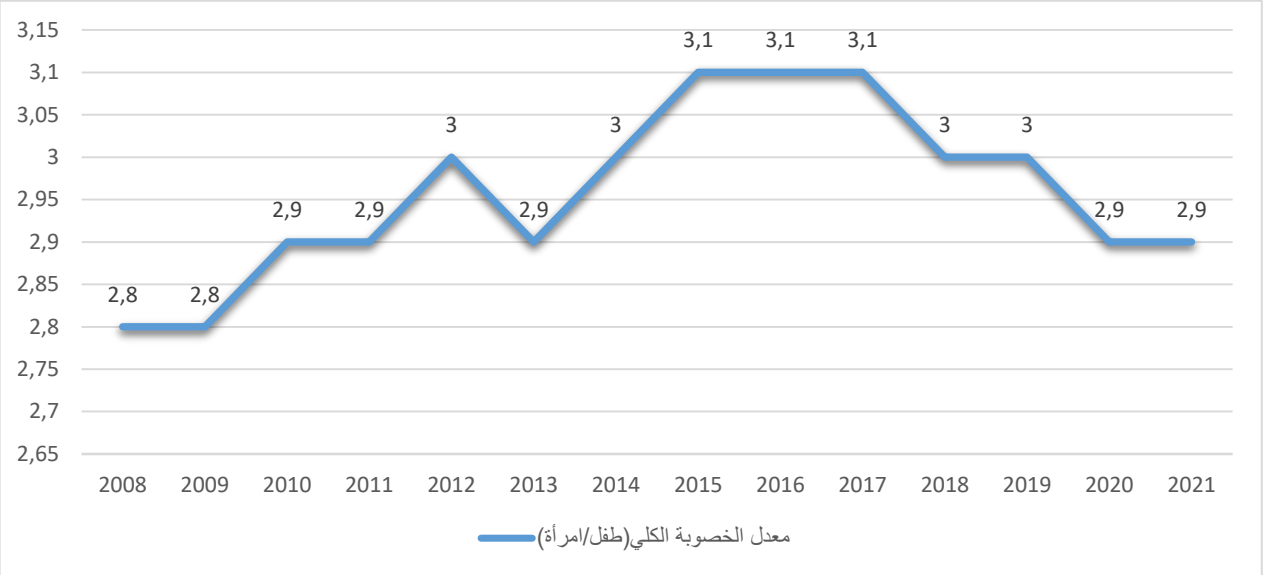

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم (2-3)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تغيرات طفيفة في معدلات الخصوبة، حيث نلاحظ في التغيرات ما بين 2.9 و 3.1 طفل لكل امرأة خلال السنوات ما بين 2008 و 2021 وترجع هذه التغيرات مقارنة بالسنوات السابقة إلى عدة عوامل منها: الزواج في سن متأخر يفوق سن الخصوبة، دخول المرأة في سوق العمل، عزوف الشباب عن الزواج بسبب المشاكل المادية والعائلية ونقص مناصب العمل، وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض مؤشرات الخصوبة بحيث وصلت إلى 3.0 طفل للامرأة الواحدة في سنة 2019.

- **معدلات الوفيات :**

نقصد بمعدل الخام للوفيات أنه هو حاصل قسمة مجموع الوفيات سنويا علي متوسط عدد السكان لنفس السنة ، والذي نلاحظ تطور خلال الفترة من 2000إلى 2021 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-7) : تطور المعدل الخام للوفيات في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)

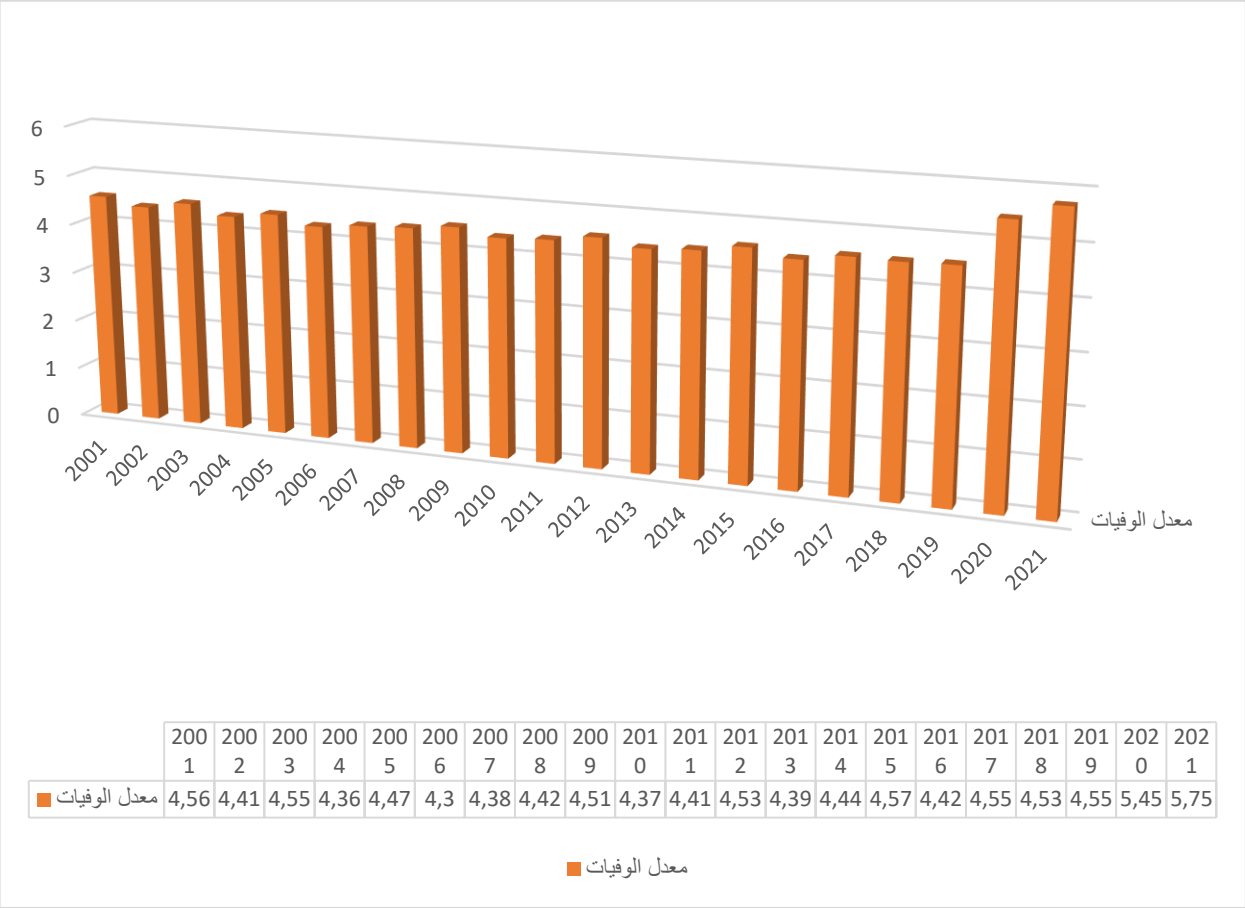

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل الوفيات	4,56	4,41	4,55	4,36	4,47	4,3	4,38	4,42	4,51	4,37	4,41	4,53	4,39	4,44	4,57	4,42	4,55	4,53	4,55	5,45	5,75

معدل الوفيات

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم (2-3)

يمثل الجدول أعلاه تطورات معدلات الوفيات في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات خلال الفترة ما بين 2001 إلى غاية 2021، حيث نلاحظ بعض الاستقرار في تغيرات معدلات الوفيات مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع للتغيرات التي عرفتها منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر والتطورات التي شهدتها وخاصة على المستوى الصحي، وتطوير المؤسسات الصحية وتوفير الخدمات الصحية، وكل هذه التطورات والاهتمام بمختلف الطبقات في المجال الصحي والمعيشي يجعل معدل في تطورات متناسبة نوع ما مع الظروف الاقتصادية والإجتماعية. إلى أن كان للأزمة الصحية غير المتوقعة دور آخر حيث شهدت السنوات من 2020و 2021 مثلها مثل باقي دول العالم مستوى عالي في تطور عدد الوفيات نتيجة الأزمة الصحية كوفيد-19 وتبعاتها المباشرة وغير المباشرة (ONS, 2024, p. 3)، بما في ذلك القيود الصحية التي تم وضعها لإحتواء الجائحة حيث بلغ عدد الوفيات 241 ألف و258 ألف حالة على التوالي، ولذلك سجل معدل الوفيات الخام ارتفاعا واضحا حيث انتقل من

4.55% سنة 2019 إلى 5.45% سنة 2020 ثم إلى 5.75% سنة 2021، وقد أثر هذا الإختلال في مستوى الوفيات على متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

- **تطور أمل الحياة لدى السكان في الجزائر**

تختلف تسمية مؤشر أمل الحياة بين (أمد الحياة، متوسط العمر المتوقع، توقع الحياة عند الولادة، ...)، إلا أن مفهومها واحد وهو عبارة عن متوسط السنوات المتبقية التي يتوقع أن يعيشها الفرد في عمر معين (عوفي و عمراوي، 2017، صفحة 134)، والشكل الموالي يوضح تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة من 2000إلى 2021.

الشكل رقم (2-8): تطور معدل أمل الحياة لدى السكان في الجزائر خلال الفترة (2001-2021)

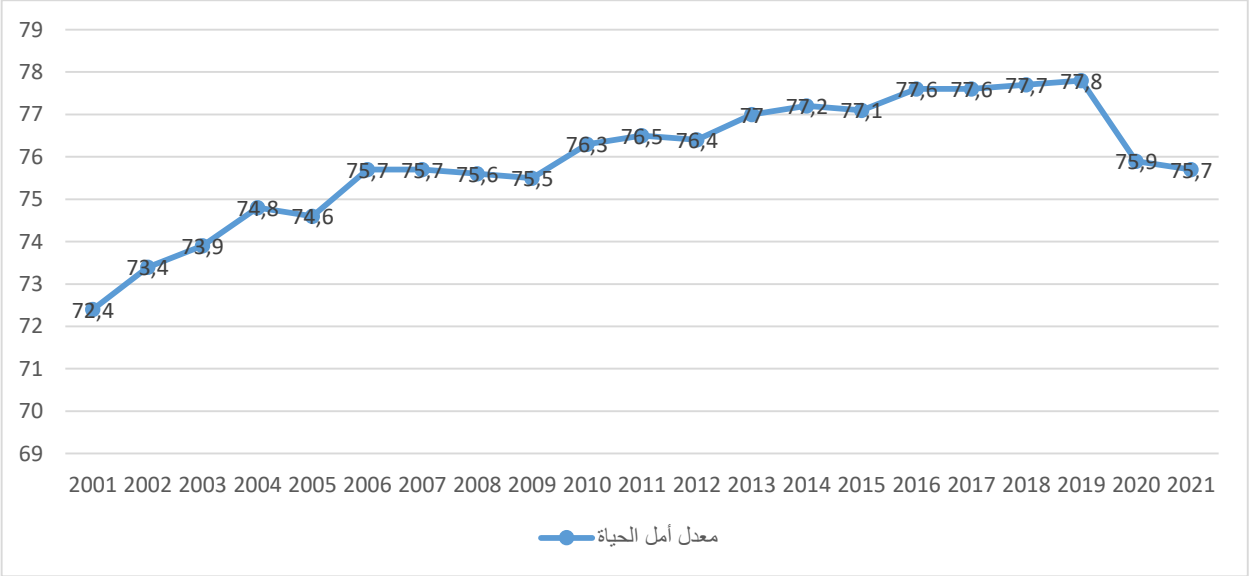

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم (2-3)

من خلال المنحى البياني الذي يمثل التغيرات والتطورات في معدل أمل الحياة لدى السكان في الجزائر للفترة ما بين 2001 إلى غاية 2021 نرى إرتفاع في معدل أمل الحياة من سنة 2010 كان 76.3 ، حيث نلاحظ اتجاها تصاعديا في السنوات الأخيرة ووصلا إلى معدل 77.8 سنة 2019 وذلك راجع الى التوسع الديمغرافي وانخفاض معدلات الوفيات ، كما أن نسبة عدد السكان و معدل أمل الحياة في تزايد ، ويرجع ذلك إلى تحسن الظروف المعيشية والصحية للأفراد المسنين، كما نلاحظ أن معدل الحياة يؤثر سلبا على توزان نظلم

التقاعد، لأن زيادة فترة الحياة بعد التقاعد تعني بشكل أو بآخر ضرورة وزيادة عدد سنوات الإشتراكات، للتمكن من دفع معاشات التقاعد (لعور، 2017، صفحة 524)، وهذا ما يؤثر على الصندوق.

- **البعد الديمغرافي للتقاعد في الجزائر**

إن معدل متغير النمو الديمغرافي يؤثر على نظام التقاعد، من جانب التمويل الخاص بالصندوق فإن التحول الديمغرافي يشهد تغيرات في معدلات الخصوبة التي عرفت تراجع في السنوات الأخيرة وذلك ما نلاحظه من خلال الإحصائيات المبنية في الشكل أعلاه، ،كذلك نلاحظ ارتفاع في معدلات امل الحياة لدى السكان وبالتالي ارتفاع نسبة الشيخوخة للمجتمع الجزائري، وكل هذا سوف يؤثر على التوازنات المالية لمختلف صناديق الضمان الاجتماعي وبالأخص صندوق التقاعد الوطني ويشكل صعوبة له من ناحية تسديد المعاشات سوآءا للفئة الحالية أو الأجيال القادمة.

4. الصندوق الوطني للتأمينات عن البطالة (CNAC)

تم إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي[11]، تعمل على "تخفيف" الآثار الإجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة *(ص.و.ت.ب)* في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية.

ابتداء من سنة 1994، شرع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة *(ص.و.ت.ب)* في تطبيق نظام تعويض البطالة لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب شغلهم بصفة لا إرادية ولأسباب إقتصادية.

- **مهام الصندوق:**

تتمثل مهام صندوق التأمين عن البطالة فيما يلي:

- تعويض البطالة لفائدة أجراء القطاع الإقتصادي الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إدارية ولأسباب إقتصادية إما بالتسريح الإجباري أو التوقف بتوقف نشاط المستخدم.

[11] مرسوم تنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 يوليو سنة 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية رقم 31، العدد 44، الصادر بتاريخ 7 يوليو سنة 1994.

- يسمح نظام التأمين عن البطالة المستخدمين العمومين والخواص بحيازة آلية مجابهة الصعوبات الإقتصادية، المالية والتقنية التي تعرض مصير مؤسساتهم للخطر بتقلص بتعدادها وشح وظائفها المأجورة.
- يحدّد الإجراءات التحفيزية لترقية التشغيل من خلال تخفيف الأعباء الاجتماعية لصالح أرباب العمل.
- تطبق هذه الإجراءات على أرباب العمل التابعين للقطاع الإقتصادي.
- يمكن أن تشمل أيضا أرباب عمل القطاعات الأخرى باستثناء أولئك الذين ينشطون في مجال تنقيب وإنتاج المحروقات[12].

5. الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري (CACOBATH)

تم إنشاء الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري، ليستجيب لضرورة تنظيم تسيير خاص لعطل المذكورة، ويخضع هذا الصندوق لوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي.

- **تعريف الصندوق:**

صندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري [13] هو مؤسسة عمومية يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي ويخضع للقوانين والتنظيمات ويكون تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، كما أنه أنشأ بموجب مرسوم تنفيذي رقم 97-45 المؤرخ في 04 فبراير سنة 1997.

[12] المرسوم التنفيذي رقم 07-386 المؤرخ في 25 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 05 ديسمبر 2007، يحدد مستوى وكيفيات منح الإمتيازات المنصوص عليها في االقانون رقم 06-21 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1427 هـ الموافق ل 11 ديسمبر 2006 المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم ترقية الشغل، الجريدة الرسمية رقم 44، العدد 77 الصادرة بتاريخ 7ديسمبر سنة 2007.

[13] المرسوم التنفيذي رقم 97-45 المؤرخ في 26 رمضان عام 1417 الموافق 4 فبراير سنة 1997، يتضمن إنشاء الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري، الجريدة الرسمية رقم 34، العدد 8 الصادرة بتاريخ 5فبراير 1997.

- **مهام الصندوق:**

تتمثل مهام الصندوق فيما يلي[14]:

- يتولى تسيير العطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية التي يتمتع بها العمال المنتمون إلى قطاعات النشاط في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري؛
- تسجيل المستفيدين ومستخدميهم بالاتصال مع الهيئات العامة؛
- يتولى الصندوق إعلام المستفيدين ومستخدميهم؛
- يقوم بتحصيل الإشتراكات المقررة في التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- يشكل إحتياطا ماليا قصد ضمان دفع هذه التعويضات في كل الظروف؛
- يساهم في إنشاء الخدمات الإجتماعية لصالح العمال في ميدان إختصاصه وذوي حقوقهم.

إشتراكات الصندوق:

تتمثل نسبة الإشتراك الواجبة الدفع إلى صندوق الوطني لتعويض العطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري كما يلي[15]:

- تحدد نسبة الإشتراك في العطل المدفوعة الأجر بمقدار 12.21% وتحسب على أساس وعاء إشتراكات الضمان الإجتماعي.
- تحدد نسبة الإشتراك في البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية بمقدار 0.75% على أساس وعاء الإشتراكات الضمان الإجتماعي موزعة كما يلي:
  - **0.375% من حصة صاحب العمل.**
  - **0.375% من حصة العمال.**

[14] بناءا على المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 97-45 مرجع سابق.

[15] المادة 2و3و 4 من المرسوم التنفيذي رقم 97-46 المؤرخ في 26 رمضان عام 1417 الموافق ل 4 فبراير سنة 1994، الجريدة الرسمية رقم 34، العدد 8 الصادرة بتاريخ 5فبراير 1997.

الجدول (2-5): معدل الإشتراكات المحسوب على أساس وعاء الإشتراكات

الفروع	الحصة التي يتكفل بها المستخدم %	الحصة التي يتكفل بها صاحب العمل %	المجموع
التأمين على العطل المدفوعة الأجر	12.21	-	12.21
التأمين على البطالة الناجمة على الظروف المناخية	0.375	0.375	0.75
المجموع	12.585	0.375	12.96

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجريدة الرسمية رقم 34، العدد 8 الصادرة بتاريخ 5فبراير 1997.

تطور عدد المستفيدين على مستوى الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر وبالبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري: ينخرط في هذا الصندوق مستخدمي قطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

بالإضافة لعمالهم الذين يصرحون بهم ويستفيدون من تقدميات الصندوق في حالة توقفهم عن العمل، نتيجة سوء الأحوال الجوية، وقد تطور عدد المستخدمين والعمال المصرح بهم والخدمات المقدمة على مستوى هذا الصندوق كما يلي:

الشكل رقم(2-9): تطور عدد المنتسبين إلى الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري CACOBATH خلال الفترة من (2000-2017)

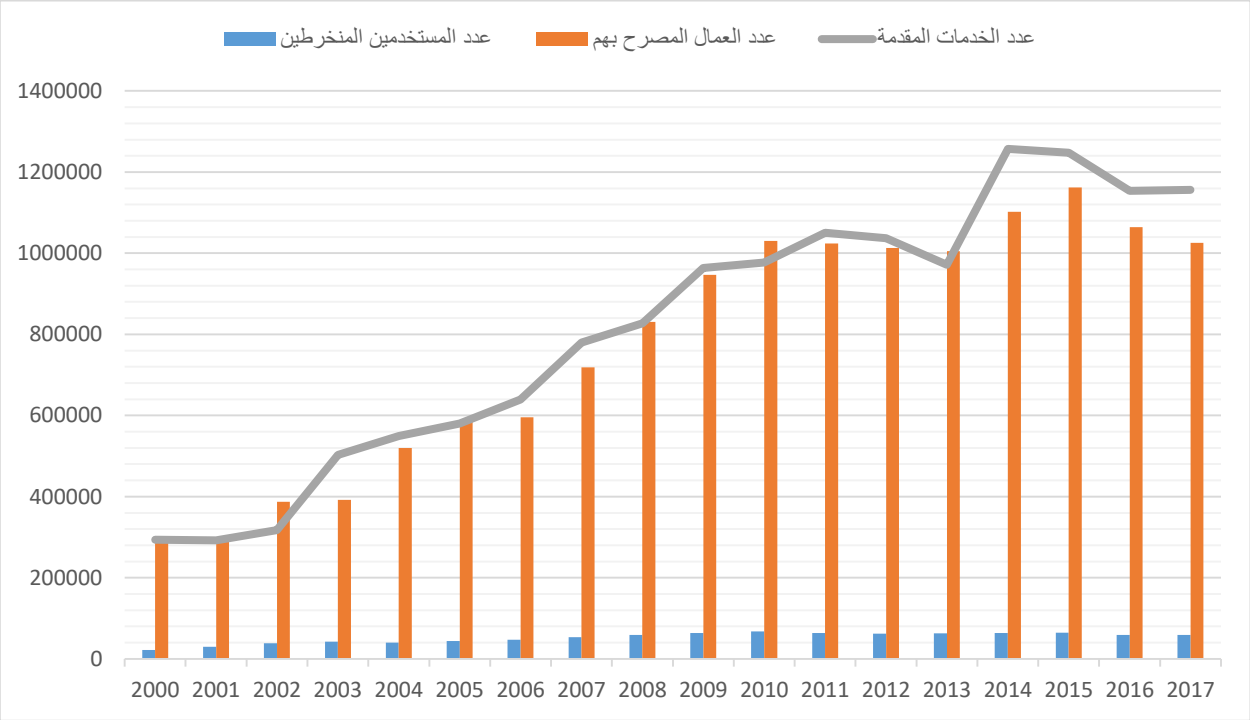

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (2-1)

نلاحظ من خلال الشكل ارتفاع في عدد المستخدمين المنخرطين بالصندوق الوطني للعطل والبطالة ورداءة الأحوال الجوية للبناء الأشغال العمومية والمياه خلال الفترة (2000-2017).

يعد صندوق CACOBATH من بين الصناديق أهمية لحماية فئة واسعة من العمال في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري ، يقدم الصندوق العديد من الخدمات، أهمها: تعويضات العطل المدفوعة الأجر، تعويضات البطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية، نلاحظ تطور عدد المنتسبين شهد زيادة ملحوظة في عدد المنتسبين للصندوق، وذلك بفضل التوسع العمراني الكبير الذي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة من 2000 إلى 2010 وزيادة الوعي بأهمية الإنخراط في صناديق الضمان الإجتماعي خاصة بعد توسيع نطاق التغطية لتشمل فئات جديدة من العمال، و إستمرت الزيادة خلال السنوات من 2010 إلى 2017 في عدد المنتسبين، وإن بوتيرة أبطأ، وذلك بفضل إستقرار السوق العقارية، وهذه الأخيرة تساهم في ارتفاع عدد العمال في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري، وزيادة عدد المنتسبين للصندوق، بالإضافة إلى تحسين الخدمات المقدمة للمشتركين، مثل تسهيل الحصول

على التعويضات وتسريع معالجة الملفات، إلا أنه تبقى الأزمات الإقتصادية لها أثر على تراجع بعض المشاريع في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري وهذا ما يشكل تراجع في عدد المنخرطين في هذا الصندوق.

الفرع الثالث: المستفيدون من التأمينات الإجتماعية

يهدف القانون إلى إنشاء نظام موحد للتأمينات الإجتماعية، كما تغطى التأمينات الإجتماعية المخاطر التالية: المرض، الولادة، العجز، الوفاة.

يستفيد من التأمينات الإجتماعية، كل العمال سوآءا كانوا أجراء أم ملحقين بالأجراء أيا كان قطاع النشاط الذي ينتمون إليه، ويستفيد من الأداءات العينية:

1. الأشخاص المستفدين:

حسب المادة 04 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية[16] التي تحدد قائمة المستفيدين من الأداءات العينية: حسب المادة 05 من نفس القانون يعتبر: الأشخاص الطبيعيون غير الأجراء الذين يمارسون بالفعل لحسابهم الخاص نشاط حرا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو فلاحيا أو أي نشاط آخر مماثل وفقا للشروط المحددة في التنظيم المعمول به، كما يستفيد الأشخاص من الأداءات التقديم المتمثلة في منحة الوفاة والعجز.

-المجاهدون وكذا المستفيدون من المعاشات بموجب التشريع الخاص ومعطوبي حرب التحرير الوطني عندما لا يمارسون أي نشاط مهني؛

-الأشخاص المعوقين بدنيا أو عقليا الذين لا يمارسون أي نشاط مهني؛

-الطلبة؛

-المستفيدون من دعم الدولة لفائدة الفئات المحرومة والمعوزة؛

- يستفيد من التأمينات الإجتماعية الأشخاص الذين يشغلون في التراب الوطني أيا كانت جنسيتهم وكانوا يعملون بأي صفة من الصفات وحيثما كان لصالح فرد أو جماعة من أصحاب العمل، ومهما كان مبلغ أو عملهم أو طبيعة أجرهم وشكل وطبيعة أو صلاحية عقد عملهم أو علاقتهم فيه؛

ويستفيد كذلك من الأداءات فئات أخرى من المؤمن لهم إجتماعيا، وكل هذه الأداءات تحدد عن طريق التنظيم.

[16]المادة 04 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 المتعلق بالتأمينات الإجتماعية، الجريدة الرسمية رقم 20، العدد 28، الصادرة بتاريخ 5 يوليو سنة 1983.

2. الأداءات

تعرف الأداءات حسب المادة 2: تحدد عناصر الدخل المستثناة من أساس الإشتراكات والأداءات ويقصد بالأداءات ذات الطابع العائلي، الأداءات الممنوحة بسبب الحالة العائلية والعلاوات الممنوحة بمناسبة حدث ذي طابع عائلي، لاسيما ما يأتي:

- الأداءات العائلية وعلاوة الدراسة المدفوعة بعنوان تشريع الضمان الإجتماعي؛
- التعويض للأجر الوحيد؛
- علاوات الولادة والزواج وكل العلاوات الأخرى المدفوعة بمناسبة حدث عائلي.

أولا: التأمين على المرض:

من المادة 07 تتمثل أداءات التأمين على المرض:

1. الأداءات العينية: التكفل بمصاريف العناية الطبية والوقائية والعلاجية لصالح المؤمن له ودوي حقوقه وحسب المادة 8 [17]: "وحسب هذه المادة تشمل الأداءات العينية على المرض تغطية المصاريف الآتية:

- العلاج؛
- الجراحة؛
- الأدوية؛
- الإقامة بالمستشفى؛
- الفحوص البيولوجية والكهرو ديوغرافية والجوافية والنظرية؛
- علاج الأساس وإستخلاف الإصطناعي؛
- النظارات الطبية؛
- العلاجات بالمياه المعدنية والمتخصصة المرتبطة بالأغراض والأمراض التي يصاب بها المريض؛
- الأجهزة والأعضاء الإصطناعية؛

[17] المادة08 المعدلة المتمة بأمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 6 يوليو سنة ،1996، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادرة بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

- الجبارة الفكية والوجهية؛
- إعادة التدريب الوظيفي للأعضاء؛
- إعادة التأهيل المهني؛
- النقل بسيارة الإسعاف أو غيرها من وسائل النقل عندما تستلزم حالة المريض ذلك.

يمكن النص المادة على أداءات عينية تدخل في إطار تغطية التأمينات الإجتماعية عن طريق التنظيم".

2.الأداءات النقدية: منح تعويضية يومية للعامل الذي يضطره المرض لي الإنقطاع مؤقتا عن عمله[18].

وحسب المادة 14[19] ":للعامل الذي يمنعه عجز بدني أو عقلي عن مواصلة عمله أو إستئنافه، الحق في تعويضية يومية تقدر كما يلي:

- من اليوم الأول إلى اليوم 15 الموالي لتوقفه عن العمل 50% المنصب اليومي الصافي؛
- إعتبار من اليوم 16 الموالي لتوقفه عن العمل 100% من الأجر المذكور أعلاه؛
- في حالة المرض الطويل المدى أو الدخول على المستشفى تطبق نسبة 100% اعتبارا من اليوم الأول من توقفه عن العمل".

ثانيا: التأمين على الولادة

حسب المادة 23: تشمل أداءات التأمين على الولادة:

1.الأداءات العينية:

تتمثل في كفالة المصاريف المترتبة عن الحمل الوضع وتبعاته.

وتعوض المصاريف المتعلقة بالتأمين على الولادة وفق الشروط التالية حسب ما نصت عليه المادة 26 من نفس القانون المذكور سابقا:

- تعوض المصاريف الطبية والصيدلية على أساس 100% من التعريفات المحددة عن طريق التنظيم؛

[18]المادة 07 المعدلة والمتممة للقانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان 1403 الموافق 02 يوليو سنة 1983 بأمر رقم 96-17 مؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 06 يوليو سنة 1996 ، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادرة بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

[19]المادة 14 المعدلة والمتممة من أمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 6 يوليو سنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادرة بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

- تعوض مصاريف إقامة الأم والمولود في المستشفى على نفس الأساس لمدة أقصاها ثمانية أيام.

2.الأداءات النقدية:

تتمثل في دفع تعويضة يومية للمرأة العاملة التي تضطر بسبب الولادة إلى الإنقطاع عنه.

ملاحظة (تنص المادة 24 [20]على:" لا يجوز منح أداءات التأمين على الولادة ما لم يتم الوضع على يد طبيب أو مساعدين طبيين مؤهلين ما عدا ما خالف ذلك لأسباب قاهرة.")

وحسب المادة 28[21] من قانون رقم 83-11 المذكور سابقا على أن: تتمثل الأداءات النقدية للمرأة العاملة التي تضطر إلى الإنقطاع عن عملها بسبب الولادة الحق في تعويضية يومية تساوي 100% من الأجر التي تتقاضاه في منصبها.

ثالثا: التأمين على العجز

حسب المادة 31 [22]يستهدف التأمين على العجز، منح معاش للمؤمن له الذي يضطره العجز الإنقطاع عن عمله.

- حسب المادة 32 من نفس القانون: يكون المؤمن له الحق في معاش العجز عندما يكون مصاب بعجز ذهب بنصف قدرته عن العمل أو الكسب على الأقل.

قياس مدى العجز وتقديره:

- حسب المادة 33 من نفس القانون: يقدر مدى العجز باعتبار ما بقي من قدرة المؤمن له على العمل وحالته العامة وعمره وقواه البدنية والعقلية وكذا مؤهلاته وتكوينه المهني.

- حسب المادة 34 من نفس القانون: لا يقبل طلب معاش العجز إلا كان عمر المؤمن أقل من السن الذي تخول له الحق في التقاعد.

غير أنه لا يعد بشرط السن في حق المؤمن الذي لا يستوفي شروط مدة العمل للإستفادة من معاش التقاعد.

[20]الممادة 24 المعدلة والمتممة من أمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417الموافق 6 يوليو سنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادرة بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

[21]المادة 28 المعدلة والمتممة من أمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 6 يوليو سنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادرة بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

[22]المادة 31 من قانون 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 02 يوليو سنة 1983، المذكور سابقا .

- حسب المادة 35 من نفس القانون: عند إنقضاء المدة التي أتي قدمت خلالاها الأداءات النقدية للتأمين عن المرض تتولى هيئة للضمان الإجتماعي تلقائيا النظر في الحقوق من باب التأمين على العجز دون انتظار الطلب من المعني بالأمر.

1. مبلغ المعاش:

يصنف العجز من حيث تحضير مبلغ المعاش إلى ثلاثة أصناف حسب المادة 36 من نفس القانون المذكور سابقا:

- الصنف الأول: العجزة الذين مازالوا قادرين على ممارسة نشاط مأجور.
- الصنف الثاني: العجزة الذين يتعذر عليهم إطلاقا القيام بأي نشاط مأجور.
- الصنف الثالث: العجزة الذين يتعذر عليهم إطلاقا القيام بأي نشاط مأجور ويحتاجون إلى مساعدة من غيرهم.

يساوي المبلغ السنوي للمعاش المدفوع للعجزة من الصنف الأول 60 % من الأجر السنوي المتوسط للمنصب الذي يحسب بالرجوع إلى[23]:

- إما إلى آخر أجر سنوي تم تقاضيه.
- وإما إلى الأجر السنوي المتوسط للثلاثة سنوات حيث بلغ أجر المعني بالمراقص خلال حياته المهنية، إذا كان هذا الأجر هو أحسن له.

وعندما لا تمم للمعني بالأمر ثلاثة سنوات من التأمين، يحسب المعاش حسب الأجر السنوي المتوسط المناسب لفترات العمل التي أداها.

2. مراجعة المعاش:

- يمنح معاش العجز بصفة مؤقتة، يمكن أن يراجع أثر حدوث تغيير في حالة العجز ويلغي إذا ما ثبت بأن نسبة قدرة المستفيد عن العمل تفوق 50% [24]؛

[23] المادة 37 المعدلة المتممة من قانون رقم 2011-08 المؤرخ في 3 رجب عام 1432 الموافق 5 يوليو سنة 2011، الجريدة الرسمية رقم 32 الموافق 08-06-2011.

[24] المادة 44 المعدلة والمتممة عن أمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 6 يوليو سنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 42 الموافق ل 07-07-1996.

- تلغى مستحقات معاش العجز المدفوع للمستفيدين، عند إنقضاء شهر الإستحقاق الذي مارس خلالها المستفيدون نشاطا مأجورا[25]؛

- يستبدل معاش العجز عند بلوغ سن التقاعد، بمعاش تقاعد يعادل مبلغه معاش العجز على الأقل وتضاف إليه عند الإقتضاء الزيادة عن الزوج المكفول[26].

رابعا: التأمين على الوفاة

يستهدف التأمين على الوفاة إفادة ذوي الحقوق للمتوفى، حيث يقدر مبلغ منحة الوفاة بإثني عشر مرة مبلغ أجر شهري في المنصب، ولا يجوز أن يقل عن المبلغ الشهري للأجر الوطني الأدنى المضمون، ويتم تقديم المنحة دفعة واحدة [27].

1.الشروط المخولة للحق في الأداءات:

حتى يستفيد للشخص الحق في الأداءات يجب أن تستوفى فيه شروط أساسية حسب ما نصت عليه القوانين التشريعية، على سبيل المثال حسب ما جاء في المادة 52[28]: "يجب أن يكون المؤمن له إجتماعيا، لكي يؤول له الحق في التعويضات اليومية لتأمين على المرض خلال ستة أشهر الأولى، أن يكون قد عمل:

- إما تسعة أيام أو ستين ساعة على الأقل أثناء الثلاثة أشهر التي سبقت تاريخ تقديم العلاجات التي يطلب تعويض نفقاتها؛

- إما ستة وثلاثين يوما أو أربعين ومائتين ساعة أثناء الإثنتي عشر شهرا التي سبقت تاريخ تقديم العلاجات التي يطلب تعويض نفقاتها."

2.حق ذوي الحقوق في الأداءات العينية

يستفيد ذوي الحقوق المؤمن لهم إجتماعيا من الأداءات[29]:

---

[25]المادة45 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 221 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983، سبق ذكره.

[26]لمادة46 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 221 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983، سبق ذكره.

[27]المادة 48 من الأمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 6 يوليو سنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 42 الموافق ل 07-07-1996.

[28]المادة 52 من القانون رقم 08-01 المؤرخ في 23 يناير سنة 2008.

[29]المادة 30 تعدل وتتمم المادة 67 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983، الخاص بذوي الحقوق، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادر بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

- زوج المؤمنة، غير أنه لا تخول الاستفادة من الأداءات العينية للزوج إذا كان يمارس نشاطا مهنيا مأجورا، إذا كان الزوج نفسه أجيرا يمكن أن يستفيد من الأداءات بصفته صاحب الحق إذا كان لا يستوفي شروط تحويل الحقوق بحكم نشاطه.
- الأولاد المكفولون كما هم محدودون في التنظيم المتعلق بالضمان الإجتماعي والذين يقل عمرهم عن الثامن عشر سنة،
- **ويعتبر أيضا أولاد مكفولون:**

- الأولاد الذين يقل عمرهم عن الواحد والعشرين سنة وأبرم بشأنهم عقد تمهين يقضي بمنحهم أجرا يقل عن نصف الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- الأولاد الذين يقل عمرهم عن الواحد والعشرين سنة ويواصلون الدراسة، وفي حالة إذا بدا العلاج الطبي قبل السن الواحد والعشرين لا يعتد بشرط السن قبل نهاية العلاج؛
- البنات دون دخل أيا كان عمرهن؛
- الأولاد أيا كان عمرهم والذين يتعذر عليهم ممارسة نشاط ما مأجور بسبب عامة أو مرض مزمن؛

ويعد باقين على صفة ذوي الحقوق الأولاد الذين يستوفون شروط السن المطلوبة ووجب عليهم الإنقطاع عن التمهين أو الدراسة بحكم حالتهم الصحية.

- أصول المؤمن له أو أصول زوجه المكفولون لما لا تتجاوز مواردهم الشخصية المبلغ الأدنى لمعاش التقاعد.

3.حق الأشخاص العاطلين عن العمل في الأداءات

يتمتع بالحق في الأداءات العينية للتأمينات عن المرض وينشئه من أجرى له[30] :

- معاش مباشر للعجز من التأمينات الاجتماعية؛
- ريع عن حادث عمل أو مرض مهني يناسب عجزا عن العمل يساوي 50% على الأقل؛
- معاش تقاعد؛

[30]المادة 30 تعدل وتتمم المادة 69 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983، من الأمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 6 يوليو سنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادر بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

- معاش تقاعد منقول؛
- معاش تقاعد بدل معاش عجز؛
- منحة تقاعد؛
- منحة تقاعد منقولة؛
- منحة للعمال المسنين الأجراء؛
- مساعدة عمرانية؛
- معاش عجز منقول؛
- معاش تقاعد منقول بدل معاش عجز منقول؛
- ريع عن حادث أو مرض مهني للزوج أو الولد اليتيم أو الوالد أو الوالدة.

4.الأداءات الممنوع الجمع بينها

حسب ما جاء في نص المادة 71[31] " يمنع الجمع بين الأداءات التالية:

- التعويضات اليومية للتأمين عن المرض؛
- التعويضات اليومية للتأمين عن الولادة؛
- التعويضات اليومية للتأمين عن حوادث العمل والأمراض المهنية".

[31] المادة 34 تتمم المادة 71 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983، من الأمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 6 يوليو سنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادر بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

المبحث الثاني: تمويل منظومة الضمان الاجتماعي

لقد أصبحت الدراسات في مجال التمويل من المواضيع الهامة اليوم، نظرا لكون التمويل يعد من أحد المتغيرات التي تحكم وتحدد عملية التنمية بالإضافة إلى كونه من الوظائف الفائقة الأهمية في مختلف المنشآت، وذلك لما يترتب عنه من إتخاذ القرارات على ضوءه أهمها تلك القرارات المتعلقة بإختيار مصادر التمويل والقرارات المتعلقة بالتأمين.

وترتكز منظومة الضمان الإجتماعي في العالم من ناحية تمويلها على المفاضلة بين مصدرين أو الأخذ بكليهما وهما إشتراكات العمال والضرائب، وهذا حسب ما أقرته الإتفاقية رقم 102 المتعلقة بالمستويات الدنيا للضمان الإجتماعي والتي تنص في مادتها 07 على ما يلي: "..يجب تمويل المزايا الممنوحة بالتطبيق لهذه الإتفاقية وكذا مصاريف إدارتها جماعيا عن طريق الإشتراكات أو الضرائب أو كليهما"، حيث تأخذ كل دولة بالطريقة التي تتلاءم مع أحوالها الإقتصادية وظروفها الإجتماعية.

وتولي منظومة الضمان الإجتماعي الوطنية الأهمية القصوى لجانب التمويل، كونها المحدد الرئيسي لإستمرار نشاطها من عدمه، وتسعى بذلك إلى إيجاد مصادر تمويلية أخرى غير الإشتراكات من أجل ضمان السير الحسن لأجهزتها من جهة وتوفير حماية إجتماعية معممة لكافة فئات المجتمع من جهة أخرى.

المطلب الأول: مصادر تمويل صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر

إن التمويل هو أحد المتغيرات التي تحكم وتحدد عملية التنمية، ويعتبر من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف المنشئات وخاصة الكبيرة منها، وذلك لما يترتب على عمليات التمويل من إتخاذ مجموعة من القرارات أهما المتعلقة بإختيار مصادر التمويل والقرارات المتعلقة بالائتمان وأصبحت الدراسات في مجال التمويل من الموضوعات التي احتلت مكانة هامة سواء من ناحية أدوات التامين أو من ناحية مصادر التمويل.

يعتبر التمويل النواة التي يعتمد عليها أي مؤسسة مهما كانت طبيعتها أو نوعها في توفير مستلزماتها وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها.

يعرف التمويل على أنه توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام غير أن إعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له ترتكز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد.

ويتم تمويل الضمان الإجتماعي في الأساس بإحدى طريقتين: الإشتراكات ومساهمة الدولة.

الفرع الأول: الإشتراكات

الإشتراكات هي المصدر المعتمد في التشريعات القانونية لتمويل الضمان الإجتماعي، فهي تقوم على أساس الضرورة والتضامن الإجتماعي وتستخدم لخدمة وتسيير مرفق الضمان الإجتماعي.

1. الإشتراكات في الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء

توزع نسبة الإشتراك في الضمان الإجتماعي كما هو منصوص عليها في المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم 94-12 المؤرخ في 15 ذي الحجة عام 1414 الموافق 26 مايو سنة 1994 وإبتداء من أول أكتوبر سنة 2006، كما هي موضحة في الجدول والشكل المواليين:

جدول رقم (2- 6): توزيع نسبة الإشتراك في الضمان الإجتماعي

الفروع	الحصة التي يتكفل بها المستخدم	الحصة التي يتكفل بها الأجير	حصة الصندوق الخدمات الإجتماعية	المجموع
التأمينات الإجتماعية	% 12.5	%1.5	---	%14
حوادث العمل والأمراض المهنية	% 1.25	----	---	%1.25
التقاعد	10%	%6.75	%0.50	%17.25
التأمين عن البطالة	1%	%0.50	---	%1.50
التقاعد المسبق	0.25 %	%0.25	---	%0.50
المجموع	% 25.00	%9.00	%0.50	%34.50

Source : (Jora, 2023)

الشكل رقم (2–10): توزيع نسبة الإشتراك في الضمان الاجتماعي

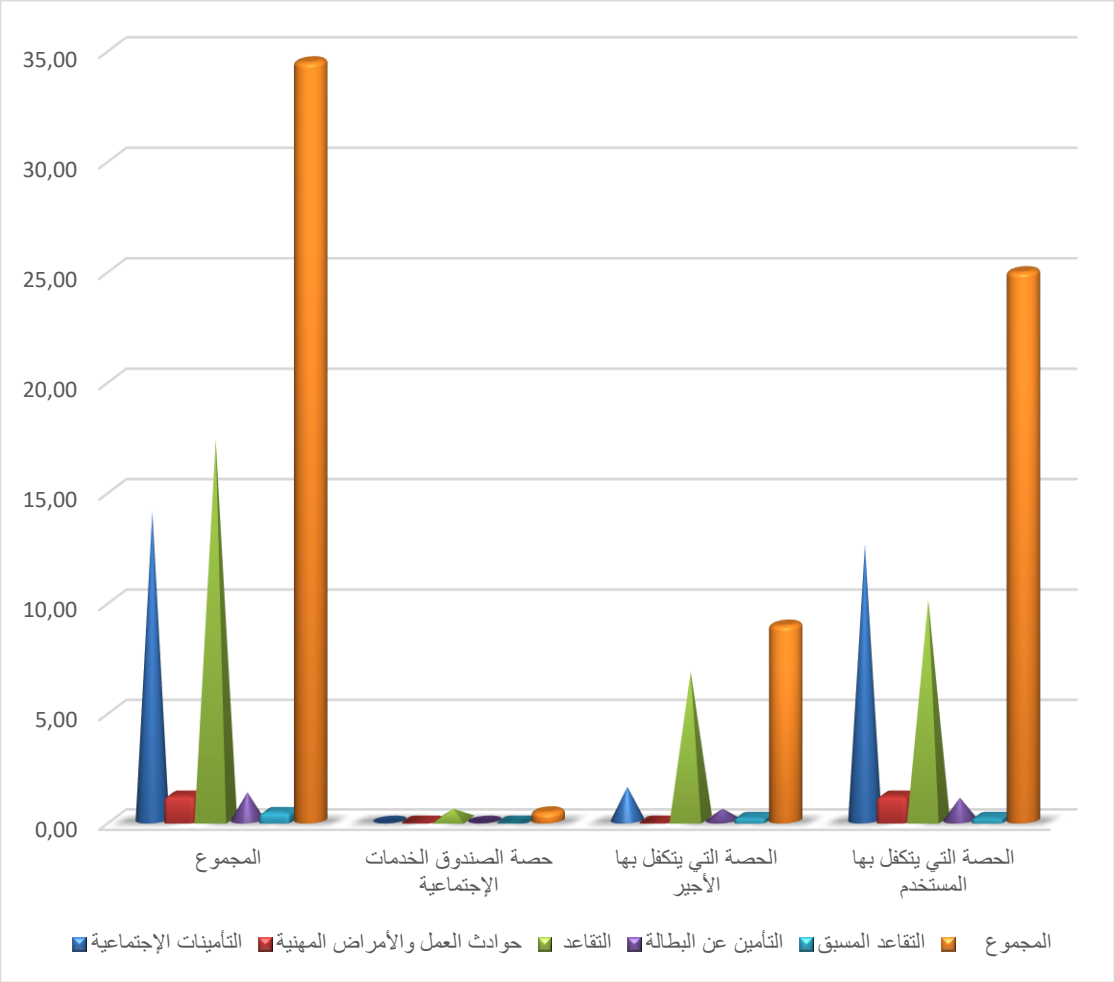

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على الجدول رقم (2–6)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه

- 25 % من أساس الإشتراك في الضمان الإجتماعي يتكفل بها المستخدم.
- 9 % من أساس الإشتراك في الضمان الإجتماعي يتكفل بها العامل.
- 0.5 % من أساس الإشتراك بعنوان حصة صندوق الخدمات الإجتماعية.

وتوزع نسبة الإشتراك في الضمان الإجتماعي المحددة ب 34.5 % حسب المادة 2[32].

[32] المرسوم تنفيذي رقم 06-339 مؤرخ في 2 رمضان عام 1427 الموافق 25 سبتمبر سنة 2006، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 94-187 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 يوليو سنة 1994 الذي يحدد توزيع نسبة الإشتراك في الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية رقم 43، العدد 60، الصادر بتاريخ 27 سبتمبر سنة 2006.

2. بالنسبة للعمال غير الأجراء

وتبلغ نسبة الاشتراكات للعمال الغير الأجراء حسب المرسوم التنفيذي رقم 22-121 المؤرخ في 14 شعبان عام 1443 الموافق 17 مارس سنة 2022 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 15-289 المؤرخ في صفر عام 1437 الموافق 14 نوفمبر سنة 2015 والمتعلق بالضمان الإجتماعي للأشخاص لغير الأجراء الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص أن نسبة الإشتراك تقدر ب 15% توزع كالاتي:

7.5 تخص التأمينات الإجتماعية.

7.5 تخص التقاعد.

يتم تحديد الإشتراكات على أساس مبلغ الإشتراك السنوي الإجمالي للمؤمن عليه:

مبلغ الإشتراك الأدنى 216000 دينار جزائري.

مبلغ الإشتراك الأقصى 4320000 دينار جزائري.

الإشتراكات يتم حسابها كالاتي:

$(SNMG\times12)\times0.15=(18000\times12)\times0.15=32400DA$

الحد الأدنى هو 32400 دينار جزائري.

$(SNMG\times12\times20)\times0.15=(18000\times12\times20)\times0.15=648000DA$

الحد الأقصى هو 648000 دينار جزائري.

3.بالنسبة لحساب نسب إشتراكات الواجبة الدفع للتعويض عن العطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري بعنوان العطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية كالتالي:

- نسبة 12.21% يتحملها صاحب العمل بعنوان التأمين على العطل المدفوعة الأجر.

- نسبة 0.75% بعنوان التأمين على البطالة الناتجة عن سوء الأحوال الجوية وتوزع كالتالي (0.37 % يتحملها صاحب العمل، 0.375% من حصة العمال).

-نسبة 0.13% بعنوان الوقاية من المخاطر المهنية.

أما بخصوص الفئات الخاصة غير النشطة (الطلبة، المجاهدون، المعوقون، أصحاب المعاشات، الممتهنون...) فإن نسبة الإشتراك التي تتحملها ميزانية الدولة تتراوح بين 0.5% و 7% من الأجر الوطني الأدنى السنوي المضمون.

الفرع الثاني: مساهمة الدولة

تتدخل الحكومة بهدف تغطية تكاليف الأخطار الإجتماعية، ولمساعدة الفئات الهشة التي لا تستطيع دفع أقساط الضمان الإجتماعي، كالأطفال والبطالين والمعاقين، وإلخ، وتمول الدولة ما يلي (Mtess, 2023):

- المنح العائلية؛

النفقات التي تسمى نفقات التضامن الوطني، من خلال منح فارق تكميلي للمتقاعدين الذين يقل مبلغ معاشاتهم الناتج عن الإشتراكات، عن الحد الأدنى القانوني أي 75% من الأجر الوطني الأدنى المضمون و2.5 مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون بالنسبة للمجاهدين والتعويضات التكميلية المقررة لفائدة منح التقاعد الصغيرة ومنح العجز وكذا معاشات التقاعد والتثمين الإستثنائي لقد أصبحت الدراسات في مجال التمويل من المواضيع الهامة اليوم ، نظرا لكون التمويل يعد من أحد المتغيرات التي تحكم وتحدد عملية التنمية بالإضافة إلى كونه من الوظائف الفائقة الأهمية في مختلف المنشآت، وذلك لما يترتب عنه من إتخاذ القرارات على ضوءه أهمها تلك القرارات المتعلقة بإختيار مصادر التمويل والقرارات المتعلقة بالتأمين.

- كما تتدخل الدولة للحيلولة دون إفلاس الصناديق، وتستخدم عادة الضرائب والتي يقع عبء تمويلها على عموم أفراد المجتمع.

تعتبر الضريبة أهم مصدر لتمويل الخزينة العمومية، وهي الممول الرئيسي للإنفاق العام، وتساهم بشكل هام في تحقيق العدالة الإجتماعية بواسطة تخفيض فجوة الدخول (الضرائب التصاعدية).

الفرع الثالث: مصادر تمويل أخرى

بالإضافة إلى المصدرين الأساسين لتمويل منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر، فهناك مصادر تمويل ثانوية تتمثل فيما يلي:

- مصادر الاستثمارات؛
- الهبات والوصايا التي تمنح لصناديق الضمان الإجتماعي؛

- زيادات عقوبات التأخير، جراء مخالفة مواعيد تسديد أقساط الإشتراك التي تقع على عاتق أرباب العمل، أو على عاتق الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص؛

ونظرا لتطور حجم المستفيدين لا سيما الأشخاص الذين لا يساهمون بدفع أقساط الإشتراك، ووجود فئات يتقاضون منح تقاعد منخفضة، واضطلاعا بدور الحكومة الجزائرية ومسؤوليتها في تحقيق التوازن المالي لصناديق الضمان الإجتماعي، وحماية الفئات الضعيفة في المجتمع، جرى تدعيم صندوق الضمان الإجتماعي عن طريق رسوم على التبغ، والسفن والبواخر الموجهة لسياحة، وهذا سنة 2010، مع إقتطاع 5% من الفوائد الصافية لمستوردي الأدوية؛

- 3 % من الجباية البترولية لصالح صندوق التقاعد الوطني حسب المادة 89 من قانون المالية 2012. (بعدما كان 2% حسب المادة 30 من القانون التكميلي لسنة 2006)، كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2- 11) : تطور نسبة مساهمة الدولة من الجباية البترولية لصالح صناديق الضمان الاجتماعي

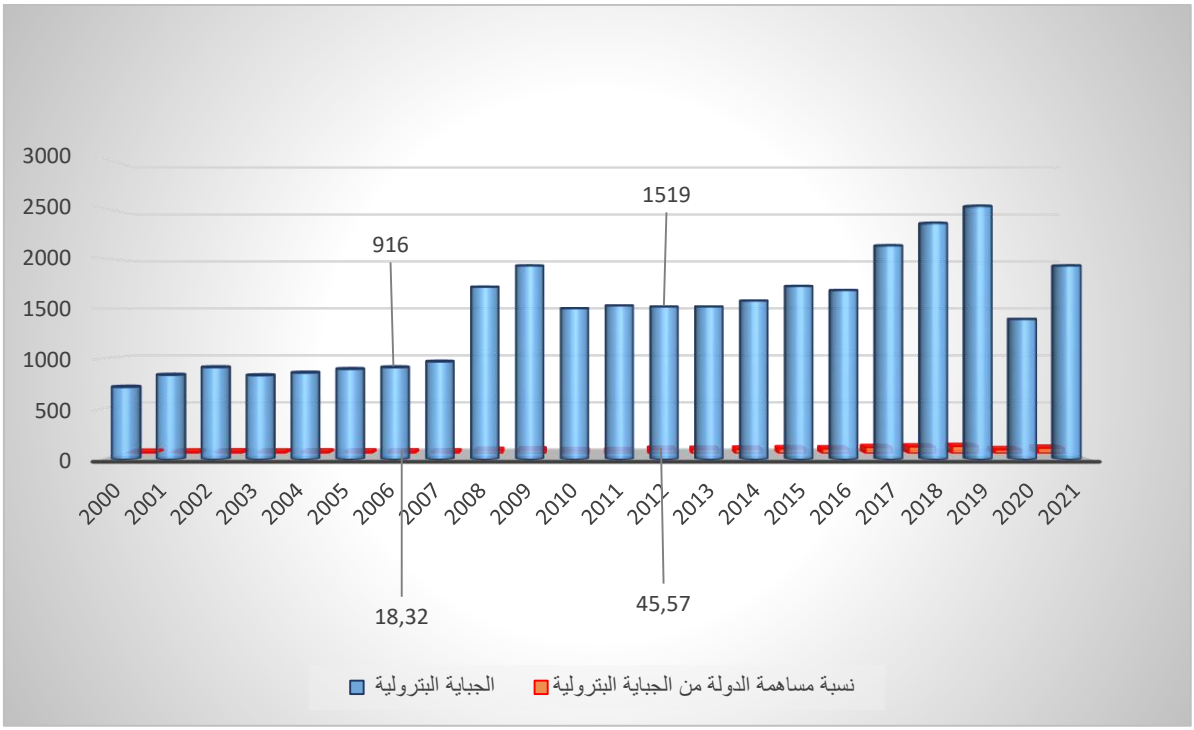

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على الملحق رقم (2- 4)

يمثل الشكل أعلاه نسبة مساهمة الدولة من الجباية البترولية لصالح صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر والذي يندرج ضمن إيرادات صندوق الوطني للتقاعد، و نلاحظ أن حجم الإقتطاع بنسبة ضئيلة جدا لا تكاد تتقارن مع حجم الجباية البترولية (حسيني و فيسة، 2022، الصفحات 205-220)، حيث رغم التغيرات التي طرئت على متغير الجباية البترولية خلال سنوات الدراسة، إلا أن ذلك لم يكن له علاقة مع زيادة أو خفض نسبة مساهمة الدولة حيث تغيرت مرتين فقط (2% حسب المادة 30 من القانون التكميلي لسنة 2006 ، و3% من الجباية البترولية لصالح صندوق التقاعد الوطني حسب المادة 89 من قانون المالية).

المطلب الثاني: برامج إصلاح منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر والتحديات التي تواجهها

شهدت الجزائر العديد من الأزمات الإقتصادية مما أثرت على مختلف القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، ما نتج عنها أبعاد لجميع القطاعات وخاصة صناديق الضمان الإجتماعي وبالتالي كان ولابد من تبني عدة برامج وإصلاحات في هذا القطاع لتدارك تصحيح مختلف الإختلالات والمشاكل التي مست نظام الضمان الإجتماعي الذي كان مهددا بالزوال آنذاك، ومن بين أهم البرامج التي تبنتها هي ارتكازها على تحديث القطاع بعصرنة إدارة الضمان الإجتماعي وتوسيع قاعدة المستفيدين منه وتحسين نوعية أداءاته والحفاظ على توازناته المالية. وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث المتعلق ببرنامج إصلاح الضمان الاجتماعي، التي هي وليدة هذا البرنامج الإصلاحي، والتي سوف نتطرق إليها في هذا المطلب كما يلي:

الفرع الأول: عصرنة إدارة الضمان الإجتماعي

في إطار إصلاح منظومة الضمان الإجتماعي (Mtss, 2022) بداية سنة 2000، إستفادت إدارة هذا النظام من عملية عصرنة تضمنت ما يلي:

أولا: إعادة تهيئة وعصرنة المنشآت الموجودة: حيث تم إعادة تهيئة وعصرنة حوالي 1000 هيكل تابع للضمان الإجتماعي، وكذا زيادة عدد الهياكل الجوارية التابعة لمختلف صناديق الضمان الاجتماعي قصد تقريب مصالحها من المستفيدين، وقد إرتفع عددها من 850 هيكل سنة 2000 إلى 1400 هيكل سنة 2010.

إضافة إلى ذلك تم تنظيم وعصرنة أرشيف هيئات الضمان الإجتماعي، الذي يعتبر بمثابة ذاكرة لهذه الهيئات، ما يسمح بحماية حقوق المستفيدين وتفادي مختلف أشكال الغش في مجال الضمان الإجتماعي، وفي هذا الإطار تم:

- تطوير برمجيات تسيير الأرشيف؛
- تحسين وعصرنة هياكل الأرشيف التابعة لهيئات الضمان الإجتماعي، فعلى سبيل المثال تم افتتاح ثلاث مراكز جهوية للأرشيف تابعة للصندوق الوطني للتقاعد وذلك بعين تموشنت وأم البواقي وغرداية، وهي مجهزة بمعدات حديثة تسمح بحفظ أرشيف هذا الصندوق.

ثانيا: تعميم العمل بالإعلام الآلي ووضع شبكة الإنترنت:

حيث تم اعتماد العمل بالإعلام الآلي على مستوى مختلف مصالح وهيئات الضمان الإجتماعي، بالإضافة لتزويدها بشبكة الإنترنت، وقد إرتفع عدد أجهزة الحاسوب الجارية الإستعمال من 5.445 وحدة في سنة 2000، إلى أكثر من 20.000 وحدة في سنة 2012، وانتقل عدد الهياكل التي تم ربطها بشبكة الإنترنت من 300 هيكل سنة 2000، إلى أكثر من 950 هيكل سنة 2012.

وقد رافق ذلك إستحداث العديد من الخدمات الإدارية الإلكترونية، نذكر منها على سبيل المثال إطلاق نظام التصريح باشتراكات الضمان الاجتماعي عن بعد أي عن طريق شبكة الإنترنت وهذا ابتداء من شهر أفريل 2014، وهو وسيلة بسيطة وسريعة ومكيفة وفق إحتياجات المستفيدين قصد تبسيط إجراءات التصريح بالإشتراكات دون الحاجة إلى التنقل للمراكز المخصصة لذلك، وهذه الخدمة متوفرة على مدار 24 ساعة (24/24) وطيلة أيام الأسبوع.

ثالثا: تأهيل الموارد البشرية:

لتأهيل مستخدمي هيئات الضمان الإجتماعي تم وضع برنامج تكويني لفائدة 17.000 مستخدم، إنصب هذا التكوين أساسا على كيفية إستخدام التكنولوجيات الحديثة، كما استفاد أربع إطارات تابعين لهيئات الضمان الإجتماعي من تكوين ما بعد التدرج في مجال العلوم الإكتوارية في جامعة لوزان بسويسرا، وهو المجال الذي يستعمل الطرق الحسابية والإحصائية لتقدير حجم المخاطر في قطاع التأمين والعمليات المالية، ويعتبر هذا التكوين كمقدمة لإنجاز دراسات إستشرافية في مجال الضمان الإجتماعي في الجزائر فيما بعد.

ويضاف لما سبق إنشاء المدرسة العليا للضمان الإجتماعي[33] في سنة 2012 بهدف:

- إتاحة فروع التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مجال الضمان الإجتماعي؛
- التكوين المؤهل الرامي لإحترافية مستخدمي مؤسسات الضمان الإجتماعي؛
- إجراء دراسات وبحوث حول المسائل المرتبطة بالضمان الإجتماعي؛
- تطوير وتكريس التعاون الإقليمي والدولي للتكوين والبحث في مجال الضمان الإجتماعي؛
- وتقدم هذه المدرسة تكوين عالي في التخصصات التالية:

[33] مرسوم تنفيذي رقم 12-158 المؤرخ في 9 جمادى الأولى عام 1433 الموافق أول أبريل سنة 2012، يتضمن إنشاء المدرسة العليا للضمان الاجتماعي وتنظيمها وسيرها.

- – قانون الحماية الإجتماعية؛
- العلوم الإكتوارية المطبقة في مجال الضمان الإجتماعي؛
- تسيير أنظمة الإعلام الخاصة بالحماية الإجتماعية؛
- التسيير الإستراتيجية والعلمي لهيئات الحماية الإجتماعية.

رابعا: إدخال نظام البطاقة الإلكترونية للمؤمن له إجتماعيا" الشفاء":

وهو يعد من أهم المشاريع في مجال العصرنة، ويهدف إلى ما يلي:

- عصرنة تسيير التأمينات الإجتماعية بالخصوص التأمين عن المرض والأمومة والعجز وكذا حوادث العمل والأمراض المهنية؛
- إلغاء الوسائل الورقية ووثائق تعويض مصاريف الصحة والعلاج؛
- محاربة مختلف أشكال التجاوزات في مجال الضمان الاجتماعي، لاسيما المتعلقة بتلك الفروع؛
- تطوير قواعد بيانات الضمان الإجتماعي.

وتم بدأ العمل بهذا النظام في سنة 2007 وإلى غاية سنة 2013 تم تعميمه على مستوى كل ولايات الوطن، وتم تسليم حوالي 7.270.000 بطاقة شفاء إلى المؤمن لهم اجتماعيا.

كما إعتمد الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء نظام بطاقة الشفاء، من خلال إعداد أكثر من 229.000 بطاقة لفائدة العمال الغير الأجراء.

و تماشيا مع تبني نظام بطاقة الشفاء[34] ، تم إصدار القانون رقم 08-01 المؤرخ في 23 جانفي 2008 المتمم للقانون 83-11 المتعلق بالتأمينات الإجتماعية، الذي جاء ليثبت صفة مؤمن اجتماعي للمستفيدين بموجب البطاقة الإلكترونية، التي تحددت تسميتها ومضمونها وشروط إستعمالها وحالات تجديدها وتحيينها وتعويضها في حالة السرقة أو الضياع، عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 10-116.

[34]المرسوم التنفيذي رقم 12–92 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1433 الموافق 28 فبراير سنة 2012، يتضمن إنشاء المركز الوطني للبطاقة الإلكترونية للمؤمن له إجتماعيا' الشفاء".

أ- تعريف بطاقة الشفاء:

هي بطاقة إلكترونية تهدف إلى الإنتقال من النظام القديم إلى النظام الحديث، المبني على تقنيات جديدة في مجال الضمان الاجتماعي، وتعرف حسب المواد(02،02،03،04،05) من المرسوم التنفيذي[35] رقم 2010-116 تسمى بطاقة الإلكترونية للمؤمن له إجتماعيا" بطاقة الشفاء"، ويتم إعدادها طبقا للمقاييس التقنية المعمول بها في هذا المجال، وتتضمن البطاقة مستند يحتوي على معلومات شخصية تتعلق بالمؤمن له إجتماعيا أو صاحب البطاقة وتركيبة إلكترونية" دارة مصغرة"، ويمكن أن تكون البطاقة تتضمن المعطيات التالية حسب المادة 16 من نفس المرسوم التنفيذي السابق رقم 2010-116 :

- نوع بطاقة الشفاء، عائلية (F) فردية(I) أو ذوي الحقوق (A)؛
- الرقم التسلسلي للبطاقة؛
- رقم طبعة البطاقة؛
- حالة صلاحية البطاقة؛
- مفاتيح حماية المعطيات التي تسمح بالوصول إلى مختلف فئات المعطيات المدرجة؛
- مفاتيح الترقيم والتوقيع الإلكتروني؛
- الرمز السري (رقم التعريف الشخصي).

ب- مجالات إستعمال بطاقة الشفاء:

تستعمل بطاقة الشفاء من طرف هياكل العلاج أو الخدمات المرتبطة بالعلاج وكذا من مهني الصحة قصد:

- تعريف المؤمن له اجتماعيا أو ذوي حقوقه؛
- التدقيق في حقوق المستفدين من الأدءات؛

[35]المرسوم التنفيذي رقم 2010-116 المؤرخ في 01 جمادى الأولى عام 1431 الموافق ل10 أبريل 2010، يحدد مضمون البطاقة الإلكترونية المؤمن له إجتماعيا والمفاتيح الإلكترونية لهياكل العلاج ولمهني الصحة وشروط تسليمها وتجديدها، الجريدة الرسمية رقم 26 الموافق ل 21أبريل 2010.

- الاطلاع على المعطيات المرخصة بواسطة المفتاح الإلكتروني لهيكل العلاج أو مهني الصحة؛
- إعداد الفواتير الإلكترونية أدءات العلاج أو الخدمات المرتبطة بالعلاج المقدمة؛
- التوقيع الإلكتروني للوثائق المعدة؛
- إدراج كل عمل وأداءات مقدمة للمؤمن لهم اجتماعيا أو ذوي حقوقهم.

ت–أهداف بطاقة الشفاء

يمكن توضيح أهداف بطاقة الشفاء حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (2–12): أهداف بطاقة الشفاء

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 2010-116.

ث- تطور عدد الحاصلين والمستفيدين من بطاقة الشفاء

يوضح الشكل الموالي تطور عدد الحاصلين والمستفيدين من بطاقة الشفاء، وهذا كما يلي:

الشكل رقم (2-13): تطور عدد الحاصلين والمستفيدين من بطاقة الشفاء الوحدة: المليون

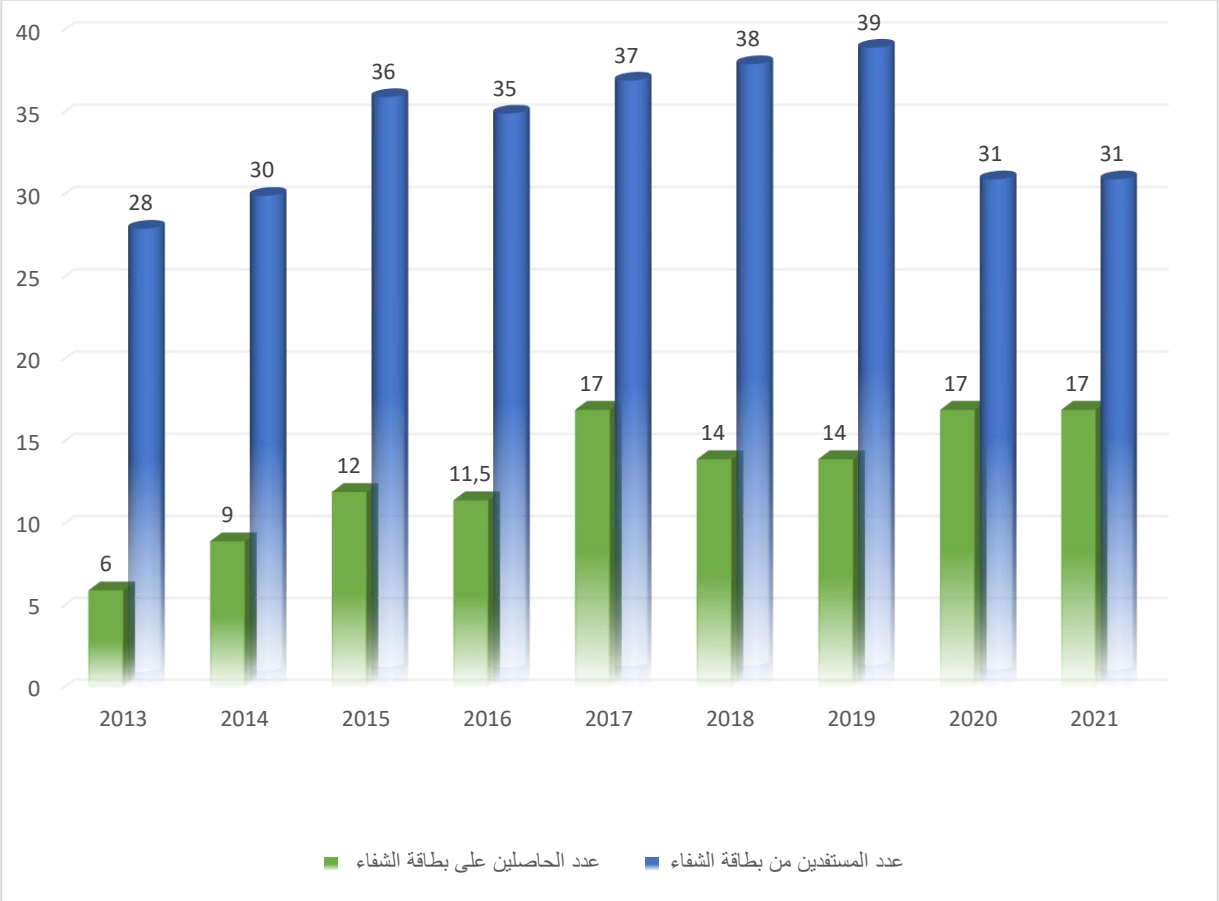

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على (APS, 2023).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك زيادة ملحوظة في عدد الحاصلين على بطاقة الشفاء على مر السنوات ، ابتداء من سنة 2013 حيث استفاد 28 مليون مواطن من أداءات بطاقة الشفاء منذ تطبيقها وذلك حسب عدد المستفيدين من بطاقات الشفاء الذي بلغ بدوره 6 ملاين وصولا إلى 17 مليون حاصل على البطاقة خلال السنوات الأخيرة و31 مليون مستفيد من أداءاتها، ومن جانب أخر نلاحظ إرتفاع عدد المستفيدين من بطاقة الشفاء بين السنوات، حيث كان العدد في بعض السنوات أقل من عدد الحاصلين على البطاقة، وهذا التقلب ناتجا عن عدة عوامل مثل تقلبات الإقتصادية والتغيرات في القوانين المتعلقة بالضمان الإجتماعي بصفة عامة و ببطاقة الشفاء بصفة خاصة في متطلبات الإستفادة منها.

خامسا: إستحداث صناديق جديدة

في إطار تنفيذ برنامج إصلاح الضمان الإجتماعي، تم إستحداث صندوقين تمثلا في:

1.الصندوق الوطني لإحتياطات التقاعد:

أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ويضطلع أساسا بالمهام التالية:

- تسيير الموارد المالية المسندة إليه، بهدف تكوين إحتياطات مالية توجه للمساهمة في ديمومة المنظومة الوطنية للتقاعد؛
- ضمان تحصيل الموارد المخصصة له بموجب النصوص القانونية المعمول بها؛
- التوظيف المالي للمبالغ المحصلة بصفة حصرية في سندات الدولة، طبقا للنصوص المعمول بها.
- دفع المبالغ الموجهة لإعادة توازن حسابات صندوق التقاعد المعني طبقا للقرار المتخذ في مجلس الوزراء؛
- يتم اللجوء لإستعمال أموال الصندوق الوطني للاحتياطات التقاعد، في حالات وقوع اختلال مالي خطير من شأنه إعاقة عملية دفع معاشات التقاعد الخاصة بالنظام الإجباري للتقاعد؛
- وبخصوص الطبيعة القانونية لهذا الصندوق، فهو عبارة عن مصلحة موضوعة لدى الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي، ولا يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.
- ويتولى تسييره مدير معين بمرسوم رئاسي بناء على إقتراح من الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي، وتساعده أمانة دائمة تعين بقرار من الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي بناء على إقتراح مدير الصندوق.

2.الصندوق الوطني لتحصيل إشتراكات الضمان الإجتماعي:

أنشئ في سنة 2006 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-370، وهو مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي.

يتولى تسيير هذا الصندوق مجلس إدارة وجهاز تنفيذي، وتتمثل أهم مهامه فيما يلي:

- تحصيل إشتراكات الضمان الاجتماعي، الموجهة لتمويل الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء؛
- وضع الأموال الضرورية لدفع الأداءات وتكاليف السير تحت تصرف كل صندوق للضمان الإجتماعي، في حدود الأقساط المحددة لهم؛

- المساهمة في الأعمال التي تقوم بها السلطات المختصة في مجال مكافحة العمل غير الرسمي والتهرب في مجال الضمان الإجتماعي وتطوير نشاطات التعاون الإداري.

سادسا: تحسين نوعية أداءات الضمان الإجتماعي:

إن الإصلاحات التي شهدتها منظومة الضمان الإجتماعي إبتداء من سنة 2000، تضمنت تحسين نوعية الأداءات المقدمة للمستفيدين منه وذلك من خلال ما يلي:

1.تطوير وتعميم نظام الدفع من قبل الغير:

الذي أنشئ منذ سنة 1983 بموجب قوانين الإصلاح الجذري للضمان الإجتماعي لتلك السنة، ويتضمن هذا النظام إعفاء المستفيدين من الدفع المباشر لمصاريف العلاج الصحي، حين يقصدون هيكل للعلاج أو خدمات مرتبطة بالعلاج ومهني الصحة أو صيدلية متعاقدين مع هيئات الضمان الإجتماعي.

تدفع هيئات الضمان الإجتماعي مبالغ الأداءات المستحقة مباشرة للمؤسسة أو لمهني الصحة المتعاقدة معها، ولا يدفع المستفيد سوى المصاريف الباقية على عاتقه أي 20%، وبخصوص المرضى المصابين بالأمراض المزمنة تتكفل بالدفع لهم بنسبة 100%، أي يتم إعفائهم من الدفع بصفة كلية.

وشمل تطوير وتعميم نظام الدفع من قبل الغير في إطار هذه الإصلاحات كل من: المنتجات الصيدلانية، الفحوصات والأعمال الطبية، تصفية الدم، النقل الصحي، النظارات الطبية.

2.تطوير الهياكل والنشاطات الصحية والإجتماعية التابعة للضمان الإجتماعي

إستفادت في هذا الإطار عيادة جراحة القلب للأطفال في بلدية بو سماعيل بولاية تيبازة التابعة للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء، من برنامج تطوير خاص متعلق بعصرنة الجهاز التقني ومنح تكوين عالي متخصص لمستخدميها، بالإضافة لتزويدها بمركز لإيواء أولياء الأطفال المرضى في سنة 2009، كون أن هذه العيادة تعد هيكل مرجعي وطني ذو مستوى عالي.

كما تم تطوير مختلف الأداءات الطبية، على غرار الفحوصات الطبية ومختبرات التحاليل البيولوجية وطب الأسنان...الخ، وذلك على مستوى 35 مركز للتشخيص والعلاج تابعين للصندوق، بالإضافة لإنشاء أربع مراكز جهوية للتصوير الطبي بالأشعة في سنة 2008، وتتمثل المهام الأساسية لهذه المراكز في المساهمة في تطوير

الكشف المبكر للأمراض المعقدة والمكلفة، علاوة على تسهيل عملية حصول المستفيدين على الفحوصات الشعاعية باهظة الثمن.

3.إتخاذ تدابير تتعلق بتحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين

في إطار تحسين نوعية أدءات الضمان الإجتماعي، تم وضع تدابير هامة في سبيل تحسين أداءات التقاعد لتحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- مواصلة رفع مستوى معاشات التقاعد، تماشيا مع مواصلة رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون كون أن معاش التقاعد لا يمكن أن يقل عن 75% من هذا الأجر تطور كما يلي حسب الجريدة الرسمية:

المرسوم التنفيذي رقم 137/21 المؤرخ في 2021/04/07 والصادر بتاريخ 2021/04/14

تطور الحد الأدنى للأجور في الجزائر، شهد الحد الأدنى للأجور بعض التغيرات ليست بالعديدة كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل:(2-14): تطور الحد الأدنى للأجور في الجزائر من الفترة (2000-2021)

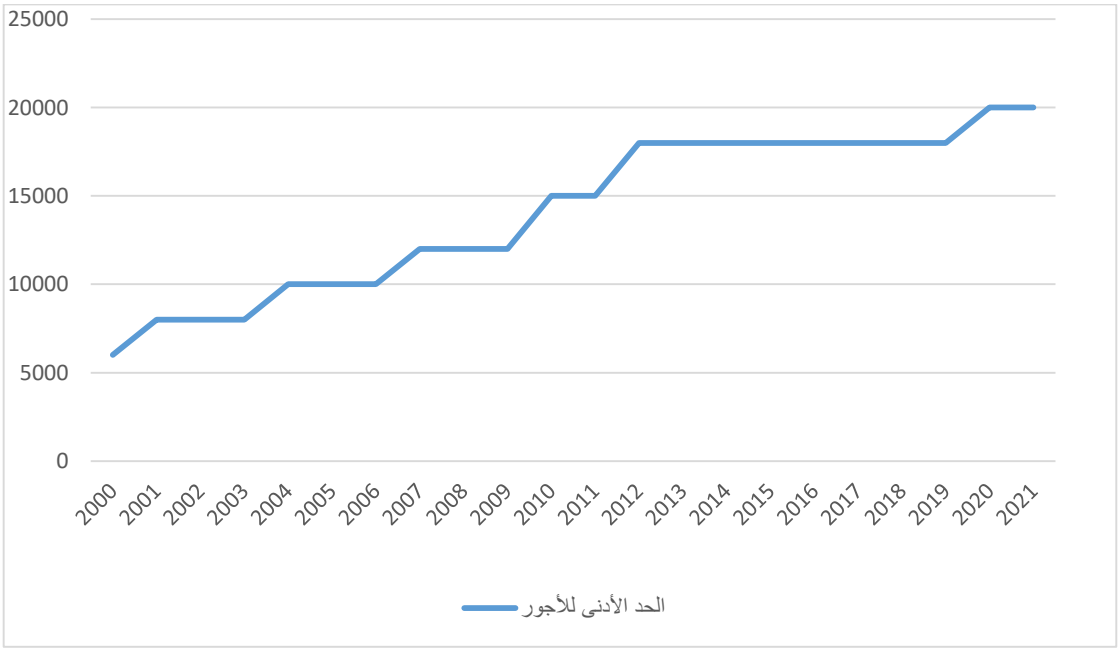

المصدر : من إعداد الباحثة إستنادا إلى الملحق رقم (2-5) .

يوضح الشكل أعلاه تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون الذي المُنشأ بموجب الأمر رقم 74-2 المؤرخ في 16 يناير 1974 كان يطلق عليه في سنة 1963 تسمية "الأجر الأدنى المضمون ما بين المهن". وقد عرف إعادات تثمين المتتالية الآتية (MTESS, 2024):

- **2001: 8.000دج.**
- **2004: 10.000دج.**
- **2007: 12.000دج.**
- **2010: 15.000دج.**
- **2012: 18.000دج.**
- **2021: 20.000دج.**

حيث يحدد الأجر الوطني الأدنى المضمون بموجب قانون، وتحدد قيمته عن طريق التنظيم، لا يطبق فقط في المؤسسات مهما كان قطاع النشاط الذي تنتمي إليه بل يطبق كذلك في قطاع الوظيفة العمومية، وهو يشكل عنصرا من عناصر السياسة الوطنية للأجور، ويراعى عند تحديد الأجر الوطني الأدنى المضمون تطور ما يأتي:

- متوسط الإنتاجية الوطنية المسجلة،
- الأرقام الاستدلالية لأسعار الاستهلاك،
- الظروف الاقتصادية العامة.

وقد تم تصنيف العناصر المشكلة لمضمونه في المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 15-59 المؤرخ في 18 ربيع الثاني 1436 الموافق 8 فبراير سنة 2015، والمحدد للعناصر المشكلة للأجر الوطني الأدنى المضمون.

المادة 2: " يشمل الأجر الوطني الأدنى المضمون الأجر القاعدي والعلاوات والتعويضات مهما كانت طبيعتها باستثناء تلك المتعلقة ب:

- التعويضات المدفوعة لتسديد المصاريف التي يتحملها العامل،
- الخبرة المهنية أو أي تعويض بعنوان الأقدمية،
- تنظيم العمل فيما يخص العمل التناوبي والساعات الإضافية،
- العزلة،
- المردودية والتحفيز أو المشاركة في النتائج ذات الطابع الفردي أو الجماعي.

- **إعادة التثمين السنوي لمعاشات التقاعد**، والذي يسمح برفع قيمة متوسط المعاشات والمنح إلى حوالي 65 % خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2011.

- **تأسيس علاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب معاشات التقاعد**، إضافة لأصحاب معاشات العجز من الدرجتين الثانية والثالثة لنظام الأجراء الذين يقل مبلغ معاشاتهم عن 10.000دج، وكذا تأسيس علاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب منح تقاعد نظام الأجراء، الذين يقل مبلغ منحهم عن 7.000دج، وتتحمل ميزانية الدولة هذه العلاوات.
- **إعفاء معاشات التقاعد** التي يقل مبلغها عن 20.000دج من الضريبة على الدخل الإجمالي.

- **تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي** بنسبة تتراوح ما بين 10% و 80 % لمعاشات التقاعد التي يتراوح مبلغها ما بين 20.000دج و 40.000دج.
- **تطبيق إجراءات إستثنائية لفائدة المتقاعدين** في سنة 2012، تضمنت تكفل ميزانية الدولة بإعادة تثمين معاشات ومنح التقاعد لنظام الأجراء وغير الأجراء بنسبة تتراوح ما بين 15% و30% وذلك حسب مبلغ هذه المعاشات والمنح، وكذا رفع المبلغ الشهري الأدنى لمعاش التقاعد في نظام الأجراء وغير الأجراء إلى 15.000دج.

مما سبق نلاحظ أن أغلب هذه التدابير المتخذة في سبيل تحسين القدرة الشرائية للمتقاعدين تتكفل بها الدولة التي ارتفعت مداخيلها، من جراء تزايد إيراداتها النفطية منذ بداية الألفية الثالثة.

4.تحسين أداءات التأمين عن البطالة:

إبتداء من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بعمليات إدماج البطالين المستفيدين، من خلال المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر، تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا متشابهين–منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصة لهذا الشأن وبهذا تم تسجيل النتائج التالية:

- تكوين أكثر من 11.583 بطال في مجال تقنيات البحث عن الشغل.
- مرافقة أكثر من 2.311 بطال في إحداث مؤسساتهم المصغرة.
- تكوين أكثر من 12.780 بطال لإكسابهم معارف تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.

وابتداء من سنة 2004 أصبح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، يساهم في تمويل إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة، من خلال منحهم قروض مالية، وفي سنة 2010 أصبح يساهم أيضا في تمويل توسيع نشاطات ذوي المشاريع، بالإضافة لتخفيض الحد الأدنى لسن الاستفادة من مساهمة هذا الصندوق في تمويل إحداث أو توسيع النشاطات من 35 سنة إلى 30 سنة، لإيجاد الفرص للشباب من هذه السن لإنشاء أو توسيع مشاريعهم من خلال دعمهم بالقروض المالية.

الفرع الثاني: الخدمات الرقمية المتعلقة بهياكل منظومة الضمان الإجتماعي

من أجل تقريب الإدارة من المواطن إستحدثت العديد من المواقع لتقديم العديد من الخدمات عن بعد لصالح المواطنين ونذكر:

1. الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي: CNASاستحداث موقع أو ما يعرف بفضاء الهناء للأجراء يسمح للمؤمن له إجتماعيا الحصول عن بعد على الخدمات المتمثلة في استخراج شهادة الإنتساب، شهادة الأحقية في الخدمات، الاطلاع على بيان التعويضات اليومية الخاصة بالتأمين على المرض والأمومة وغيرها من الخدمات. ويمكن تحميل التطبيق عبر منصة Play store أو عبر الرابطhttps://elhanaa.cnas.dz.

- التصريح عن بعد والدفع الإلكتروني للإشتراكات: يمكن لأرباب العمل الإستفادة من خدمات التصريح عن بعد ودفع إشتراكات الضمان الإجتماعي Télé déclaration-Télépaiement.

2.الصندوق الوطني للتقاعد CNRإستحداث فضاء المتقاعد للأجراء

ويمكن للمتقاعدين عبر البوابة الإلكترونية فضاء المتقاعد"e-retraite"من استخراج لاسيما شهادة المعاش ومتابعة طلب الإحالة على التقاعد المودع إلكترونيا من طرف أرباب العمل، البوابة متوفرة بنسختين على الأندرويد "تقاعدي" وعلى الويب عبر الموقع الإلكتروني للصندوق الوطني للتقاعدwww.cnr.dz.

3.الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء CASNOS

تم استحداث الفضاءات التالية:

- **فضاء ضمانكم لغير الأجراء**

تسمح هذه البوابة من الإنتساب عن بعد للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء، وإنشاء فضاء شخصي يتيح الإطلاع على الوضعية تجاه الصندوق وإجراء العديد من العمليات كالتصريح بالنشاط، الإطلاع على كشف المسار المهني الدفع الإلكتروني والتصريح بوعاء الإشتراكات وطلب بعض الوثائق عن بعد، البوابة المتوفرة على الرابط https://damancom.casnos.dz.

4.الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والري والإشغال العمومية (CACOBATH):

- التصريح عن بعد والدفع الإلكتروني للاشتراكات

- يمكن لأرباب العمل الاستفادة من خدمات التصريح عن بعد ودفع إشتراكات الضمان الإجتماعي (Télé déclaration-Télépaiement) عبر بوابات "التصريح عن بعد"، المتوفرة عبر الروابط الآتية:
- الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء: https://teledeclaration.cnas.dz
- الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري: https://www.tasrihatcom.dz.

5.الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC):

- **منصة (e-cnac)**
- ويمكن لحاملي المشاريع ما بين 30 سنة و55 سنة الراغبين في إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار الجهاز المسير من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، تسجيل مشروعهم ومتابعته عبر الرابطcnac.dzوعبر التطبيقe-cnacالمتوفر على الأندرويد.
- المنصات الرقمية: كما تتملك مصالح الضمان الإجتماعي العديد من المنصات للتفاعل مع الجمهور ونذكر منها:
- **منصة الوسيط أونلاين**

تسمح هذه المنصة للمستخدم بإنشاء عروض العمل والإطلاع على العروض والتوجيهات وقوائم المترشحين، كما تسمح لطالبي العمل البحث والترشح لعرض العمل، طبع بطاقة التسجيل، تحديد أو تمديد طلب العمل. والمنصة الإلكترونية، متوفرة على الرابط:https://wassitonline.anem.dz.

- **منصة خدماتي:**

تسمح هذه المنصة للمستخدم بالولوج إليها وطرح أي تساؤل يتعلق بخدمات صناديق الضمان الإجتماعي وهي خدمة متوفرة على الرباط التالي: khadamati.mtess.gov.dz.

والجدول الموالي يوضح الخدمات الرقمية المتعلقة بهياكل منظومة الضمان الاجتماعي:

الجدول رقم(2-7): الخدمات الرقمية المتعلقة بهياكل منظومة الضمان الاجتماعي

الخدمة	الموقع
فضاء الهناء للأجراء	https://elhanaa.cnas.dz
فضاء التقاعد للأجراء	www.cnr.dz
فضاء ضمانكم لغير للأجراء	https://damancom.casnos.dz
الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء	https://teledeclaration.cnas.dz
الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.	https://www.tasrihatcom.dz

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مواقع الصناديق.

المبحث الثالث: معيقات تمويل صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر

تتفاوت وضعية الحماية الإجتماعية في العالم بشكل كبير من بلد لآخر، وتواجه العديد من التحديات نذكر من بينها:

1. الإقتصاد غير الرسمي:

إن الاقتصاد غير الرسمي أو القطاع غير المنظم في الجزائر يشكل عائق وتحديا كبيرا أمام مصادر تمويل منظومة الضمان الإجتماعي، نتيجة لعدم التصريح الشامل أو الجزئي بدخول الأفراد النشطين في هذا القطاع وعدم دفع الإشتراكات لمصالح الضمان الاجتماعي والتخلي بالمقابل عن الإستفادة من الخدمات(التغطية الاجتماعية، التقاعد .....) ، فهذا التهرب يؤدي إلى زيادة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي لمصالح الضرائب ومصالح صناديق الضمان الإجتماعي، فتأثير هذه الظواهر يكون كبيرا على توزيع الموارد، مما يدعم بشكل كبير توسع فجوة الفقر بين أفراد المجتمع (يدودي و قصاب، 2020، صفحة 77) ، هذا النوع من التهرب والغش يشكّل تحديا كبيرا أيضا لصندوق التقاعد، إذ يمكن أن يحرمه من موارد مالية كبيرة قد تكون كافية للتعامل مع العجز والحفاظ على استدامة النظام وتوسيع نطاق التغطية.

فوفقا للتقديرات العالمية وتقارير صندوق النقد الدولي، يقدَّر حجم القطاع غير المنظم في الجزائر بنسبة تقارب 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يزيد عن 8 مليار دولار، وتشير الأرقام إلى أن نسبة كبيرة من العاملين في هذا القطاع غير المنظم والعمال المؤقتين، تقدَّر بنسبة 49%، غير مصرح بها لدى الجهات المعنية بالضمان الإجتماعي، ويرجع ذلك إلى ضعف الوظائف التي يعملون فيها، وعدم إستمراريتها، وضعف دخلها المادي الذي قد لا يتجاوز في بعض الحالات 150 دولار شهريا، وبالتالي (لوصيف و غضبانة ، 2023)" ولا بد من وضع استراتيجيات لتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل العمال غير الرسميين الذين يمثّلون مساهمين محتملين ويمكن أن يكونوا مصدراً إضافيا لإيرادات صناديق المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي.وأن يكون الهدف هو الانتقال من نهج الدعم العام إلى تقديم الدعم الموجه إلى من يستحقه، إذ يستند الضمان الاجتماعي أساسا إلى مبدأ تجميع المخاطر، و كلما زاد عدد المشاركين ازدادت موثوقية منظومة الضمان الاجتماعي.وتظل الدولة الملجأ الأخير الضامن لمنظومة الضمان الاجتماعي، ويجب أن تمارس وظائفها الرقابية، وتأتي بحلول لمشكلة العجز في صناديق الضمان الاجتماعي من سوق العمل، وهي تشمل حلولاً مثل الاستثمار في التنويع الاقتصادي وتنمية القطاعات القائمة على كثافة اليد العاملة.وإجمالاً، يجب أن يتناسب الطلب على اليد العاملة مع العرض، ما يعني معالجة مشكلة عدم

تطابق المهارات. وبغية التصدي لهذه المشكلة ثمة حاجة إلى شراكة استراتيجية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارات الأخرى المختارة، وتحديداً وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي".

2.تحدي الملائمة:

يرتبط تحدي التغطية إرتباطا وثيقا بمفهوم الملائمة، فلا يمكن تحقيق تغطية مجانية أن لم تكن الإعانات المقدمة ملائمة، ولا تعود ملائمة الإعانات إلى هذا المستوى فقط، بل ترتبط بمفاهيم أوسع نطاقا من الملائمة، تأخذ بعين الإعتبار الجوانب الإقتصادية والاجتماعية (ILO، 2011، صفحة 26)،ويعتبر غياب آليات تمويل نفقات الصحية الممولة عن طريق هيئات الضمان الإجتماعي والتي أصبحت ثابتة على الرغم من تزايد حجم النشاط، وهذا بعد إقرار مبدأ مجانية العلاج سنة 1974، وكذلك تعتبر بعض الخدمات التي تقدمها هيئات الضمان الإجتماعي للمستفيدين غير ملائمة تماما، بسبب تكلفتها التي تفوق بعض الأحيان دخله العادي، وفي بعض الأحيان تأخر الخدمة سوآءا تعلق الأمر بموعد حول التصوير بالأشعة أو التصوير المغناطيسي وغيرها من الأمور الطبية الأخرى، هذا ما يجعله يتعب نفسيا ويتخلى عن بلوغ تلك الخدمة، ويلجأ إلى تحقيقا في عيادات خاصة من ماله، ونجد هذا الإشكال تقريبا في جل الصناديق مثلا شخص ما بحاجة إلى سماعة الأذن (تكاليفها باهظة جدا تصل إلى 140000دج) في هذا الحالة المستفيد يكون عليه التسجيل لدى مصالح الصندوق والإنتظار حتى يصله الدور ويتصلون به لمدة تزيد عن سنة، وذلك إن لحقه الدور فهذا عائق كبير أمام المريض والمصالح، وهذا يجعل طالب العلاج يتوجه نحو القطاع الخاص باحثا عن خدمات أحسن، وبالتالي يصبح العبء على هيئات الضمان الإجتماعي في التعويض على مرتين.

3.زيادة عدد المهاجرين:

تزايدت ظاهرة الهجرة في العالم وهذا أيضا يتطلب توفير لهم حماية إجتماعية ومناصب عمل والتدريب والتعليم والخدمات الصحية والإسكان والتامين الصحي لهم.

وفي ظل وجود أكثر من مليار مهاجر على الصعيدين الداخلي في جميع أنحاء العالم، وإرتفاع أعداد جنسيات العمال الماهجرين وتنوعها فإن ذلك يشكل تحديات إدارية أمام أنظمة الضمان الإجتماعي، فعلى الرغم من التقدم المحرز، لاتزال حماية الضمان الإجتماعي للمهاجرين على المستوى العالمي ضعيفة، إذ لا يحظى بتلك الحماية الكاملة سوى خمس العمال المهاجرين كما يمكن نقل حقوقهم في الضمان الإجتماعي، وفي السابق كانت الهجرة من الجنوب إلى الشمال، أما الآن فقد تطورت الطبيعة العالمية لتدفقات المهاجرين، ويعد النجاح في تلبية إحتياجات

الضمان الإجتماعي لجميع العمال المهاجرين في جميع أنحاء العالم من العناصر الهامة لتوفير الضمان الإجتماعي للجميع (ISSA، 2016، صفحة 47).

والجزائر من بين الدول التي تشهد أكبر عدد من المهاجرين نحو الدول الأوروبية من مختلف الفئات العمرية والعلمية (الأطباء، خريجي الجامعات الجزائرية)، وبالمقابل تشهد توافد كبير للهجرة الحدودية، حيث تشير منظمة الدولية للهجرة توافد العديد من المهاجرين يوميا وتعتبر البلاد مركز لها، مما يزيد من بطالة الشباب الجزائري وهذا ما يطرح أمام هذه الفئة تحديات في سوق العمل، ومن الجانب الآخر تحدي أمام تمويل منظومة الضمان الإجتماعي في جانب دفع الإشتراكات من كلا الجانبين سواء بسبب الهجرة الداخلية أو الخارجية.

4- التحديات الديمغرافية:

يواجه العالم تحديات ديموغرافية كبيرة، مثل الشيخوخة السكانية والتغيرات في الأسرة والتحولات الإجتماعية، ويتطلب ذلك تحديث برامج الحماية الإجتماعية وتكييفها لمواجهة هذه التحديات (أورسولا، 2017، صفحة 07).

يمثل التحدي الذي تفرضه شيخوخة السكان في ضمان الإستدامة المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي في الوقت الذي تسعى فيه إلى تلبية الإحتياجات المتنامية وتوفير مستويات دخل مناسبة وخدمات ملائمة، ولتلبية لمتطلبات المساواة بين الأجيال، يجب الموازنة بين ضمان الدخل والرعاية المطلوبة للمسنين من جهة والإستثمار في الأجيال الشابة من جهة أخرى.

فهذا التحدي الديموغرافي يؤثر على الضمان الإجتماعي وإحتياجات الرعاية الصحية ومصادر الدخل والنفقات، إذ تؤدي شيخوخة السكان إلى إنخفاض مستويات الإشتراكات وزيادة الإنفاق بصورة نسبية وإضافة إلى ذلك يجب تعويض إنخفاض نسبة عدد الأشخاص البالغين سن العمل في زيادة الإنتاج، وتحسين معدلات المشاركة في القوة العاملة الرسمية من أجل الحفاظ على مستويات ناتج الإقتصاد الوطني (ISSA، 2016، صفحة 17).

إن مصادر التمويل الحالية لصناديق الضمان الإجتماعي غير كافية من أجل الحفاظ على ديمومتها، وذلك راجع لإشتراكات العمال والمستخدمين التي لن تستطيع تغطية نفقاتهم المتزايدة مستقبلا في ظل التغيرات الاقتصادية والإجتماعية، وخاصة مع إرتفاع فاتورة الأدوية وبالأخص بعد ظهور جائحة كوفيد-19، وتزايد حوادث العمل، بالإضافة إلى التهرب من دفع الإشتراكات وعدم التصريح الحقيقي لعدد ساعات العمل للمستخدم.

خلاصة الفصل:

إن نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر يمثل الأمن الإجتماعي في ضمان مستوى معين من الدخل للأفراد في حالة تعرضهم للخطر الاجتماعي. وبما أن الضمان الإجتماعي يمثل أحد أهم أدوات الدولة، والذي تستخدمه لتخفيف من أثار الفقر أو انخفاض المداخيل أو لتعزيز العدالة الإجتماعية وضمان إعادة توزيع الثروات، لذلك يشكل موضوع الضمان الإجتماعي إحدى الإهتمامات القائمين على السياسة الإجتماعية. ويعبر الضمان الإجتماعي عن مجموعة من الإجراءات والبرامج التي توفرها الدولة لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع.

نشأ نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، حيث تم إنشاء صناديق مختلفة لتقديم خدمات محدودة للعمال. وبعد الإستقلال، شهد النظام تطورات هامة توسعت معها قاعدة التغطية لتشمل فئات إجتماعية واسعة، اليوم، يعدّ الضمان الإجتماعي ركيزة أساسية في منظومة التكافل الإجتماعي في الجزائر، حيث يقدم خدمات متنوعة تشمل: التأمين على المرض، التأمين على الأمومة، التأمين على العجز، التأمين على الشيخوخة، التأمين على البطالة يواجه نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر بعض التحديات، مثل: العجز المالي، توسيع قاعدة التغطية، تحسين جودة الخدمات، مكافحة الفساد.

ولقد عرفت منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر إصلاحات ابتداء من سنة 2000، وكانت تهدف إلى تحسين جودة الأداء، العصرنة، والحفاظ على التوازنات المالية لهيئات الضمان الإجتماعي. إلا أن الأزمة الصحية (كوفيد -19) كشفت عن جودة أداء هيئات الضمان الإجتماعي وهذا راجع إلى إعتمادها على تشكيلة من الخدمات الرقمية، أو منصات رقمية وخاصة نظام الشفاء.

إن جائحة كورونا (كوفيد -19) الذي شهدها العالم في السنوات الأخيرة أدت بالدول إلى مراجعة أولوياتها في السياسة الإجتماعية، حيث أصبح من الضروري العمل على تعزيز منظومة الضمان الإجتماعي بهدف تحقيق الإنعاش الإجتماعي من خلال توسيع التغطية الإجتماعية، تمويل برامج الحماية الإجتماعية ومتابعتها، إعادة النظر في كل من التأمين الإجتماعي والمساعدات الاجتماعية، يعد الضمان الاجتماعي في الجزائر إنجازا هاما، لكنّه لا يزال بحاجة إلى المزيد من التطوير لمواجهة التحديات وتحقيق أهدافه في ضمان حياة كريمة للمواطنين.

الفصل الثالث

دراسة العلاقة بين المؤشرات الإقتصادية ومؤشرات ميزانية صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء، غير الأجراء بإستعمال طريقة المركبات الأساسية **PCA**

خلال الفترة من (2000-2021)

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات ميزانية صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء، حيث يعتبر التحليل الإقتصادي الكلي يقدم تفسير شامل لما نشاهده من تقلبات وتذبذبات في المؤشرات الإقتصادية على المستوى الكلي بين إرتفاع وإنخفاض من سنة لأخرى حسب التغيرات الإقتصادية الواردة، فالتحليل الكلي يساعد على معرفة الدور الإيجابي والسلبي للسياسات الإقتصادية للحكومة، ومن هذا المنطلق إعتمدنا في تحليل هذه العلاقة على طريقة المركبات الأساسية التي تعتبر من بين الطرق الإحصائية المستعملة في حالة الإعتماد على مؤشرات مختلفة ومتعددة، وتفسير الظواهر الإقتصادية، و بإستعمال هذه الطريقة يسهل معرفة المتغيرات الاقتصادية التي لها أبعاد سواء إيجابية أو سلبية على مؤشرات ميزانية صناديق الضمان الاجتماعي، وبالتالي سوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول: لمحة عن نشأة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء (المديرية العامة).**
- **المبحث الثاني: التحليل الوصفي للمتغيرات الإقتصادية ومؤشرات ميزانية صناديق الضمان الاجتماعي (CNAS-CASNOS) خلال الفترة من (2000-2021) بإستعمال طريقة المركبات الأساسية (PCA).**
- **المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين مؤشرات الضمان الإجتماعي والإقتصاد الكلي في ظل الأزمات الاقتصادية.**

المبحث الأول: لمحة على الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء (المديرية العامة)

في هذا المبحث سوف نقوم بعرض تركيبة صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء (المديريات العامة)، وذلك من خلال تقديم مهام وهياكل كل مديرية والأخطار تغطيها، لذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين الأول متعلق بالديرية العامة(CNAS)، والمطلب الثاني متعلق بالمديرية العامة (CASNOS).

المطلب الأول: لمحة على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (المديرية العامة بن عكنون)

تتميز صناديق الضمان الاجتماعي بكونها مرافق عامة ذات طابع إجتماعي يتم تسييرها ذاتيا بناء على إشتراكات العمال بالدرجة الأولى ومساهمة الدولة، كما أنها تتميز عن باقي الهيئات العمومية الأخرى كون أن لها طابع تضامني وتشاركي بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وتتكون هذه الصناديق من طابع إداري وهيكلي، كما هو موضح في هذا المبحث.

الفرع الأول: ماهية الصندوق (CNAS)

حسب المادة 49 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في يناير1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، يعرف صندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء أنه مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي (Jora, 2024) ، يعد هذا الصندوق أقدم صناديق الحماية أو الضمان الإجتماعي في الجزائر، تأسس سنة 1957 حيث يقوم بتسيير الأداءات الإجتماعية المتعلقة بالعمال الأجراء ومختلف حوادث العمل والأمراض المهنية، تسجيل وترقيم العمال الأجراء، تحصيل الإشتراكات، ترقية وتنظيم الرقابة الطبية ومختلف منازعات الضمان الإجتماعي، إبرام الاتفاقيات مع الأطباء الممارسين والمؤسسات الطبية ومن مهام الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال:

- تسيير أداءات التأمينات الإجتماعية (المرض، الأمومة، العجز والوفاة) وكذا حوادث العمل والأمراض المهنية؛
- تسيير المنح العائلية؛
- تحصيل الاشتراكات؛
- الرقابة والمنازعات المتعلقة بتحصيل الإشتراكات الموجهة لتمويل الأداءات؛

- منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم إجتماعيا وكذا أصحاب العمل؛
- المساهمة في ترقية السياسة الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية؛
- تسيير الأداءات المتعلقة بالأشخاص المستفيدين من الإتفاقيات الثنائية للضمان الإجتماعي؛
- إجراء الرقابة الطبية لفائدة المستفيدين؛
- القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال وذوي حقوقهم من الأداءات الجماعية، على شكل إنجازات ذات طابع صحي واجتماعي؛
- تسيير صندوق المساعدة والنجدة؛
- إبرام إتفاقيات مع مقدمي العلاج؛
- إعلام المستفيدين وأصحاب العمل بحقوقهم وإلتزاماتهم.

1. تعريف المديرية العامة للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء

هي هيئة موضوعة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، ومن مهام الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال:

- تسيير أداءات التأمينات الإجتماعية (المرض، الأمومة، العجز والوفاة) وكذا حوادث العمل والأمراض المهنية؛
- تسيير المنح العائلية؛
- تحصيل الاشتراكات؛
- الرقابة والمنازعات المتعلقة بتحصيل الإشتراكات الموجهة لتمويل الأداءات؛
- منح رقم تسجيل وطني للمؤمن لهم إجتماعيا وكذا أصحاب العمل؛
- المساهمة في ترقية السياسة الرامية إلى الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية؛
- تسيير الأداءات المتعلقة بالأشخاص المستفيدين من الإتفاقيات الثنائية للضمان الإجتماعي؛
- إجراء الرقابة الطبية لفائدة المستفيدين؛

- القيام بالنشاطات الرامية إلى تمكين العمال وذوي حقوقهم من الأداءات الجماعية، على شكل إنجازات ذات طابع صحي واجتماعي؛
- تسيير صندوق المساعدة والنجدة؛
- إبرام إتفاقيات مع مقدمي العلاج؛
- إعلام المستفيدين وأصحاب العمل بحقوقهم وإلتزاماتهم.

2. وظائف المديرية:

تتمثل وظائف المديرية العامة للضمان الإجتماعي في:

- إعداد التشريع والتنظيم المتعلقين بالضمان الإجتماعي والتعاضدية الإجتماعية؛
- ضمان التنسيق بين هيئات الضمان الإجتماعي وتنشيطها ومراقبتها؛
- المشاركة في أعداد الإتفاقيات والإتفاقات الدولية في مجال الضمان الإجتماعي والتفاوض بشأنها؛
- تحليل حسابات الضمان الإجتماعي واقتراح التدابير الرامية إلى تدعيم توازنه المالي والحفاظ عليه؛
- إعداد وإقتراح التدابير الرامية على ترشيد نفقات الضمان الإجتماعي بما فيها تطوير المراقبة الطبية؛
- المشاركة بالعلاقة مع القطاعات المعنية، في أشغال إعداد وتحيين مدونات وتسعيرات خدمات علاج الصحة؛
- المشاركة في تطوير إجراءات وآليات التعاقد؛
- المبادرة بكل الدراسات والبحوث الرامية إلى ضبط منظومة الضمان الإجتماعي والحفاظ عليها وتطوير الأشكال التكاملية للحماية؛
- إقتراح كل التدابير لتحسين نظام تحصيل إشتراكات الضمان الإجتماعي؛

دراسة طلبات الترخيص بقبول الهبات والوصايا الممنوحة من المنظمات الأجنبية.

الشكل رقم (3-1) : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء

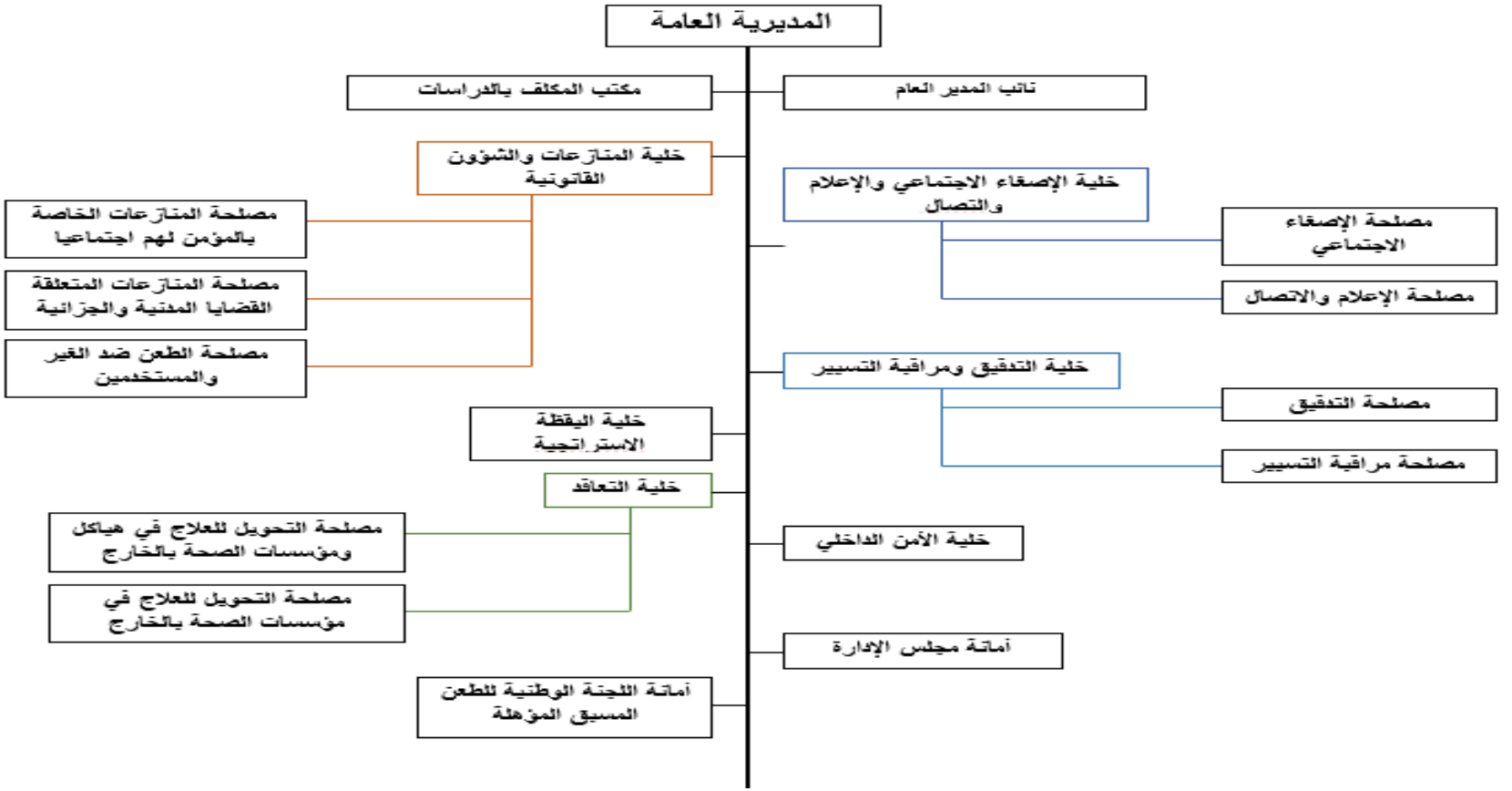

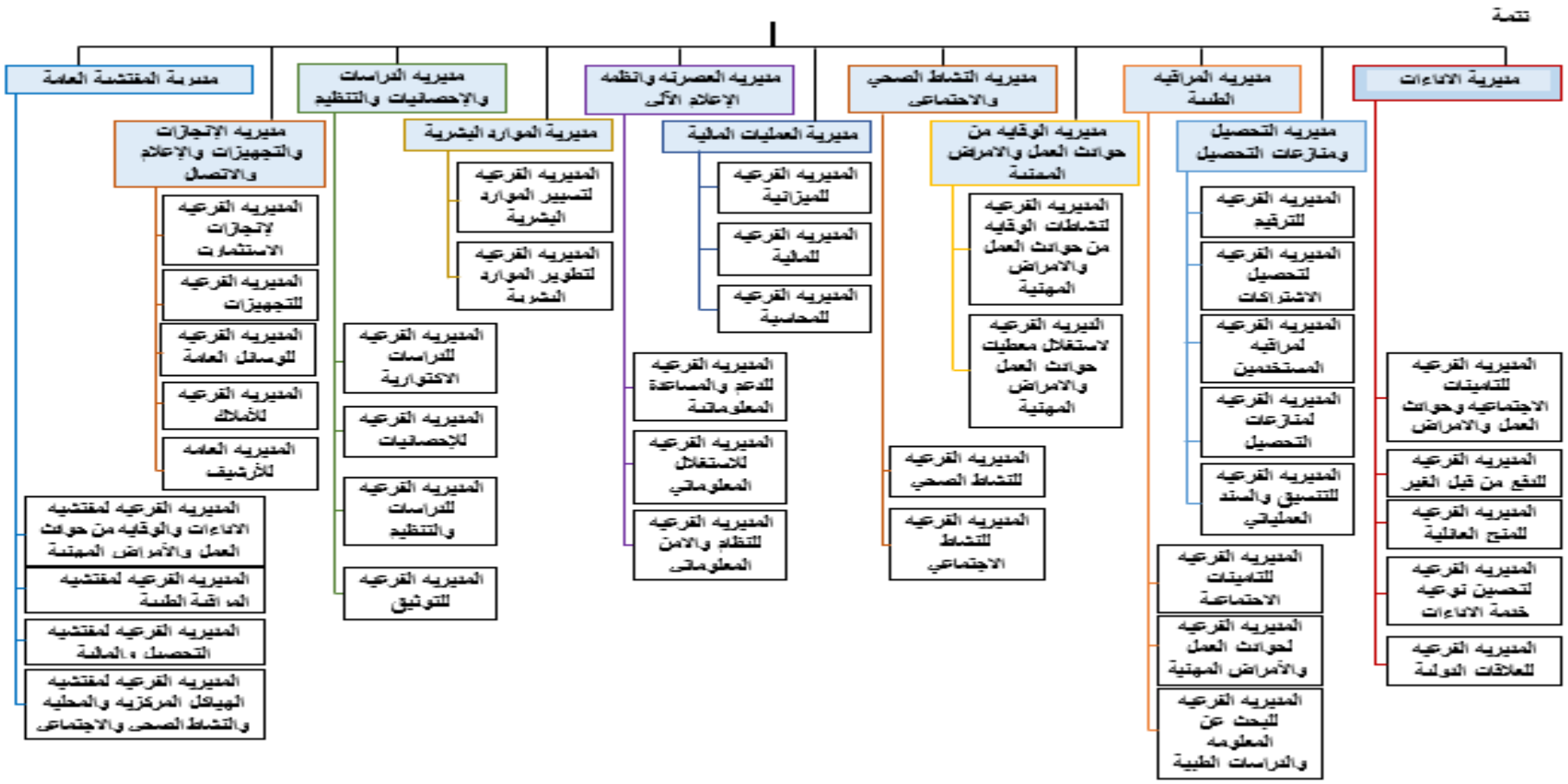

المصدر: المديرية العامة (CNAS)

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء

حسب قرار المؤرخ في 9 محرم عام 1441 الموافق 9 سبتمبر سنة 2019، الذي يحدد التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء (المعهد الوطني للعمل، 2021، صفحة 167) ، يضم الصندوق في إطار المهام المخولة له في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة 1992، على زيادة المصالح المركزية للمديرية العامة من وكالات ولائية ومراكز الدفع للبلديات وملحقات المؤسسة أو الإدارة وكذا مؤسسات، وكل هذا سوف نقوم بإدراجه في هذا الجانب وتتكون المديرية العامة للضمان الاجتماعي حسب المواد أعلاه المنصوصة في الجريدة الرسمية رقم 56 لسنة 2019 [36]من ما يلي:

- **المديريات العامة:**

تحتوي المديرية العامة على 11 مديرية وذالك وفق القانون تابعة لها تقوم بالمهام التالية:

1. **مديرية الأداءات :**

حسب المادة 4 من القرار رقم 19/09 تتولى مديرية الأدات ما يأتي:

- تنظيم ومتابعة تسيير أداءات التأمينات الإجتماعية؛
- دفع لحساب هيئات الأخرى التابعة للضمان الإجتماعي، الأداءات في إطار الإتفاقيات؛
- ضمان سير لجنة المساعدة والإسعاف وتسيير صندوق لجنة المساعدة والإسعاف، المنصوص عليها في المادة 90 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الإجتماعية؛
- إبرام الإتفاقيات المنصوص عليها في المادة 60 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الإجتماعية؛
- السهر على تطبيق الأحكام المنصوص عليها في الإتفاقيات الثنائية الخاصة بالضمان الإجتماعي، والقيام بتصفية الحسابات الناشئة عن تطبيق هذه الإتفاقيات؛
- تحسين نوعية الأداءات الإجتماعية المقدمة؛

[36] قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1441 الموافق 9 سبتمبر سنة 2019، يحدد التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، الجريدة الرسمية، رقم 56، العدد 69، الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر سنة 2019، ص(25-32).

- الأمر بدفع الفواتير لفائدة مؤسسات العلاج بالخارج في الإطار التعاقدي.

حسب المادة 5 من القرار رقم 19/09 تتولى مديرية التحصيل والمنازعات ما يأتي:

- قيد المستخدمين؛
- قيد العمال الأجراء المنتسبين للضمان الإجتماعي؛
- مسك وتحيين مختلف بطاقيات المكلفين في مجال الضمان الإجتماعي؛
- تحصيل إشتراكات الضمان الموجهة لتمويل الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء؛
- المنازعات المتعلقة بتحصيل إشتراكات الضمان الإجتماعي؛
- مراقبة مدى تنفيذ الإلتزامات الملقاة على عاتق المكلفين في مجال الضمان الإجتماعي؛
- وضع الأموال الضرورية لدفع الأداءات وتكاليف السير تحت تصرف كل صندوق للضمان الإجتماعي في حدو الأقساط المحددة؛
- إعلام المكلفين بحقوقهم وواجباتهم المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- المساهمة في الأعمال التي تقوم بها السلطات المختصة في مجال مكافحة العمل غير الرسمي والتهرب في مجال الضمان الإجتماعي، وتطوير نشاطات التعاون الإداري؛
- المساهمة في الأعمال مع كل الإدارات والهيئات المعنية في النشاطات والتدابير المقررة من قبل السلطات العمومية في مجال تبسيط الإجراءات الإدارات في العلاقات مع المواطنين.

3.مديرية المراقبة الطبية:

حسب المادة 6 من القرار رقم 19/09 تتولى مديرية المراقبة الطبية ما يأتي:

- القيام بدور المستشار الطبي لديرية العامة؛
- تنظيم المراقبة الطبية وتوحيد نمطها وتنسيق أعمالها؛
- المشاركة في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها في كل دراسة أو أشغال في اللجنة التقنية ذات الطابع الطبي؛
- القيام بأي دراسة تتعلق بما يأتي؛
- مقياس العجز؛

- المشاركة وإبداء الرأي وإقتراحات حول القائمة العامة للأعمال المهنية وقائمة المواد الصيدلانية القابلة للتعويض؛
- الأجهزة والأعضاء الإصطناعية؛

– جداول الأمراض المهنية المنصوص عليها في المادة 64 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في يوليو سنة 1983 والمتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية.

– الأمراض طويلة المدى والأمراض التي تمنح الحق في الأداءات العينية بنسبة 100%؛

– تطوير النشاطات التشاورية مع ممتهني الصحة على أساس المراجع المتفق عليها من أجل ممارسة طبية جيدة؛

– ضمان التكفل بالمؤمن لهم إجتماعيا وذوي حقوقهم لدى هياكل ومؤسسات الصحة العمومية، وذلك بالتنسيق مع الهياكل المركزية المعنية في إطار التعاقد.

4.مديرية الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية:

حسب المادة 7 من القرار رقم 19/09 تتولى مديرية الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية ما يأتي:

- المشاركة العلاقات مع الهيئات الأخرى المختصة في هذا المجال في ترقية سياسة الوقاية من المخاطر المهنية؛
- تسيير صندوق الوقاية؛
- تنظيم المراقبات والتحقيقات قصد السهر على إحترام المستخدمين لواجباتهم في مجال الوقاية والامن وطب العمل؛
- إستغلال وتحليل المعطيات في مجال حوادث العمل والأمراض المهنية.

5. مديرية النشاط الصحي والاجتماعي:

حسب المادة 8 من القرار رقم 19/09 تتولى مديرية النشاط الصحي والإجتماعي ما يأتي:

- التشخيص والعلاج المتخصص؛
- الوقاية الصحية؛
- إعادة التأهيل الإجتماعي والمهني لضحايا حوادث العمل والأشخاص الذين يعانون من نقص جسماني؛

- الحماية الصحية للطفولة والأسرة؛
- إستقبال الطفولة المبكرة؛
- التكفل الطبي والنفسي والتربوي والمرافقة الملائمة؛
- التكفل النفسي وتصحيح النطق؛
- الخدمة الإجتماعية؛
- النشاط الإجتماعي لفائدة المتقاعدين.

6. **مديرية العمليات المالية:**

حسب المادة 9 من القرار رقم 19/09 تتولى مديرية العمليات المالية ما يأتي:

- تحضير مشروع ميزانية الصندوق بالإتصال مع الهياكل المعنية ومتابعة تنفيذها؛
- مسك محاسبة الصندوق الممركزة ومتابعة ومراقبة محاسبة الوكالات الولائية والمؤسسات؛
- السهر على حسن تنفيذ العمليات المالية وضبطها وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها؛
- ضمان التنسيق المالي وتحيين وثائق التسيير المالي والمحاسبي اللازمة لعمليات المراقبة التي يخضع لها الصندوق.

7. **مديرية العصرنة والإعلام الآلي:**

حسب المادة 10 من القرار رقم 19/09 تتولى مديرية العصرنة والإعلام الآلي ما يأتي:

- السهر على تطبيق البطاقة الإلكترونية للمؤمن له اجتماعيا " الشفاء"؛
- إجراء الدراسات المعلوماتية وانجاز التطبيقات الإلكترونية؛
- ضمان تنسيق بين نيابات المديريات العصرنة وأنظمة الإعلام للوكالات الولائية، ومتابعتها وتقييميها التقني؛
- ضمان صيانة تجهيزات الاعلام الآلي والمساعدة التقنية لإستعمالها؛
- تنفيذ الإستراتيجية المعلوماتية للصندوق؛
- ضمان اليقظة التكنولوجية في مجال أنظمة الإعلام الآلي؛
- ضمان الأمن المعلوماتي للصندوق.

8. **مديرية الموارد البشرية:**

حسب المادة 11 من القرار رقم 19/09 تتولى مديرية الموارد البشرية ما يأتي:

- ضمان الموارد البشرية في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية والتعاقدية المعمول بها؛
- دراسة وإقتراح التدابير اللازمة لتحسين ظروف عمل مستخدمي الصندوق؛
- ضمان التسيير التقديري للمهن والكفاءات بغرض تثمين وتطوير الموارد البشرية؛
- تنشيط اللجان المختصة في مجال تسيير الحياة المهنية وتطوير الموارد البشرية؛
- متابعة تسيير الخدمات الإجتماعية التابعة للصندوق؛
- تقييم ومتابعة تسيير النزاعات الفردية والجماعية على مستوى المديرية العامة والوكالات الولائية والمؤسسات التابعة للصندوق.

9.مديرية الإحصاء والتنظيم:

حسب المادة 12 من القرار رقم 19/09 تتولى مديرية الإحصاء والتنظيم ما يأتي:

- القيام بدراسات من أجل تحسين وانسجام الإجراءات والوثائق، والقيام بنشاطات تهدف إلى تنظيم الصندوق؛
- إعداد الاقتراحات في مجال تحيين إجراءات العمل؛
- جمع المعطيات والمعلومات الإحصائية ومركزتها ومعالجتها؛
- تقديم واقتراح مؤشرات التسيير؛
- تأسيس رصيد وثائقي وتسييره في جميع مجالات نشاط الصندوق؛
- إجراء الدراسات الإكتوارية.

10.مديرية الإنجازات والتجهيزات والوسائل:

حسب المادة 13 من القرار رقم 19/09 تتولى مديرية الإنجازات والتجهيزات والوسائل ما يأتي:

- تنسيق ومتابعة وتسيير إنجاز إستثمارات الصندوق؛
- ضبط حاجيات التجهيز لجميع هياكل الصندوق، وضمان إنجازها واقتنائها وتسييرها؛
- ضمان عمليات تموين الصندوق في مجال اللوازم ومعدات التسيير؛
- ضمان عمليات جرد أملاك الصندوق العقارية والمنقولة وتحيينها؛
- تسيير بطاقيات أملاك الصندوق؛
- ضمان تسيير الأرشيف على المستوى المركزي والإشراف على تسييره على المستوى المحلي؛

- إعداد دفاتر الأعباء النموذجية في مجال التهيئة، الإقتناء والإنجازات.

11.مديرية المفتشية العامة:

تتولى حسب المادة 14 من القرار رقم 19/09 تتولى مديرية المفتشية العامة ما يأتي:

- تتولى المديرية مهام التفتيش والمراقبة ما يأتي:
- مدى تطبيق التشريع والتنظيم في الميادين المرتبطة بمهام الصندوق؛
- الأداءات المدفوع اجرها؛
- السير المالي والمحاسبي للوكالات الولائية والمؤسسات؛
- تنظيم وسير الوكالات الولائية والمؤسسات.

- **الوكالات الولائية:**

تتولى الوكالة الولائية التابعة للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء، تحت سلطة المدير، زيادة على دورها المتمثل في تنظيم وتنسيق ومراقبة نشاطات مراكز دفع البلديات وفروع المؤسسات أو الإدارات، المهام الآتية:

- ضمان خدمة الأداءات العينية والنقدية للتأمينات الإجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية وكذا الأداءات العائلية؛
- ضمان تحصيل الإشتراكات ومراقبة الإلتزامات المكلفين والقيام فيما يخصهم بعمليات المنازعات في التحصيل؛
- ممارسة المراقبة الطبية؛
- ضمان تأدية النشاطات الموكلة لها في مجال الوقاية من حوادث العمل والأمراض المهنية؛
- ضمان تسيير الهياكل ذات الطابع الصحي والإجتماعي التابعة لإختصاصها؛
- مسك محاسبة الوكالة وتنفيذ العمليات المالية وتنسيقيها؛
- ضمان توظيف وتنفيذ وإستغلال برامج الإعلام الآلي المطورة من قبل المديرية العامة؛
- ضمان تسيير الموارد البشرية والمادية للوكالة لتنفيذ الإستثمارات الموكلة لها؛
- ضمان تسيير الأرشيف وأملاك الوكالة؛
- تجميع الإحصائيات وضمان تسيير الرصيد الوثائقي؛

- ضمان المراقبة الداخلية؛
- ضمان تنفيذ التعاقد؛
- ضمان الإصغاء الاجتماعي وتنفيذ النشاطات الإعلامية و الإتصالية الموكلة لها؛
- تسيير المنازعات والشؤون القانونية؛
- ضمان الأمن الداخلي؛
- ضمان أمانة الجنة المحلية للطعن المسبق المؤهلة؛
- ضمان أمانة لجنة العجز الولائية.

1.تصنيف الوكالات الولائية:

تصنف الوكالات الولائية إلى ثلاثة(3) أصناف كما هو موضح في الشكل، وتتم مراجعة معايير تصنيف الوكالات كل خمس سنوات، وتصنف على أساس المعايير الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-2): معايير تصنيف الوكالات الولائية

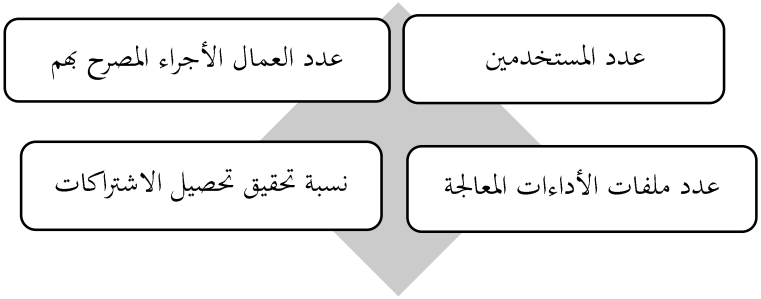

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المادة 24 من القرار رقم 19/09.

الشكل رقم (3-3): تصنيف الوكالات الولائية

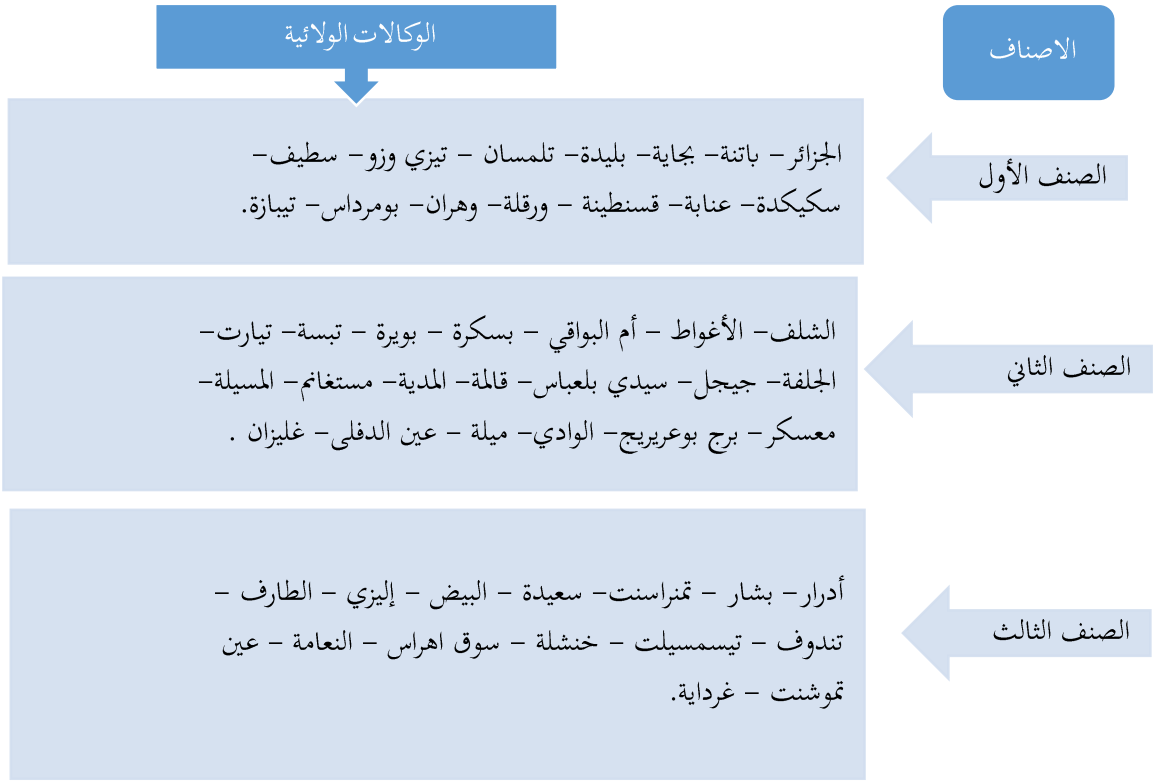

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد الملحق بالجريدة الرسمية رقم 56 عدد 69 الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 2019، ص 32.

2.الهيكل التنظيمي للوكالات الولائية:

تضم الوكالة الولائية مديريات فرعية وخلايا كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم(3-4): الهيكل التنظيمي للوكالات الولائية.

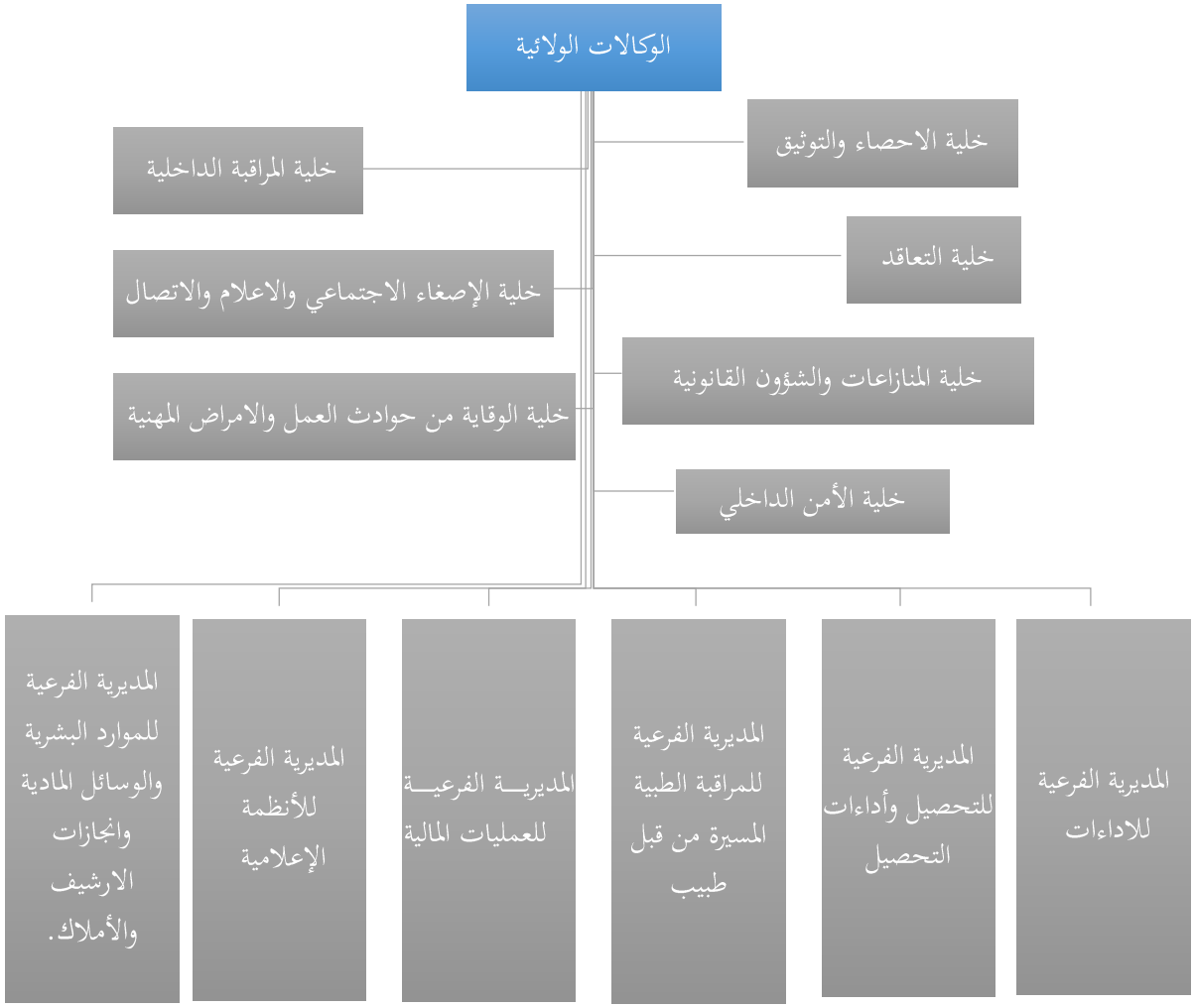

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على المادة رقم 24 من القرار رقم 19/09

المطلب الثاني: لمحة عن نشأة الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء (المديرية العامة)

يقدم صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء التغطية الاجتماعية للفئات التالية (الأطباء، المحامون، المهنيون، الحرفيون، التجار وغيرهم)، سواء أشخاص طبيعيين أو معنويين يمارسون نشاط خاص لحسابهم، وبالتالي فإن هذا الصندوق يقوم بتقديم الخدمات بناءا على إشتراكات منتسبيه، وبخصوص هيكله الإداري والتنظيمي فقد تم بموجب قرار المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1436 الموافق 15 يناير سنة 2015، الذي حدد التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الخاص بغير الأجراء كما يلي[37]:

المادة02: تحت سلطة المدير العام الذي يساعده مدير عام مساعد ومديرون مركزيون ومستشارون من بينهم مستشار مكلف بالشؤون القانونية، يشمل تنظيم الصندوق هياكل مركزية وهياكل محلية.

الفرع الأول: ماهية الصندوق (CASNOS)

بمرسوم تنفيذي 92-07 المؤرخ 04 جانفي 1992، أنشئ الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء (CASNOS)، يعتبر المسؤول عن الحماية الإجتماعية للفئات المهنية التي تعمل لحسابها الخاص، والتي تشمل التجار والسائقين والحرفين وكذا أصحاب المهن الحرة والصناعيين والفلاحين ...الخ.

[37] قرار المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1436 الموافق 15 يناير سنة 2015، يحدد التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الخاص بغير الأجراء، الجريدة الرسمية رقم 58، العدد 17، الصادرة بتاريخ 15 أفريل سنة 2015.

الفرع الثاني: الهياكل المركزية للصندوق:

تتضمن الهايكل المركزية للصندوق عدة خلايا و مديريات كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-5) : الهياكل المركزية للصندوق

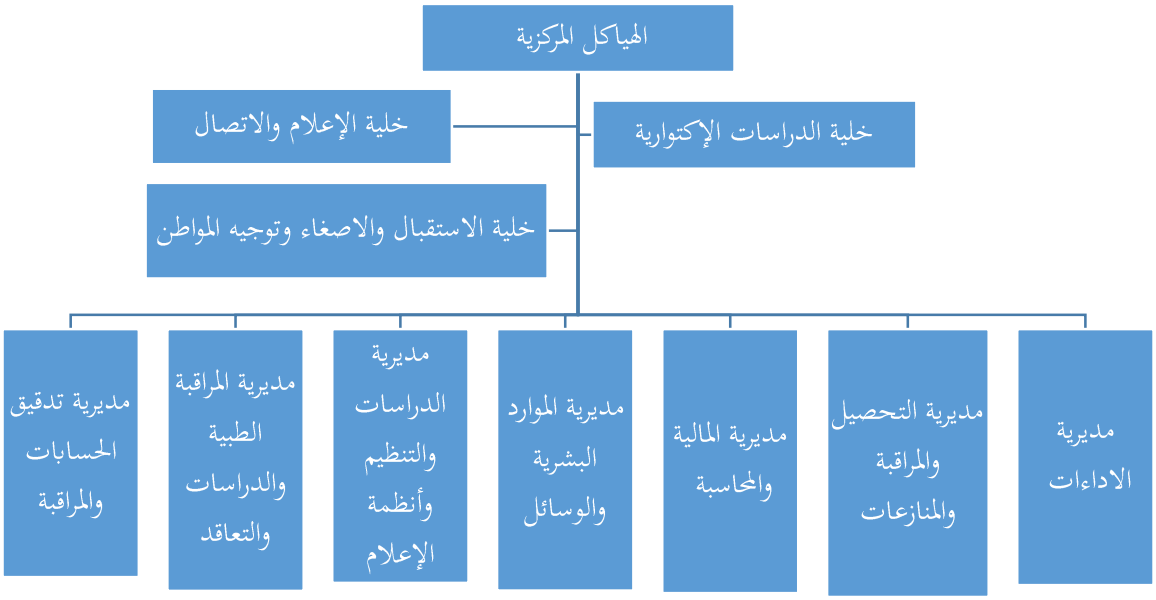

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد: المادة 03 من القرار قرار المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1436 الموافق 15 يناير سنة 2015، الجريدة الرسمية رقم 58 العدد 17 لسنة 2015.

1.1 مديرية الأداءات:

حسب المادة 4 من القانون السالف الذكر ما يلي:

- ضمان تنظيم وتنسيق العمليات المرتبطة بدفع أداءات التأمينات الإجتماعية ومعاشات ومنح التقاعد المنجزة في الوكالات الولائية ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- ضمان متابعة وتنفيذ جهاز التكفل بالعلاجات الصحية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تقييم نشاطات الوكالات الولائية وتنسيقيها؛
- السهر على تطبيق النصوص المسيرة للأداءات الإجتماعية والأحكام المنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية للضمان الإجتماعي.

وتظم مديريتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية للأداءات التأمينات الإجتماعية.
- المديرية الفرعية للأداءات التقاعد.

2.1 مديرية التحصيل والمراقبة والمنازعات :

تتولى حسب المادة 05 من القانون السالف الذكر:

- تنظيم وتنسيق ومتابعة عمليات التحصيل، لاسيما تلك المتعلقة بإنتساب المكلفين للضمان الإجتماعي وتحصيل إشتراكات الضمان الإجتماعي وعمليات المراقبة وإجراءات التحصيل الجبري؛
- تحديد وضع حيز التنفيذ استراتيجية متعددة السنوات للتحصيل وأليات ملائمة لتوسيع قاعدة المنتسبين وكذا خطة العمل السنوية؛
- تحديد وضع حيز التنفيذ خطة العمل للمراقبة؛
- تقييم أداءات أعوان مراقبة الضمان الاجتماعي؛
- متابعة أعمال لجان الطعن المسبق المؤهلة؛
- تحليل المعطيات المتعلقة بمختلف قطاعات نشاط المكلفين وتحديد كيفية استغلالها؛
- تحديد العناصر والمعايير القاعدية التي تسمح بإعداد خطة العمل؛
- التعرف على وظائف وقواعد التسيير التي يجب وضعها في نظام تسيير التحصيل.
- وتضم 3 مديريات فرعية وخلية:

*المديرية الفرعية للتحصيل.

*المديرية الفرعية لمراقبة المكلفين.

*المديرية الفرعية للمنازعات.

* خلية التحليل والتلخيص.

3.1 مديرية المالية والمحاسبة:

حسب المادة 06 من القانون السالف الذكر:

- إعداد الميزانية السنوية للصندوق وضمان متابعة تنفيذها؛
- ضمان العمليات المالية والمحاسبة ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- السهر على المسك المنتظم لحسابات الصندوق وتحينيها؛
- ضمان تنظيم المحاسبة المالية وتسييرها وتنسيقها ومراقبتها؛
- جمع الجداول المالية وتحليلها؛
- إعداد وثائق التلخيص المتعلقة بتسيير المحاسبة؛
- تحيين جداول التقارب؛
- وتضم 03 مديريات فرعية:

*المديرية الفرعية للمالية.

*المديرية الفرعية للميزانية.

*المديرية الفرعية للمحاسبة.

4.1 مديرية الموارد البشرية والوسائل:

حسب المادة 07 من القانون السالف الذكر:

- تنظيم وتسيير الموارد البشرية والمادية وكذا أملاك الصندوق؛
- إعداد التسيير التقديري للموارد البشرية في إطار الاحكام التشريعية والتنظيمية والتعاقدية السارية المفعول؛
- إعداد خطط التكوين والتوظيف بالتنسيق مع جميع الهياكل المركزية؛
- متابعة تسيير الموارد البشرية وخطط المسار المهني وتنظيمها؛
- تسيير ومتابعة المنازعات في مجال علاقات العمل؛
- وتضم 04 مديريات فرعية:

*المديرية الفرعية للموارد البشرية.

*المديرية الفرعية للتكوين.

*المديرية الفرعية للوسائل العامة.

*المديرية الفرعية للأملاك.

5.1 مديرية الدراسات والتنظيم وأنظمة الإعلام:

تتولى حسب المادة 08 من القانون السالف الذكر:

- تصور وإنجاز ووضع حيز التنفيذ أنظمة الإعلام لتسيير أنشطة الصندوق والإشراف عليها، بالإتصال مع الهياكل المعنية؛
- تصور ووضع والإشراف على منشآت الشبكات وتجهيزات إرسال المعطيات والسهر على أمن الشبكة؛
- دراسة نماذج وآليات التواصل الداخلي بين نظام إعلام صناديق الضمان الإجتماعي والهيئات الأخرى في إطار التنسيق والإتفاقيات المبرمة؛
- إدارة ومتابعة البوابات والموقع الإلكتروني وكذا الشبكة المعلوماتية الداخلية؛
- إعداد بالتنسيق مع الهيكل المكلف بالتكوين مخطط تكوين مستعملي أنظمة تسيير النشاطات؛
- تحديد المقاربات المنهجية في مجال التنظيم؛
- العمل على تقييس مناهج وإجراءات العمل وتحسينها؛
- تحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بنشاطات الصندوق؛
- إعداد الجداول التلخيصية للتسيير؛
- تشكيل وتسيير الرصيد الوثائقي للصندوق؛
- وتضم 04 مديريات فرعية:

*المديرية الفرعية للدراسات المعلوماتية.

*المديرية الفرعية للتنظيم والإحصائيات والرصيد الوثائقي.

*المديرية الفرعية لإستغلال المعلوماتية.

*المديرية الفرعية للشبكة والأمن المعلوماتي.

6.1 مديرية المراقبة الطبية:

تتولى حسب المادة 09 من القانون السالف الذكر:

- تتولى هذه المديرية التي يديرها طبيب رئيس على الخصوص ما يلي:
- ضمان الاستشارة الطبية لدى المديرية العامة وتنسيق النشاطات المرتبطة بالمجال الطبي؛
- ضمان تسيير المنازعات الطبية ومتابعتها؛
- ضمان تسيير المنازعات الطبية ومتابعتها؛
- ضمان تسيير الأخطار المرتبطة بالنشاط المهني؛
- جمع وتحليل إحصائيات المراقبة الطبية؛
- تقييم ومتابعة حكام التقاعد في مجال المراقبة الطبية؛
- تدقيق ومتابعة طلبات التحويل للعلاج داخل الوطن وخارجه؛
- تصور ووضع حيز التنفيذ خطة عمل المراقبة الطبية؛
- وتضم مديريتين فرعيتين:

*المديرية الفرعية للمراقبة الطبية.

*المديرية الفرعية للدراسات والتقاعد.

7.1 مديرية تدقيق الحسابات والمراقبة:

تتولى حسب المادة10 من القانون السالف الذكر:

القيام بمهام تدقيق الحسابات ومساعدة وتقييم ومراقبة الهياكل المركزية والمحلية التابعة للصندوق، والتي تخص على الخصوص:

*مدى تطبيق التشريع والتنظيم المعمول بهما.

*التسيير المالي والمحاسبي.

*التنظيم والتسيير.

*مستويات المردودية والأداء.

- إقتراح تدابير من شأنها تفادي الإختلالات وتحسين تنظيم الهياكل المركزية والمحلية للصندوق وفعاليتها ونجاعتها.

- وتضم مديريتين فرعيتين:

*المديرية الفرعية لتدقيق الحسابات.

*المديرية الفرعية لمراقبة التسيير.

8.1 خلية الدراسات الإكتوارية الموضوعية:

تتولى تحت سلطة المدير العام حسب المادة11 من القانون السالف الذكر ما يلي:

- جمع المعلومات الضرورية للقيام بدراسات إكتوارية في مجال الضمان الإجتماعي؛
- القيام بالدراسات والتحاليل التي تسمح للمسيرين المعنيين الحصول على مقاييس وقواعد التسيير الخاصة بكل فرع من فروع الصندوق على المدى القصير والمتوسط والطويل التي من شأنها ضمان ديمومة منظومة الضمان الإجتماعي؛
- تقييم الأثار المالية لكل تشريع أو تنظيم جديد في مجال الضمان الإجتماعي.

9.1 خلية الإعلام والإتصال الموضوعة:

تتولى تحت سلطة المدير العام حسب المادة12 من القانون السالف الذكر ما يلي:

- إقتراح بالإتصال مع المديريات المعنية برامج الإعلام والإتصال الداخلي والخارجي.
- تطوير بالإتصال مع الهياكل المعنية، دعائم الإعلام والإتصال.
- تنفيذ أنشطة الإعلام والإتصال للصندوق ومتابعتها وتقييمها.

10.1 خلية الاستقبال والإصغاء :

تتولى تحت سلطة المدير العام ومديري الوكالات الولائية ومسؤولي الفروع والشبابيك الجوارية حسب المادة13 من القانون السالف الذكر ما يلي:

- إستقبال مرتفقي صناديق الضمان الإجتماعي والإصغاء إليهم والإتصال بهم وتوجيههم ومرافقتهم لتسوية طلباتهم في مجال الضمان الإجتماعي؛
- تلخيص وتحليل المعلومات وإقتراح التدابير الضرورية لتحسين نوعية الأداءات المقدمة.

2. الهياكل المحلية:

تضم الهياكل المحلية الوكالات الولائية التي تلحق بها فروع وشبابيك جواريه، وتتولى الوكالات الولائية تنظيم وتنسيق ومراقبة النشاطات المرتبطة بالأداءات الإجتماعية وتحصيل الإشتراكات وكذا المهام الإدارية والمالية، كما يتم تسيير الوكالة من طرف مدير يعين بقرار من الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي.

تصنيف الوكالات الولائية حسب المعايير التالية:

- عدد المكلفين والمنتسبين للضمان الإجتماعي.
- عدد المؤمن لهم إجتماعيا.
- إشتراكات الضمان الإجتماعي ونفقات الأداءات.

3. الوكالات الولائية:

تنظيم الوكالات الولائية كما يأتي:

- الوكالة الولائية من الصنف الأول، وتضم ستة 06 مديريات فرعية ومصلحة 01 خلية 01.
- الوكالة الولائية الصنف الثاني، وتضم مديريتين فرعيتين02 وخمس 05 مصالح وخلية01.
- الوكالة الولائية الصنف الثالث، وتضم مديريتين فرعيتين 02 وخمس 05 مصالح.

الشكل رقم (3-6): تنظيم الوكالات الولائية لصندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير أجراء

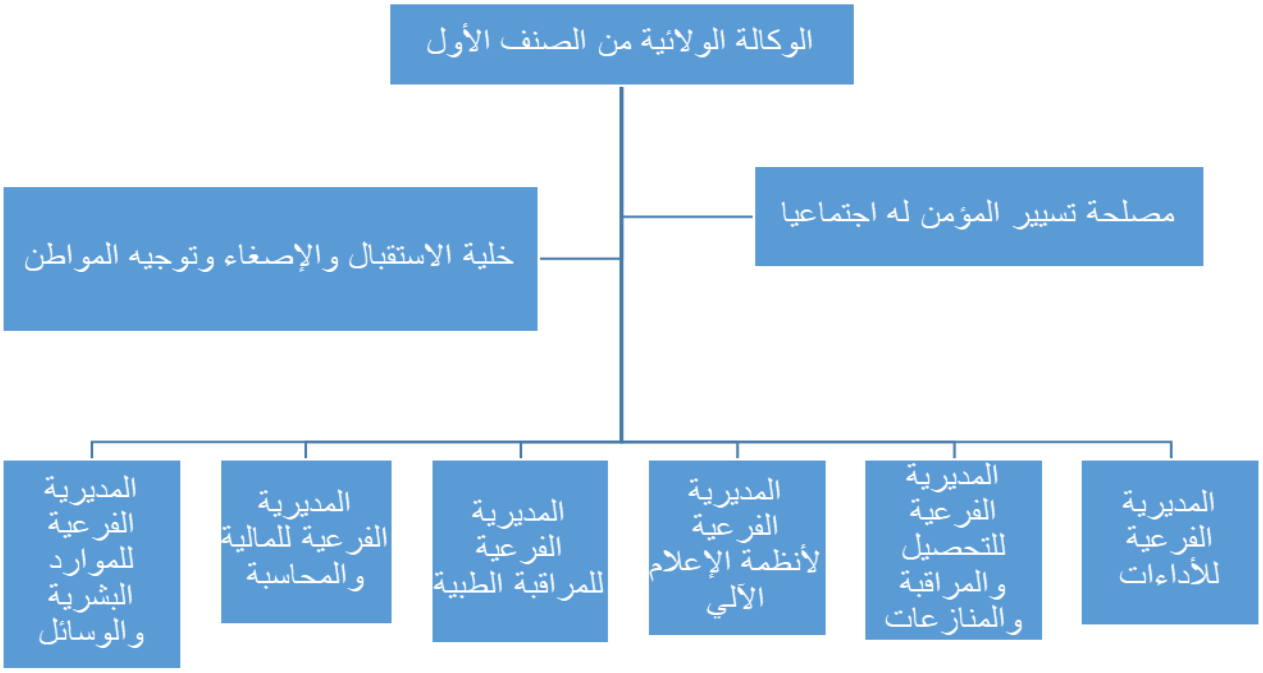

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد: المادة 19 من القرار قرار المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1436 الموافق 15 يناير سنة 2015، الجريدة الرسمية رقم 58 العدد 17 لسنة 2015.

يضمن فرع الوكالة الولائية كل العمليات المرتبطة بالأداءات الإجتماعية والمراقبة الطبية وكذا تلك المرتبطة بتحصيل إشتراكات الضمان الإجتماعي، ويسير فرع الوكالة الولائية رئيس فرع يعين بمقرر من المدير العام، ويضم:

- مصلحة الأداءات.
- مصلحة التحصيل والمنازعات.
- مصلحة المراقبة الطبية.
- مصلحة تسيير المؤمن له إجتماعيا.
- خلية الإستقبال والإصغاء وتوجيه المواطن.

وتتولى الشبابيك الجوارية ضمان العمليات المرتبطة بالأداءات الإجتماعية والمراقبة الطبية وتحصيل إشتراكات الضمان الإجتماعي، كما يسير الشباك الجواري عون يعينه المدير العام، وتنشأ الفروع والشبابيك الجوارية بمقرر من المدير العام، بناءا على إقتراح من مدير الوكالة الولائية على مستوى الدائرة أو البلدية أو عدة دوائر أو بلديات عندما يستدعي ذلك أنشطة التحصيل والأداءات.

الشكل رقم (3-7): تصنيف الوكالات الولائية لصندوق الضمان الإجتماعي للعمال الغير أجراء

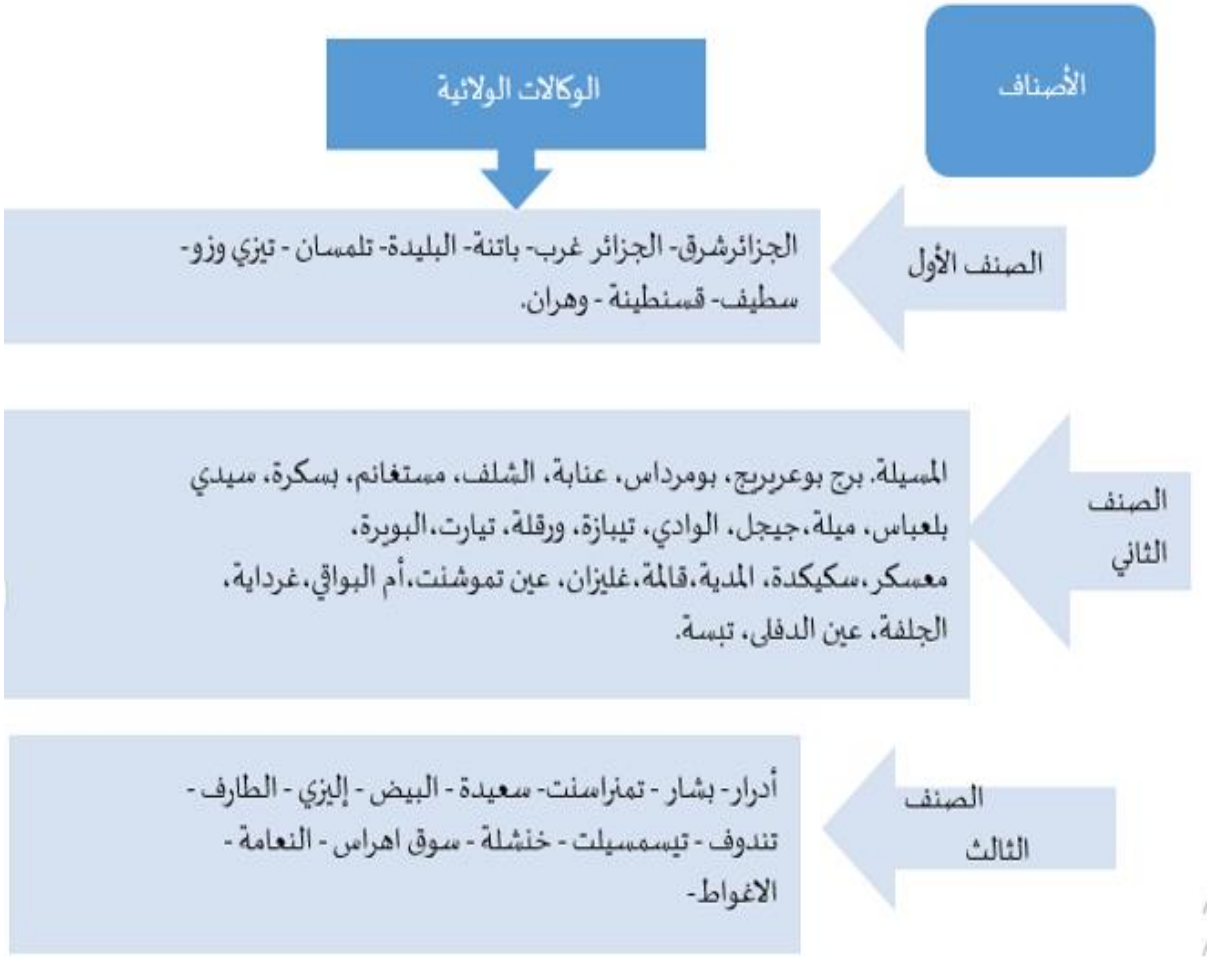

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد: الملحق من الجريدة الرسمية رقم 58 العدد 17 الصادر في 05 أبريل 2015سنة ، ص 18.

المبحث الثاني: تحليل المؤشرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات صناديق الضمان الإجتماعي(CNAS-CASNOS) في الجزائر

سيتم في هذا المبحث استخدام التحليل الكمي لمؤشرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء في الجزائر من خلال العديد من النقاط، والتي تعبر عن مدى تطور المؤشرات الكلية في ظل التغيرات الإقتصادية والتي بدورها تؤثر على صناديق الضمان الإجتماعي وبالخصوص ميزانية صناديق(CNAS-CASNOS)، وذلك بهدف تشخيص الوضعية العامة لصناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل المتغيرات الإقتصادية الكلية

إن تطور أي قطاع في الجزائر مبني على عصب المحروقات فهو المحرك الرئيسي لباقي المؤشرات التي تبنى على أساسها القطاعات، وعرف الإقتصاد الجزائري العديد من التغيرات وخاصة خلال الفترة من (2000 إلى 2021) التي شهدت عدة إصلاحات و تقلبات في مؤشرات الإقتصاد الكلي، التي سوف نتطرق إلى أهمها في هذا المطلب لمعرفة العلاقة بينها وبين مؤشرات (إيراداتونفقات) صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء.

الفرع الأول: تحليل مؤشر سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (ER)

عرف سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من (2000-2021) تغيرات كثيرة، نتيجة عوامل مختلفة منها الظروف الإقتصادية والأحداث الجيوسياسية، مما يؤدي إلى تقلبات في قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3- 8) : مؤشر سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

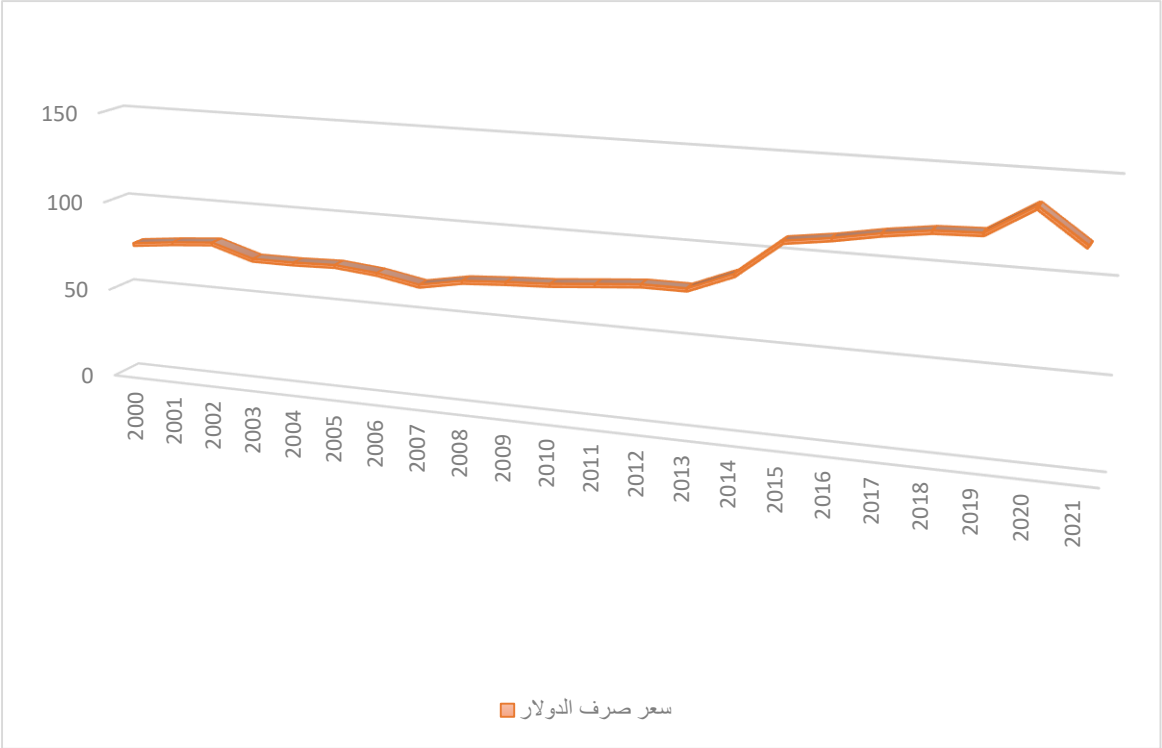

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم(3-1)

نلاحظ من خلال المنحى الخاص بتطور بأسعار صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة ما بين 2000و 2021 عدة تغيرات عرفتها العملة الوطنية، ففي الفترة من 2000 إلى 2002 شهدت قيمة العملة الوطنية إنخفاض بمعدلات مستقرة تزامنا مع تراجع في قيمة الدولار الأمريكي من 75.34دج إلى 79.72دج سنة 2002 وذلك راجع إلى إنخفاض قيمة الدولار الأمريكي بسبب أحداث 11 سبتمبر 2002 إنهيار مركز التجارة العالمي (ردوري و لقليطي ، 2017، صفحة 134)، وفي سنة 2003 عرف الإقتصاد العالمي إنتعاش خاصة مع إرتفاع أسعار البترول وهذا ما جعل إرتفاع في صادرات المحروقات الوطنية وبالتالي إرتفاع قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ سنتي 2003 و 2004 حوالي 72.61دج مقارنة مع سنة 2002 التي كان فيها 79.72دج هذا التحسن نتيجة الإنتعاش الإقتصادي ، واستمرت وتيرة سعر الصرف الدينار مقابل الدولار في الإرتفاع خلال سنة 2006 حيث بلغ 71.15دج مقارنة بسنة 2005 التي شهدت تدهور في القيمة بلغ 73.37دج ، ومع إرتفاع الصادرات حافظ سعر الصرف على قيمته مقارنة بالدولار وصولا إلى قيمة 66.82دج سنة 2007 وبالتالي تعتبر

أفضل سنة ترتفع فيها قيمة سعر صرف الدينار الوطني مقارنة بالدولار الأمريكي، لكن سرعان ما يختل الإقتصاد حيث وفي ظل الأزمة المالية لسنة 2008 التي تميزت بتقلبات حادة في الأسواق المالية والنقدية، وأسواق الصرف وحالة عدم يقين حول تطور التضخم على المستوى العالمي خصوصا في الدول الشريكة للجزائر، حيث إنخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 66.82 دج سنة 2007 إلى 71.18 دج سنة 2008، نتيجة إنخفاض أسعار المحروقات التي تعتبر الدعامة الأساسية للإقتصاد الوطني (بنك الجزائر، 2009، صفحة 89)، كما عرف تدهورا في سنة 2010 التي بلغت 73.94 دج مقارنة بسنة 2009 التي كانت تصل إلى 72.73دج وخاصة تلك الفترة شهدت إرتفاع قوي في أسعار المحروقات في ظرف تميز بأزمة الدين السيادي حيث تجسدت التأثيرات على أسواق الصرف بتقلبات قوية في أسعار الأورو والدولار (بنك الجزائر، 2012، صفحة 65)، وعموما يمكننا ملاحظة أن سعر الصرف حقق ثبات نسبي من سنة 2008 إلى 2014 في حدود (70-80) دينار جزائري للدولار الواحد نتيجة تحسن قيمة الدينار في تلك الفترة الناتج عن الطلب العالمي على البترول والغاز من جهة، ومن جهة أخرى مخلفات الأزمات الإقتصادية والمالية التي عرفتها دول العالم ، خلال سنة 2014 شهدت أسواق الصرف تقلبات حادة بسبب الأزمة النفطية والتي أثرت بشكل كبير على عملات البلدان الناشئة والنامية مثل الجزائر، إلا أن هذا الإنخفاض يعتبر طفيفا نتيجة تدخلات البنك في إتباع إستراتيجيات تستوجب الحفاظ على سعر الصرف الفعلي الحقيقي قريبا من مستواه التوازني، حيث بلغ سعر الصرف للدينار مقابل الدولار 87.90دج سنة 2014 متأثرا بالصدمة الخارجية وصولا إلى 107.13دج سنة 2015، وذلك تزامنا مع تراجع في أسعار النفط رغم هذه التغيرات إلى أن أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار اتسمت بالمرونة خلال سنة 2015، في وضع شهد ارتفاع كبير في قيمة الدولار وتذبذب في أسعار صرف العملات الرئيسية، وارتفاع حجم الاختلالات الداخلية والخارجية(العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات) (بنك الجزائر، 2016، صفحة 73) ، وتبقى أسعار الصرف في الانخفاض تزامنا مع تراجع في أسعار البترول التي يشهدها العالم وبلغ سعر الصرف الدينار 110.52دج مقابل الدولار سنة 2016، و 114.29دج سنة 2017 ، و 118.29 سنة 2018دج ورغم تعافي أسعار النفط خلال سنوات الثلاثة سابقة الذكر(2016،2017،2018) ، إلى أن الإنخفاض في العملة مستمر وصولا إلى 119.15دج سنة 2019 و هذا الانخفاض نتيجة التغيرات العالمية وانخفاض أسعار النفط مرة أخرى من جهة ، و تغيرات داخلية خضعت لها العملة الوطنية خاصة بين فترة(2014و2019) التي عرفت تدهور لبعض أساسيات الإقتصاد الوطني (بنك الجزائر، 2020، صفحة 63)، وتدهور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الى 134.25دج سنة 2020، نتيجة الأزمة

الصحية العالمية (كوفيد-19) التي هزت الإقتصاد العالمي ودخوله في إنكماش حاد (بنك الجزائر، 2021، صفحة 64)، كما شهدت هذه تلك الفترة انهيار أسعار النفط و الإرتفاع في العملة الأوروبية مقابل الدولار الأمريكي، وذلك ما يؤثر أساسا على العملة الوطنية التي تفقد قيمتها مقابل هاتين العملتين، في سنة 2021 وبالرغم من البنية الدولية التي تميزت بإرتفاع أسعار النفط وإنتعاش النشاط الإقتصاد المحلي والدولي بعدما تأثر بجائحة (كوفيد-19)سنة 2020، إنخفضت قيمة الدينار الجزائري سنة 2021 مقابل الدولار الأمريكي (بنك الجزائر، 2022، صفحة 87). ونستنتج من ما سبق ذكره أن أسعار صرف الدينار الوطني تتأثر كثيرا بأسعار المحروقات التي تعتبر المورد الرئيسي للبلاد وخاصة وأنه يتم التصدير بالدولار ويتم الإستيراد بالعملة الأوروبية وهذا ما يهدد العملة الوطنية.

الفرع الثاني: مؤشر الكتلة النقدية (M2)

إن تطور الكتلة النقدية في الجزائر شهد مجموعة من المراحل المختلفة خلال الفترة من (2000إلى 2021)، حيث عرفت العديد من التغيرات في مكونات النقدية، وتزايد دور العملات الصعبة كغطاء للكتلة النقدية (إرتفاع احتياطات الصرف)، وكل ذلك بزيادة مطردة للعرض النقدي، و بسبب كذلك برامج دعم النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة والتوجهات الجديدة للدولة، ونلاحظ هذه التغيرات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-9) :تطور مؤشر الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)

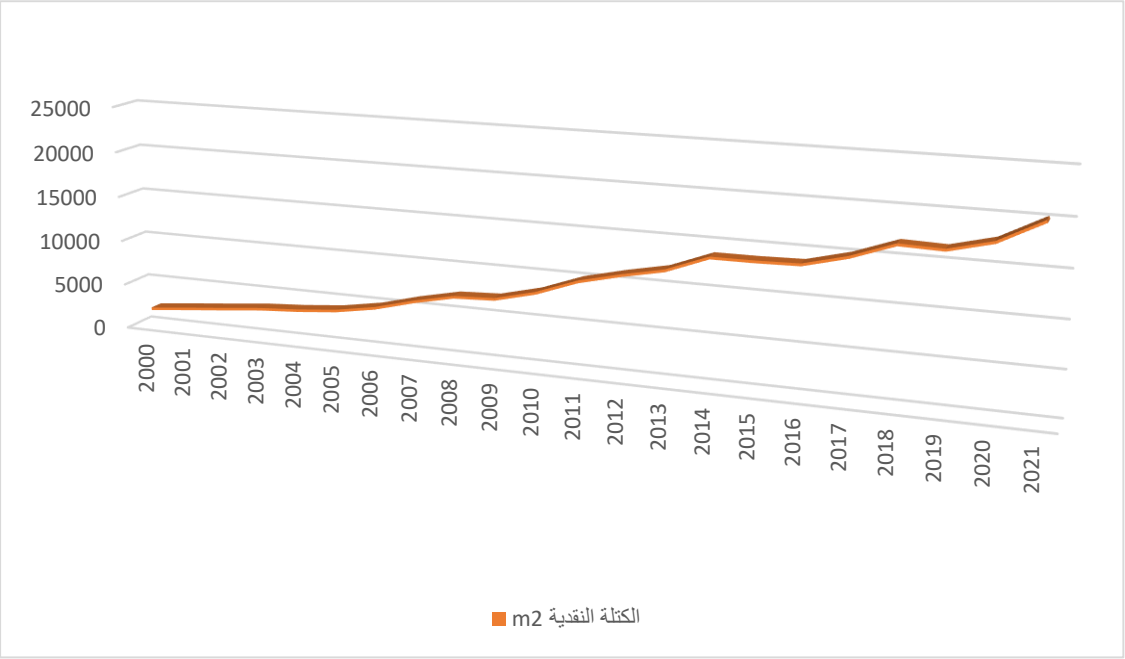

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم (3-1)

من خلال المنحى أعلاه نجد أن العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 عرف تطور ملحوظ و مهم ، يظهر في الإرتفاع المتزايد المتواصل للكتلة النقدية طول فترة الدراسة، ويرجع ذلك إلى بداية إستقرار الكتلة النقدية لما بعد برنامج تفتيش صارم الفترة التي عاشها الإقتصاد الجزائري ، حيث شهدت سنة 2000 ارتفاع في الكتلة النقدية ب 2022.5 مليار دينار، وفي سنة 2001 تواصله الزيادة بمعدل مرتفع حيث وصلت إلى473.5 مليار دينار جزائري و ذلك يعود إلى سببين رئيسين هما: الزيادة في صافي الأرصدة الخارجية2 الإنطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في 01 أفري 2001حيث خصص له مبلغ مالي 07 ملاين دولار دينار جزائري ولمدة تمتد إلى 3 سنوات ويلاحظتسارع وتيرة النمو العرض النقدي M2 بمعدلات مرتفعة حيث إنخفض بين سنة 2000 و 2001 من 13% إلى 22.3% بسبب النمو القوي لودائع الأجل بالدينار الجزائري والودائع لأجل بالعملة الأجنبيةمن طرف شركات النفط والغاز وبلغ أعلى نسبة سنة 2007 ب 24.9 %وفي 2001 بلغت نسبة 2901.52 مليار دج ، و هذا الإرتفاع بسبب إرتفاع قيمة ما في الأرصدة الخارجية الصافية ثم إنتقلت 1 الى 3354.3 مليار دينار سنة 2003 و هذا نتيجة الإدخارالمالي لسوناطراك وكذا مداخيل الأسهم وإرتفاع الودائع لأجل بالعملة الصعبة ، كما سجلت الأرصدة الخارجية الصافية زيادة كبيرة و في نهاية 2004 بلغت قيمة الكتلة النقدية 3644.3 مليار دينار جزائري ، مقارنة بسنة 2003 في حيث إنخفضت مجاميع أشباه النقود لتصل إلى 1478.7 وهذا راجع إلى تزايد الإدخار المؤسسات قطاع المحروقات و التي كانت في شكل ودائع تحت إلى الطلب و بلغت M2 قيمته 4070.4 في سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 لتصل سنة 2006 إلى 4827.6 و قد ساعد في ذلك مواد الجباية البترولية و الموجودات الخارجية الصافية المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات و إستمرت قيمة MI في إرتفاع حيث بلغت قيمتها 5994.6 سنة 2007 أي بمعدل 24.7% إلا أنه بعد سنة 2008 نلاحظ تأثير حجم المعروض النقدي خلال سنة 2009 حيث تلاحظ إنخفاض معدل النمو الى 31% وكان ذلك نتيجة الأزمة المالية التي بدأت سنة 2008 وما صاحبها من إنخفاض شديد الأسعار البترول أي سنة 2010 فقد تميزت بالعودة إلى التوسع النقدي لكن بوتيرة أقل من السنوات السابقة 2006-2008 هذا بلغ سنة 2019 معدل نمو قدر ب 19.9% وكان ذلك نتيجة زيادة القروض الموجهة للإقتصاد وكذا زيادة نفقات الميزانية ليصل حجم الكتلة النقدية سنة 2014 إلى13686.7 بسبب الدعم المالي المقدم من قبل الدولة لتحفيز القروض القصيرة والمتوسطة الأجل الفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يساهم في ديناميكية النشاط الإقتصادي خارج المحروقات . وفي سنة 2015 و 2016 نمو الكتلة النقدية حيث سجل 0.1 و 0.8

على التوالي، حسب البنك المركزي وبنسبة للودائع البنكية لقطاع المحروقات، أكد البنك المركزي أنها الكتلة النقدية ارتفعت من حيث القيمة الى 38.9 دولار سنة 2017 أي بإرتفاع قدره 17 حسب البنك المركزيوبنسبة الودائع البنكية لقطاع المحروقات يؤكد البنك المركزي أنها إرتفعت بشكل كبير سنة 2018 منتقلة من 1595.2 مليار دولار مقابل 911 مليار دولار مع نهاية 2002يعود هذا الإرتفاع الكبير لودائع قطاع المحروقات إلى تعويض الخزينة الجزء من ديونها إزاء المؤسسةالوطنية للمحروقات بشكل كبير سنة 2018 بحيث إنتقلت إلى 1595.2 مليار دولار مقابل 991 مليار دولار نهاية 2017 (58.95) حسب إفادة بنك الجزائروأوضح بنك الجزائر في مذكرة حول وضع السداسي الثاني من سنة 2018 أن هذا الإرتفاع الكبير الودائع القطاع المحروقات مرتبطة بتعويض الخزينة الجزء من ديونه إتجاه الشركة الوطنية للمحروقات في حساب بنك الجزائر مقارنة بالودائع الأجل 69.97 ومن جهة أخرى، وفي سياق التراجع الطفيف لسعر الصرف كمتوسط شهري للأوراق المالية أمام الدولار بين ديسمبر 2017 وديسمبر 2018 ب 8.3% ودينار مقابل الدولار 2.71 والى علاقته العجز ميزان المدفوعات فإن ما في الأصول الخارجية، أي إحتياطات الصرف الدينار الجزائري المخفض بنسبة1.55 سنة2018،أكد محافظ البنك الجزائر أن الكتلة النقدية قد سجلت نموا ب 12.79 خلال الأشهر الأولى من سنة جارية 2021، وقد بلغت 1991839 مليار دينار في نهاية أكتوبر الأخير مقابل 1765964 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2020 وأن ارتفاع القروض المخصصة للإقتصاد بنسبة 3.82 % أما فيما يخص الوداع الأجل التي تحوز حصته تقدر ب 30.4% من الكتلة النقدية نهاية أكتوبر 2021 بالمقابل 32.6% في نهاية ديسمبر 2020 قد بلغت 606389 مليار دينار أي زيادة ب 15.32 %كما عرفت الودائع نهاية أكتوبر 2021 لأجل بالدينار للقطاع العمومي انخفاض بنسبة 0.4% على تلك المسجلة في المؤسسات الخاصة والعائدات أي عرفت ارتفاعا بنسبة 3.84% و17على التوالي، أما بخصوص العملة الصعبة فقدر إرتفعت الودائع ب 9.72% مسجلة 92711 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2021 ومن سياق ذاته إرتفعت نسبة القروض التي منحتها البنوك العمومية 3.29% بينها التي منحتها البنوك الخاصة قدرت ب 8.16 % خلال الأشهر العشر الأولى من سنة 2021، حيث القروض المختصة للمؤسسات العمومية وخاصة وعائلات فقد إرتفعت على التوالي ب 4.8%، 1.99 %,7.11في نهاية أكتوبر 2021 .

الفرع الثالث: مؤشر الجباية البترولية والعادية والايرادات العامة(RESP)

تعد الإيرادات العامة عنصرا أساسيا في تمويل ميزانية الدولة، وتلعب دورا هاما في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتتكون هذه الإيرادات من مصدرين رئيسيين:

الجباية البترولية: وتشمل عائدات صادرات النفط والغاز الطبيعي.

الجباية العادية: وتشمل الضرائب والرسوم على مختلف الأنشطة الإقتصادية.

الشكل رقم (3 -10) : مؤشر الجباية البترولية والعادية والايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

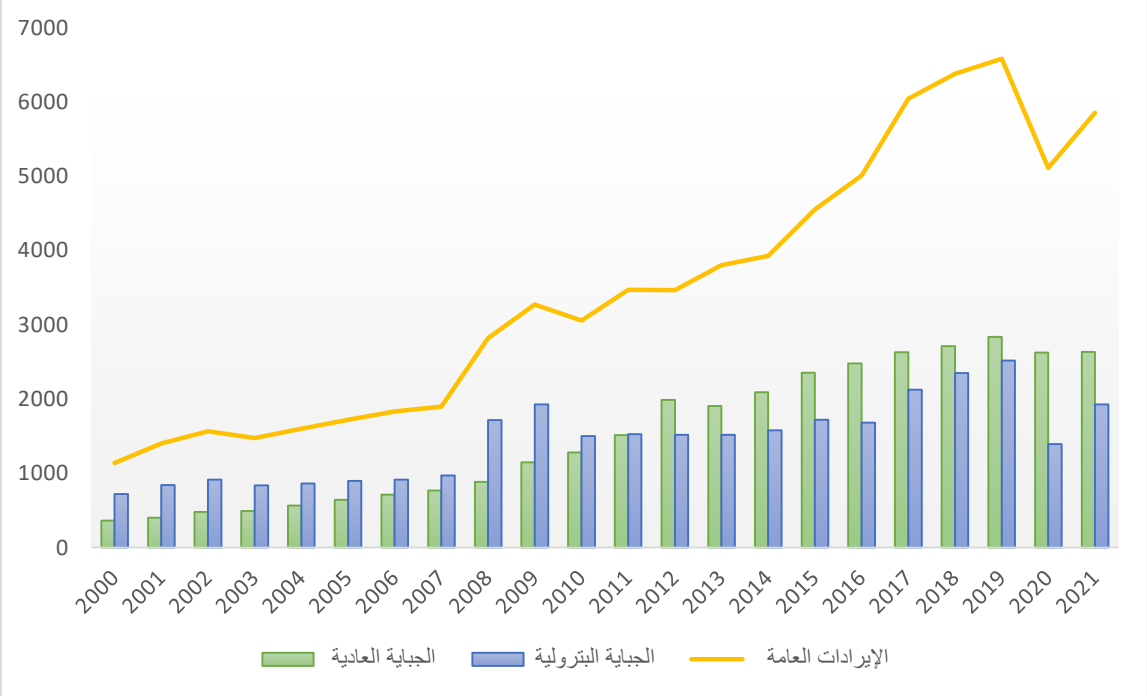

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (3-1)

نلاحظ من خلال المنحنى الذي يمثل تطور الإيرادات العامة في الجزائر المكونة من الجباية البترولية والجباية العادية خلال الفترة من (2000-2021)، التغيرات التي عرفتها نتيجة مختلف العوامل، كما نلاحظ في سنوات بداية الدراسة أنه كانت الإيرادات العامة تأخذ إتجاه تصاعدي بلغ 1138.94 مليار دينار جزائري، إلى 1566.18 مليار دينار جزائري سنة 2002 وقد هذا نتيجة إرتفاع أسعار النفط ، أما في سنة 2003 عرفت تراجع في الإيرادات العامة بقيمة 1475.44 مليار دينار جزائري نتيجة إنخفاض الجباية البترولية التي بلغت 836.2 مليار دينار جزائري و الجباية العادية 494.38مليار دينار جزائري (Ministères des finances، 2002، صفحة

15) ، عرفت الفترة من (2004-2009) تحسن في الإيرادات العامة ،بداية نلاحظ التطور من سنة 2004 للإيرادات العامة بلغت 1599.44 مليار دينار جزائري الى 3275.4مليار دينار جزائري خلال سنة 2009، حيث حافظت على المستوى نتيجة عدة عوامل نذكر منها، إرتفاع أسعار المحروقات وبالتالي تحسن الجباية البترولية بالإضافة إلى مساهمة برنامج دعم الإنتعاش الإقتصادي في تحسين إيرادات الضرائب العادية، وكذلك هذا الإرتفاع نتيجة تحسن جمع الضرائب على الدخل العام(IRG) وضريبة دخل الشركات(IBS)، ساهمت الإصلاحات الضريبية من بما في ذلك تنفيذ إدارة الشركات الكبيرة(DGE) والإجراءات الجديدة تحسين القدرة على جمع الضرائب (Ministères des finances, 2007, p. 6)، بالإضافة إلى شهدت هذه الفترة إرتفاعا ملحوظًا في الإيرادات العامة، مدعوما بإرتفاع أسعار النفط العالمية ، في سنة 2010 عرفت الإيرادات العامة انخفاض يرجع بشكل أساسي إلى تراجع الجباية البترولية حيث بلغت 1529.4 مليار دينار جزائري مقارنة بالسنوات السابقة وذلك نتيجة تخفيض صادرات المحروقات لسنة 2010، وكذلك تأثير الرسوم التجارية على إيرادات الحقوق الجمركية والقيمة المضافة على واردات السلع (Ministères des finances, 2010, p. 10)، وشهدت الإيرادات العامة إرتفاعا ملحوظ إذ بلغت في سنة 3473.8 مليار دينار جزائري سنة 2011 وعرفت السنوات من 2012 إلى 2019 إرتفاع في الإيرادات العامة بوتيرة سلسة تأخذ إتجاه تصاعدي في المنحنى، ويرجع ذلك الإرتفاع إلى كل من الجباية البترولية والجباية العادية نتيجة لإرتفاع حصيلة الضرائب على الدخل الإجمالي بسبب تحسن الأجور وكذلك إرتفاع الضريبة على أرباح الشركات بسبب زيادة حجم الإستثمارات، وفي سنة 2020 عرف العالم (Ministères des finances, 2022, p. 8) ركود اقتصادي عالمي قدر ب -3.3% بسبب جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تراجع كبير في نشاط التصنيع عالميا وتوترات تجارية جيوسياسية أثرت بشدة على مناخ الأعمال، وهذا أثر على الإقتصاد الوطني أيضا بشدة متأثرا بصدمة مزدوجة من الأزمة الصحية والمالية، من خلال تباطؤ النمو الإقتصادي وكل هذا كان له دور في تراجع الإيرادات العامة التي بلغت 5114.09 مليار دينار جزائري و الجباية البترولية بلغت 1394.71 مليار ديناري جزائري والجباية العادية 2625.7 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2019 التي كانت فيها الجباية البترولية 2518.5 مليار دينار جزائري والجباية العادية 2836.4 مليار دينار، يعزى هذا الإنخفاض بسبب تراجع أسعار المحروقات وركود الإقتصاد العالمي بصفة عامة والإقتصاد الجزائري بصفة خاصة، إلى أن في سنة 2021 عرفت الإيرادات العامة تحسن مقارنة مع السنة التي قبلها بلغت فيها الإيرادات العامة 5858.03مليار دينار جزائري بزيادة قدرها 743.9 مليار دينار جزائري وتعود هذه إلى زيادة الجباية البترولية بمقدار

532.34 مليار دينار جزائري وكان هذا الإرتفاع بسبب إرتفاع أسعار النفط ، والجباية العادية بمقدار 211.6 مليار دينار جزائري مقارنة بالسنة السابقة.

ومن الملاحظ أنه في الفترة السابقة كانت للجباية البترولية الهيمنة والسيطرة على إيرادات الجباية العادية، إلا أنه ومع بداية سنة 2012 إلى غاية الآن حلت هذه الأخيرة محل الجباية البترولية ويرجع هذا لعدة أسباب نذكر منها (بن رشراش، 2021، صفحة 50):

- كثرة الإعفاءات الضريبية والإمتيازات أو التخفيضات الدافعة إلى تشجيع الإستثمار والتصدير والتشغيل مما أدى إلى اللجوء إلى الغش والإحتيال أحيانا بسبب المزايا التي يسعى الكثير للإستفادة منها؛
- اللجوء نحو التهرب الضريبي بسبب القطاعات الموازية، وضعف تأهيل الإدارة الضريبة؛
- تطور حصيلة الجباية البترولية الإجمالية عن إرتفاع أسعار البترول، وإنخفاض قيمة الدينار الجزائري مما يؤثر إيجابيا على الحصيلة بالدينار الجزائري.

نستنتج من هذا التحليل أن الجزائر تعتمد على بشكل كبير على الجباية البترولية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، فإن تأثير انخفاض أسعار النفط العالمية يؤدي إلى تراجع كبير في الإيرادات العامة، مما أثر على قدرة الدولة على تمويل ميزانيتها وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وبالتالي يجب بذل جهود لتنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال زيادة الجباية العادية وتشجيع الإستثمار في القطاعات غير النفطية.

الفرع الرابع: تحليل مؤشر القطاع غير المنظم (Informal)

يعرف القطاع غير المنظم على أنه عبارة عن مجموعة من القواعد التي تسمح بالإنتاج، تسيير وإعادة توزيع الثروة التي يحتاج إليها المجتمع، وذلك وفق لمبادئ العدالة وقوانين السوق داخل الحدود الذي يسمح بها المحيط، ويعتبر الإقتصاد الرسمي أساس الإصلاحات الإقتصادية (انستي و شنايدر، 2002، صفحة 2)، وينقسم هذا السوق إلى ثلاثة أقسام تتمثل في الإقتصاد غير الشرعي(أنشطة ممنوعة من طرف القانون مثل تجارة المخدرات، تبييض الأموال،.....الخ) والقطاع غير الرسمي(وهو يشمل مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تمارس خارج الإطار القانوني، ولا تتطلب تأهيلات وقدرات عالية مقارنة بنظيرتها في القطاع الرسمي)، والإقتصاد التحتي(يشمل الأنشطة شرعية لكن معظمها خفي تهربا من دفع الضرائب والتصريح بدفع إشتراكات الضمان الاجتماعي) (بوثلجة و مطهري، 2016، صفحة 78)، وهو ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا الرسم البياني.

الشكل رقم (3-11): مؤشر القطاع غير المنظم (المشروع) في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

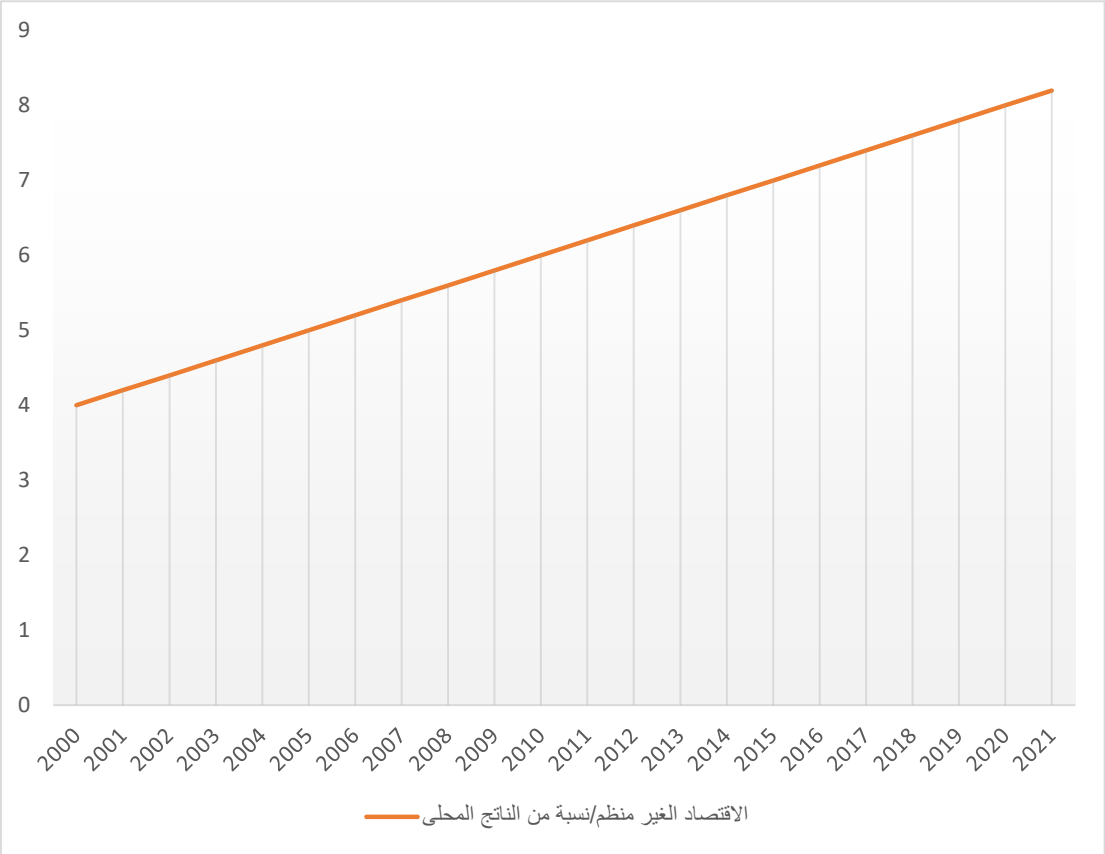

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم(3-1)

نلاحظ من الخلال الرسم البياني الذي يمثل مؤشر القطاع غير المنظم في الجزائر خلال الفترة (2000-2021) أنه يشهد نموا تصاعديا خلال سنوات الدراسة، حيث إرتفع من حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2000 إلى حوالي 42,91% في عام 2021، نتيجة عوامل متعددة منها، الأزمة الإقتصادية العالمية، حيث أدت الأزمة الإقتصادية العالمية إلى إنخفاض أسعار النفط، وهو المصدر الرئيسي للدخل، مما أدى إلى إرتفاع البطالة وضعف النمو الإقتصادي، وبالتالي إلى زيادة حجم العمل غير المنظم، وبالرغم من قيام الدولة بإجراء مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية، مثل تخفيض الضرائب، وتحرير التجارة، وخصخصة الشركات الحكومية، مما أدى إلى زيادة الفرص الإقتصادية في الإقتصاد غير المنظم، ويمكن تقسيم العمل غير المنظم في الجزائر إلى ثلاثة قطاعات رئيسية، وهي: التجارة غير المشروعة، العمالة غير الرسمية مثل العمالة المنزلية، والعاملين في القطاع غير المنظم، وتشكل التجارة غير المشروعة حوالي 20% من العمل غير المنظم، بينما تشكل الأعمال التجارية غير المسجلة حوالي 60%، بينما تشكل العمالة غير الرسمية حوالي 20%، ويشكل القطاع غير المنظم تحديا كبيرا للإقتصاد، حيث

يؤثر على النمو الإقتصادي، ويؤدي إلى زيادة البطالة، وإنتشار الجريمة، وضعف التنمية الاجتماعية، وهذا ما يفسر إتجاه المنحى التصاعدي لهذا المؤشر مع مرورو السنوات، لأنه لا يمكن ضبط هذا السوق وليس في الجزائر فقط وإنما يعتبر خلل في جميع إقتصاديات بلدان العالم.

الفرع الخامس: تحليل مؤشر الإستثمار المحلي

إتبعت الجزائر جملة من الإصلاحات الإقتصادية للإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، وتبعت ذلك جملة من الإصلاحات السياسية والتشريعية لتوفر إطار مناسب للتوجهات الإقتصادية المنتهجة، وفي هذا المجال حرصت الجزائر على توفير مناخ إستثمار يسمح بجذبه، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-12): تحليل مؤشر الإستثمار المحلي في الجزائر خلال الفترة(2000-2021)

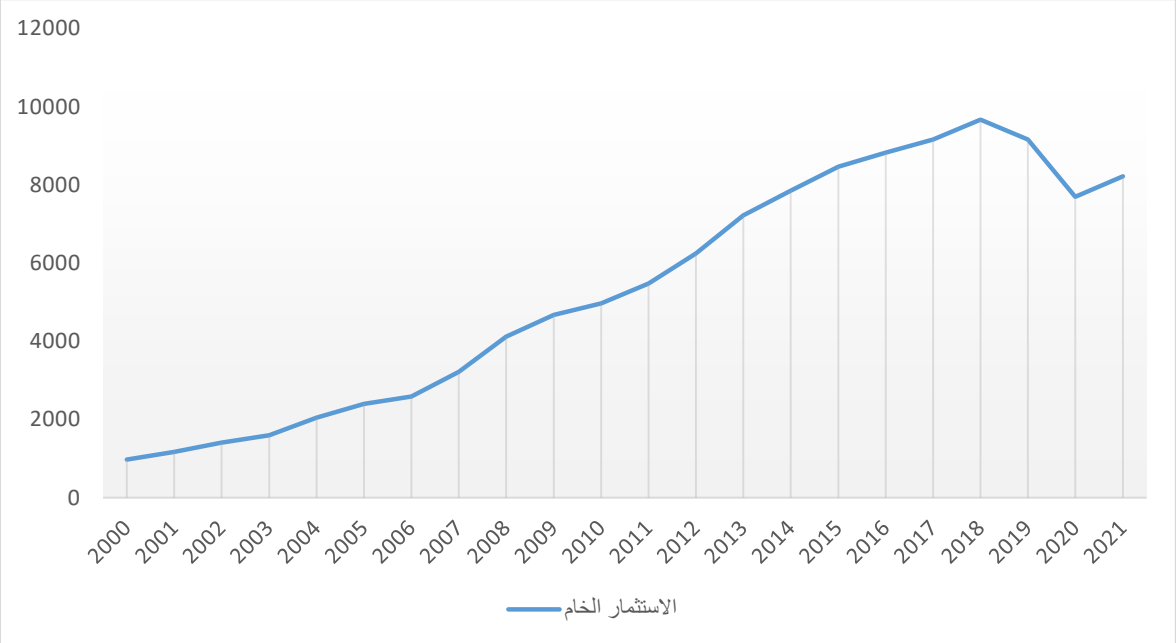

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا إلى الملحق رقم(3-1)

نلاحظ من خلال المنحى البياني تطور الإستثمار الخام خلال الفترة من 2000إلى 2021، حيث يظهر مؤشر الإستثمار المحلي في الجزائر من 2000 إلى 2021 تقلبات متأثرة بعوامل مختلفة. وتراوح إجمالي الإستثمار في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 17.4% في عام 2019 إلى إنخفاض كبير إلى 1.7% في عام 2021،

وشهدت البلاد إنخفاضا في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث إنخفضت من 1.5 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 89 مليون دولار أمريكي في عام 2021، وعلى الرغم من التحديات، تهدف الجزائر إلى تنويع إقتصادها، وتعزيز الإستثمار الأجنبي والمحلي، وتحسين بيئة الأعمال، إتخذت الحكومة خطوات لتحديث الإطار القانوني للإستثمار، وتقليل الحواجز أمام الإستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز تدابير مكافحة الفساد، وفي سيناريو التدفقات المالية، من المتوقع أن تزيد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات القادمة، وتتجاوز نتيجة مؤشر الحوكمة في الجزائر متوسط الدول الإفريقية ذات الدخل المتوسط المنخفض، وقد تأثر النمو الإقتصادي في البلاد بصدمات خارجية، مع تباطؤ منذ عام 2015 مدفوعا بالطلب المحلي و إنكماش قياسي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بسبب الوباء وتراجع أسعار النفط. كما تسعى الجزائر شأنها شأن الدول المصدرة للنفط في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى التحول نحو إقتصاد أكثر تنوع لزيادة فرص العمل، وهو أمر في غاية الأهمية بالنظر لتزايد نسبة الشباب بين سكانها، ومع سنة 2020 قامت الحكومة باتخاذ إجراءات لتعزيز الإستثمار الأجنبي والمحلي، من خلال إصدار قانون جديد للمحروقات، ورفع القيود جزئيا على الملكية الأجنبية للشركات المحلية، وإعتماد قانون جديد للإستثمار، والعمل على إصدار قانون جديد للمال والإئتمان، وكذلك قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفي نفس الوقت جعلت من خطة العمل الحكومية لسنة 2021 التحول إلى نموذج النمو وخلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص أولوية تنموية، لاسيما من خلال ترشيد الإنفاق العام وخفض الواردات وتعزيز صادرات خارج قطاع المحروقات، مع إدخال تحسينات كبيرة على بيئة الأعمال بما في ذلك إصلاح البنوك العامة والمؤسسات المملكة للدولة (البنك الدولي، 2024).

الفرع السادس: مؤشر البطالة (Unme)

تعتبر ظاهرة البطالة من التحديات التي تواجه الدول النامية والمتطورة نظرا لما تسببه من إضطرابات على جميع الأصعدة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ولا تزال البطالة من أبرز المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي تعاني منها الجزائر حيث شهد الإقتصاد الجزائري تراجع في معدلات البطالة خلال الفترة من (2000إلى 2006)، مقارنة بالفترة خلال الفترة من (2007-2021)، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-13): تحليل مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)

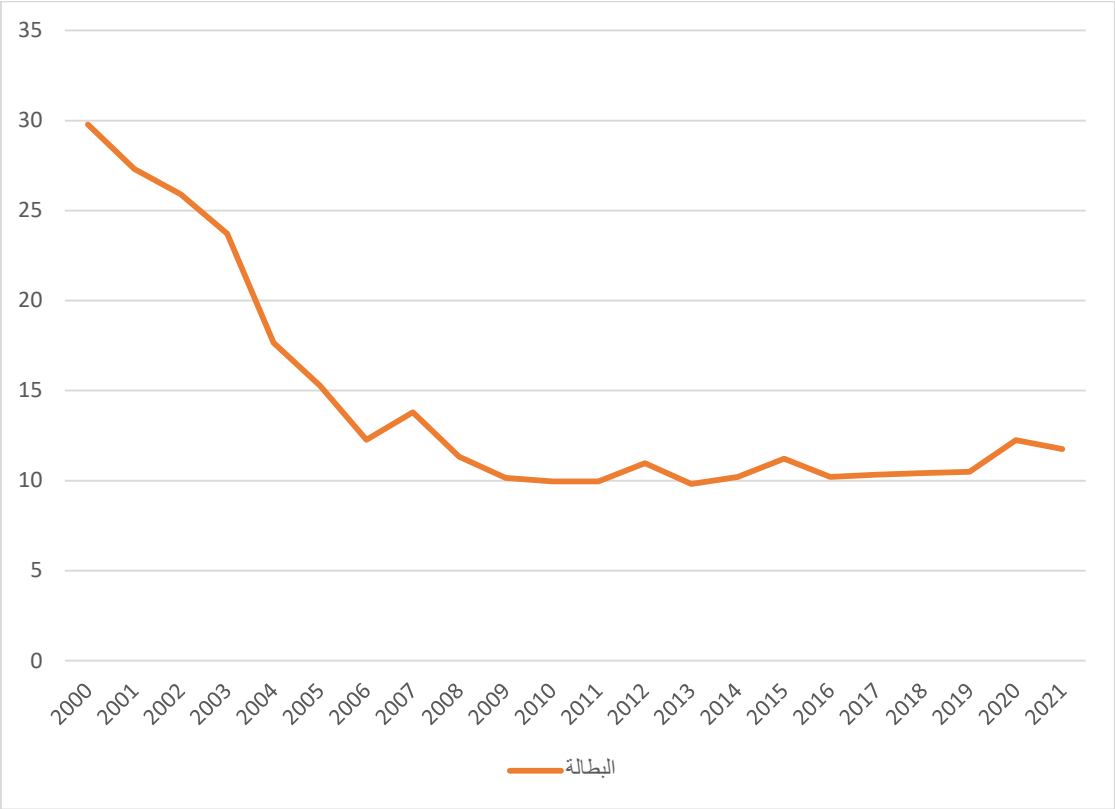

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم (3-1)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل تطور مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة من (2000-2021)، عرفت معدلات البطالة تراجع في الجزائر، ذلك راجع إلى تحسن مؤشرات التنمية في جميع المجالات (الصحية، التربية،...)، فقد إنخفض معدل البطالة إلى (9.96%) سنة 2011 مقارنة بسنة 2000 التي وصلت إلى (29.77%)، كان هذا التحسن نتيجة مرحلة الإنعاش الإقتصادي التي عرفتها البلاد، وتدخل الدولة من أجل التخفيف من الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، وتحسن سوق العمل نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات التي تساهم في زيادة المشاريع والإستثمارات في جميع القطاعات وبالتالي زيادة الطلب على اليد العاملة وإمتصاص البطالة (وعلام و سفير، 2018، الصفحات 289-258)، عرفت الفترة من 2012 إلى 2015 تذبذب في معدلات البطالة بين الإرتفاع والإنخفاض، نتيجة إتباع الجزائر برامج تنموية مع الأولوية لدعم برامج مكافحة البطالة (هبال و قحايرية، 2018، صفحة 233)، وعرفت الفترة من 2016 إلى 2019 إستقرار في مؤشر البطالة بنسبة ما يقارب (10%) ،وعرفت الفترة من 2019 إلى 2020 إرتفاع في معدلات البطالة بلغ سنة 2020 معدل (12.48%) وذلك

ناتج عن القيود التي فرضتها الدولة لتخطي أزمة كوفيد-19، نجم عنها غلق المصانع والشركات في مختلف القطاعات الخاصة والعامة، وفقدان العديد من الأشخاص مناصبهم، و في سنة 2021 عرفت الأوضاع الإقتصادية في الجزائر تحسن وخاصة بعد إرتفاع أسعار المحروقات، وتعافي من الأزمة الصحية، بلغ معدل البطالة (11.47%).

المطلب الثاني: مؤشرات الضمان الإجتماعي لصناديق (CNAS-CASNOS)

من خلال هذا المطلب سوف نقوم بتحليل تطور مؤشرات صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء خلال الفترة من (2000إلى 2021) المتمثلة في مؤشرات (الإيرادات والنفقات)، وبالتطرق لمختلف المراحل التي شهدها صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر بدءا من مرحلة الإصلاحات.

الفرع الأول: مؤشرات صندوق CNAS

إن أهم مؤشرات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء التي نحن بصدد دراستها هي الإيرادات والنفقات كما يلي:

1.إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء (CNAS)

إن مؤشر إيرادات الصندوق يعتبر الركيزة الأساسية لضبط توازنه والحفاظ على إستدامته، إلا أن هذا المؤشر يتلقى العديد من الصدمات الناتجة عن الأوضاع الإقتصادية المتغيرة وخاصة خلال الفترة من (2000-2021) كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-14): تطور إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء(CNAS)خلال الفترة من (2000-2021)

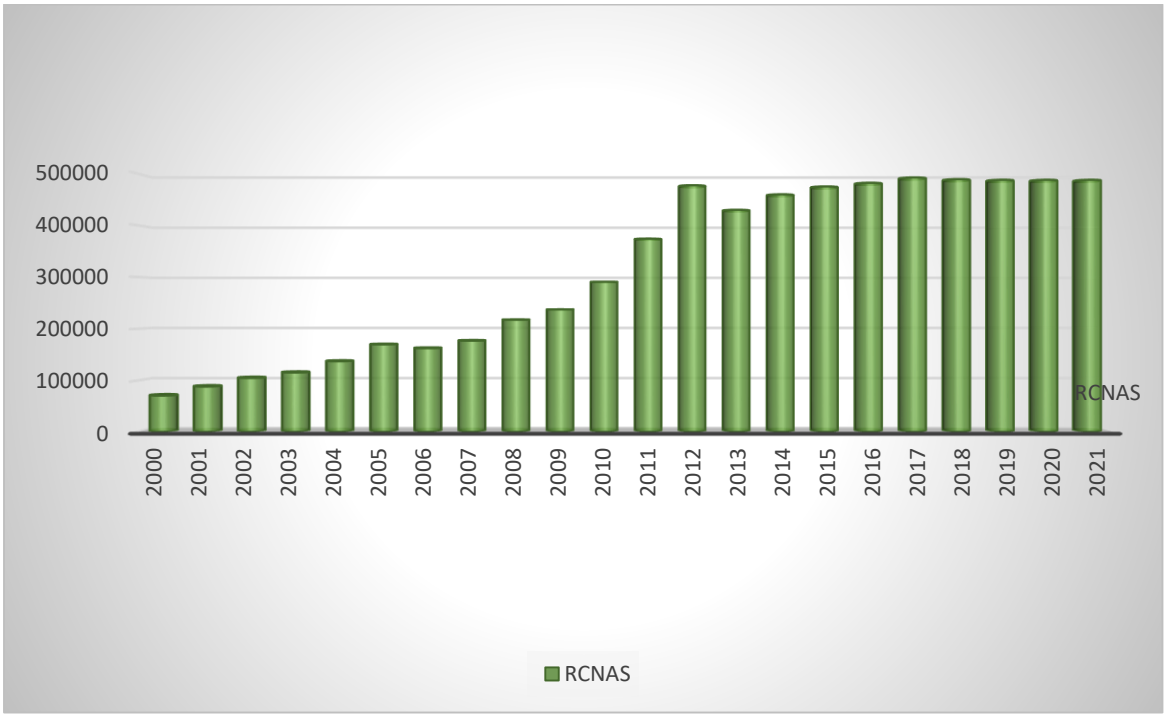

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الملحق رقم(3-2)

من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل تطور إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء خلال الفترة من (2000-2021)، نلاحظ في الفترة من 2000 إلى 2012 شهدت الإيرادات إرتفاع مستمر خلال هذه السنوات، فقط عرفت إنخفاض سنة 2006 وسرعان ما إرتفعت خلال السنة الموالية لها إلى غاية سنة 2012، وكان هذا نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها البلاد في تلك الفترة ،حيث و مع إرتفاع أسعار النفط في بداية الألفية الثالثة اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية ترتكز على التوسع في الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية المعتمدة خلال الفترة (2001 -2014) والتي أعطت الأولوية لدعم الإقتصاد، وبالتالي زيادة المشاريع وزيادة التوظيف وكل هذا يؤدي إلى زيادة عدد المشتركين في الصندوق، مما يعني زيادة الإيرادات .

وتتكون إيرادات الصندوق من الإشتراكات وموارد أخري كما هي موضحة في الأشكال التالية:

الشكل رقم (3-15): تطور إشتراكات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء خلال الفترة من (2013-2021)

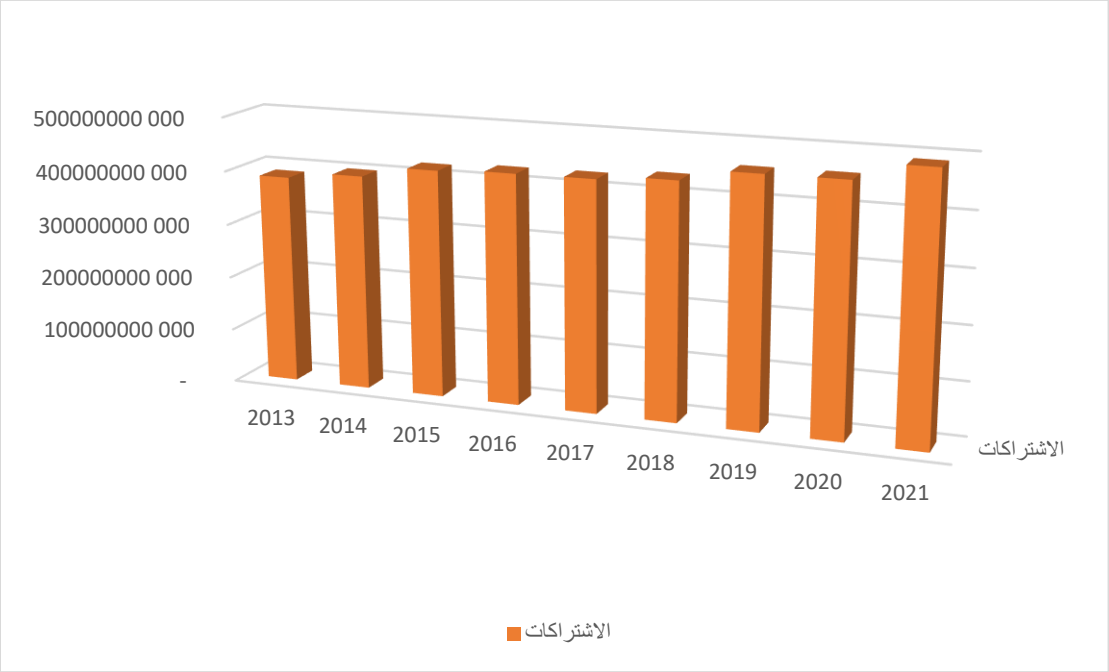

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم(3-3)

نلاحظ من خلال الشكل تطور مصادر الإيرادات لصندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء خلال الفترة من 2013 إلى 2021، وتشكل الإشتراكات المصدر الرئيسي لإيرادات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء ، إرتفعت الإشتراكات بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2013 إلى 2021، حيث بلغت 553.89 مليار دينار جزائري في عام 2021، بزيادة قدرها 43.1% عن عام 2013، كما إرتفعت الإشتراكات بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2019 إلى 2021، حيث بلغت 553.89 مليار دينار جزائري في عام 2021، بزيادة قدرها 20.7% عن عام 2019، قد تُعزى هذه الزيادة إلى تحسن في النشاط الإقتصادي بعد أزمة كوفيد-19، مما أدى إلى زيادة عدد الوظائف وزيادة مساهمات أصحاب العمل والموظفين في صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء، ، حيث شهدت هذه الفترة إدماج أكثر من 174 ألف من أصحاب عقود ما قبل التشغيل في مناصب دائمة ، وفي الفترة من 2020إلى 2021 عرفت إرتفاع نتيجة تحسن في الأوضاع .

- سنة 2020: إنخفضت الاشتراكات بشكل طفيف، حيث بلغت 458.01 مليار دينار جزائري، بإنخفاض قدره 2.7% عن عام 2019.
- سنة 2021: إرتفعت الإشتراكات بشكل ملحوظ ، حيث بلغت 489.55 مليار دينار جزائري، بزيادة قدرها 6.9% عن عام 2020.

الشكل رقم(3-16): تطور الموارد الأخرى لصندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء خلال الفترة(2013-2021)

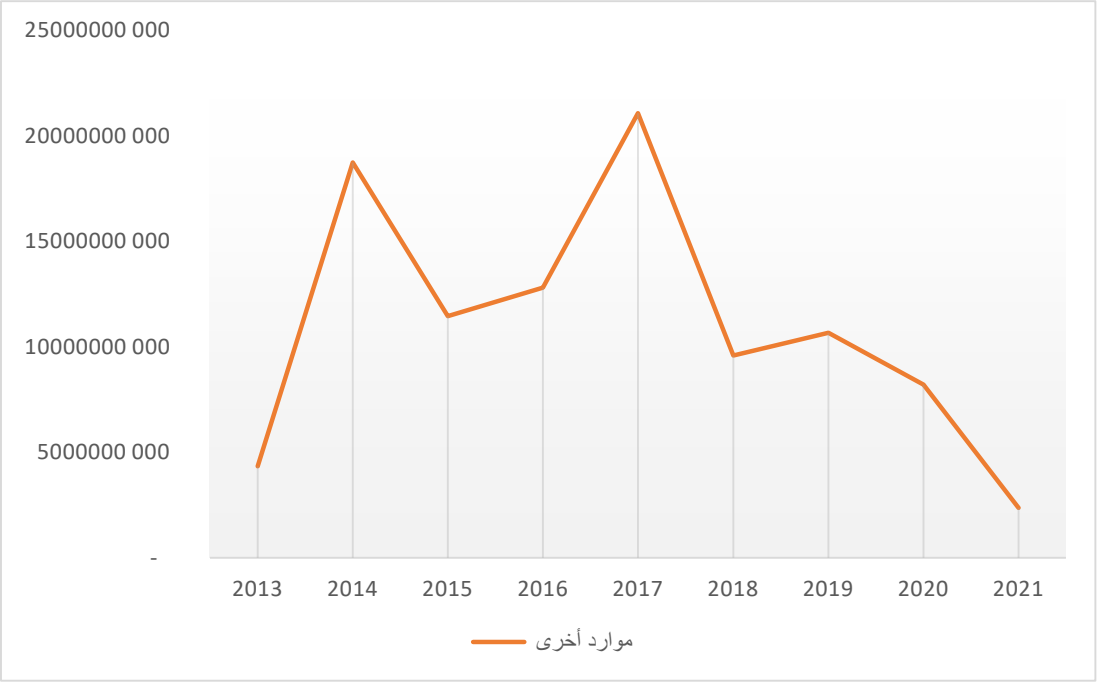

المصدر : من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم (3-03)

إرتفعت الموارد الأخرى بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2013 إلى 2021، حيث بلغت 67.99 مليار دينار جزائري في عام 2021، بزيادة قدرها 57.1% عن عام 2013، إرتفعت خلال الفترة من 2019 إلى 2021، حيث بلغت زيادة قدرها 34.4% عن عام 2019، قد تعزى هذه الزيادة إلى زيادة مساهمات الدولة، زيادة التأخيرMR، غرامة التأخيرPR، كما نلاحظ أنه في سنة 2020إنخفضت الموارد الأخرى بشكل طفيف، حيث بلغت 54.03 مليار دينار جزائري، بنسبة قدره 8.7% عن عام 2019، وفي سنة 2021 ارتفعت الموارد الأخرى بشكل ملحوظ، حيث بلغت 60.39 مليار دينار جزائري، بزيادة قدرها 11.7% عن عام 2020، يمكن تفسير هذا الإنخفاض بـ:

- إنخفاض النشاط الإقتصادي: أدت جائحة كورونا إلى إنخفاض النشاط الإقتصادي، مما أدى إلى إنخفاض عدد الوظائف ومساهمات أصحاب العمل والموظفين في صندوق الضمان الإجتماعيCNAS.
- تخفيف إجراءات التحصيل: إتخذت الحكومة إجراءات لتخفيف عبء الإشتراكات على أصحاب العمل والموظفين خلال فترة الجائحة.

2.نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء (CNAS)

تشكل النفقات المتزايدة ضغط على ميزانية الصندوق وخاصة عندما لا تكون هناك زيادة متوازية مع الإيرادات بنفس الوتيرة، مع أن نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر مبني على التكافل الإجتماعي، إلا أنه ومع التغيرات الإقتصادية والأزمات وخاصة الصحية التي تتطلب إنفاق على أصحاب الأمراض المزمنة أو حالات العجز فهذا يشكل عبء على الصندوق وهذا ما سوف نشير إليه من خلال هذا التحليل الذي تناول الفترة من (2000-2021) كما هو في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-17) : نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء (CNAS)

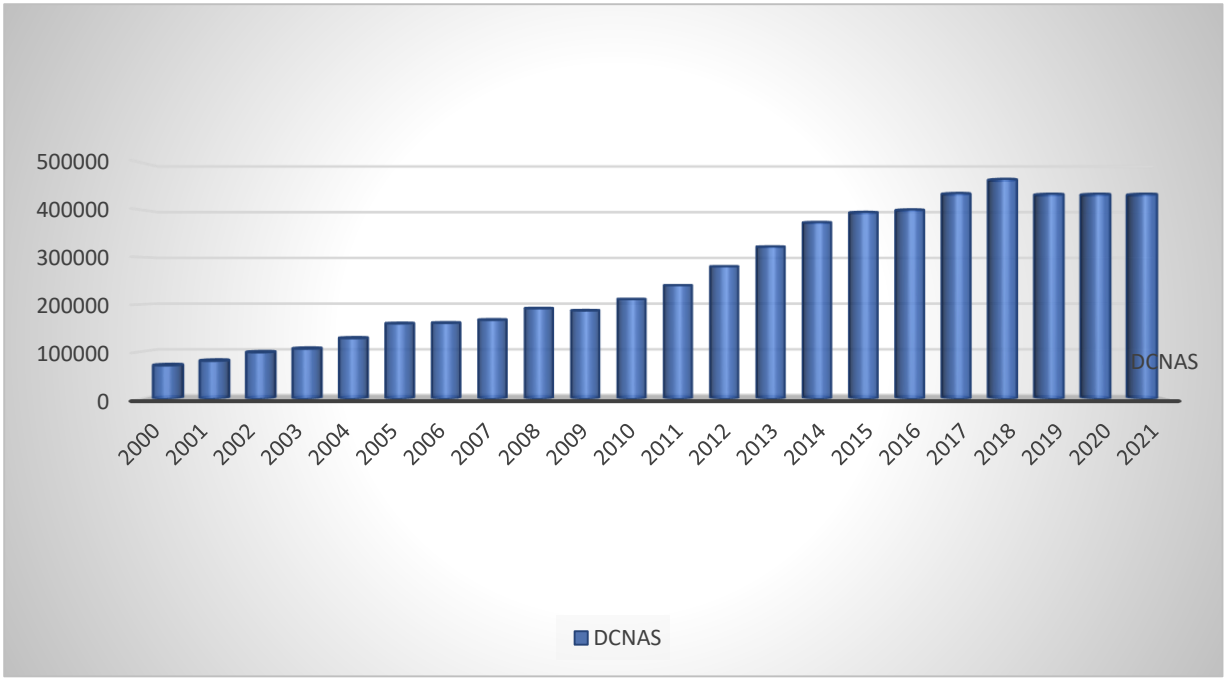

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم(3-2)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل تطور مؤشر نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء خلال الفترة من (2000-2021)ومن ومكونات نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء موضحة حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-18): مكونات نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء

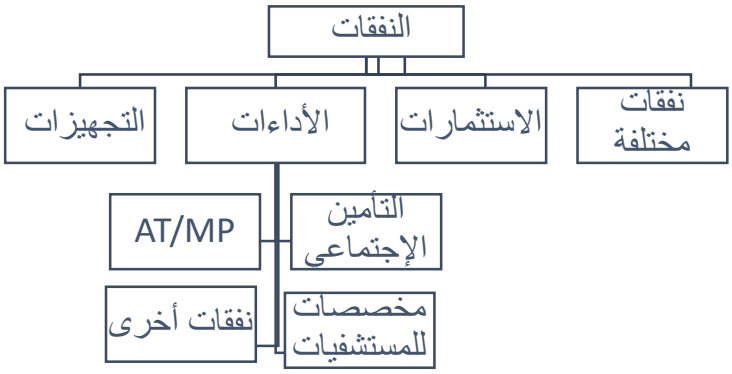

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على المديرية العامة

تتكون نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء من الأداءات (التأمين الإجتماعي، AT/MP، مخصصات للمستشفيات)، التجهيزات، الإستثمارات، نفقات مختلفة، كما هي موضحة في الأشكال التالية:

1.تطور الأداءات

تتمثل الأداءات في (التأمين الإجتماعي، حوادث العمل/ الأمراض المهنية(AT/MP))، مخصصات للمستشفيات كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-19) تطور أداءات صندوق (CNAS)خلال الفترة من (2013-2021)

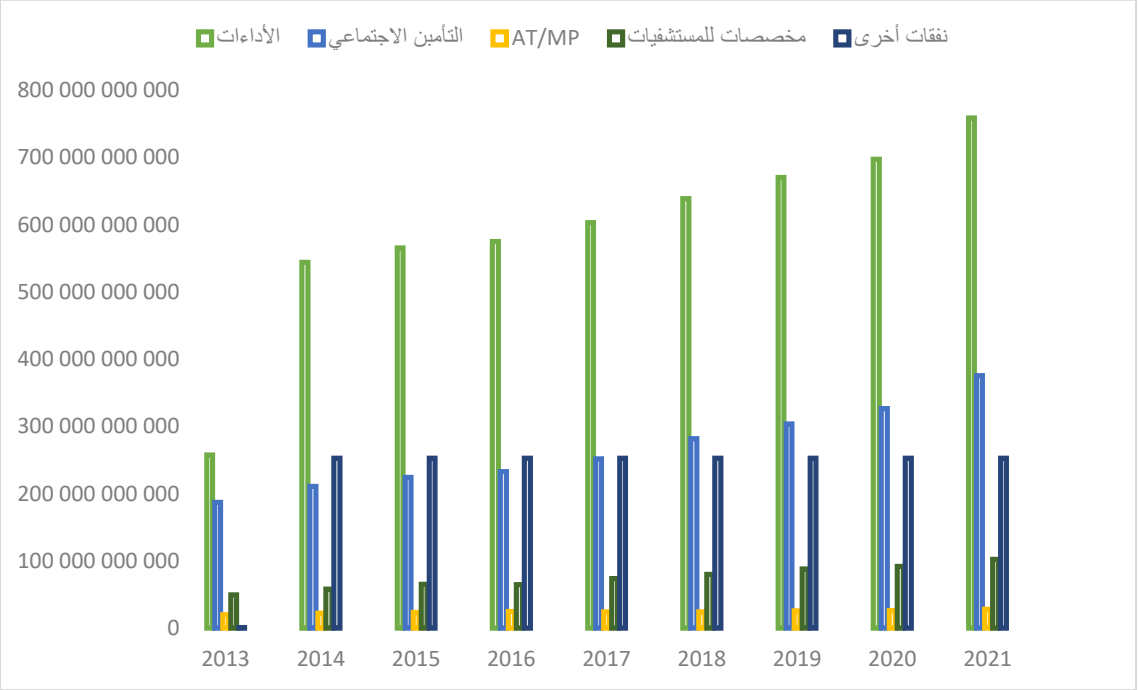

المصدر : من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم(3-3)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل الأداءات (التأمين الإجتماعي، حوادث العمل/ الأمراض المهنية(AT/MP)، مخصصات للمستشفيات) التي يقدمها صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء خلال الفترة من 2013 إلى 2021، حيث نلاحظ إرتفاع كبير في نفقات الصندوق في هذه الفترة، وهذا الإرتفاع راجع إلى تزايد في عدد المصابين بالأمراض المزمنة ، كما أن عدد المستفيدين(المشتركين وذويهم) من الصندوق تضاعف من عدد المشتركين وذويهم، أيضا ارتفاع عدد حوادث العمل والأمراض المهنية .

نلاحظ أيضا من خلال الشكل ارتفاع مخصصات المستشفيات، إن تزايد عدد المشتركين في الصندوق أدى إلى ارتفاع تكاليف التغطية الاجتماعية المرض، العجز، دفع راس مال الوفاة، دفع عطل الأمومة والعطل المرضية، دفع المنح العائلية، دفع تكاليف النقل الصحي، دفع ثمن الأدوات الصحية.

إن جائحة كوفيد-19 خلال الفترة 2019-2021 ساهمت بشكل كبير في رفع نفقات التغطية الإجتماعية، حيث إرتفعت خلال هذه الفترة فاتورة الأدوية، العطل المرضية، كثرة الوفيات مما أدى إلى دفع فاتورة عالية مخصصة لدفع رأس مال الوفاة، بالإضافة إلى زيادة خدمة دفع مستحقات الولادة في العيادات الخاصة للعمال

المشتركين وزوجاتهم ، ويبقى الصندوق يتحمل تكاليف تكاد تفوق مداخيله وتهدد ديمومته، مما أدى بصندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء يدق ناقوس الخطر بخصوص ميزانيته واستدامته.

2.التجهيزات :

تشهد هذه التجهيزات تقلبات كبيرة من سنة إلى أخرى، يمكن تفسير هذه التقلبات بإحتياجات الصندوق من التجهيزات، وعليه يجب تحسين سياسة شراء لها، بتحديد إحتياجات الصندوق بشكل دقيق، شراء من أفضل الموردين وبأفضل الأسعار، استخدامها بشكل فعال وكفؤ، يمكن تفسير هذه التطورات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-20) تطور التجهيزات صندوق (CNAS)خلال الفترة من (2013-2021)

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على رقم(3-3)

نلاحظ من خلال الشكل الذي يمثل فاتورة التجهيزات التي تشمل المباني والمعدات، خلال الفترة من 2013 إلى 2019 شهدت تقلبات، حيث بلغت أعلى مستوى لها في عام 2017 (6.61 مليار دينار جزائري) وأدنى مستوى لها في عام 2019 (3.88 مليار دينار جزائري)، وهذا راجع للحجر الصحي، و في سنة 2020 ارتفعت التجهيزات بشكل طفيف إلى 3.92 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2021 إرتفعت بشكل ملحوظ في إلى 5.12 مليار دينار جزائري، وذلك بسبب التعافي من حائجة كوفيد وعودة الأمور إلى مسارها.

الإستثمارات:

تشمل هذه الإستثمارات الأصول العقارية، ونلاحظ تطورها خلال الفترة من 2013إلى 2021، كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-21): تطور الإستثمارات صندوق (CNAS)خلال الفترة من (2013-2021)

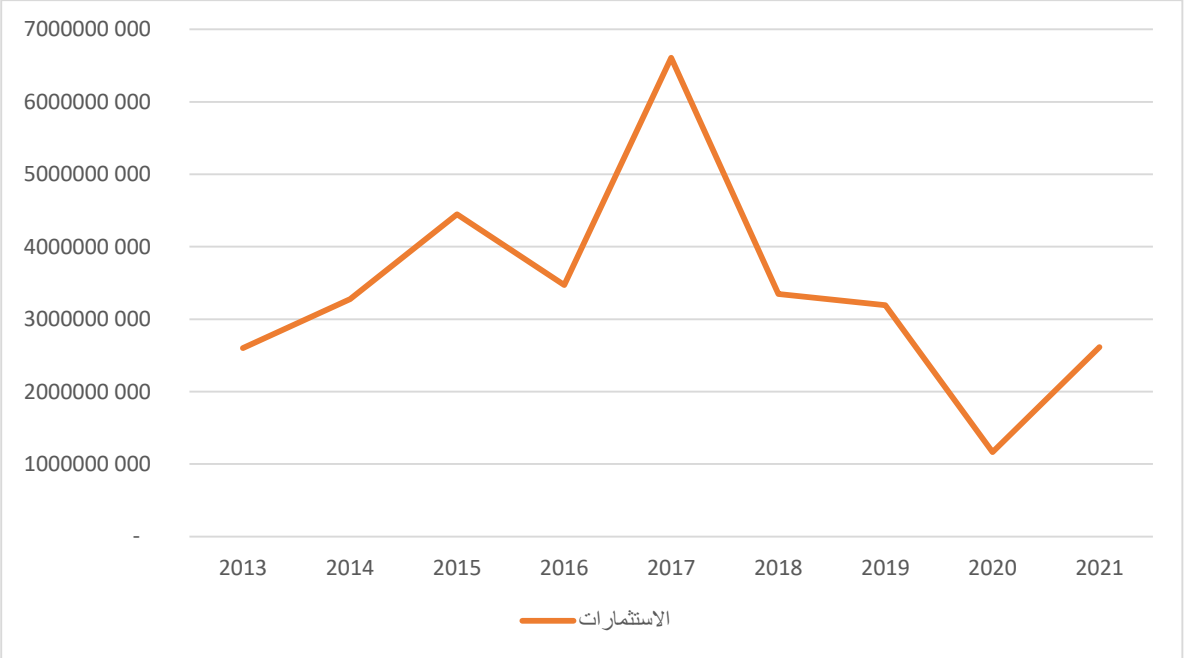

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم(3-3)

نلاحظ من خلال الشكل تطور الإستثمارات، أن الفترة من 2013إلى 2019 شهدت تقلبات في الإستثمارات، حيث بلغت أعلى مستوى لها في عام 2015 (4.45 مليار دينار جزائري) وأدنى مستوى لها في عام 2019 (1.17 مليار دينار جزائري)، وفي سنة 2020إرتفعت بشكل ملحوظ إلى 2.62 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2021إرتفعت الإستثمارات بشكل ملحوظ إلى 6.06 مليار دينار جزائري، يمكن تفسير هذه التقلبات بظروف السوق المالي مثل أسعار الفائدة .

النفقات المختلفة:

النفقات المختلفة تشمل هذه النفقات الرواتب والأجور، والتعويضات، والمصاريف الإدارية، وغيرها، نلاحظ تطورها من خلال الشكل التالي قبل وبعد جائحة كوفيد-19:

الشكل رقم (3-22) تطور نفقات المختلفة صندوق (CNAS)خلال الفترة من (2013-2021)

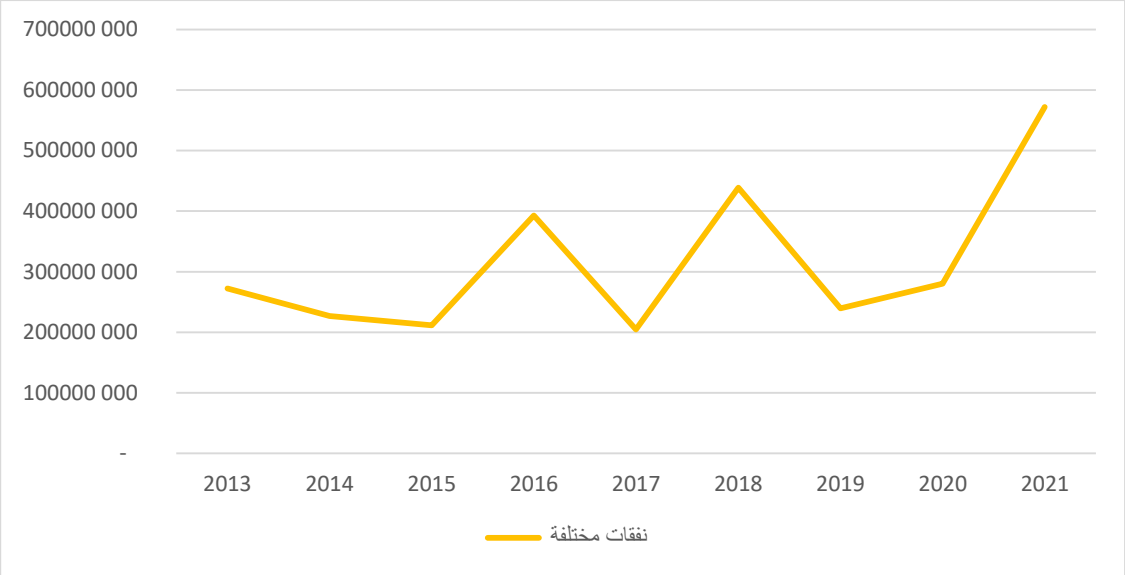

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم(3-3)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح تطور النفقات المختلفة، أن الفترة من 2013 إلى 2019شهدت ارتفاعا مطردا، بلغ من 272 مليار دينار جزائري في عام 2013 إلى 476 مليار دينار جزائري في عام 2019، 2020 وفي سنة إنخفضت بشكل طفيف إلى 448 مليار دينار جزائري، وفي سنة2021 إرتفعت النفقات المختلفة بشكل ملحوظ إلى 572 مليار دينار جزائري.

النفقات المختلفة، تشهد إتجاها تصاعديا بشكل عام، مع بعض التقلبات من سنة إلى أخرى، يمكن تفسير هذا الإتجاه التصاعدي إلى:

- عدد المستفيدين من خدمات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء ؛
- زيادة عدد السكان وإرتفاع متوسط العمر المتوقع إلى زيادة عدد المستفيدين من خدمات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء ؛
- التطورات في مجال الطب والرعاية الصحية تؤدي إلى زيادة تكلفة الخدمات التي يقدمها الصندوق.

من خلال الأشكال المتعلقة بالنفقات المختلفة والإستثمارات والتجهيزات نلاحظ أن:

إنخفاض النفقات المختلفة في سنة 2020، يرجع هذا الإنخفاض إلى جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى إنخفاض النشاط الإقتصادي وارتفاع النفقات على الدواء، مما أدى إلى انخفاض عدد الوظائف ومساهمات أصحاب العمل والموظفين في صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء،

فقد شهد أداء صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء في الجزائر تقلبات خلال الفترة من 2013 إلى 2021، حيث تأثرت نفقاته بشكل كبير بجائحة كورونا، مما يستوجب تحسين النشاط الإقتصادي وخفض معدل البطالة لضمان إستمرار إستقرار أداء الصندوق ومن أجل تحسين كفاءة إستخدام الموارد يجب:

- زيادة الإيرادات بتوسيع قاعدة المساهمين في الصندوق؛
- زيادة مساهمات أصحاب العمل والموظفين؛
- إستثمار أموال الصندوق بشكل فعال، تحسين سياسة الإستثماربوضع سياسة إستثمارية واضحة ومدروسة، كتنويع الأصول ذات العائد المرتفع؛
- بالإضافة إلى تحسين كفاءة إستخدام الموارد في صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء لضمان إستدامة خدماته، من خلال ترشيد النفقات وزيادة الإيرادات ، ومراجعة سياسة تكاليف التسيير.

إن من بين النفقات التي تؤثر على ميزانية صندوق CNAS بشكل كبير هي فاتورة الأمراض المزمنة و النفقة على العدد الكبير من ذوي الحقوق(حيث يقابل كل مشترك في الصندوق على الأقل أربعة من ذوي الحقوق).

- **عدد الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة و ذوي الحقوق:**

إن توسع إنتشار الأمراض المزمنة بين فئات متفاوتة في الأعمار وحسب التركيبة السكانية في الجزائر التي تؤول إلى الشيخوخة، يؤدي إلى حدوث أزمة على مستوى الإنفاق الصحي كون أن تكلفة العلاج باهظة بالنسبة للأمراض المزمنة تفوق بكثير التكلفة الإقتصادية لعلاج الأمراض المعدية، لأن الأولى تستمر في الزمن و لأنها تعتمد في علاجها على أدوية مرتفعة الثمن في حد ذاتها (بودوخة، 2019، الصفحات 162-149)، وهذا ما يثقل كاهل صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء، حيث نلاحظ أن عدد الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة وذوي الحقوق في تزايد كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-23): تطور عدد الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة و ذوي الحقوق (CNAS)خلال الفترة من (2013-2021)

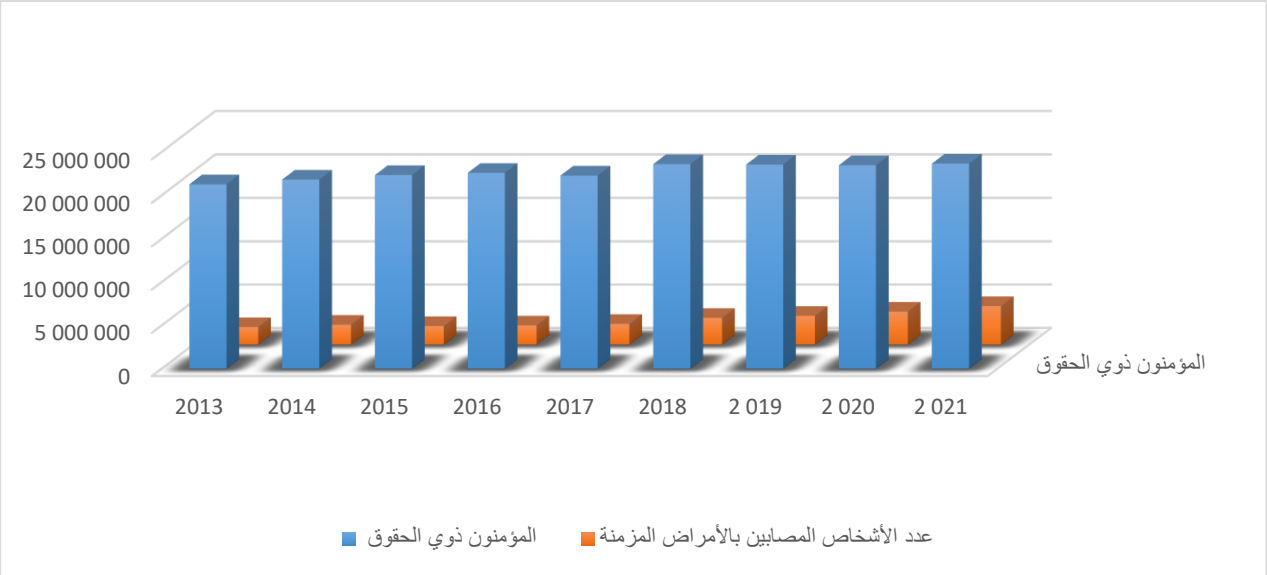

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على المحلق رقم(3-4)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه إرتفع عدد الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة ، بحيث شهدت الفترة من 2013إلى 2019 ارتفاعا متسارعا في النفقات، و الفترة 2020إلى 2021 زيادة طفيفة في النفقات، مع بعض التفاوتات بين السنوات، بسبب التأثيرات التي نتجت عن جائحة كوفيد-19 سنة 2020 و يمكن تفسيرها بـ:

- **شيخوخة السكان**: أدى إرتفاع متوسط العمر المتوقع إلى زيادة عدد كبار السن، الذين هم أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المزمنة.
- **تغيرات نمط الحياة**: أدت التغييرات في نمط الحياة، مثل قلة النشاط البدني وزيادة السمنة، إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض المزمنة.
- **تحسين أنظمة التشخيص**: أدى تحسين أنظمة التشخيص إلى إكتشاف المزيد من حالات الأمراض المزمنة.

تؤدي زيادة عدد الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة إلى زيادة نفقات صندوق الضمان الإجتماعي على العلاج والأدوية، مما يستوجب ، الوقاية من الأمراض المزمنة، تنفيذ برامج التوعية والتثقيف الصحي، تشجيع ممارسة الرياضة وإتباع نظام غذائي صحي مكافحة التدخين.

وهذا ما ينجر عنه ارتفاع فاتور نفقات الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-24) تطور نفقات الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة (CNAS)خلال الفترة من (2013-2021)

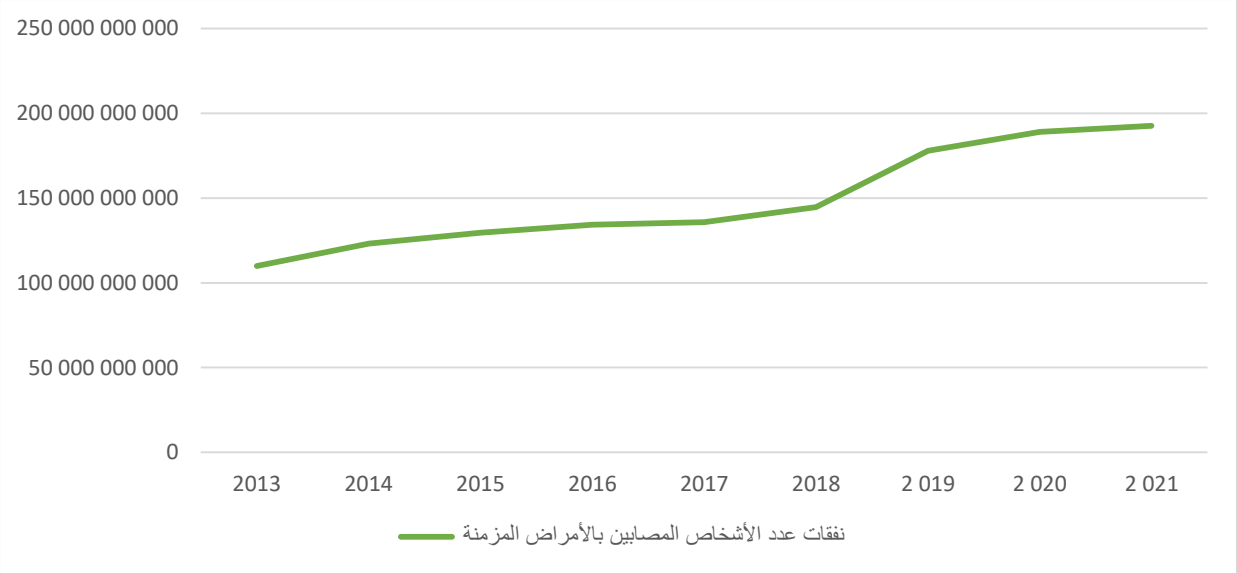

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على المحلق رقم(3-4)

من خلال الشكل نلاحظ تزايد نفقات على الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة خلال الفترة من 2013 إلى 2018 حيث كانت الزيادة لا تتجاوز 100 مليار دينار جزائري وذلك راجع إلى النمو الديمغرافي، ومن 2019 إلى 2021 تجاوزت 150 مليار دينار جزائري مقارنة بالسنوات السابقة نتيجة توسع قائمة الأمراض المزمنة، بالإضافة إلى مخلفات جائحة كوفيد-19 التي سببت العديد من الضغوطات النفسية على مختلف شرائح أفراد المجتمع الجزائري والذي نجم عنه أمراض السكري والضغط التي لم تستثني الفئات العمرية، حيث أن الزيادة في عدد الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة وذوي الحقوق، يزيد من النفقات عليهم وبالتالي سوف تكون مرتفعة، وخاصة أن الصندوق يقوم ببتغطية أصحاب الأمراض المزمنة من ناحية الدواء والأجهزة الطبية (سماعات الأذن، الأعضاء الإصطناعية، عمليات الجراحية مثل عمليات القلب ،.....)، كما يتحمل الصندوق كذلك نفقات الحمامات المعدنية ومصاريف العلاج إلى خارج الوطن ، إذا تطلب الوضع .

الفرع الثاني: مؤشرات صندوق CASNOS

تتمثل مؤشرات صندوق الضمان الإجتماعي في الجزائر للعمال غير الأجراء في الإيرادات والنفقات، حيث أن إيرادات الصندوق التي تكون من إشتراكات العمال والغرامات وزيادات التأخير بالإضافة الى إعانات الدولة ، أما عن النفقات فإن الصندوق ينفق على التقاعد، العجز، دفع فواتير الدواء، دفع مستحقات االعيادة الخاصة بالولادة(حسب المرسوم التنفيذي رقم 20-60[38]) وكما هي موضحة في المحلق رقم(3-19)، دفع ثمن المعدات الطبية، بالإضافة إلى دفع راس مال الوفاة..... إلخ و التي سوف نتطرق إليها في هذا الفرع كما يلي:

1.مؤشر الإيرادات:

تتمثل إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء في الجزائر من إشتراكات العمال الذين يمارسون نشاطا لحسابهم الخاص والمحددة بنسبة ب 15% من الأرباح السنوية، بالإضافة إلى الغرامات وزيادات التأخير وكذا إعانات الدولة، كما يسعى هذا الصندوق لتوفير التغطية الاجتماعية لمنتسبيه وذويهم، إلا أن هذا المؤشر يتأثر بعدة عوامل وتغيرات تؤثر عليه وهذا ما سوف نشير إليه من خلال تحليل هذا في الفترة من 2000إلى 2021كما هو موضح في الشكل الموالي:

[38] مرسوم تنفيذي رقم 20-60 مؤرخ في 19 رجب عام 1441 الموافق 14 مارس سنة 2020، الذي يحدد الإتفاقية النموذجية بين هيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات الإستشفائية الخاصة للتكفل بالولادة، الجريدة الرسمية رقم 16الصادرة بتاريخ 24 مارس 2020،ص 29.

الشكل رقم (3-25): إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS)

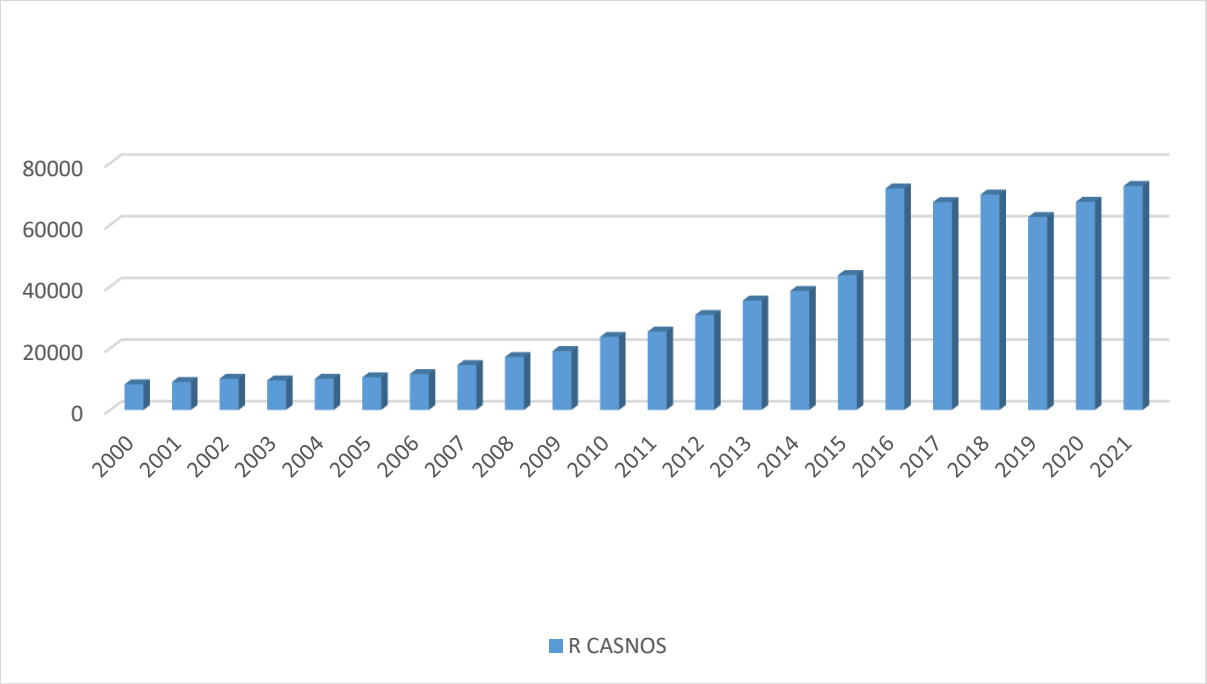

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم(3-2)

نلاحظ من خلال الشكل الذي يوضح تطور مؤشر إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير أجراء خلال الفترة من 2000إلى 2021 ما يلي:

إبتداءا من سنة 2001 شرعت الجزائر في تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي من خلال برامج تنموية تمثلت في ثلاثة برامج الأول خلال الفترات من 2001 إلى 2004 دعم الإنعاش الإقتصادي و الثاني يتمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي خلال الفترة من 2005 إلى 2009، وكل هذه البرامج من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتنويع الإقتصاد الوطني ومن أجل هذا الغرض قامت بتخصيص مبالغ مالية ضخمة تهدف إلى تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحية للإقتصاد الوطني، إلا أن هذا لم يكن كافي بالنسبة لصندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء لرفع إيراداته، وكما هو معروف أن من بين الأسباب التي تمثل تحديا كبير للصندوق وهو عزوف فئات أصحاب المهن الحرة بدرجو كبيرة عن تقديم

الإشتراكات أو عدم التصريح برأس المال الحقيقي، بالإضافة إلى أن تهرب عن دفع الإشتراكات من الفلاحين(الموظفون في القطاع الزراعي الغير مؤمنين) (GRANGAUD, 1984, pp. 29-55) وهم أكبر فئة ممكن أن يستفيد منها الصندوق كما فتميزت هذه الفترة ب:

- إنتشار التجاوزات الممارسة من طرف العمال غير الأجراء؛
- نقص عدد المشتركين في الصندوق؛
- تزايد في عدد المتقاعدين لفئة العمال غير الأجراء وبالتالي زيادة نفقات الصندوق؛
- إنتشار العمل غير المنظم؛
- إلا أن شهد الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء فترة من الإنعاش وأخذ المنحى الإتجاه لمؤشر الإيرادات تصاعدي وذلك كان نتيجة تطبيق السياسات الإقتصادية من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني ، ونتائج البرنامج الخماسي للفترة من 2009 إلى 2014 الذي يعتبر أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر منذ الإستقلال بمبلغ يفوق 286 دولار أمريكي ، الذي كان يهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان من أجل تحقيق التنمية الإجتماعية والبشرية، شهدت سنة 2014 أزمة إقتصادية عالمية مست بالإقتصاد ككل وأدت إلى تراجع العديد من البرامج التي تدعم العمل والمشاريع التنموية، إلا سرعان ما عرفت البلاد تحسن في الوضعية الإقتصادي وكل ذلك مرتبط بقطاع المحروقات ، عرفت سنوات 2015 إلى غاية 2019 إنتعاش للصندوق وتحسن في الإيرادات وذلك ما نلاحظه من خلال إتجاه التصاعدي للمنحى خلال هذه السنوات، بالإضافة الى زيادة في عدد المشتركين في صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء الذي كان نتيجة عمليات التحسيس والتوعية و برامج المرافقة التي تقوم بها الدولة لتسهيل الإنتساب وضمان التغطية الإجتماعية للعمال غير الأجراء، مما يزيد في الإشتراكات وزيادة إيرادات الصندوق، وضع آليات لتمكين العمال غير الأجراء المدنيين بالإشتراكات الإجتماعية من تسوية وضعيتهم، حيث تمكن العمال غير الأجراء من تسديد الإشتراكات مع الإعفاء من الزيادات والعقوبات عند دفع آخر قسط مستحق وهذا يعتبر عامل إجابي للتوازن المالي للصندوق، بالإضافة الى الظروف الإقتصادية المحلية وعوامل خارجية مثل التغيرات في السياسات الحكومية المتعلقة بالضمان الإجتماعي والعمالة.

ويعزى هذا الإرتفاع إلى الخطة المنتهجة من قبل الصندوق والمتمثلة في إعتماد على الإدلاء بالتصريح بالمداخيل من طرف المشترك مباشرة دون الإعتماد على تصريح المشترك لدى مصالح الضرائب، و أيضا الإعفاء من دفع غرامات التأخير و إعتماد نظام التسديد بالدفعات مع تسديد إشتراكات السنة الجارية، وهذا ما أكد عليه السيد المدير العام سالفا للصندوق بما يلي (Mtess, 2023) : "تسوية وضعية أكثر من 890 ألف عامل غير أجير وتحصيل 70 مليار دج خلال 2017 و في 31 جانفي 2018، وأوضح السيد عاشق يوسف[39] إن "مجموع 891.809 عامل غير أجير خاضع للإشتراكات قد تمت تسوية وضعيته لدى صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء منذ جانفي 2017 ، مع تسجيل 131.340 منخرط جديد وتحصيل 70 مليار دج ،وهو ما يمثل زيادة بنسبة 26 بالمئة منذ سنة 2015، الإجراءات التسهيلية سمحت للعمال غير الأجراء بدفع إشتراكاتهم للعام الجاري مع الإستفادة من جداول تسديد بالأقساط لتحيين إشتراكاتهم القديمة بالإضافة إلى أداءات الضمان الإجتماعي، إن "السن المتوسط للمشتركين هو 44 سنة وأن الصندوق يحصي 4 مشتركين مقابل متقاعد واحد"، ومن جهة أخرى، أوضح المسؤول ذاته أن الصندوق حرر في إطار تسوية الوضعيات 8.096 تقرير معاينة نشاط للإنتساب التلقائي منها 1.241 تسوية انتساب، تدعيم وسائل أعوان المراقبة بوضع تحت تصرفهم نظام متنقل للإستشارة والإنتساب التلقائي للعمال غير الأجراء غير المنتسبين والذين لم يتقدموا لوكالاته لتسوية وضعيتهم، أن 48 بالمئة من مجموع المنتسبين لم يقوموا بتحيين إشتراكاتهم وأن 89 بالمائة منهم يشتركون بمبلغ 32.400 دج/سنويا على الأقل وهو ما يمثل 16.200 دج فقط للمؤمن الإجتماعي الواحد وذوي حقوقه في إطار التغطية الإجتماعية، إتخاذ إجراءات منذ بداية العام الجاري للقيام بعمليات مراقبة طبقا للقانون ساري مضيفا أن الصندوق يعد 430 مراقبا بالإضافة إلى فرقا مختلطة مكونة من مفتشية العمل والصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية، تعداد العمال غير الأجراء قدر حاليا ب 3 مليون شخص يعملون لحسابهم الخاص وفي المهن

[39]السيد أحمد شوقي فؤاد يوسف من مواليد 06 ماي 1955 بمدينة قسنطينة، سياسي جزائري، متحصل على شهادة الدكتوراه في الطب، تقلد عدة مناصب في الدولة منها مدير عام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء من نوفمبر2014 إلى جانفي 2020، وعينه رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في منصب وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي من 02جانفي 2020 إلى 29 جويلية 2020.

الحرة" (وكالة الانباء الجزائرية، 2018)، و ما يثبت نجاعة هذه الخطة المداخيل العالية للصندوق مع ملاحظة أن عند تسديد أربع سنوات تكون الإستفادة في السنة الرابعة على سبال المثال للشرح:

- **المشترك الذي سدد 2013،2014،2015،2016، تكون الاستفادة لهذا الشخص من الأدوية لسنة 2016 فقط ، وهذا يعود بالفائدة على الصندوق وهذا هو المقصود من الخطة الموضوعة من قبل المدير العام.**

إلا أن الصندوق في سنة 2019 عرف تراجع في الإيرادات ذلك كان نتيجة الأزمة الصحية الناجمة عن فيروس كورونا، الذي تسبب في العديد من المشاكل الإقتصادية في العالم ككل وفي الجزائر بالتحديد، حيث أحدثت هذه الأزمة آثار سلبية عديدة وعميقة وكان هذا الأثر على مستوى كل من: انخفاض معدلات النمو الإقتصادي، إرتفاع عجز الموازنة، إرتفاع معدلات البطالة، إرتفاع التضخم؛

إن المنخرطين في هذا الصندوق يتمثلون في الأشخاص الذين يشتغلون لحسابهم الخاص مثل، التجار، الفلاحين، الحرفين، الصيادلة، الأطباء الخواص، أصحاب الشركات الخاصة(الفردية)، رجال الأعمال، المقاولين، المحامون، القضاة، المحضر القضائي، كل هؤلاء يؤثرون بشكل مباشر على توازن الصندوق سواء بالإيجاب أو بالسلب، فكلما بلغت نسبة الصدق والمصداقية بالتصريح الحقيقي برأس المال ونوع العمل كلما كان ذلك في صالح المساهم والصندوق، وكذلك العكس.

كما أن الجزائر مرت بعدة مراحل إنتقالية تارة تواجه الأزمات الإقتصادية العالمية وتارة أخرى تواجه التقلبات السياسية الداخلية وتغير القوانين، وبالتالي كل هذه العوامل تؤثر على كل قطاع في الإقتصاد الوطني.

2.مؤشر النفقات:

إن الخدمات التي يقدمها صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء تؤثر على مؤشر نفقات الصندوق والمتمثلة في بطاقة الشفاء، دفع فواتير الدواء، تقديم معاشات العجز، رأس مال الوفاة، المعاش المنقول، التقاعد، تغطية مصاريف عمليات القلب والجراحة، دفع معاش العجز، دفع فواتير المعدات الطبية، مصاريف النقل الصحي الخاص بمرضى غسيل الكلى، دفع مستحقات الولادة.....، إلا ان هذا المؤشر يتأثر بعدة عوامل وتغيرات

تؤثر عليه وهذا ما سوف نشير إليه من خلال تحليل هذا في الفترة من 2000إلى 2021 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-26) :نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء (CASNOS)

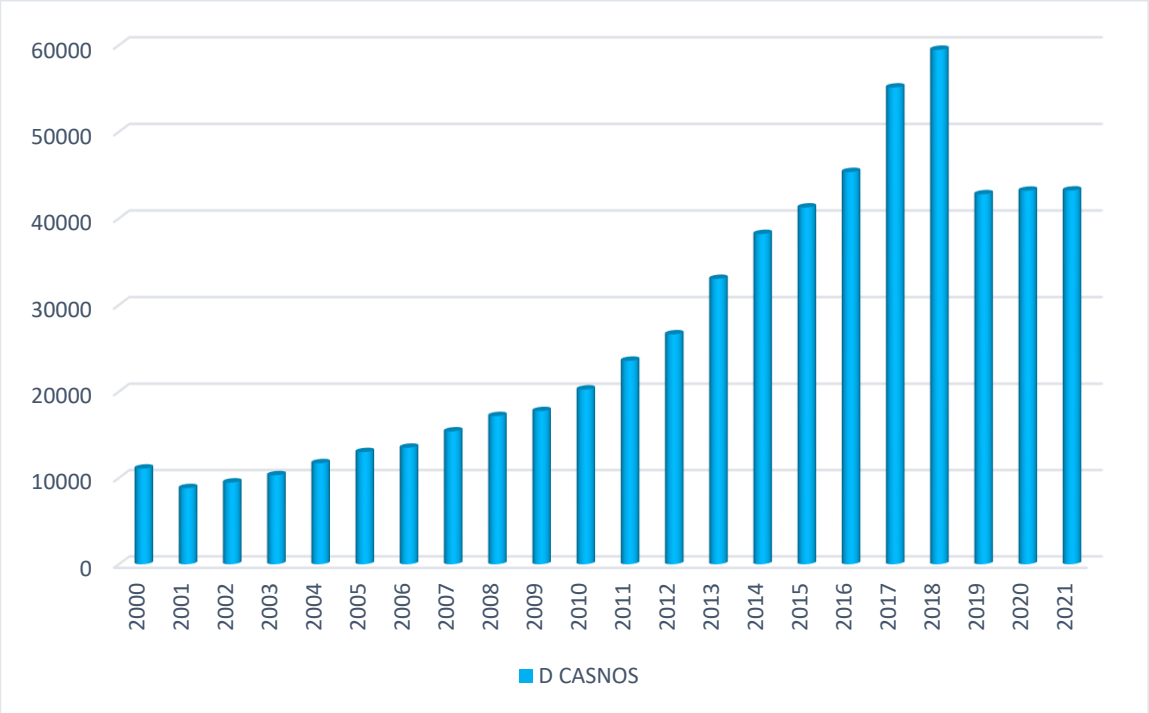

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم(3-2)

من خلال الشكل الذي يوضح تطور مؤشر نفقات الصندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021، شهدت الفترة من 2000إلى 2011 نلاحظ أن التغيرات كانت نسبية وبمعدل تغير قليل وهذا شكل عادي وهذا الإستقرار في مؤشر نفقات صندوق CASNOS راجع لعدة عوامل إقتصادية وإجتماعية وتحولات ديمغرافية عرفها الإقتصاد الجزائري في تلك الفترة والصندوق بصفة خاصة، إلا أنه مع بداية سنوات 2012 إلى غاية 2014 شهد مؤشر النفقات ارتفاع خلال هذه الفترة وذلك راجع إلى الزيادة في عدد المتقاعدين، و هذا الأخير يتأثر بالعوامل الديمغرافية (المواليد، الوفيات، الشيخوخة)، لأن أكثر فئة يتم الإنفاق عليها هي فئة المواليد والشيخوخة، والتي تشكل عبئ كبير على الصندوق إضافة إلى أن هذا عرفت الإرتفاع الكبير في مؤشر النفقات راجع إلى الأوضاع الإقتصادية التي سببتها الأزمة العالمية ، وما نجم عنها من إنخفاض أسعار المحروقات وبالتالي إنكماش في المشاريع الإقتصادي وهذا ما يؤثر على صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير

أجراء من ناحية عدد المشتركين، ودفع إشتراكهم السنوي مع الحفاظ على بطاقة الشفاء، وبالتالي تفاقم ميزانية الأدوية، إلا أنه في سنة 2015 في هذه المرحلة نلاحظ ارتفاع كبير في مؤشر النفقات مقارنة بالسنوات السابقة، ويعزى ذلك نسبة إلى تسوية وضعية العديد من المنتسبين إلى الصندوق التي كانت نتيجة الخطة المتبعة التي طبقها السيد عاشق يوسف كما وضحناها سابقا، يعني بتسوية الوضعية يصبح للمنتسب الحق في بطاقة الشفاء ورأس مال الوفاة وباقي الخدمات له وذويه، وهذا ما جعلها في ارتفاع، و كذلك نلاحظ أن معدل مؤشر النفقات عرف تزايد نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات وتحسن الأوضاع الإقتصادية، وزيادة عدد المشتركين في الصندوق، كما نلاحظ كذلك الفترة من 2016 إلى غاية 2018 إرتفاع في مؤشر النفقات لكن بصورة مستقرة مقارنة مع الفترة من 2019 إلى 2021 التي عرفت ارتفاع كبير في مؤشر نفقات الصندوق ولذلك لما سببته الأزمة الصحية (كوفيد-19) التي أثرت على صحة المواطن بصفة عامة والمنتسب الملتزم بدفع الإشتراكات إلى الصندوق بصفة خاصة، من جهة كانت أثاره قوية على فئة العمال وخاصة غير أجراء أصحاب المهن الحرة، الحرفين ، الفلاحين، التجار ،... وغيرهم)، الذين فقدوا دخلهم نتيجة ما تسببت به الأزمة، وهذا يشكل عبء على الصندوق مما يشكل له نقص في الإشتراكات، ومن جهة أخرى تفاقهم الوصفات الطبية، والإستهلاك القوي للأدوية وتحمل فواتير أدوية المريض ومختلف الخدمات التي يتحصل عليها من بطاقة شفاء ورأس مال الوفاة ومعاشات التقاعد المنقولة وخاصة الجائحة خلفت العديد من الوفيات مما ألزم الصندوق تحمل عبء دفع نفقات ضخمة نتيجة، إلا أن هذا المؤشر شهد بعض التراجع خلال سنوات 2020 و2021 بسبب التعافي من جائحة كوفيد-19 ومن جانب آخر الكثير من المشتركين لم يتمكنوا من تسديد اشتراكاتهم مما نتج عنه عدم استفادتهم من خدمات الصندوق .

المطلب الثالث: دراسة إحصائية لمؤشرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات صناديق الضمان الإجتماعي (CNAS/CASNOS) بإستخدام تحليل المركبات الأساسية PCA

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات ميزانية صناديق (CNAS-CASNOS)، بإستعمال طريقة المركبات الأساسية وقبل ذلك فلا بد من تقديم مفاهيم حولها.

الفرع الأول: ماهية تحليل المركبات الأساسية PCA

تعتبر طريقة تحليل المعطيات بالمركبات الأساسية من المناهج الإحصائية المعتمدة من قبل الباحثين الإقتصادين، حيث تعمل هذه الطريقة على تبسيط تطبيق طرق تحليل المعطيات بالإعتماد على برامج منها: Spss,

xLstat,Statbox، وسيتم التطرق إلى هذه الطريقة بإستعمال برنامج Spss في دراستنا هذه مع تقديم مفهوم شامل للطريقة وأهميتها من الناحية الإقتصادية.

1.تعريف طريقة PCA

إن طريقة المركبات الرئيسية (PCA) من المحتمل أن تكون من أقدم تقنيات التحليل المتعدد وأكثرها شهرة، تم إستعمالها لأول مرة من قبل (Pearson-1901)، وتم تطويرها بشكل مستقل من قبل (Hotelling -1933) (I.Jolliffe, 2002, p. 10)، وهي أسلوب إحصائي متعدد المتغيرات يهدف إلى تقليل عدد الأبعاد في مجموعة بيانات ذات عدد كبير من المتغيرات المترابطة، ويتم تحقيق هذا الإختزال عن طريق التحويل إلى مجموعة جديدة من المتغيرات والذي يمكن أن يكتب في شكل مصفوفة وهندسا في شكل سحابة نقاط وهي المركبات الرئيسية، ويتم ترتيبها بحيث تحتفظ المركبات القليلة الأولى بأغلب التباين الموجود في جميع المتغيرات الأصلية .(KASSAMBARA, 2017, p. 12)

ولهذه الطريقة مزايا عدة منها أنها تؤدي إلى تشبعات دقيقة، وكل عامل يستخرج أقصى كمية من التباين، وإنها تؤدى إلى أقل قدر ممكن من البواقي، كما أن المصفوفة الارتباطية تختزل إلى أقل عدد من العوامل المتعامدة غير المرتبطة.

على سبيل المثال، يمكن إستخدام تحليل المركبات الأساسية لتحويل مجموعة بيانات من 100 متغير إلى مجموعة بيانات من 10 متغيرات، مع الحفاظ على 95٪ من التباين الموجود في المجموعة الأصلية.

يمكن إستخدام تحليل المركبات الأساسية لأغراض متنوعة، مثل:

- **تقليل الأبعاد :تقليل عدد المتغيرات في مجموعة بيانات دون فقدان الكثير من المعلومات.**
- **عن الأنماط :إكتشاف الأنماط في مجموعة بيانات، مثل المجموعات الفرعية أو الإتجاهات.**
- **التنبؤ :التنبؤ بقيم المتغيرات الأخرى بناء على مجموعة من المتغيرات الأخرى.**

2. أهمية تحليل المركبات الأساسية:

- تتمثل أهمية طريقة المركبات الأساسية في تفسير الظواهر الإقتصادية والإجتماعية عن طريق معطيات مختصر ومختزلة تمثل مجموعة علاقات بين عدد من المتغيرات مجمعة في مركبات أساسية؛
- تفسير أهمية العلاقة بين المتغيرات.

والهدف من تحليل المركبات الأساسية هو تحديد الإتجاهات أو المكونات الأساسية التي يكون فيها التباين في البيانات على طولها الأقصى، أي هذه الطريقة تقلل من أبعاد البيانات متعددة التغيرات إلى عدد قليل أي (Kadatte, 2011/2012, p. 3) :

- تقوم بتحديد النمط الخفي في مجموعة من البيانات؛
- تقليل أبعاد البيانات والتكرار وتحديد المتغيرات المترابطة؛
- بناء متغيرات جديدة تسمى المكونات الرئيسية غير مرتبطة وتسمح بتكوين توليفة معلومات؛
- تجميع الروابط بين المتغيرات وتحديد المتغيرات التي سوف تنتقل من نفس الإتجاه إلى إتجاه معاكس مستقل.

3. خطوات تحليل المركبات الأساسية:

في تحليل المركبات الرئيسية، يتم وصف مجموعة البيانات بإستخدام متغيرات كمية مستمرة، متجانسة أو غير مترابطة مسبقًا فيما بينها. يحاول الباحث الإجابة على أسئلة من نوع ما يلي: ما هي المتغيرات التي ترتبط ارتباطًا إيجابيا ببعضها البعض؟ ما هي المتغيرات التي تعارض بعضها البعض؟ باختصار، يتمثل تحليل المركبات الرئيسية (PCA)في تحويل المتغيرات الكمية الأولية إلى متغيرات جديدة غير مترابطة، تسمى المركبات الرئيسية (أو العوامل) من أجل تحليل بطريقة المركبات الأساسية يجب اتباع أهم الخطوات التالية (Samuel, 2003, p. 16):

- **الإحصاء الوصفي**: يعتبر من بين أهم الأدوات التحليلية، حيث يهدف إلى تلخيص ووصف البيانات المتاحة بطريقة كمية وموضوعية، ويساعد على تفسير الظاهرة المراد دراستها بشكل دقيق ومفصل، ويتضمن تدميع البيانات، وحساب المقاييس المركزية مثل: الوسط الحسابي والمتوسط الحسابي، والمقاييس التشتتية مثل الإنحراف المعياري وغيرها.
- **مصفوفة الإرتباط matrice de corrélation**: يقصد بالمصفوفة (Matrice) عبارة عن تنظيم مستطيل أول مربع بمجموعة من الأرقان، ويأخذ هذا التنظيم شكل صفوف وأعمدة.
- **اختبار مؤشر KMO et test de Bartlett**: يبين هذا الإختيار لصاحبه "Kaiser-Mayer-Olkin" كمعيار لكفاية حجم العينة لإجراء التحليل العاملي، وتكون بعيدة عن الحد الأدنى والذي يقدر ب 0.50، حتى يكون الإختبار صحيح، أما بالنسبة لإختبار بارتلت (Bartlett) فهو يستعمل لقياس التجانس، وإختبار فرضية عدم تطابق أو تماثل مصفوفة الإرتباط الأصلية، ولو حدث وكانت المصفوفة متطابقة لكانت كل معاملات الارتباط بين المتغيرات تساوي الصفر.

- **القيم الذاتية والتباين المفسر**: القيم الذاتية (الجدر الكامن) يعرف بأنه مجموع مربعات تشبعات كل المتغيرات على كل عامل من عوامل المصفوفة على حدة، وهو تعبير يستخدم في جبر المصفوفات.

وبالنسبة لأي مصفوفة إن قيمة القيم الذاتية(λ) يتناقص تدريجيا من عامل لآخر، فالعوامل الأولى ذات قيمة ذاتية أكبر من العوامل المتأخرة الإستخلاص، ويرجع ذلك إلى أن خطوات حساب العوامل تؤدي إلى إستخلاص أقصى من التبيان المشترك بين المتغيرات في كل مرة على التوالي، ويطرح الناتج من المصفوفة الإرتباطية ويتبقى حجم أصغر من التبيان المشترك يستخلص في عامل جديد ذي جدر كامن أصغر من سابقه وللجدر، ومن بين المعايير المستخدمة نذكر:

- معيار KAISER يتم الإحتفاظ بالمركبات التي تكون فيها القيم الذاتية أكبر من الواحد الصحيح وهو الأسلوب الأكثر شيوعا.
- معيار CATTELL ويعتمد على الرسم البياني حيث يتم استبعاد العوامل التي تميل إلى بالإنحدار الأفقي وقبول العوامل شديدة الانحدار.
- معيار التباين المفسر ويتم قبول العوامل التي تكون نسبة التباين المفسر لديها أكبر أو تساوي جدا معينا، يحدد بشكل مسبق وغالبا ما يكون 90% من التباين الكلي وبناءا عليه يتم الإبقاء على العوامل الأولى التي يكون كمجموع نسبة التباين المفسر من قبلها أكبر أو يساوي النسبة المحددة مسبقا.

- **مصفوفة الإرتباطات بين العوامل بعد التدوير.**

عند إستخدام التحليل لمصفوفة إرتباطية على سبيل المثال وبأية طريقة من الطرق فإنه سيتم التوصل إلى إستخلاص عوامل معينة وهذه العوامل هي عبارة عن محاور متعامدة تمثل تشبعات المتغيرات وإحداثياتها وهي تتحدد بطريقة عشوائية، وهذا التحديد للمحاور يختلف من طريقة لأخرى.

وهنا نوعان من التدوير تبعاً للزاوية التي تفصل بين المحاور المرجعية وهما التدوير المتعامد Orthogonat Rotation والتدوير المائل Oblique Rotation ففي التدوير المتعامد تدار العوامل معا (اثنين منها مثلا) مع الإحتفاظ بالتعامد بينها، أما التدوير المائل ففيه تدار المحاور دون إحتفاظ بالتعامد وتترك لتتخذ الميل الملائم لها.

والعوامل المتعامدة غير المرتبطة معاً هي معاملات الارتباط التي قيمها تساوى صفرا، أما العوامل المائلة فهي عوامل بينها إرتباط أي أنها عوامل متداخلة، لذا فإن الهدف الرئيسي من تدوير المحاور هو لتحقيق البناء

البسيط، وتتعدد الطرق العملية للتدوير في محاولة لتقديم حل رياضي للبناء البسيط ثم تناولت بعد ذلك عدة طرق رياضية لعل أشهرها طريقة Varimax لكايزر Kaiser والتي تتقبل فكرة البناء البسيط مع الإحتفاظ بالتعامد بين العوامل، ويميل أغلب الباحثون في مجال التربية الرياضية إلى إستخدام طريقة Varimax والتي تؤدى إلى أفضل الحلول التي تستوفى خصائص البناء البسيط، كما يوجد عدد من الأساليب التحليلية لحساب العوامل الماثلة.

الفرع الثاني: تحليل المتغيرات الإقتصادية الكلية وعلاقتها بمتغيرات الضمان الإجتماعي بإستعمال طريقة المركبات الأساسية PCA

إعتمدنا في تحليل هذه المتغيرات على طريقة تحليل المركبات الأساسية حيث تعتبر من بين أهم الطرق التحليل الإحصائية متعددة المتغيرات وهي عبارة عن أداة إحصائية تستطيع تصنيف عدد كبير من المتغيرات وتخفيضها إلى عدد محدود من المركبات إعتمادا على العلاقات التي تربط كل مجموعة من المتغيرات فيما بينها فهي بذلك تستطيع تصنيف أعداد كبيرة من المتغيرات دون أن يؤدي ذلك إلى فقدان جوهري في نسبة التباين، وهذا ما نسعى لتحليله في هذا الفرع بإيجاد العلاقة بين مؤشرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات الضمان الإجتماعي.

أولا: بالنسبة لصندوق CNAS

من أجل القيام بالدراسة المتعلقة بهذا الصندوق باستعمال طريقة المركبات الأساسية، تتكون عينة الدراسة من ستة متغيرات مختارة من بين متغيرات الاقتصاد الكلي وهي (مؤشر سعر الصرف، مؤشر الجباية البترولية، مؤشر الكتلة النقدية، مؤشر الإستثمار المحلي، مؤشر بطالة، مؤشر القطاع غير المنظم)، ومؤشرات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء والمتمثلة في (مؤشر الإيرادات، ومؤشر النفقات)، خلال الفترة من 2000إلى 2021، كما تم إستبعاد بعض المؤشرات لصعوبة إيجاد المعطيات خاصة في نفس الفترة المدروسة.

1. الإحصاء الوصفي:

يظهر لنا جدول الإحصاءات الوصفية مختلف الخصائص الوصفية لعموم المتغيرات حيث أنه لا وجود للقيم المفقودة كما أنه يوجد اختلاف كبير بين المتوسطات الحسابية وكذا تشتت البيانات وهذا راجع لطبيعة المؤشرات في حد ذاتها التي تم الإعتماد عليها في تشخيص مؤشرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات الضمان الاجتماعي.

الجدول رقم(3- 1): الإحصاءات الوصفية

المؤشرات	المتوسط	الإنحراف المعياري
ER	88,5819	20,99925
M2	9619,2182	5639,03129
UNEM	14,3059	6,33230
FD	5324,4091	3040,29527
INFORM	43,4391	5,26059
Resp	1453,4055	526,84706
RCNAS	314253,6364	165515,74784
ECNAS	262650,0909	137025,13934

المصدر: مخرجات spss

يعتبر مؤشر العمل غير المنظم هو المسؤول عن عن تمركز المتغيرات لأنه يتميز بالإنحراف المعياري الصغير(5.26059)، أما مؤشر إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء فهو المسؤول عن تشتتها لأنه يتميز بالإنحراف المعياري الأكبر(165515,74784).

2. مصفوفة الارتباط matrice de corrélation

سوف نتطرق إلى دراسة علاقة الإرتباط بين مؤشرات ميزانية صناديق (CNAS) والمؤشرات الإقتصادية كما هو يمكن الحكم بعدم وجود مشكل الازدواج الخطي نظرا لأن القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة الإرتباط أكبر من الصفر حيث بلغت أكبر قيمته (E-99,112)، ويساوي هذا المحدد حاصل جداء القيم الذاتية لمصفوفة الإرتباط، ومنه فلا نحتاج إلى إلغاء أي من متغيرات الدراسة.

- **دراسة علاقة الإرتباط بين مؤشر إيرادت صندوق (CNAS)والمؤشرات الإقتصادية:**

حسب مخرجات طريقة المركبات الأساسية قمنا باستخلاص جدول يوضح العلاقة بين مؤشرات الدراسة حسب مصفوفة الإرتباط، كما يلي:

الجدول رقم (3 -2) علاقة الإرتباط بين مؤشر إيرادات الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء والمؤشرات الاقتصادية الكلية.

		سعر الصرف	الكتلة النقدية	الإستثمار المحلي	الجباية البترولية	العمل غير المنظم	البطالة
الإرتباط	CNAS إيرادات	0,761	0,956	0,976	0,807	-0,185	-0,754
الدلالة الإحصائية	CNASنفقات	0,000	0,000	0,000	0,000	0,205	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم (3-8)

يوضح الجدول معاملات الإرتباط بيرسون بين المؤشرات الإقتصادية ومؤشر إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء حيث نلاحظ:

- **سعر الصرف:**

يكون لسعر الصرف تأثير سلبي أو إيجابي على إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي، إعتمادا على إتجاهه، فإذا إنخفض سعر الصرف، قد تصبح الواردات من العملات الأجنبية أكثر تكلفة، مما قد يؤدي إلى إنخفاض إيرادات الصندوق، بينما إذا إرتفع سعر الصرف، قد تصبح الصادرات أكثر ربحية، مما قد يؤدي إلى زيادة إيرادات الصندوق.

- **الكتلة النقدية:**

ترتبط الكتلة النقدية إرتباطا إيجابيا بإيرادات صندوق الضمان الإجتماعي، فكلما زادت الكتلة النقدية، زادت مبالغ إشتراك العمال و قدرة الدولة على تمويل الصندوق.

- **الإستثمار المحلي:**

يرتبط الإستثمار المحلي إرتباطا إيجابيا بإيرادات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء، فكلما زاد الإستثمار المحلي، زادت الوظائف، وبالتالي زادت مساهمات أصحاب العمل والموظفين في الصندوق.

- **الجباية البترولية:**

ترتبط الجباية البترولية ارتباطا إيجابيا بإيرادات صندوق الضمان الإجتماعي، فكلما زادت إيرادات الدولة من المحروقات، زادت مساهماتها في الصندوق.

- **العمل غير المنظم:**

يرتبط العمل غير المنظم ارتباطا سلبيا بإيرادات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء، فالعاملون في القطاع غير المنظم لا يساهمون في الصندوق مما يؤدي إلى نقص في الإيرادات.

- **البطالة:**

ترتبط البطالة إرتباطا سلبيا بإيرادات صندوق الضمان الإجتماعي، فكلما زاد معدل البطالة يعني قلت الوظائف، وبالتالي قلت مساهمات أصحاب العمل والموظفين في الصندوق.

- **دراسة علاقة الإرتباط بين مؤشر نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء والمؤشرات الاقتصادية الكلية.**

حسب مخرجات طريقة المركبات الأساسية قمنا بإستخلاص جدول يوضح العلاقة بين مؤشرات الدراسة حسب مصفوفة الإرتباط كما يلي:

الجدول رقم(3-3) علاقة الإرتباط بين مؤشر نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء والمؤشرات الإقتصادية

		سعر الصرف	الكتلة النقدية	الإستثمار المحلي	الجباية البترولية	العمل غير المنظم	البطالة
الإرتباط	نفقات CNAS	0,869	0,980	0,982	0,826	-0,192	-0,704
الدلالة الإحصائية	نفقات CNAS	0,000	0,000	0,000	0,000	0,196	0,000

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم (3-8)

يوضح الجدول معاملات الإرتباط بيرسون بين المؤشرات الإقتصادية ومؤشر نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء حيث نلاحظ:

- **سعر الصرف:**

نلاحظ من الجدول الإحصاي الذي يمثل علاقة الإرتباط بين سعر الصرف ونفقات صندوق CNAS علاقة إيجابية، في حين يكون لسعر الصرف في حالة إرتفاعه أثر سلبي على مؤشلر النفقات وذلك لأن معظم الأدوية القابلة للتعويض من صندوق CNAS مثل (الأنسولين وغيرها من الأدوية المستوردة) يتم فدع فاتورتها بالعملة الصعبة وبالتالي تزيد من نفقات الصندوق، لأن فرق العملة يتحمله هذا الأخير.

- **الكتلة النقدية:**

ترتبط الكتلة النقدية إرتباطا إيجابيا بنفقات صندوق الضمان الإجتماعي، فكلما زادت الكتلة النقدية، زادت قدرة الدولة على تمويل الصندوق.

- **الإستثمار المحلي:**

يرتبط الإستثمار المحلي إرتباطا إيجابيا بنفقات صندوق الضمان الإجتماعي، فكلما زاد الإستثمار المحلي، زادت الوظائف، وبالتالي زادت مساهمات أصحاب العمل والموظفين في الصندوق، مما يسمح له بتمويل المزيد من النفقات.

- **الجباية البترولية:**

ترتبط الجباية البترولية ارتباطا إيجابيا بنفقات صندوق الضمان الإجتماعي، فكلما زادت إيرادات الدولة من النفط، زادت مساهماتها في الصندوق، مما يسمح له بتمويل المزيد من النفقات.

- **العمل غير المنظم:**

يرتبط العمل غير المنظم إرتباطا سلبيا بنفقات صندوق الضمان الإجتماعي، فالعاملون في القطاع غير المنظم لا يتلقون تعويضات من الصندوق، مما يؤدي إلى نقص في النفقات.

- **البطالة:**

ترتبط البطالة ارتباطا سلبي بنفقات صندوق الضمان الإجتماعي، فكلما زاد معدل البطالة، زاد عدد الأشخاص الذين يتلقون تعويضات البطالة من الصندوق.

3.مؤشر إختبارKMO and Bartlett's

نتائج الإختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-4): مؤشر KMO and Bartlett's Test

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		,718
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	316,755
	df	28
	Sig.	,000

المصدر: مخرجات SPSS

من خلال نتائج اختبار KMO تؤكد على مدى كفاية العينة لكل متغير من متغيرات الدراسة حيث بلغت قيمة هذا لمؤشر 0.718 أي ما يعادل 71.8% أي بدرجة معتدلة، وهي بذلك تتجاوز 50% .

من خلال اختبار Bartlett نجد أن signification = 0 وهو أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي الفرضية الصفرية مرفوضة وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن مصفوفة الإرتباط ليست مصفوفة الوحدة عند مستوى معنوية 5 % وهذا يدل على وجود تباين مشترك بين متغيرات الدراسة تشكل العوامل الخفية كما هو مبين الملحق رقم(3-9).

4.القيم الذاتية والتباين المفسر

إنطلاقا من الملحق رقم(3-10)والذي يوضح جودة تمثيل البيانات إنطلاقا من معاملات الإرتباط المتعدد وكذا مقدار التباينات المشتركة بين المتغيرات والتي تراوحت قيم حاصل مجموع مربعاتها بين [0.803- 0.984] مما يدل على جودة تمثيل العالية التي تتمتع بها المتغيرات.

الجدول رقم (3-5): القيم الذاتية والتباين المفسر

Total Variance Explained									
Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	5,931	74,132	74,132	5,931	74,132	74,132	5,930	74,125	74,125
2	1,497	18,710	92,842	1,497	18,710	92,842	1,497	18,717	92,842
3	,256	3,200	96,042						
4	,240	2,999	99,041						
5	,041	,512	99,553						
6	,018	,229	99,782						
7	,015	,190	99,972						
8	,002	,028	100,000						
Extraction Method: Principal Component Analysis.									

المصدر: مخرجات spss

من خلال البيانات المدرجة في القسم الأول من الجدول (القيم الذاتية والتباين المفسر) نلاحظ ان هناك محورين الأول والثاني قيمهما أكبر من الواحد الصحيح، فحين أن الباقي كلها اقل من الواحد وهذا ابتداء من العامل الثالث والذي تساوت قيمته الذاتية(0.256) ومنه فإن عدد المحاور العاملية المقبولة هي اثنانحسب معيار KAISER، بلغت نسبة التشتت الإجمالي للعوامل المستخرجة بعد عملية التدوير 92.84%حيث تتوزع هذه النسبة على تلك العوامل كما يلي:

العامل الأول: يفسر نسبة 74.12% من التباين الإجمالي وتقابله أعلى قيمة ذاتية بقيمة5.93.

العامل الثاني: يفسر نسبة 18.71% من التباين الإجمالي وله قيمة ذاتية 1.49.

6.مصفوفة الارتباطات بين العوامل بعد التدوير

نلاحظ من خلال مصفوفة الإرتباط بعد التدوير أن المركبات إنقسمت إلى عاملين، بحيث كل عامل يحتوي على مجموعة من المؤشرات، فالبعض منها يشكل علاقة إيجابية مع مؤشرات الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (الإيرادات، النفقات) والبعض الآخر علاقة عكسية، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-27) : التمثيل البياني للمركبات بعد التدوير

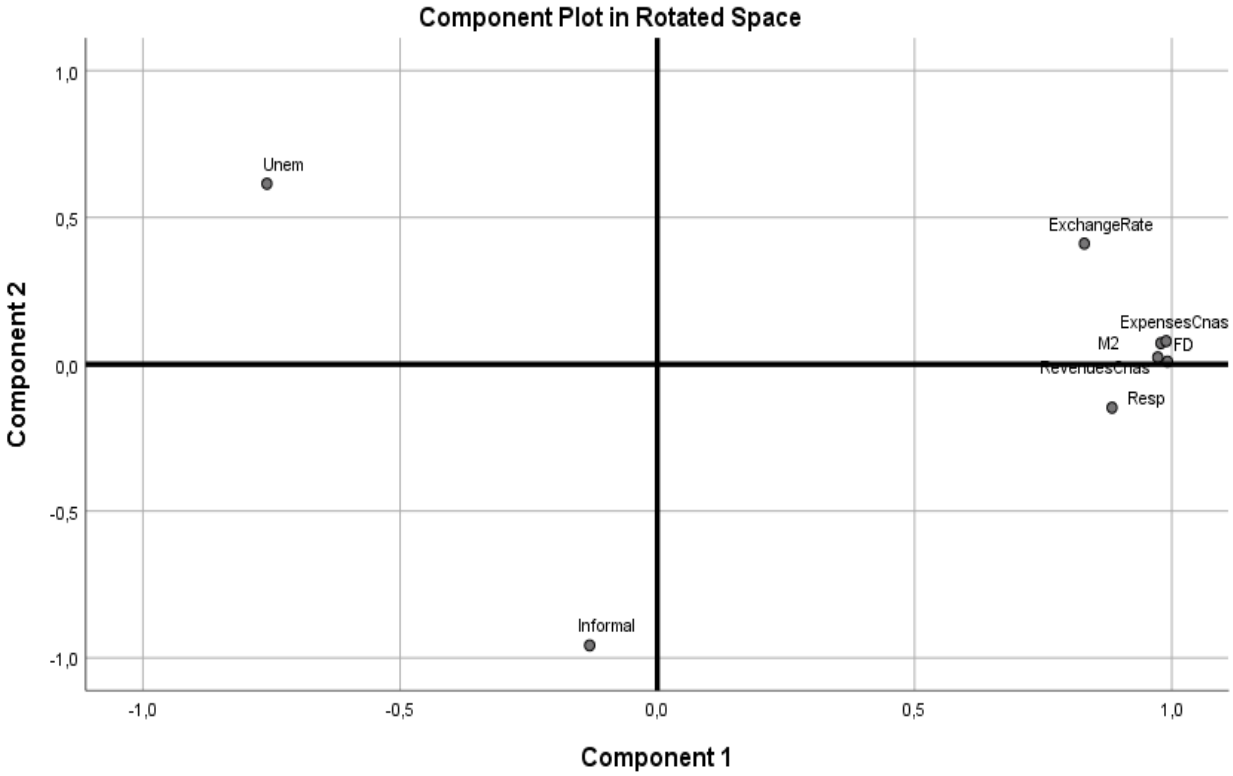

المصدر: مخرجات SPSS

إنطلاقا من الشكل أعلاه والملحق(3 -11) لذي يمثل مصفوفة المركبات بعد التدوير، نلاحظ أن المتغيرات الإقتصادية بعضها قريب من مؤشرات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء ويرتبط بعلاقة طردية موجبة، أما متغير البطالة والعمل غير المنظم يشكلان علاقة عكسية سالبة بينهما، وهذا يدل على حقيقة أن المتغيرات الإقتصادية لها علاقة مع مؤشرات صندوقCNAS، وكذلك تمثل القيم الموجودة في التمثيل البياني المحاور العاملية لكل متغير على كل مكون، وتظهر هذه القيم مدى إرتباط كل متغير بمكون معين، كلما زادت القيمة العاملية، زاد إرتباط المتغير بالمكون.

المجموعة الأولى: يضم المؤشرات التالية (RCNAS,ECNAS,M2 ,FD) يشير ذلك أن هذه المتغيرات مترابطة بشكل وثيق وتميل إلى التغير معا.

المجموعة الثانية: يضم مؤشر ERو Unem يشير ذلك أن هذين المتغيرين مرتبطان بشكل معاكس، أي أنهما يميلان إلى التغير في إتجاهات مختلفة.

المجموعة الثالثة: يضم مؤشر Resp يشير ذلك أن هذا المتغير مستقل نسبيا عن المتغيرات الأخرى في البيانات.

المجموعة الرابعة: يضم مؤشر Informal يشير أن هذا المتغير مستقل نسبيا عن المتغيرات الأخرى في البيانات.

ثانيا: صندوق CASNOS

من أجل القيام بالدراسة المتعلقة بهذا الصندوق تم استعمال طريقة المركبات الأساسية، تتكون عينة الدراسة من ستة متغيرات مختارة من بين متغيرات الإقتصاد الكلي وهي (مؤشر سعر الصرف، مؤشر الجباية البترولية، مؤشر الكتلة النقدية، مؤشر الإستثمار المحلي، مؤشر بطالة، مؤشر العمل غير المنظم)، ومؤشرات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء والمتمثلة في (مؤشر الإيرادات، ومؤشر النفقات)، خلال الفترة من 2000إلى 2021، كما تم إستبعاد بعض المؤشرات لصعوبة إيجاد المعطيات خاصة في نفس الفترة المدروسة.

1. الإحصاء الوصفي للمتغيرات

من خلال جدول الإحصاءات الوصفية فإنه يظهر لنا مختلف الخصائص الوصفية لمختلف المتغيرات، حيث أنه لا وجود للقيم المفقودة كما أنه يوجد اختلاف كبير بين المتوسطات الحسابية وكذا تشتت البيانات وهذا راجع لطبيعة المؤشرات في حد ذاتها التي تم الإعتماد عليها في تشخيص مؤشرات الإقتصادية الكلية ومؤشرات الضمان الاجتماعي، الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-6): الإحصاءات الوصفية

المؤشرات	المتوسط	الإنحراف المعياري
ER	88,5819	20,99925
M2	9619,2182	5639,03129
UNEM	14,3059	6,33230
FD	5324,4091	3040,29527
INFORM	43,4391	5,26059
Resp	1453,4055	526,84706
RCASNOS	33147,8182	24391,68315
ECASNOS	28933,5455	18305,02730

المصدر: مخرجات spss

يعتبر مؤشر العمل غير المنظم هو المسؤول عن عن تمركز المتغيرات لأنه يتميز بالإنحراف المعياري الصغير(5.26059)، أما مؤشر إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء فهو المسؤول عن تشتتها لأنه يتميز بالإنحراف المعياري الأكبر(24391,68315).

2.مصفوفة الارتباط

من خلال مصفوفة الإرتباط سوف نقوم إلى دراسة العلاقة بين مؤشرات ميزانية صندوق (CASNOS) والمؤشرات الإقتصادية، كما يمكن الحكم بعدم وجود مشكل الإزدواج الخطي نظرا لأن القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة الإرتباط أكبر من الصفر حيث بلغت أكبر قيمته (E-84,755)، ويساوي هذا المحدد حاصل جداء القيم الذاتية لمصفوفة الإرتباط، ومنه فلا نحتاج الى إلغاء أي من متغيرات الدراسة.

- **دراسة علاقة الإرتباط بين مؤشر إيرادات الضمان الإجتماعي CASNOS والمؤشرات الإقتصادية**

حسب مخرجات طريقة المركبات الأساسية قمنا بإستخلاص جدول يوضح العلاقة بين مؤشرات الدراسة حسب مصفوفة الإرتباط، كما يلي:

الجدول رقم (3-7): علاقة الإرتباط بين مؤشر إيرادات الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء والمؤشرات الإقتصادية

		سعر الصرف	الكتلة النقدية	الإستثمار المحلي	الجباية البترولية	العمل غير المنظم	البطالة
الإرتباط	إيرادات CASNOS	0,931	0,950	0,925	0,782	-0,290	-0,564
الدلالة الإحصائية	إيرادات CASNOS	0,000	0,000	0,000	0,000	0,096	0,003

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم(3-14)

يوضح الجدول معاملات الإرتباط بيرسون بين المؤشرات الإقتصادية ومؤشر إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء حيث نلاحظ:

- **سعر الصرف:**

علاقة إيجابية واضحة، قد يؤدي إنخفاض قيمة الدينار الجزائري إلى زيادة تكلفة الواردات، مما قد يؤثر على إيراداتCASNOS.

- **الكتلة النقدية:**

علاقة إيجابية تؤدي زيادة الكتلة النقدية إلى زيادة التضخم، مما قد يؤدي إلى زيادة مساهمات CASNOS للحفاظ على قيمة المعاشات التقاعدية.

- **الاستثمار المحلي:**

علاقة إيجابية، يؤدي زيادة الإستثمار المحلي إلى خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى زيادة عدد المساهمين في CASNOS وإرتفاع إيراداته.

- **الجباية البترولية:**

علاقة إيجابية تعد عائدات النفط مصدرا رئيسيا للإقتصاد الوطني بصفة عامة ، وتستخدم هذه العائدات لتمويل العديد من المشاريع التي تخدم مصالح الحماية الإجتماعية، وتعود بالنفع على صندوق CASNOS.

- **العمل غير المنظم:**

علاقة سلبية، يعد العمل في السوق غير المنظم مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأشخاص ، لأن ذلك يدفع بالكثيرين منهم إلى التهرب الضريبي وعدم الإنتساب لصندوق ودفع الإشتراكات، وهذا ما يؤثر سلبا على الصندوق.

- **البطالة :**

علاقة سلبية تؤدي زيادة معدلات البطالة إلى إنخفاض إيرادات CASNOS، وذلك لأن عدد المساهمين في الصندوق يقل مع إزدياد عدد العاطلين عن العمل.

- **دراسة علاقة الإرتباط بين مؤشر نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غيرالأجراء والمؤشرات الإقتصادية**

حسب مخرجات طريقة المركبات الأساسية قمنا بإستخلاص جدول يوضح العلاقة بين مؤشرات الدراسة حسب مصفوفة الإرتباط، كما يلي:

الجدول رقم(3-8): علاقة الإرتباط بين مؤشر نفقات الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء والمؤشرات الإقتصادية

		سعر الصرف	الكتلة النقدية	الإستثمار المحلي	الجباية البترولية	العمل غير المنظم	البطالة
الإرتباط	نفقات CASNOS	0,927	0,972	0,962	0,782	-0,290	-0,564
الدلالة الإحصائية	نفقات CASNOS	0,000	0,000	0,000	0,000	0,113	0,001

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم (3-14)

يوضح الجدول معاملات الإرتباط بيرسون بين المؤشرات الإقتصادية ومؤشر نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء حيث نلاحظ أن:

- **سعر الصرف:**

من خلال قراءة العلاقة حسب طريقة PCA تظهر لنا أن لهما علاقة طردية موجبة، بحيث قد يؤدي إنخفاض قيمة الدينار الجزائري إلى زيادة تكلفة الواردات، مما قد يؤثر على نفقات CASNOS على الأدوية والمستلزمات الطبية. بينما يكون لسعر الصرف إذا إنخفض تأثير سلبي على نفقات الصندوق وذلك لأن معظم الأدوية القابلة للتعويض من طرف صندوق CNAS (الأنسولين مثلا) مستوردة من الخارج بالعملة الصعبة وبالتالي هذا يؤثر على نفقات صندوق CASNOS.

- **الكتلة النقدية:**

علاقة إيجابية تؤدي زيادة الكتلة النقدية إلى زيادة التضخم، مما قد يؤدي إلى زيادة قيمة المعاشات التقاعدية وإرتفاع نفقاتCASNOS.

- **الاستثمار المحلي العلاقة:**

علاقة إيجابية ، يؤدي زيادة الإستثمار المحلي إلى خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى زيادة عدد المستفيدين من خدمات CASNOS وإرتفاع نفقاته.

- **الجباية البترولية:**

تظهر طريقة المركبات الأساسية وجود علاقة إيجابية بين مؤشر الجباية البترولية ونفقات الصندوق، حيث أن عائدات النفط تعتبر مصدرا رئيسيا للدخل الوطني، وتستخدم هذه العائدات لتمويل العديد من المشاريع مما تساهم في زيادة المساهمين في الصندوق وبالتالي زيادة نفقاته.

- **العمل غير المنظم:**

علاقة سلبية بين بين المؤشرين، حيث يعد العمل في العمل غير المنظم مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأشخاص الذين يتهربون من دفع الضرائب والإشتراكات، مما يؤدي إلى إنخفاض عدد المستفيدين من خدمات CASNOS وإنخفاض نفقاته.

- **البطالة:**

علاقة سلبية بين المؤشرين، حيث تؤدي زيادة معدلات البطالة إلى إنخفاض نفقات CASNOS على المعاشات التقاعدية، وذلك لأن عدد المستفيدين من هذه المعاشات يقل مع إزدياد عدد العاطلين عن العمل.

3.مؤشر KMO and Bartlett's

نتائج المؤشر موضحة في الشكل الموالي:

الجدول رقم(3-9): مؤشر KMO and Bartlett's Test

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		,741
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	295,074
	df	28
	Sig.	,000

المصدر: مخرجات spss

من خلال نتائج اختبار KMO تؤكد على مدى كفاية العينة لكل متغير من متغيرات الدراسة حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 0.741 أي ما يعادل 74.1% أي بدرجة معتدلة، وهي بذلك تتجاوز 50% .

من خلال إختبار Bartlett نجد أن signification = 0 وهو أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي الفرضية الصفرية مرفوضة وتقبل الفرضية البديلة والتي تنص على أن مصفوفة الإرتباط ليست مصفوفة الوحدة عند مستوى معنوية 5 % وهذا يدل على وجود تباين مشترك بين متغيرات الدراسة تشكل العوامل الخفية حسب الملحق رقم(3-15).

4.القيم الذاتية والتباين المفسر

إنطلاقا من الملحق رقم(3-16) والذي يوضح جودة تمثيل البيانات إنطلاقا من معاملات الإرتباط المتعدد وكذا مقدار التباينات المشتركة بين المتغيرات والتي تراوحت قيم حاصل مجموع مربعاتها بين [0,815-0,980] مما يدل على جودة تمثيل العالية التي تتمتع بها المتغيرات.

يقصد بالقيم الذاتية كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي إرتبطت به بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي، كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-10): القيم الذاتية والتباين المفسر

Total Variance Explained									
Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	5,888	73,603	73,603	5,888	73,603	73,603	5,885	73,559	73,559
2	1,550	19,375	92,978	1,550	19,375	92,978	1,554	19,419	92,978
3	,274	3,431	96,409						
4	,195	2,441	98,849						
5	,043	,538	99,388						
6	,030	,369	99,757						
7	,014	,175	99,932						
8	,005	,068	100,000						
Extraction Method: Principal Component Analysis.									

المصدر: مخرجات SPSS

من خلال البيانات المدرجة في القسم الأول من جدول القيم الذاتية والتباين المفسر نلاحظأن هناك محورين الأول والثاني قيمهما أكبر من الواحد الصحيح، فحين أن الباقي كلها أقل من الواحد وهذا إبتداء من العامل الثالث والذي تساوت قيمته الذاتية 0.274 ومنه فإن عدد المحاور العاملية المقبولة هي اثنان.

نلاحظ أن كلا المعيارين قد تم إختيار محورين عامليين ولقد بلغت نسبة التشتت الإجمالي للعوامل المستخرجة بعد عملية التدوير 92.97%حيث تتوزع هذه النسبة على تلك العوامل كما يلي:

المحور العاملي الأول: يفسر نسبة 73.55% من التباين الإجمالي وتقابله أعلى قيمة ذاتية بقيمة 5.885.

المحور العاملي الثاني: يفسر نسبة 19.41% من التباين الإجمالي وله قيمة ذاتية 1.554.

الشكل رقم (3-28): التمثيل البياني لمركبات بعد التدوير

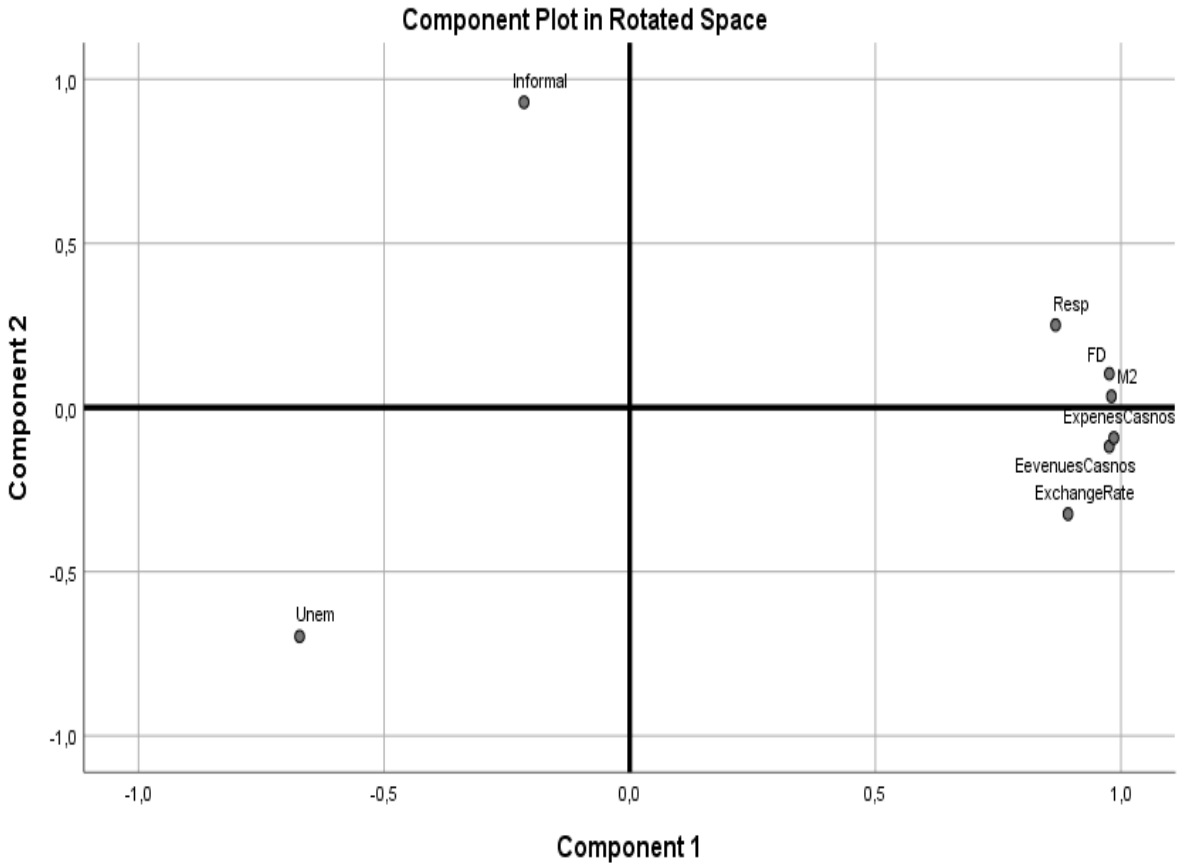

المصدر: مخرجات SPSS

من خلال الشكل أعلاه والملحق رقم (3-18) الذي يمثل مصفوفة المركبات بعد التدوير، نلاحظ أن القيم الموجودة في الشكل البياني تمثل إرتباط كل متغير بمكون معين، كلما زادت القيمة العاملية، زاد إرتباط المتغير بالمكون.

المجموعة الأولى: تضم كل من المؤشرات (FD,M2,ECASNOS , RCASNOS) يشير ذلك إلى أن هذه المؤشرات مترابطة بشكل وثيق وتميل إلى التغير معا.

المجموعة الثانية: تضم هذه المجموعة مؤشر ER ويشير ذلك أن هذا المتغير مستقل نسبيا عن المتغيرات الأخرى في البيانات.

المجموعة الثالثة: يضم مؤشر Resp يشير ذلك إلى أن هذا المتغير مستقل نسبيا عن المتغيرات الأخرى في البيانات.

المجموعة الرابعة: يضم مؤشر Informal يشير ذلك أن هذا المتغير مستقل نسبيا عن المتغيرات الأخرى في البيانات.

المكون الخامس: يضم مؤشر Unem يشير ذلك أن هذا المتغير مترابط بشكل وثيق مع المتغيرات.

أظهرت نتائج طريقة المركبات الأساسية أن:

بالنسبة لصندوق CNAS:

- العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية (سعر الصرف، الكتلة النقدية، الجباية البترولية، الإستثمار المحلي) ومؤشرات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء لها علاقة طردية، أما متغير البطالة والعمل غير المنظم يشكلان علاقة عكسية سالبة بينهما، وهذا يدل على حقيقة أن المتغيرات الإقتصادية لها علاقة مع مؤشرات الضمان الإجتماعي، ونستنتج أن مؤشر سعر الصرف بعيد عن بقية المؤشرات ميزانية صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء، ومؤشرات الجباية البترولية، الإستثمار المحلي، الكتلة النقدية لهم علاقة ارتباط قوية وقريبة من مؤشرات الصندوق.

بالنسبة لصندوق CASNOS:

- إن العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية (سعر الصرف، الكتلة النقدية، الجباية البترولية، الإستثمار المحلي) ومؤشرات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء لها علاقة طردية، أما متغير البطالة والعمل غير المنظم يشكلان علاقة عكسية سالبة بينهما، وهذا يدل على حقيقة أن المتغيرات الإقتصادية لها علاقة مع مؤشرات الضمان الإجتماعي، ونستنتج أن مؤشر سعر الصرف له إرتباط قوي مع مؤشرات ميزانية صناديق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء، عكس نتائج صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وأن مؤشرات ومؤشرات الجباية البترولية، الإستثمار المحلي، الكتلة النقدية لهم علاقة ارتباط قوية ولكن بعيدة من مؤشرات الصندوق.

وبصفة عامة أظهرت النتائج أن كل المتغيرات الإقتصادية الكلية لها علاقة وأثر على مؤشرات ميزانية الصناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء، إلا أن بعضها تؤثر على الإيرادات وبعضها على النفقات وليس بنفس الدرجة معا. و أن كل من مؤشر البطالة ومعدل العمل غير المنظم يعتبران من بين أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية التي تؤثر

على ميزانية صناديق الضمان الإجتماعي (CNAS-CASNOS) ، بحيث يؤثران في عدد المشتركين وذلك بطريقة عكسية وهذا ما أظهرته نتائج طريقة المركبات الأساسية PCA.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين مؤشرات الضمان الإجتماعي والإقتصاد الكلي في ظل الأزمات الإقتصادية

تواجه الجزائر كغيرها من الدول تحديات إقتصادية متفاوتة، خاصة في ظل الأزمات العالمية (2008، 2014، 2019) ، وتعد أنظمة الضمان الإجتماعي من أهم ركائز السياسة الإجتماعية للدولة الواجب تفعيله وتقويته من أجل التخفيف من أثار هذه الأزمات على أفراد المجتمع، إلا أن فعاليتها تعتمد بشكل كبير على قوة مؤشرات الإقتصاد الكلي.

الفرع الأول: أثار الأزمات العالمية على الإقتصاد الجزائري

من بين الأثار التي خلفتها الأزمات الإقتصادية العالمية على الإقتصاد الجزائري وخاصة التي لها أثر على صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3- 11): أثار الأزمات العالمية على الإقتصاد الجزائري

الأزمات العالمية	أثار هذه الأزمات
أزمة 2008	• ظهرت الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتفشت بسرعة لتطال كافة الدول العربية وإقتصاداتها وتلحق ضرر كبير في القطاع المالي والمصرفي وقطاعات إقتصادية عدة مسببة دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد، وأدت تبعات الأزمة على المنطقة العربية إلى إنهيار أسعار النفط و إنخفاض الطلب العالمي عليه، وقد إنعكست تداعيات الأزمة في أثار مباشرة على القطاع المالي والمصرفي و غير مباشرة تمثلت في التباطئ الاقتصادي للدول العربية (دحدوح، 2010، صفحة 2)، ومن أثارها على الاقتصاد الجزائري وعلى صناديق الضمان الإجتماعي خاصة نذكر في بعض النقاط التالية: • إنخفاض قيمة العملة الوطنية: أدى إنخفاض قيمة الدينار الجزائري في أعقاب أزمة 2008 إلى زيادة إيرادات صناديق الضمان الإجتماعي المقومة بالعملة الأجنبية، مما ساعد على تعزيز قدرتها على تلبية إحتياجات المؤمن عليهم. • إنخفاض الاستثمار المحلي أدى إنخفاض الإستثمار المحلي في أعقاب الأزمة إلى تقلّص فرص العمل الجديدة، مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة ونفقات صناديق الضمان الإجتماعي.

	• إنخفاض الطلب على الصادرات: أدى إنخفاض الطلب العالمي على الصادرات الجزائرية في أعقاب الأزمة إلى تراجع إيرادات الدولة، مما أثر سلبا على قدرتها على تمويل أنظمة الضمان الإجتماعي.
أزمة 2014	• الجزائر كغيرها من الدول الريعية عرضة للتقلبات التي تحدث في أسعار النفط على مستوى الأسواق النفطية العالمية، وذلك سواء على مستوى التوازنات الداخلية أو الخارجية لمختلف المؤشرات على كل القطاعات ومن بينها صناديق الضمان الإجتماعي (خوميجة و فرحي، ديسمبر2017، الصفحات 263-279) ، حيث نلاحظ أن: • إنخفاض أسعار النفط: أدى إنخفاض أسعار النفط في عام 2014 إلى تراجع إيرادات الدولة من الجباية البترولية، مما أثر سلبا على قدرتها على تمويل أنظمة الضمان الإجتماعي. • زيادة معدلات التضخم: أدى إنخفاض قيمة العملة الوطنية في أعقاب الأزمة إلى إرتفاع معدلات التضخم، مما تآكل القوة الشرائية لإيرادات صناديق الضمان الإجتماعي، وأثّر سلبا على قدرتها على تلبية إحتياجات المؤمن عليهم. • تراجع الاستهلاك: أدى إنخفاض الدخل الحقيقي للأفراد في أعقاب الأزمة إلى تراجع الإستهلاك، مما أثر سلبا على إيرادات صناديق الضمان الإجتماعي من مساهمات المؤمن عليهم. • إنتشار السوق غير الرسمي الذي يشكل عائق أمام الإقتصاد بصفة عامة وخاصة وأن توسعه يؤثر على صناديق الضمان الإجتماعي . • إنتشار الفقر في الجزائر ،كان مستوى الفقر يصل الى 10 ملاين في سنة 2014، وارتفع عددهم إلى 13 مليون شخص يعيش تحت خط الفقر في سنة 2016 بسبب الأزمة (قالوز، 2022/2021، صفحة 234).
أزمة 2019 (كوفيد)[40]	• أحدثت جائحة كوفيد-19 موجات من الصدمات إجتازت الاقتصاد العالمي وتسببت في حدوث أكبر أزمة إقتصادية، نتجت عنها أثار بالغة الحدة لم تسلم منها جميع دول العالم على

[40] عرف العالم مع بداية سنة 2020 أزمة عالمية صحية "كوفيد-19" التي ساهمت في تشكيل عالم جديد، مؤثرة بشكل سلبي على كافة مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، حيث قامت بتحريك شعوب العالم في إتجاه واحد لأول مرة وجعله متضامن مع بعضه البعض في ظل الأزمة التي ضربت القطاع الصحي بالدرجة الأولى وكشفت عن هشاشة أنظمة وخدمات الحماية الإجتماعية بشكا عام.
كشفت الجائحة عن مواطن انعدام المساواة المتجدرة بعمق الثغرات الكبرى في تغطية الحماية الإجتماعية وشموليتها في بلدان العالم ولقد تفاقمت بسبب جائحة كوفيد، ومن بين التحديات المنتشرة من قبل إرتفاع مستويات إنعدام الأمن الإقتصادي وإستمرار الفقر وإزدياد إنعدام المساواة و إتساع نطاق السمة غير المنظمة

	مختلف المجالات والقطاع (البنك الدولي، 2022)، ففي الجزائر مثلا نذكر الأثار التي مست القطاع الخاص بالضمان الاجتماعي في النقاط التالية: • إغلاق الشركات: أدى إنتشار جائحة فيروس كورونا إلى إغلاق العديد من الشركات، مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة ونفقات صناديق الرعاية الإجتماعية. • إنخفاض الطلب على الخدمات: أدى فرض قيود الحركة والتباعد الإجتماعي إلى إنخفاض الطلب على الخدمات، مما أثر سلبا على إيرادات صناديق الضمان الإجتماعي من مساهمات المؤمن عليهم. • زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية: أدى إنتشار فيروس كورونا إلى زيادة الإنفاق على الرعاية الصحية، مما أثقل كأهل صناديق التأمين الصحي.

المصدر: من إعداد الباحثة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مختلف الأزمات الإقتصادية العالمية لها تأثير على مؤشرات الضمان الإجتماعي في الجزائر ولا سيما هذه الأخيرة تتأثر بالمتغيرات الإقتصادية الكلية، ومن الأزمات الأخيرة التي أظهرت الفجوة في صناديق الضمان الإجتماعي في العالم وخاصة في الجزائر وهي جائحة كوفيد -19، حيث سوف نركز في المبحث على تشخيص وواقع الضمان الإجتماعي في ظل هذه الأزمة.

أجبرت أزمة كوفيد -19 البلدان في جميع أنحاء العالم على اتخاذ خطوات غير مسبوقة لحماية سكانها، ولا سيما في مجالات الصحة العامة والضمان الإجتماعي، على وجه الخصوص، وضعت الدول مجموعة واسعة من السياسات المصممة لحماية مواطنيها من الدخل الضائع عندما جعلت تدابير الإغلاق من المستحيل عليهم القيام بأنشطتهم الإقتصادية المنتجة، وهذه السياسات عديدة ومتنوعة، وتشمل في المقام الأول حماية العمالة، وتعبئة

وهشاشة العقد الإجتماعي، كشفت الأزمة إستضعاف مليارات من الناس الذي يعانون من الفقر، لكنهم لم يكونوا يتمتعون بحماية كافية من موجات الصدمة التي تسببت بها، ومن آثار للجائحة، أنها جعلت من المتعذر على صناع السياسات أن يتجاهلوا عددا من المجموعات السكانية بما في ذلك الأطفال والمسنون ومقدموا الرعاية دون أجر النساء والرجال العالمون في أشكال متنوعة من العمالة وفي الإقتصاد الغير منظم وهي مجموعات لم تكن تتمتع على نحو كاف بتدابير الحماية الإجتماعية القائمة أو كانت محرومة منها على الإطلاق، حيث كشفت تقارير حول الحماية الإجتماعية عن وجود العديد من الثغرات، مبينا أن الجائحة دفعت البلدان إلى إتخاذ إجراءات سياسية لم يسبق لها مثيل، تحتل فيها الحماية الإجتماعية مركز الصدارة.

حفزت جائحة كوفيد إستجابة سياسية في مجال الحماية الإجتماعية لا نظير لها نظمت الحكومات إستجابة للحماية التي وصفها إستجابة الخط الأمامي لحماية صحة الناس والوظائف والمداخيل ولضمان الإستقرار الإجتماعي، وحيثما إقتضى الأمر وسعت الحكومات نطاق لتغطية ليشمل المجموعات التي لم تكن مشمولة بالحماية حتى الآن، وزادت مستويات الإعانات أو إعتمدت إعانات جديدة وكيفت الآليات الإدارية وآليات تقديم الخدمات وحشدت موارد مالية إضافية، بيد انه على الرغم من بعض الدعم الدولي، عانى العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الأمرين سعيا إلى تكوين حماية إجتماعية متناسبة وإستجابة حافزة لإحتواء الآثار السلبية للجائحة بالطريقة التي إستطاعت البلدان مرتفعة الدخل القيام بها، مما أدى " ثغرة حو افز" ناشئة إلى حد كبير عن الثغرات الكبرى في التغطية والتمويل (ILO، 2022).

إعانات البطالة، وإنشاء برامج إجتماعية لحماية الفئات الأكثر تضرراً من الأزمة، مثل العاملين لحسابهم الخاص والعاملين في القطاع غير الرسمي، قدمت الجزائر (الإسكوا، 2021، صفحة 30)"، بدل تضامن إضافي لمرة واحدة بقيمة 80 دولاراً للأسر المحتاجة التي تأثرت بتدابير كوفيد-19، وقد حدد عدد المستفيدين، البالغ 322,000 شخص، من خلال آلية مجتمعية لتوجيه المساعدات إلى فئات محددة، ودفعت تحويلات نقدية إضافية بموجب قانون مالي تكميلي أقر في جوان 2020وتضمن مدفوعات للعمال الذين أصبحوا عاطلين عن العمل بسبب كوفيد-19، وينص القانون على دفع تحويلات بقيمة 11.5 مليار دينار (81 مليون دولار) إلى الأسر المعيشية الفقيرة، ووزعت أيضا مساعدات غذائية على الأسر المعرضة للمخاطر".

1. واقع إدارة الضمان الاجتماعي في ظل أزمة كوفيد-19

في إطار التدابير الوقائية الإستثنائية المتخذة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي للمساهمة في الجهود الوطنية لمحاربة تفشي فيروس كورونا كوفيد-19، أعلمت الوزارة المواطنات والمواطنين المؤمن لهم إجتماعيا الأجراء وغير الأجراء عن إتخاذ جملة من التدابير الاستثنائية لضمان استفادتهم من مختلف الأداءات والخدمات دون التنقل إلى مقرات الضمان الإجتماعي ويتعلق الأمر بالإجراءات المبينة أدناه(Mtss, 2024) :

- **بالنسبة للمؤمن لهم إجتماعيا وذوي حقوقهم المنتسبين للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS:**

- تمديد الاستفادة من الأداءات العينية لفائدة المؤمن لهم إجتماعيا وذوي حقوقهم إلى غاية 31 أوت 2021 وسيتم تجديدها إن اقتضت الضرورة ذلك؛
- الإلغاء المؤقت لإجبارية إيداع العطل المرضية في الآجال القانونية؛
- معالجة ملفات العطل المرضية على أساس الوثائق المودعة؛
- الإلغاء المؤقت للمراقبة الإدارية للعطل المرضية " المراقبة بالمنازل "؛
- تعليق استدعاء ضحايا حوادث العمل والشهود كجزء من إجراءات معالجة ملفات حوادث العمل؛
- مواصلة تسديد منح العجز وريوع حوادث العمل والأمراض المهنية المنتهية آجالها دون إجراء المراقبة الطبية.

- **بالنسبة للمؤمن لهم إجتماعيا وذوي حقوقهم المنتسبين للصندوق الوطني لضمان الإجتماعي لغير الأجراءCASNOS :**

- تعليق إستدعاء المرضى للمراقبة الطبية وتفعيل إجراءات المراقبة الطبية عن بعد؛
- توقيف تعليق منح التقاعد بالنسبة للمتقاعدين الذين لم يجددوا ملفاتهم؛
- تمديد آجال تقديم الأداءات إلى غاية 31 أوت 2021.

2. تطور عدد المستفيدين على مستوى الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء بعد جائحة كوفيد-19

تطور مجموع المؤمنين الإجتماعيين والأجراء من المؤمنين الإجتماعيين، المنخرطين في هذا الصندوق في ظل أزمة كوفيد-19 كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم(3-29): تطور عدد المؤمنين الإجتماعيين في صندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء من 2019 إلى 2021

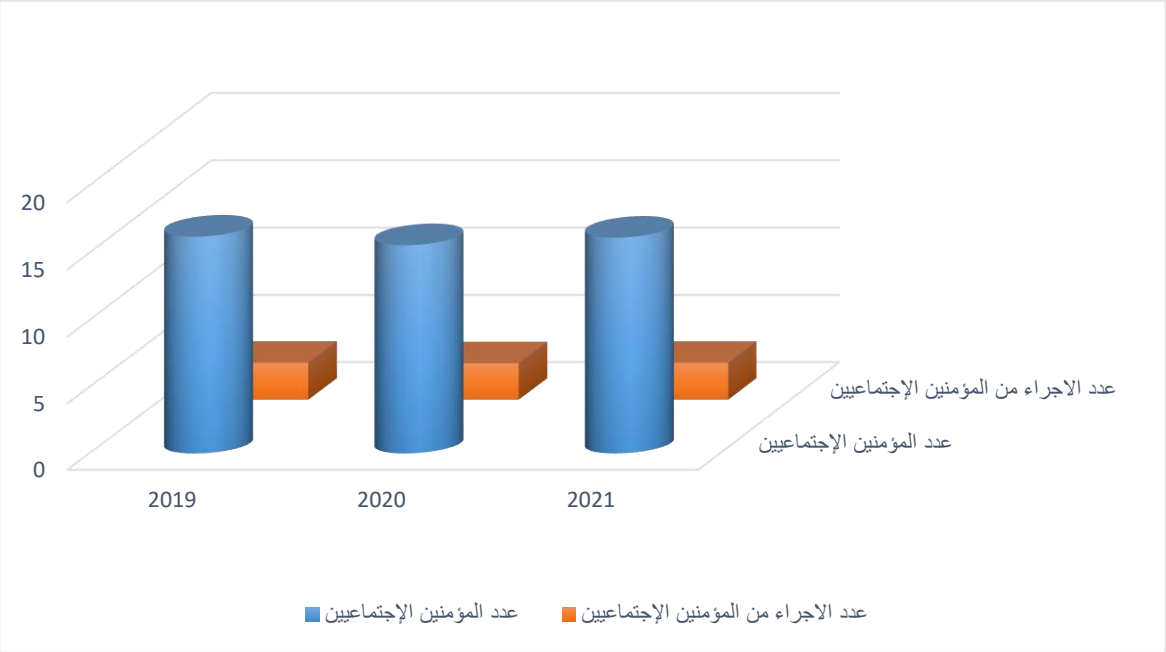

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على إحصائيات خاصة بالمديرية العامة الملحق(3-3)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه وحسب معطيات المديرية العامة للصندوق الذي يمثل تطور عدد المؤمنين إجتماعيا وعدد الأجراء من المؤمنين الإجتماعيين خلال الفترة و من 2019 الى 2021، زيادة ملحوظة

في عدد المؤمنين الإجتماعين من 10.998.269 مليون سنة 2019، وهذا راجع إلى توسيع التغطية الإجتماعية، مما يعتبر مؤشر إيجابي في تحسن المستوى المعيشي، كما نلاحظ إرتفاع عدد المؤمنين إجتماعيا في سنة 2021، وقد تعزى هذه الزيادة إلى عدة عوامل منها زيادة فرص العمل، و بلتالي زيادة في عدد الوظائف الخاضعة للضمان الإجتماعي، بالإضافة إلى زيادة الوعي بأهمية التأمين الإجتماعي وفوائده، كما نلاحظ إنخفاض طفيف في عدد الأجراء من المؤمنين الإجتماعيين، بحيث نرى أن في سنة 2019 كان 5.812.511 مليون وفي سنة 2021 بلغ 5 389 179مليون شخص، أي بقيمة إنخفاض قدرها 5.8%، وهذا راجع إلى إرتفاع معدلات البطالة ، مما أدى إلى إنخفاض عدد الوظائف الخاضعة للضمان الإجتماعي ، وإنتقال بعض الأجراء إلى العمل غير الرسمي، حيث لا يلزمون بدفع إشتراكات الضمان الإجتماعي، وشهد التطور لعدد الأجراء من المؤمنين إجتماعيا تقلبات خلال الفترة من 2019 إلى 2021، قد تَعزى هذه التقلبات إلى عوامل إقتصادية مختلفة.

3. تطور عدد المؤمنين الإجتماعيين في صندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال غير الأجراء بعد جائحة كوفيد-19

تطور عدد المؤمنين الإجتماعيين بمختلف شرائحهم، على مستوى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء في ظل أزمة كوفيد-19 كما هو موضح في الشكل الموالي :

الشكل رقم (3-30)تطور عدد المؤمنين الإجتماعيين في صندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال غير الأجراء من 2019 إلى 2021

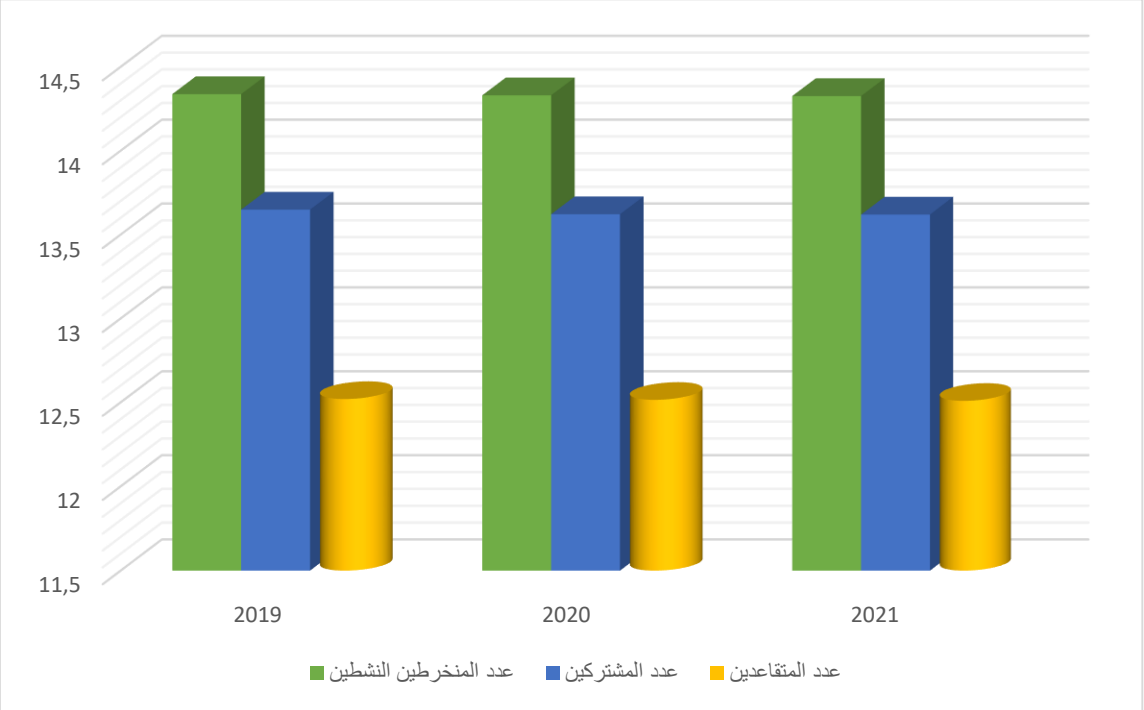

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على إحصائيات خاصة بالمديرية العامة ل CASNOS الملحق(3-3)

إنخفض عدد المنخرطين النشطين من 1685611 في عام 2019 إلى 1665597 في عام 2021، بإنخفاض قدرها 1.2%قد تعزى هذه الظاهرة بتأثير جائحة كورونا قد أدت جائحة كورونا إلى إنخفاض في النشاط الإقتصادي، مما أدى إلى إنخفاض عدد الوظائف المتاحة، وإنتقال بعض المنخرطين إلى العمل غير الرسمي حيث لا يلزمون بدفع إشتراكات الضمان الإجتماعي.

و شهد عدد المنخرطين النشطين تقلبات خلال الفترة من 2019 إلى 2021، نتيجة عوامل إقتصادية مختلفة، فنلاحظ انخفاض طفيف في عدد المشتركين من 846619 في عام 2019 إلى 822032 في عام 2021، أي بإنخفاض قدره 2.9 %، و تَعزى هذه الظاهرة إلى نفس الأسباب التي أدت إلى إنخفاض عدد المنخرطين النشطين، حيث شهد عام 2020 إنخفاضا ملحوظًا في عدد المشتركين، قدر عددهم بـ 23115 مقارنة بعام 2019، هذا الإنخفاض ناتج إلى تأثير جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي التي تسببت بغلق جميع النشاطات وإجبار العمال غير الأجراء على عدم فتح محلاتهم وممارسة نشاطهم المهني مما يؤدي إلى عدم إشتراكهم في الصندوق، وكذلك إرتفع عدد المتقاعدين من 266054 في عام 2019 إلى 270674 في عام 2021، بزيادة قدرها 1.7%. وهذا الارتفاع ناتج عن نأثير العوامل الديمغرافية(معدل الوفيات، شيخوخة السكان، عدد السكان،.....).

4. حماية التوازنات المالية لصناديق الضمان الإجتماعي في ظل أزمة كوفيد-19

أدت أزمة كوفيد-19 إلى تحديات كبيرة لصناديق الضمان الإجتماعي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الجزائر. فقد أدت إلى انخفاض كبير في الإيرادات، بينما ارتفعت النفقات بشكل كبير.

1.4 الوضعية المالية لصندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء

تأثرت الوضعية المالية لصندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء إثر جائحة كوفيد-19 كما موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-31): الوضعية المالية لصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء من 2019 إلى 2021

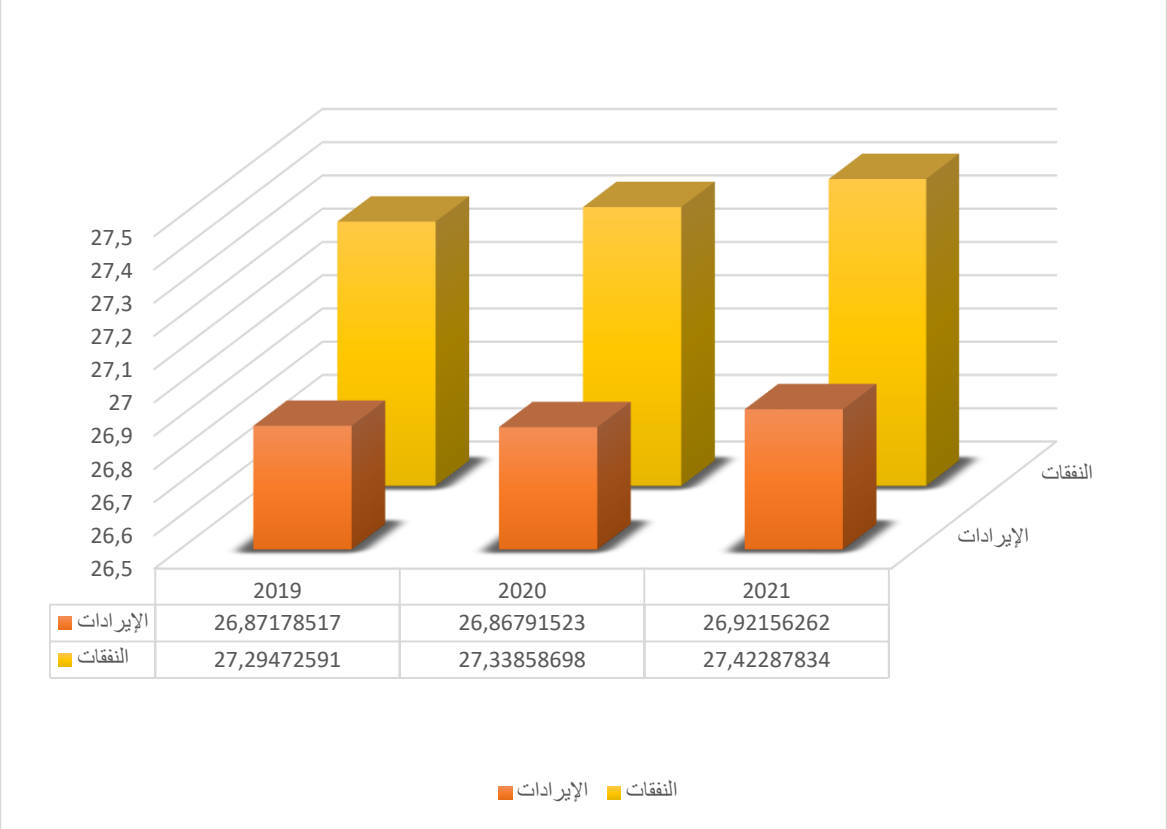

	2019	2020	2021
الإيرادات	26,87178517	26,86791523	26,92156262
النفقات	27,29472591	27,33858698	27,42287834

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على إحصائيات خاصة بالمديرية العامة المحلق(3-3)

تأثرت الوضعية المالية لصندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء في الجزائر بشكل كبير بأزمة كوفيد-19، فقد أدت الأزمة إلى إنخفاض الإيرادات وإرتفاع النفقات، مما أدى إلى عجز مالي كبير وذلك ما نلاحظه من جانب الإيرادات والنفقات كما يلي:

✓ **الإيرادات:**

إرتفعت إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء بشكل ملحوظ في عام 2021، حيث بلغت 491 مليار دينار جزائري، بزيادة قدرها 14.6% عن عام 2021، قد تعزى هذه الزيادة إلى تحسن في النشاط الإقتصادي بعد أزمة كوفيد-19، وعودة النشاط الإقتصادي وفتح المجال أمام التشغيل، مما أدى إلى زيادة عدد الوظائف وزيادة مساهمات أصحاب العمل والموظفين في صندوق الضمان الإجتماعي، وقد إتخذت الحكومة

إجراءات لزيادة إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي، مثل توسيع عملية الخدمات الرقمية وتسهيل التعامل مع الصناديق عبر فضاء الإنترنت وبالتالي زيادة الوعي بأهمية الإشتراك في صناديق سواءا بالنسبة لأصحاب العمل أو الموظفين .

✓ **النفقات:**

إرتفعت نفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء بشكل ملحوظ خلال الفترة من 2019 إلى 2021، حيث بلغت 812 مليار دينار جزائري في عام 2021، بزيادة قدرها 14.1% عن عام 2019، نتيجة جائحة كوفيد-19 وما خلفته من أمراض وحالات وفيات كثيرة مما إستوجب على الصندوق تحمل تكاليف الأدوية والعلاج ، بالإضافة إلى تحمل رأس مال الوفاة والمعاشات المنقولة كما شرحنا ذلك سابقا.

2.4 الوضعية المالية لصندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء في ظل أزمة كوفيد-19

تأثرت الوضعية المالية لصندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء إثر جائحة كوفيد-19 كما هي موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-32): الوضعية المالية لصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال غير الأجراء من 2019 إلى 2021

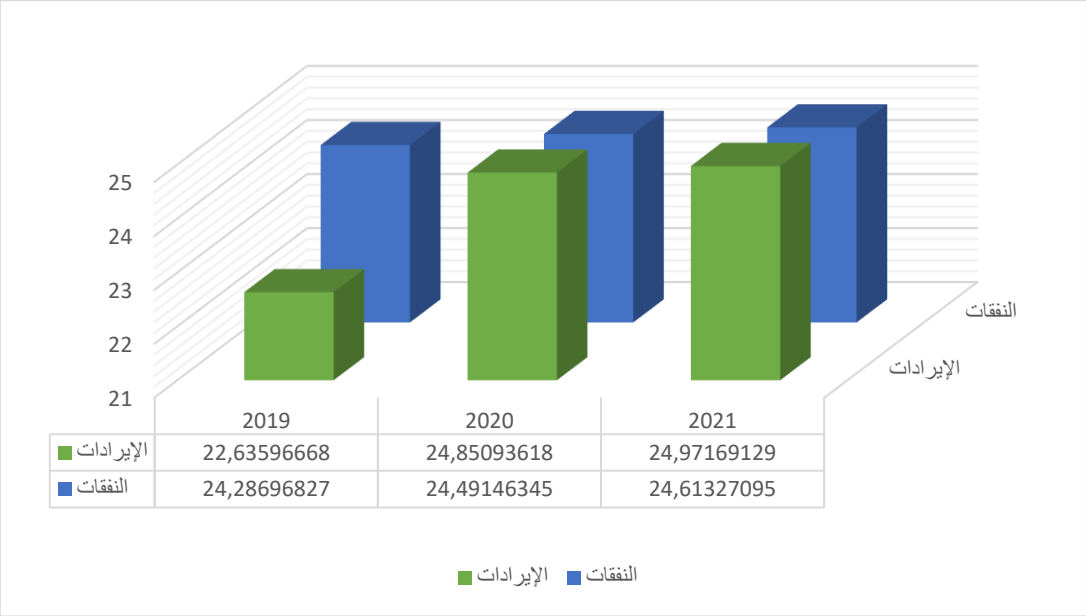

المصدر: المديرية العامة CASNOS الملحق(3-3)

نلاحظ إنخفاض الإيرادات في عام 2020، أدت جائحة كورونا إلى إنخفاض الأنشطة الإقتصادية، مما أدى إلى إنخفاض إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي بسبب إنخفاض عدد المساهمين ودفع الإشتراكات ، فقد

أدت جائحة كورونا إلى فقدان بعض الأشخاص لوظائفهم، إلا أن نلاحظ إرتفاع الإيرادات في عام 2021 سبب تحسن الأوضاع الإقتصادية، مع بدء تخفيف إجراءات الحجر الصحي، مما أدى إلى زيادة إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي من الإشتراكات وزيادة عدد المساهمين، وأما زيادة بخصوص النفقات كذلك نلاحظ ارتفاع سبب زيادة عدد المستفيدين من خدمات الصندوق، وخاصة مع إرتفاع عدد المسنين وزيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من أمراض المزمنة التي تطورت بعد جائحة كوفيد-19 وشهدت زيادة كبيرة للعديد من الفئات وبالتالي تحمل الصندوق الإنفقا على العلاج للمسنتبين وذويهم ، حيث أدت إلى ارتفاع تكلفة العلاج والأدوية وخاصة ومع التطورات في مجال الطب والرعاية الصحية المطلوبة و التي تكلف كثيرا .فهذا ما أدى إلى زيادة نفقات صندوق الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى الخدمات المقدمة الأخرى سالفة الذكر.

5. توسيع نطاق الضمان الإجتماعي في ظل أزمة كوفيد-19

أبرزت أزمة جائحة كورونا المستجد COVID-19 أيضا أن أنظمة الضمان الإجتماعي يجب أن تتطور لتزويد الجمهور بمستويات معززة من الحماية، يمكن للعديد من التدابير المعتمدة، من حيث محتوى سياسات الضمان الإجتماعي وجوانبها التشغيلية، أن تسهم في تحقيق هذه الأهداف (ILO, 2020).

- لقد أجبر تأثير جائحة COVID-19 الحكومات في جميع أنحاء العالم على إتخاذ تدابير غير مسبوقة، لا سيما في مجالات الصحة والضمان الإجتماعي، بهدف حماية الفئات الأكثر تضرراً من سكانها.
- قدم مقدمو الرعاية الصحية مساهمة حيوية في الجهد الوطني. وبإعتماد تدابير مبتكرة، نجحوا في الحفاظ على تقديم الخدمات العامة.
- من بين تدابير الضمان الإجتماعي المعتمدة حماية العمالة، ودعم الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم، ودعم الفئات الضعيفة من خلال برامج الطوارئ. بالإضافة إلى ذلك، تم دعم الشركات المتضررة من خلال تخفيف التزامات الضمان الإجتماعي.
- كان ضمان استمرارية الخدمات العامة من أولويات المؤسسات في العالملعبت الرقمنة دورا مهما، كان التنسيق بين مؤسسات الضمان الإجتماعي والهيئات الأخرى أساسيا في تنفيذ استجابة الحكومة.
- تتمثل إحدى نتائج التعلم الرئيسية للوباء في مدى أهمية مؤسسات الضمان الإجتماعي في حماية السكان الوطنيين، لذلك فإن قدرتهم ومرونتهم أمران أساسيان عندما يتعلق الأمر بمواجهة مواقف إستثنائية.

- كشفت أزمة COVID-19 عن ثغرات في تغطية الحماية الإجتماعية، خاصة للعاملين لحسابهم الخاص والعاملين في القطاع غير الرسمي في الوقت نفسه، أدى أيضا إلى عدد من تحسينات النظام ستثبت التجارب المكتسبة أثناء تنفيذ التدابير لحماية الفئات الأكثر تضررا، جنبا إلى جنب مع رقمنة الخدمات والحفاظ على إستمراريتها، أنها لا تقدر بثمن في زيادة تطوير أنظمة وخدمات الضمان الإجتماعي.

6. السياسات الإجتماعية وإستجابات البرنامج

من بين الساسات الحكومية التي إعتمدها الدولة في التخفيف من حدة الأزمة من خلال برامج تسعى من وراءها تخفيف حدة الأزمة نذكرها في ما يلي:

1.6 الإنفاق الحكومي على الصحة:

تسببت أزمة كوفيد -19، التي بدأت في مارس 2020، في زعزعة إستقرار الإقتصادات وأنظمة الضمان الإجتماعي في جميع أنحاء العالم، وفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية، فقد ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل في عام 2020 في هذا السياق (ILO، 2021)، بالإضافة إلى تنفيذ السياسات الصحية للتصدي للوباء، وضعت البلدان مجموعة من تدابير الطوارئ التي تهدف إلى حماية الفئات الأكثر تضرراً من سكانها وتشمل التدابير حماية الوظائف من خلال سلسلة من برامج الإحتفاظ بالوظائفمن جانبها، وفي مواجهة فقدان الوظائف الحقيقي، لم تقدم مؤسسات الضمان الإجتماعي دعما مؤقتا طارئا للبطالة فحسب، بل رفعت أيضا مستوى ومدة الإستحقاقات القائمة، إلى جانب ذلك، قدمت بعض البلدان المساعدة للشركات لتعزيز دمج العمال الفائضين عن الحاجة في القطاعات الأكثر تضررا (ISSA، 2021)، والشكل الموالي يمثل نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائري.

الشكل رقم(3- 33) : نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من (2019-2021)

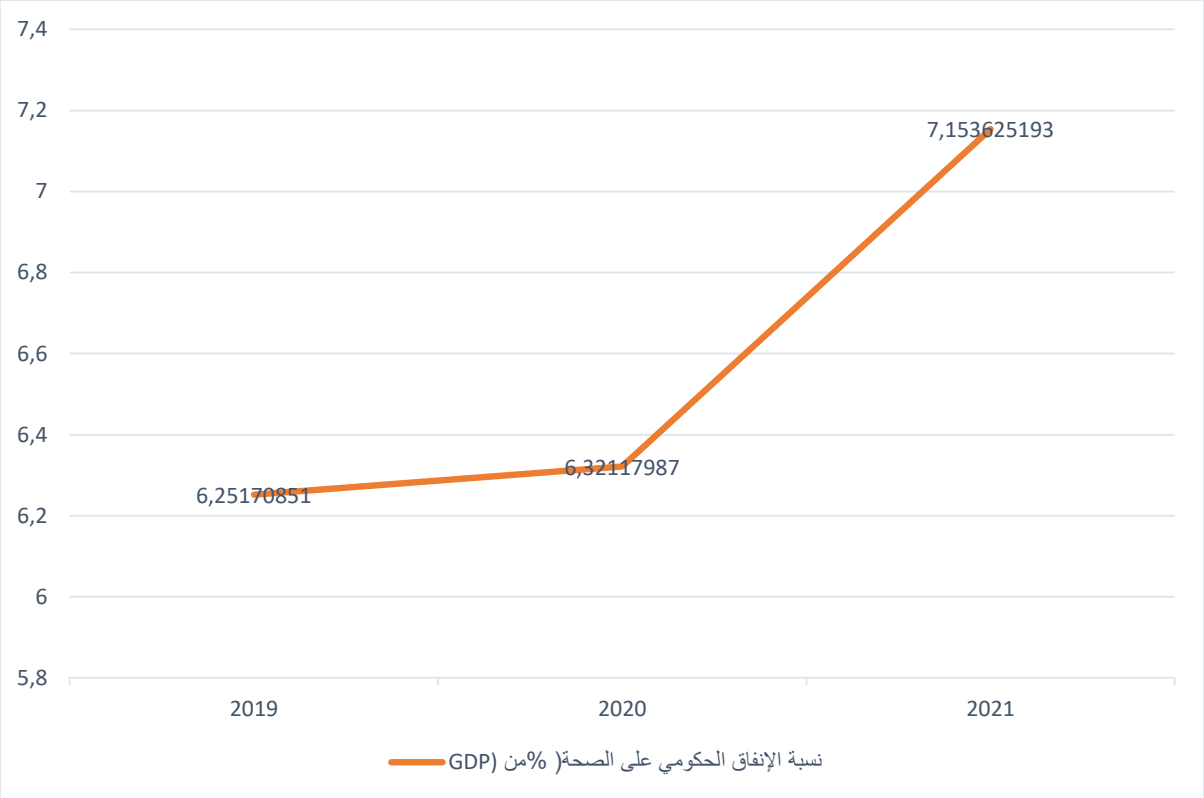

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على الملحق رقم(3-6)

دفعت جائحة كوفيد -19 الحكومات على مضاعفة الإنفاق على قطاع الصحة، والجزائر من بين الدول التي تأثرت بهذه الأخيرة حيث هذا الإرتفاع في النفقات الصحية يبين أهمية دعم القطاع الصحي الذي واجه جائحة كوفيد-19 من أجل تغطية النفقات غير القابلة للتقليص(كنفقات المستخدمين، التعويضات،والمنح وكذا التكفل بالتكوين الموجه للأطباء الأخصائيين وشبه الطبيين)، بالإضافة إلى ضمان السيرورة الحسنة لمصالح وهيئات الإدارية للمؤسسات العمومية للصحة، وتعزيز نشاطات الوقاية من الجائحة للمصابين، ورغم الزيادة في النفقات الموجهة على الصحة، إلا أنها لم تغطي سوى قيمة التضخم الناتجة عن الأزمة الاقتصادية التي سببتها الأزمة الصحية (حموميمد و العسكري، 2022، الصفحات 163-180).

2.6 دعم الفئات الضعيفة

دفعت الأزمة الحكومات إلى إنشاء مزايا ضمان إجتماعي طارئة جديدة لحماية المجموعات التي لا تغطيها ولتوسيع البرامج الحالية لتشمل الفئات الضعيفة، اتخذت هذه الفوائد أشكالًا مختلفة ويمكن تصنيفها على النحو التالي:

- المزايا النقدية المؤقتة: تدفع المزايا على أساس منتظم لفترة زمنية محدودة، تباينت معايير الأهلية وإستندت إلى الدخل وفقدان العمل وتكوين الأسرة.
- مدفوعات دفعة واحدة: سعت هذه المدفوعات الخاصة إلى دعم الفئات الضعيفة، على الرغم من دفعها لجميع السكان في بعض الحالات.
- الزيادات في الفوائد الحالية: مددت بعض مؤسسات الضمان الإجتماعي بشكل مؤقت المزايا التي كانت تدفعها بالفعل.
- الدفع المسبق للمنافع: بالإضافة إلى الاستجابة للإحتياجات المالية المتعلقة بأزمة COVID-19، سعت السلطات أيضا إلى تقليل المخاطر الصحية للإكتظاظ في مراكز الدفع.
- التخفيف المؤقت لمعايير الأهلية: لزيادة عدد الأسر المؤهلة، خففت عدة دول من المتطلبات الإدارية للحصول على المنافع.
- تمديد التغطية للمزايا الحالية: ووسعت بعض البلدان المزايا الحالية لفئات السكان التي لم تكن تتمتع في السابق بأي تغطية، مثل العمال غير الرسميين.

أدى عدد غير مسبوق من التدابير إلى توسيع نطاق برامج المساعدة الإجتماعية الحالية وتعزيزها، ولا سيما برامج تأمين الدخل الطارئة كما يتضح من التجارب التالية.

3.6 المرونة والإعفاءات المؤقتة من الإشتراكات

كجزء من تدابير الطوارئ المقدمة لدعم الشركات في أعقاب الإنخفاض الكبير في النشاط الإقتصادي، قامت العديد من الحكومات ومؤسسات الضمان الإجتماعي بتخفيض أو تعليق مساهمات الضمان الإجتماعي مؤقت، كان الهدف هو دعم الشركات في مقاومة الأزمة، وبالتالي المساعدة في حماية الوظائف.

في حين تم تنفيذ بعض هذه التدابير خلال الأزمات السابقة، إلا أنها كانت هذه المرة موجهة بشكل خاص ونَظر فيها بشكل شامل لضمان أنها تكمل التدابير الأخرى التي تديرها الحكومة.

تقع الرعاية الطبية وتكاليفها في حالة الإصابة على عاتق مقدم الرعاية الصحية الشاملة الذي ينتمي إليه العامل المصابلضمان عودة صحية وآمنة إلى العمل، تم وضع بروتوكولات قطاعية للسلامة والصحة المهنية تضع مبادئ توجيهية تعتمدها الشركات على أساس الحوار الإجتماعي.

4.6 الإجراءات التشغيلية: استمرارية الخدمة ونشر البرنامج

أدت القيود المفروضة على التفاعل الشخصي التي دخلت حيز التنفيذ خلال أزمة COVID-19 إلى قطع الخدمات التي يمكن تقديمها للجمهور في مباني مؤسسة الضمان الإجتماعي أو تقليصها بشكل كبير، وإضطرت المؤسسات إلى تعديل نماذج تقديم الخدمات الخاصة بها، لضمان إستمرارية الخدمة وكذلك الإستجابة للطلب المتزايد على الفوائد، يمكن تصنيف هذه الإجراءات التشغيلية على النحو التالي:

- غير القادرين على الوصول إلى القنوات الرقمية، والخدمات المنزلية عند الإقتضاء؛
- المرونة والتكيف زيادة إستخدام القنوات الرقمية، بما في ذلك خدمات البيانات الإلكترونية والمتنقلة والمشتركة؛
- النهج البراغماتية المتخذة للوصول إلى جميع شرائح السكان، لا سيما من خلال إستخدام مراكز الإتصال لتقديم الخدمات لأولئك مع أي متطلبات تتعلق بالحضور المادي والوثائق الورقية في تقديم الطلبات ومعالجة العمليات؛
- إعادة نشر الموظفين في أدوار جديدة وتكييف العمليات للتعامل مع حجم غير مسبوق من العمليات.

5.6 تقديم الخدمات العامة

لعبت القنوات الرقمية دورا مهما في الحفاظ على خدمات العملاء خلال هذه الفترة من قيود COVID-19، وزاد إستخدامها بشكل كبير، إستفادت المؤسسات من بوابات الخدمات الرقمية الحالية، وفي سياق الوباء،بينما تزداد شعبية القنوات الرقمية بين السكان، تواجه بعض مجموعات المستفيدين صعوبة في إستخدامها، لهذا السبب، عززت المؤسسات قنواتها الهاتفية لمراكز الإتصال من خلال إعادة تعيين الموظفين وتزويدهم بأنظمة

تكنولوجيا المعلومات المتكاملة، وفي بعض الحالات، السماح لهم بتنفيذ العمليات نيابة عن المستفيدين، لقد قدموا أيضا خدمات منزلية، هناك نهج آخر جدير بالملاحظة عند النظر إلى القنوات الرقمية لتقديم الخدمات العامة وهو التطبيب عن بعد، والذي يتضمن إستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لتوفير الخدمات الطبية عن بعد، كان دور التطبيب عن بعد خلال جائحة COVID-19 مهما لأنه ساعد في الحفاظ على الصلة بين أخصائيي الرعاية الصحية ومرضاهم مع الحفاظ على الإتصال الجسدي إلى الحد الأدنى.

6.6 رقمنة الخدمات

على مدى السنوات الأخيرة، إلى جانب الإستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات الجديدة، عملت مؤسسات الضمان الإجتماعي على الجمع بين المهارات البشرية والقدرات التكنولوجية، ساعدت هذه الجهود في إيجاد حلول فعالة في الجزائر لمواجهة COVID-19، كانت الأنواع التالية من المبادرات ذات أهمية خاصة في معالجة الوباء (غواس و خروبي، 2023):

- القدرة على تطوير حلول رقمية مرنة في أوقات الأزمات: لتقديم مساعدة طارئة بشأن فيروس كورونا، إعتمدت على مؤسسات الضمان الإجتماعي لمساعدتها على الوصول إلى السكان.
- إستخدام التقنيات التحليلية: لقد مكنت هذه التقنيات المؤسسات من تحسين كيفية تقييمها لتأثير الوباء، بالإضافة إلى عمليات صنع القرار لديها، طبقت أليات حديثة من أجل كشف المصابين بفيروس كورونا.
- تبسيط آليات المراقبة وتقديم الخدمات: سمح طرح آليات مراقبة أكثر فعالية بمنح المزايا بشكل أكثر كفاءة،

كما قدمت الوزارة ووضعت تحت تصرف المواطنين باقة متكاملة من الخدمات الرقمية تمكنهم من الحصول على مختلف الأداءات والخدمات عن بعد وتجنيبهم التنقل لمختلف المقرات، كفضاء الهناء للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء www.cnas.dz، منصة ضمانكم للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء https://damancom.casnos.dz.

الفرع الثاني: التحديات والصعوبات التي تواجه صناديق الضمان الإجتماعي (CNAS-CASNOS) في الجزائر

إن نظام الضمان الإجتماعي في الجزائر يعاني مجموعة من الصعوبات تتجلى في أن هناك مشاكل كثيرة تعيشها مؤسسات الضمان الإجتماعي المكلفة بتقديم الخدمات وتحصيل الإشتراكات، بشكل غير متوازن، وهذا ما يشكل عائق لميزانية صناديق الضمان الإجتماعي(CNAS/CASNOS)، مما يجعل التغيرات الإقتصادية لها تأثير على المؤشرات الإقتصادية الكلية بدورها تؤثر على مؤشرات الصناديق، وسوف نقوم بتقديم هذه التحديات على شكل نقاط تتمثل في:

- **السوق غير المنظم والأزمات الإقتصادية:** بما أن مصدر التمويل الأول والرئيسي للصناديق هو إشتراكات العمال، وثانيا مساهمة الدولة، والإقتصاد الجزائري ريعي يتأثر بالأزمات التي تؤثر مباشرة على النشاط الإقتصادي والإجتماعي والسياسي للبلاد، فيتأثر سوق العمل، تزيد البطالة، تصبح الدولة تنفق على الحماية الإجتماعية وتدخل في دوامة أخرى، تتطلب للتعافي منها دراسات، ولا تستطيع الخروج منها بسهولة وبلا خسائر، وهذا يساعد على توسع العمل غير المنظم وبالتالي يؤدي إلى خفض مستويات الإنتاجية ويعيق الأداء الاقتصادي، فالأزمات الإقتصادية تؤدي إلى تدهور النشاط الإقتصادي والتوظيف في العمل المنظم، وفي هذا الصدد أظهرت نتائج بعض النماذج النظرية (Nguyen, 2024)أن العمل غير المنظم مع أسواق العمل المرنة يلعب دورا مهما في إستيعاب العمال المسرحين في القطاع الرسمي خلال فترات الركود الإقتصادي، يمكن لهذا الأخير أن يخفف من الآثار الحقيقية للأزمات الإقتصادية على الإقتصاد من خلال حماية الطلب الكلي، إذا إستمرت الزيادة في حجم الإقتصاد الخفي في أعقاب الأزمات الإقتصادية، فإن توسع هذا الأخير سيكون بمثابة مضخم للأزمة ويعيق النمو الإقتصادي على المدى الطويل، فالأزمات هي صدمات غير متماثلة تعيد توزيع الأنشطة الإقتصادية والتوظيف بين القطاع غير المنظم و المنظم على المدى القصير والطويل ، ونلاحظ العلاقة بين الأزمة والإقتصاد غير الرسمي تكمن في زيادة العمال غير الرسمين على سوق العمل ويستفيدون من خدمات الضمان الإجتماعي، وإن برامج الحماية الإجتماعية تعتبر حاسمة لتحفيز الطلب الكلي، إلا أنها تميل إلى التنفيذ بعد فوات الأوان بسبب تأخير السياسات وتكون غير كافية لتلبية الطلب الكبير على الحماية الإجتماعية خلال الأزمات، ويدفع فقدان الوظائف والدخل في

الإقتصاد الرسمي المزيد من الأشخاص إلى إيجاد مصادر بديلة للدخل في قطاع العمل غير المنظم، مما يزيد من معدل المشاركة في العمل غير المنظم وبالتالي تفاقم حجمه.

- التهرب الضريبي: يعد التهرب الضريبي من أبرز التحديات التي تواجه الصناديق(CNAS-CASNOS)، حيث يعمد العديد من أصحاب العمل عدم تسديد المساهمات المستحقة عليهم، وعدم التصريح الحقيقي أو عدمه بعدد العمال لديهم، فهذا يشكل عائق أمام توازن ميزانية الصناديق ويعيق قدرتها على تقديم الخدمات للمؤمنين وتلبية احتياجاتهم، وهذا التهرب الضريبي ينتج عن صعوبة متابعة أصحاب العمل والعمال للتأكد من دفع إلتزاماتهم، خاصة في ظل نقص الموارد البشرية والإمكانيات التقنية.

- **ضعف الوعي**: العائق الكبير أمام الصناديق كذلك هو نقص الوعي لدى العامل بمعرفة أدنى حقوقه لدى مصالح الضمان الإجتماعي إذ إنخرط في الصناديق فقط محتفظ بفكرة هناك بيروقراطية أو لا يملك أدنى فكرة عن حقوقه، بالإضافة إلى صاحب العمل حتى ولو كان له وعي وإدراك بأهمية صناديق الضمان الإجتماعي فتبقى الأولية له هي الحفاظ على مصلحته الخاصة، وإذا تعرض أحد عماله إلى حادث عمل فيلجأ إلى الثغرات القانونية، لتقديم حقوقه وبالتالي هذا النقص الوعي منه يؤدي إلى عواقب يحملها الصندوق على عاتقه(دفع رأس مال الوفاة، المعاش المنقول أو التقاعد، بطاقة الشفاء للمعني وذويه ،.....).

- **التنسيق بين هيئات الضمان الإجتماعي والصيدليات والأطباء(تقنيا)**: رغم التقدم التكنولوجي والرقمي إلا أنه لا توجد تقنية رقمية موحدة بين صناديق الضمان الإجتماعي والصيدلية والطبيب.

- **مشاكل سعر الصرف**: تضخيم الفواتير وشراء العملة بسعر البنك وشراء الدواء بسعر رمزي من بلد أجنبي، وهذا يؤثر على الإقتصاد بالدرجة الأولى.

- **القرارات الحكومية**: بعض القرارات لا تخدم صناديق الضمان الإجتماعي وإنما تزيد من إمكانية عجزه مثلا (الخدمات أكثر من التحصيلات).

- **الكفاءة الإدارية**: بالرغم من إنشاء مدرسة للضمان الاجتماعي التي تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-158 المؤرخ في 2012/04/01 بإتفاقية مع منظمة العمل الدولية بهدف التعاون لجعل المدرسة مؤسسة تكوينية في مجال الحماية الإجتماعية لصالح بلدان المغرب العربي والبلدان الإفريقية تتبنى

إختصاصات (قانون الحماية الإجتماعية، الإكتوارية المتخصصة، الضمان الإجتماعي، الإدارة الإستراتجية والعملية لهيئات الحماية الإجتماعية، إدارة نظم معلومات الحماية الإجتماعية)، كانت أول دفعة لهذه المرسة سنة 2014 ، وقد تخرج من هذه المرسة منذ إنشائها إلى غاية 2022 ما يقارب 407 طالب من بينهم 24 طالب أجنبي من مختلف الجنسيات(موريتانيا، الكاميرون، أنغولا، تونس، التشاد، الكونغو، مالي)، يعني أن من الملاحظ أن المدرسة لها خلال يتخرج منها كل سنة 50 طالب يوزعون حسب الهيئات التي يرغبون بالعمل فيها سواءا كانت (المديريات العامة، الملحقات، الصناديق بعددها وحسب الولايات التي يرغبون بها،.....)، التحدي هنا هو أنه كل سنة منذ 2014 هناك عامل واحد مكون يدخل الهيئات ، وماذا عن باقي العمال (بدون تكوين، تخصصهم بعيد كل البعد عن العمل، البيروقراطية،..... لا توجد مسابقة أو فرص عمل لأصحاب التخصصات التي لها كفاءة في هذا المجال.....).

- **تحديات الرقمنة**: توجه الإدارة مشاكل تتمثل في تقديم شهادات الإنتساب وغير الانتساب لكلا الصندوقين عبر تطبيقات الهناء وضمانكم(CNAS-CASNOS)، إلا أنها غير مقبولة في العديد من الإدارات التي تشترط الشهادة مستخرجة من الإدارة الوصية وممضية من العون المكلف باستخراجها، وهذا يعتبر تحدي كبير وعائق أمام المواطن والإدارات. بالإضافة إلا ان شهادة الانتساب في صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء صالحة فقط لمدة شهر.

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال هذا الفصل أن صناديق الضمان الإجتماعي وبالأخص صناديق (CNAS-CASNOS) تعتبر من بين أهم الصناديق في الجزائر التي توفر الحماية الإجتماعية للفئات العاملة والعاجزة، بحيث تغطي الأخطار الإجتماعية لفئة العمال(الموظفين الحكومين، الطلبة، أصحاب الأمراض المزمنة،...وغيرهم كما هو مبين سابقا)، والفئة التي تعمل لحسابها الخاص من (أطباء، تجار، وحرفين، وغيرهم سواء كانوا أشخاص معنويين أو طبيعيين)، إلا أن هذه الخدمات المقدمة من الصناديق تكون نتيجة مساهمات المستفيدين بالدرجة الأولى، وكذلك الخدمات للفئات بدون مساهمة، كما بينا سابقا، إلا أن مؤشرات ميزانية الصناديق تتأثر بالمؤشرات الاقتصادية الكلية حسب التغيرات الاقتصادية، كما لاحظنا أن معظم المؤشرات لها علاقة إجابية وسلبية مع مؤشرات ميزانية الصناديق، وهذا ماوضحته طريقة المركبات الأساسية PCA، ومن بين النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا الفصل لخصناها في النقاط التالية:

- إن الصناديق الضمان الاجتماعي (CNAS-CASNOS) تتأثر بمؤشرات الإقتصادية الكلية، إضافة إلى التغيرات الاقتصادية.
- على الرغم من قيام الدولة بالإهتمام بصناديق الضمان الإجتماعي وخاصة الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع منذ سنة 2000 إلى غاية اليوم، إلا أنه لا تزال الأزمات المتتالية تكشف الفجوات التي يجب تعديلها.
- كما توصلنا أيضا أن ليس كل المتغيرات الإقتصادية تؤثر على نفقات و إيرادات الصندوق بنفس الدرجة ولكلا الصناديق، بل يجب التركيز على المتغيرات التي لها علاقة كبيرة بالرصيد ودراستها جيدا.
- بإعتبار الصناديق يعتبران من بين أهم برامج الحماية الاجتماعية في الجزائر، فهذا يشترط أن يكونا يتمتعا بالاستقرار التوازني.
- لقد أظهرت طريقة المركبات الأساسية أهم المؤشرات التي لها علاقة مع ميزانية الصندوقين، وهذا ما يسهل طريقة تحليل الصناديق بمختلف الطرق القياسية.
- تظهر كذاك أن الأزمات الاقتصادية لها دور كبير في التأثير على أداء الصناديق من حيث الميزانية و الأداء، وذلك ما أظهرته الأزمة الأخيرة (جائحة كوفيد- 19).

إن الدولة الجزائرية دولة إجتماعية تولي رعاية خاصة لمختلف قطاعتها للمنتسبين لها وغير المنتسبين.

الخاتمة العامة

الخاتمة :

تكتسي الحماية الإجتماعية دورا بالغ الأهمية في دفع عجلة التنمية الإقتصادية ، بدءا من ظهورها في حماية مختلف الفئات من مرحلة الطفولة وصولا إلى مرحلة الشيخوخة، و فئة العمال الأجراء وغير الأجراء وغيرهم من المستفيدين، ويمكن أن تحسن الحماية الإجتماعية النواتج المتعلقة بالعمل وسبل كسب العيش بشكل مباشر، وتؤدي البرامج المصممة والمنفذة جيدا إلى تعزيز رأس المال البشري و تحسين الإنتاجية، وتقليص أوجه التفاوت، وبناء القدرة على الصمود، والمساعدة في كسر حلقات الفقر عبر الأجيال، ومع ذلك، تظهر مؤشرات الحماية الإجتماعية القدرة على مواجهة التحديات، فمن خلال تقارير البنك الدولي يظهر أن البرامج المختلفة للحماية الإجتماعية لا تغطي سوى 45% من سكان العالم، فيما لا يحصل سوى واحد من بين كل خمسة فقراء على الحماية الإجتماعية في البلدان الأشد فقرا، وعلى هذه البلدان تطوير الأنظمة الوطنية لزيادة نطاق التغطية بشكل كبير بحلول عام 2030، من أجل تحقيق النتائج التي تتماشى مع الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة.

يعتبر الضمان الإجتماعي في الجزائر الركيزة الأساسية لمنظومة الحماية الإجتماعية، والذي يوفر للأفراد مستوى معين من الأمن الإجتماعي والمتمثل في ضمان مستوى معين من الدخل في حالة تعرضهم للخطر الإجتماعي، وبما أنه يمثل أحد أهم أدوات الدولة، والذي تستخدمه لتخفيف من أثار الفقر أو إنخفاض المداخيل وتعزيز العدالة الإجتماعية وضمان إعادة توزيع الثروات. يشكل موضوع الضمان الإجتماعي إحدى إهتمامات القائمين على السياسة الإجتماعية ويعبر هذا الأخير عن مجموعة من الإجراءات والبرامج التي توفرها الدولة لتحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع.

في ظل التغيرات الاقتصادية والأزمات المالية العالمية وما ينتج عنها من أثار إقتصادية وسياسية وإجتماعية تتأثر بها مؤشرات صناديق الضمان الإجتماعي كونه من بين الركائز السياسة الاجتماعية للدولة التي يستوجب أن يكون هو الوجه الذي تتصدى به في حين حدوث الأزمات، توضح منظومة الضمان الإجتماعي فهي المتأثر الأول وتؤثر على الإقتصاد مما يجعل الدولة تقوم بتغطية الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي على القطاع الاجتماعي ككل وقطاع الحماية الإجتماعية بصفة خاصة، وهذا ما وقع في أزمة جائحة كوفيد-19 وما خلفته من خسائر بشرية سواء لدى الفئة العاملة أو الغير عاملة وبالتالي الدولة تتكفل بحماية عائلتهم، بالإضافة إلى الإنفاق على الأدوية والأجهزة الطبية للمرضى بهذا الفيروس، مما كان يجبر الدولة على الإنفاق على أفراد مجتمعها، ومن جهة أخرى تتأثر مؤشرات ميزانية صناديق الضمان الإجتماعي بالمؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة في ظل التغيرات والتحولات خلال فترة

الدراسة بأن السبب الرئيسي يعود إلى أن الاقتصاد الجزائري ريعي يعتبر الحجز الأساس لكل المؤشرات فإن أصابه خلل يؤثر على قطاع .

✓ **النتائج: من خلال الدراسة توصلنا إلى أهم النتائج تتمثل في:**

- ظهرت الدراسة أن الحماية الاجتماعية في الجزائر قد شهدت تطورات هامة خلال العقود الماضية، وذلك بفضل الدور الفعال لصناديق الضمان الإجتماعي ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التحديات التي تواجه النظام، مثل إرتفاع معدلات البطالة والسوق غير المنظم، وإنخفاض مستوى الوعي بالحقوق في الضمان الإجتماعي.
- أظهرت الدراسة أن برامج الحماية الإجتماعية في العالم ككل معرضة للصدمات الخارجية تؤثر على صناديق الضمان الإجتماعي وبالأخص الدول ذات الدخل المنخفض، لأنها لا تملك مصادر بديلة.
- رغم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر من أجل النهوض بصناديق الضمان الإجتماعي إلا أنه يبقى يطغى عليه الجانب البيروقراطي يحول دون ذلك.
- إن النفقات التي تصرفها الصناديق (CNAS-CASNOS) على أصحاب الأمراض المزمنة تؤدي في المستقبل إلى خلق عجز جديد في الصناديق.
- إستمرار زيادة عدد المستفيدين من التأمينات الاجتماعية مع مرور السنوات، يشكل خطر على حقوق الأجيال القادمة.
- إن العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية (سعر الصرف، الكتلة النقدية، الجباية البترولية، الإستثمار المحلي) ومؤشرات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء لها علاقة طردية، أما متغير البطالة والعمل غير المنظم يشكلان علاقة عكسية سالبة بينهما، وهذا يدل على حقيقة أن المتغيرات الإقتصادية لها علاقة مع مؤشرات الضمان الإجتماعي، ونستنتج أن **مؤشر سعر الصرف** بعيد عن بقية المؤشرات ميزانية صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء، ومؤشرات الجباية البترولية، الإستثمار المحلي، الكتلة النقدية لهم علاقة ارتباط قوية وقريبة من مؤشرات الصندوق.
- إن العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية (سعر الصرف، الكتلة النقدية، الجباية البترولية، الإستثمار المحلي) ومؤشرات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء لها علاقة طردية، أما متغير البطالة والعمل غير المنظم يشكلان علاقة عكسية سالبة بينهما، وهذا يدل على حقيقة أن المتغيرات الإقتصادية لها علاقة مع مؤشرات الضمان الإجتماعي، ونستنتج أن **مؤشر سعر الصرف** له إرتباط قوي مع مؤشرات ميزانية صناديق

الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء، عكس نتائج صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وأن مؤشرات ومؤشرات الجباية البترولية، الإستثمار المحلي، الكتلة النقدية لهم علاقة ارتباط قوية ولكن بعيدة من مؤشرات الصندوق.

- أظهرت النتائج أن كل المتغيرات الإقتصادية الكلية لها علاقة وأثر على مؤشرات ميزانية الصناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء، إلا أن بعضها تؤثر على الإيرادات وبعضها على النفقات وليس بنفس الدرجة معا.
- وجدنا أن كل من مؤشر البطالة ومعدل العمل غير المنظم يعتبران من بين أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية التي تؤثر على ميزانية صناديق الضمان الإجتماعي (CNAS-CASNOS)، بحيث يؤثران في عدد المشتركين وذلك بطريقة عكسية وهذا ما أظهرته نتائج طريقة المركبات الأساسية PCA.

✓ **الفرضيات**

بالنسبة للفرضية الأولى: أنظمة الحماية الإجتماعية تواجه العديد من التحديات منذ نشأتها ولازالت تعاني، ولكن هناك أيضا فرص متاحة لتطويرها.

لقد ثبت صحة هذه الفرضية وذلك كون أن أنظمة الحماية الإجتماعية حقيقة ومنذ ظهورها تتأثر بالأزمات الإقتصادية ، ويرجع ذلك كون العديد من التجارب الدولية في ظل الأزمات الإقتصادية منها 2014 تعرضت هذه الدولة العديد من الدول جعلتها الظروف تقوم بتبني أنظمة لمواجهة هذه الأزمات و بإعتبار أن برامج الحماية الاجتماعية أصبحت أحد أهم الأدوات الرئيسية في إدارة الأزمات بشكل عام ولاسيما أثناء ما لاحظناه في أزمة كوفيد 19 ، بمعنى أنه قد استخدام برامج الحماية الاجتماعية للسيطرة على الجائحة التي تؤثر بشكل مباشر على الحالة المعيشية للأفراد والأسرة(برامج الحماية الاجتماعية أداة لمواجهة الأزمات) وهذا ما لاحظناه من تجارب العديد من دول العالم في هذا الإطار.

الفرضية الثانية: هناك حاجة إلى إصلاحات شاملة لصناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر لضمان إستدامته وفعاليته في المستقبل وجعله هو الجدار أمام الصدمات غير المتوقعة.

لقد ثبت صحة هذه الفرضية كون أن هذه المنظومة مرت بالعديد من القوانين والتشريعات التي تسعى إلى تنظيم هذا القطاع بإعتبار هذا القطاع يتأثر بالمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية وهذا الوضع يفرض عليه مواكبة هذه التغيرات والتداعيات، بحيث هذا القطاع يستوجب أن يكون مواكب للعصر بالخصوص التطور التكنولوجي لأن هذه منظومة مرتبطة دائما بتحسين الأداء، والحفاظ على التوازنات المالية للضمان الإجتماعي مما يستوجب عليها العمل بالكفاءة

لضمان مواكبة التحديات المستقبلية وأن القطاع بحاجة إلى إصلاحات متتالية دون إنقطاع مع المراقبة الصارمة لتشمل جميع قطاعته حتى أصغر وكالة محلية، إذا لاحظنا أن الإصلاحات كانت مع بداية 2000 شملت فقط نظام بطاقة الشفاء ، ولم تكن هناك تقنيات جديدة إلى مع ظهور التحول الرقمي وضرورة رقمنة القطاع قبل جائحة كوفيد-19 التي فرضت وضع جديد على سيرورة عمل هذه الصناديق وأجبرت القطاعات على حتمية الإصلاحات الرقمية، كما أن معظم القرارات لم تتغير منذ صدورها وهي بحاجة إلى تعديلات أو تغييرات جذرية من أجل إستدامة وفعالية المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي بصفة عامة ولصندوق(CNAS-CASNOS) بصفة خاصة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين مؤشرات الإقتصاد الكلي ومؤشرات ميزانية صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء.

من خلال نتائج الدراسة تبين صحة هذه الفرضية كون المتغيرات الإقتصادية الكلية لها علاقة مع مؤشرات ميزانية صناديق الضمان الإجتماعي (CNAS-CASNOS) إيجابية وسلبية، كما أثبت التحليل والتشخيص نتائج طريقة المركبات الأساسية ما يلي :

- **بالنسبة لصندوق CNAS:**

قد يكون لسعر الصرف تأثير سلبي أو إيجابي على إيرادات ونفقات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء ، إعتمادا على إتجاهه، فإذا إنخفض سعر الصرف، قد تصبح الواردات من العملات الأجنبية أكثر تكلفة، مما قد يؤدي إلى إنخفاض إيرادات الصندوق، بينما إذا إرتفع سعر الصرف، قد تصبح الصادرات أكثر ربحية، مما قد يؤدي إلى زيادة إيرادات الصندوق، **ترتبط الكتلة النقدية** إرتباطًا إيجابيا بإيرادات ونفقات صندوق الضمان الإجتماعي العمال الأجراء، فكلما زادت الكتلة النقدية، زادت قدرة الدولة على تمويل الصندوق، **ترتبط الجباية البترولية** ارتباطًا إيجابيا بإيرادات ونفقات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء ، فكلما زادت إيرادات الدولة من النفط، زادت مساهماتها في الصندوق، **ومما** يسمح له بتمويل المزيد من النفقات، يرتبط **العمل غير المنظم ارتباطًا** سلبيا أيضا بإيرادات ونفقات صندوق الضمان الإجتماعي، فالعاملون في القطاع غير المنظم لا يساهمون في الصندوق، مما يؤدي إلى نقص في الإيرادات و لا يتلقون تعويضات من الصندوق، مما يؤدي إلى نقص في النفقات، **ترتبط البطالة إرتباطًا** سلبيا بإيرادات صندوق الضمان الإجتماعي، فكلما زاد معدل البطالة، قلت الوظائف، وبالتالي قلت مساهمات أصحاب العمل والموظفين في الصندوق، **و** ترتبط سلبيا بنفقات صندوق الضمان الإجتماعي، فكلما زاد معدل البطالة، زاد عدد الأشخاص الذين يتلقون تعويضات البطالة من الصندوق.

- **بالنسبة لصندوق CASNOS:**

إن علاقة **مؤشر سعر الصرف** مع إيرادات صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء علاقة إيجابية ، قد يؤدي إنخفاض قيمة الدينار الجزائري إلى زيادة تكلفة الواردات، مما قد يؤثر على إيراداتCASNOS ، و يؤثر على نفقات CASNOS على الأدوية والمستلزمات الطبية، و مؤشر الكتلة النقدية مع إيرادات ونفقات الصندوق إيجابية حيث **تؤدي زيادة الكتلة النقدية** إلى زيادة التضخم، مما قد يؤدي إلى زيادة مساهمات CASNOS للحفاظ على قيمة المعاشات التقاعدية، وإرتفاع نفقاتCASNOS ، مؤشر الإستثمار المحلي له علاقة إيجابية، بحيث يؤدي **زيادة الإستثمار المحلي** إلى خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى زيادة عدد المساهمين في CASNOSوإرتفاع إيراداته، أما مؤشر الجباية البترولية له علاقة إيجابية حيث تَعد عائدات النفط مصدرا رئيسيا للدخل الوطني، وتستخدم هذه العائدات لتمويل المشاريع وفتح فرص العمل، وعلاقة سلبية مع مؤشر سوق العمل غير منظم ،حيث يعدّ العمل **في السوق غير المنظم** مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأشخاص الذين يفضلون التهرب الضريبي و دفع الإشتراكات وعدم الانتساب لصناديق الضمان الإجتماعي، مما يؤدي إلى إنخفاض عدد المساهمين في CASNOS وإنخفاض إيراداته، و يؤدي إلى إنخفاض عدد المستفيدين من خدمات CASNOSوزيادة نفقاته، ويشكل كذلك علاقة سلبية مع مؤشر البطالة حيث **تؤدي زيادة معدلات البطالة إلى** إنخفاض إيراداتCASNOS ، وإنخفاض معدلاتها يساهم بشكل إيجابي على إيرادات الصندوق، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية بأن مؤشرات الإقتصاد الكلي ومؤشرات صناديق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء وإنما بعضها له علاقة إيجابية وسلبية حسب التغيرات الإقتصادية والإجتماعية كما بينته الدراسة .

✓ **المقترحات والتوصيات:**

- تحديث قوانين الضمان الإجتماعي بإستمرار حتى تتواكب مع المستجدات الإقتصادية، والإستفادة من تجارب الدولة الناجحة في مجال الضمان الإجتماعي.
- مكافحة التهرب الضريبي من خلال تعزيز الرقابة على أصحاب العمل وتشديد العقوبات على المخالفين، وضرورة تطبيق القوانين الصارمة بحيث تلزم صاحب العمل بتسجيل موظفيه ودفع الإشتراكات المترتبة عليهم، وذلك للحيلولة دون وجود أي تهرب في المؤسسات.
- دمج القطاع غير الرسمي في منظومة الضمان الإجتماعي من خلال توفير حوافز لهم وتسهيل إجراءات التسجيل.
- تطوير منظومة التحصيل من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتبسيط الإجراءات.

- يجب على الصندوق الوطني لضمان الإجتماعي للعمال الأجراء نشر الوعي بأهمية الضمان الإجتماعي وحقوق وواجبات أصحاب العمل والعمال من خلال حملات توعوية وإعلامية، ورفع مستوى الخدمات.
- تغيير طريقة التقليدية للتعاملات مع الصيادية والأطباء فهذا يشكل عائق أمام صندوق الضمان الإجتماعي للعمال غير الأجراء في الحفاظ على توازناته المالية.
- بخصوص بطاقة الشفاء لماذا يحدد شهر واحد يتم تحيين فيه للبطاقة، يجب إعادة النظر بهذا الخصوص، ورقمنة هذه الخدمة.

✓ **آفاق الدراسة:**

إن كل بحث هو بداية لدراسة جديدة تقدم نظرة واسعة عن ما قدمته الأدبيات السابقة، وإن موضوع الحماية الاجتماعية موضوع متشعب جدا ويفتح آفاق أمام الباحثين في هذا المجال من أجل تقديم دراسات إستشرافية حول منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر، والتطرق إلى تحليل كل صندوق على حدا فهو بحد ذاته موضوع لمشروع تخرج جديد يضيف إلى الساحة العلمية مصدرا جديد بفتح بدوره آفاقا جديدة ، ومن بين العناوين الممكنة دراستها بالإستعانة بالنماذج القياسية المطورة أو الدراسة الإكتوارية لتقديم نظرة إستشرافية حول مستقبل الصناديق في الجزائر والحفاظ على توازناتها المالية مستقبلا نذكر منها:

- **أثر سعر الصرف على مؤشر إيرادات ميزانية صندوق الضمان الإجتماعي للعمال الأجراء.**
- **أثر الإنفاق الحكومي على صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر.**
- **دور صناديق الضمان الإجتماعي في تحفيز الإستثمار المحلي في الجزائر.**
- **الآثار الإقتصادية للضمان الإجتماعي في الجزائر.**
- **دراسة إستشرافية حول إستدامة صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر.**
- **علاقة المنظومة الصحية بالتوازنات المالية لصناديق الضمان الإجتماعي.**

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب

1. إبراهيم عبد الربه إبراهيم علي إبراهيم . (1998). مبادئ التأمين التجاري والإجتماعي. بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة.
2. أبو عليان سام محمد. (2022). خدمة الفرد (المجلد ط 2). خان يونس، فلسطين: مكتبة الطالب الجامعي.
3. د.عبد الرزاق فارس. (2001). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. القاضي حسين عبد اللطيف حمدان. (2007). الضمان الإجتماعي وتطبيقاته دراسة تحليلية شاملة (المجلد الطبعة الأولى). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
5. حبيب سعد عبد السلام. (1973). التكافل والتضامن الإجتماعي في الإسلام (المجلد 32). مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
6. د.عبد الرزاق فارس. (2001). الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. محمد سيد فهمي. (1998). الرعاية الإجتماعية والأمن الإجتماعي. إسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
8. محمود آل محمود عبد اللطيف. (1994). التأمين الإجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية (المجلد ط 1414). بيروت، لبنان: دار النفائس.
9. نزيه حماد. (1993). معجم المصطلحات الإقتصادية في لغة الفقهاء. الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
10. المعهد الوطني للعمل. (2021). قانون الضمان الإجتماعي، نصوص تشريعية وتنظيمية(غير منشور) (المجلد الطبعة العاشرة معدلة ومتممة). الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية.

2- رسائل وأطروحات

1. كريمة بن سعدة . (2016). قياس الأداء في مؤسسات الضمان الإجتماعي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء وكالة تلمسان(أطروحة دكتوراه). تلمسان، العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر: جامعة تلمسان.

2. نورالدين بربار. (2016). التحولات الراهنة وإشكالية التوازن المالي لصناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه. 235. البليدة، علوم إقتصادية، تخصص مالية وبنوك، الجزائر: جامعة البليدة02.

3. هوارية بن دهمة . (2015/2014). الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق الضمان الاجتماعي(دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي تلمسان)، (رسالة ماجستير). تلمسان، العلوم الإقتصادية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

4. بدر السماوي. (2020). نشأة الضمان الإجتماعي وتطوره في العالم وتونس(أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ معاصر). تونس.

5. كريمة قالوز. (2022/2021). تأثير الأزمة الإقتصادية على الضمان الإجتماعيى في الجزائر(أطروحة دكتوراه) تخصص دراسات محلية وإقليمية. كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو.

3- المجلات

1. علاء على الزغل. (2020). تحليل سياسات الحماية الإجتماعية في دولة الكويت خلال الفترة 1960-2019 (شبكات الأمان الاجتماعي نموذج). مجلة كلية الخدمة الإجتماعية للدراسات والبحوث الإجتماعية، 17، 645 -646.

2. فيصل المناور، و منى العلبان. (2022). دور برامج الحماية الإجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة كورونا،. المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دراسات تنموية، 76، 7.

3. فيصل المناور، و منى العلبان. (2022). المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دراسات تنموية، 76، 15.

4. نسيمة لعرج، و مصطفى الطويطي. (02 06, 2017). تحليل واقع الحماية الإجتماعية في الجزائر. مجلة جامعة الشهيد حمة لخضر، 02، 66.

5. زيان مريم. (2020). نظام التقاعد في الجزائر وفق التعديل الجديد بموجب قانون رقم 15-16. مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، 04(01)، 219-205.

6. صندرة لعور. (2017). إستدامة نظام التقاعد في الجزائر في ظل التحول الديمغرافي. مجلة دراسات إقتصادية، 2(4)، 524.

7. كريمة عباس. (2022). التأمين التكافلي في الجزائر- دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 81-21. مجلة العلوم الإنسانية، 33(3)، 362-347.

8. ريمة عباس. (2022). التأمين التكافلي في الجزائر- دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي رقم 81-21. مجلة العلوم الإنسانية، 33(3)، 362-347.

9. يدودي, ف. , & قصاب, س. (2020). أثر تحولات سوق العمل على الصندوق الوطني للتقاعد. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية, 11 , 77.

10. عادل هبال، و سيف الدين قحايرية. (2018). البطالة في الجزائر، أي مستقبل في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة. مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الإقتصادية، 233.

11. عزالدين بن رشراش. (2021). تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية للفترة (2010-2020). مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، 08(01)، 50.

12. لحسن ردوري ، و لخضر لقليطي . (2017). سياسة سعر الصرف في الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، 01، 134.

13. مريم بودوخة. (2019). التشيخ والأمراض المزمنة في الجزائر دراسة تحلليه و إستشرافية. مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، 04(01)، 192-149.

14. مولاي وعلام، و محمد سفير. (2018). أثر البطالة والتشغيل على تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة:1970-2015. مجلة الدراسات الإقتصادية المعمقة(8)، 259-289.

15. عبد الناصر بوثلجة، و كمال مطهري. (2016). رهان الإنتقال من الإقتصاد غير الرسمي على الإقتصاد الرسمي"تجارب دولية ومحلية" . المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد 6، 78.

16. وسام حسيني، و عمر رويحي فيسة. (2022). أثر بعض العوال السوسيوإقتصادية على الرصيد المالي للصندوق الوطني للتقاعد الجزائري-دراسة تحليليةقياسية(2020-1998). مجلة الباحث الإقتصادي، المجلد10(العدد 02)، 220-205.

17. فتيحة خوميجة، و كريمة فرحي. (ديسمبر2017). الأزمة النفطية 2014 وإجراءات الجزائر للتعامل معها. معارف مجلة علمية دولية محكمة(العدد22)، 279-263.

18. براهيم حموميمد، و أنيسة العسكري. (2022). الإنفاق الصحي العام في الجزائر في ظل أزمة كوفيد-19 - الواقع والآفاق-. مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد23(العدد01)، 180-163.

19. مصطفى عوفي، و صلاح الدين عمراوي. (2017). آفاق النمو الديمغرافي في الجزائر عام 2045. مجلة علوم الإنسان والمجتمع، الجزء 1(العدد25)، 134.

4- الملتقيات والمؤتمرات العلمية

1. الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي . (2007). التطورات والاتجاهات: دعم الضمان الإجتماعي الحيوي. (صفحة 7). موسكو : المنتدى العالمي للضمان الإجتماعي، الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العمومية للجمعية الدولية للضمان الإجتماعي.

2. سفيان غواس، و نوال خروبي. (01 مارس, 2023). رقمنة الخدمات التأمينية كتوجه نحو تحسين منظومة الحماية الاجتماعية في الجزائر. الملتقى الوطني حول رقمنة التأمين كتوجه جديد لصناعة تأمينية متطورة، الجزائر: جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

3. عمار لوصيف ، و ليلى غضبانة . (08 مارس, 2023). دراسة تقييمية لأداء منظومة الضمان الإجتماعي في الجزائر والسيناريوهات المستقبلية. الملتقى الوطني حول أليات وعصرنة منظومة الحماية الإجتماعية في الجزائر: الواقع الرهانات والتحديات، الجزائر: جامعة أبو بلقايد تلمسان، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2014). "برامج الإدماج الإجتماعي والنمو الشامل للجميع في البلدان النامية" . جنيف: مذكرة من أمانة الأونكتاد.

5. مؤتمر العمل الدولي. (2012). توصية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، رقم 202.

6. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (2014). "برامج الإدماج الاجتماعي والنمو الشامل للجميع في البلدان النامية" . جنيف: مذكرة من أمانة الأونكتاد.

5- التقارير والوثائق الرسمية

1. ILO. (2014). الحماية الإجتماعية من الإمتياز إلى الحق من إعداد ندى الناشف، منشورات مشروع" تعزيز قدرات المنظمات العالمية الإقتصادية والسياسية والقانونية" . جنيف: منظمة العمل الدولية.

2. ILO. (15 08, 2022). تم الاسترداد من الحماية الإجتماعية: https://www.ilo.org/100/ar/story/protection

3. ILO. (2022). الحماية الاجتماعية عند مفترق الطرق سعيا لبناء مستقبل أفضل،تقرير الحماية الاجتماعية في العالم (2020-2022). جنيف: أنظمة العمل الدولية.

4. الإسكوا. (2009). السياسة الإجتماعية والحماية الإجتماعية. الأمم المتحدة: الجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا.

5. الإيسكوا. (2015). نشرة التنمية الإجتماعيةالحماية الإجتماعية أداة للعدالة. 05(02)، 02.

6. أورتيز إ .(2018) .موجبات الحماية الإجتماعية .تقرير التمويل والتنمية.

7. اورسولا كولكيه، و صالح العريمي. (03 04, 2017). الحماية الاجتماعية في ظل التغيرات في عالم العمل: نحو مستقبل تتوافر فيه الحماية الإجتماعية للجميع في الدول العربية. ورقة بحثية للإجتماع العربي الثلاثي حول مستقبل العمل، بيروت.

8. إيزابيل أورتيز. (2018). موجبات الحماية الإجتماعية المعممةعنصر إنعدام الأمن، التمويل والتنمية.

9. منظمة العمل الدولية. (2021). بناء مستقبل الحماية الإجتماعية من أجل عالم متمحور حول الإنسان تقرير الخامس. جنيف: مكتب العمل الدولي.

10. ILO. (2022). الحماية الاجتماعية عند مفترق الطرق سعيا لبناء مستقبل أفضل،تقرير الحماية الاجتماعية في العالم (2020-2022). جنيف: أنظمة العمل الدولية.

11. نادية العوالمة. (2011). أرضيات الحماية الإجتماعية، تقرير في سياق المبادرات والإستراتيجيات الوطنية، المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي. الاردن.

12. ILO. (2011). الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، التقرير السادس. جنيف: منظمة العمل الدولية،مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة.

13. ILO. (2022). الحماية الاجتماعية في العالم (2020-2022): الحماية الاجتماعية عند مفترق الطرق سعيا لبناء مستقبل أفضل. جنيف: التقرير الرائد للمنظمة العمل الدولية.

14. ISSA. (2016). تحديات عالمية تواجه الضمان الاجتماعي. جنيف: الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي.

15. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

16. ككولكيه أورسولا . (2017). الحماية الاجتماعية في ظل التغيرات في عالم العمل: نحو مستقبل تتوافر فيه الحماية الإجتماعية للجميع في الدول العربية. بيروت: منظمة العمل الدولية.

17. ILO. (2021). كوفيد-19 وعالم العمل: تقديرات وتحليلات محدثة (الطبعة السابعة)1. جنيف: مكتب العمل الدولي.

18. ISSA. (2021). مناقع البطالة خلال كوفيد-19. جنيف: الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي.

19. الإسكوا. (2021). جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية فرص لإصلاح نظم الحماية الاجتماعية، تقرير التنمية الاجتماعية الرابع، الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا.

20. بنك الجزائر. (2009). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، تقرير السنوي 2008. الجزائر.

21. بنك الجزائر. (2012). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر:تقرير السنوي 2011. الجزائر.

22. بنك الجزائر. (2016). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر:تقرير السنوي 2015 . الجزائر.

23. بنك الجزائر. (2020). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر:تقرير السنوي 2019. الجزائر.

24. بنك الجزائر. (2021). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر:تقرير السنوي 2020. الجزائر.

25. بنك الجزائر. (2022). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر:تقرير السنوي 2021. الجزائر.

26. فريديريك شنايدر، و دومنيك انستي. (2002). الاختفاء وراء الظل، نمو الاقتصاد الخفي، سلسلة قضايا اقتصادية العدد 30. واشنطن: صندوق النقد الدولي. والجرائد الرسمية

27. ILO. (2021). كوفيد-19 وعالم العمل: تقديرات وتحليلات محدثة (الطبعة السابعة)1. جنيف: مكتب العمل الدولي.

28. ISSA. (2021). مناقع البطالة خلال كوفيد-19. جنيف: الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي.

29. الإسكوا. (2021). جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية فرصة لإصلاح نظم الحماية الاجتماعية. تقرير التنمية الاجتماعية الرابع، الأمم المتحدة.

30. الأوابك. (2005-2022). التقرير الإحصائي السنوي 2022. الكويت: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبيترول. تم الاسترداد من: https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

31. الديوان الوطني للإحصائيات. (2017). الجزائر بالأرقام(نتائج 2016-2014)، رقم 47. الجزائر.

32. الديوان الوطني للإحصائيات. (2021). الجزائر بالأرقام (نتائج 2019-2018)، رقم 49. الجزائر.

33. ILO. (2021). كوفيد-19 وعالم العمل: تقديرات وتحليلات محدثة (الطبعة السابعة)1. جنيف: مكتب العمل الدولي.

34. ISSA. (2021). مناقع البطالة خلال كوفيد-19. جنيف: الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي.

35. ANND. (2014). الحماية الإجتماعية: الوجهه الآخر لأزمة الدول. راصد الحقوق الإقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية، بيروت: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية .

36. يونيسف. (2019). ملخص تنفيذي : إطار برنامج الحماية الاجتماعية الشاملة. نيو يورك: قسم الإدماج الاجتماعي والسياسات الاجتماعية.

37. ILO. (2015). إرساء الإنتعاش الإقتصادي والتنمية الشاملة والعدالة الإجتماعية: التقرير العالمي للحماية الإجتماعية للفترة 2015-2014. مكتب العمل الدولي ، جنيف: منظمة العمل الدولية.

38. ILO. (2013). العمالة والحماية الإجتماعية في السياق الديمغرافي الجديد : التقرير الرابع. مؤتمر العمل الدولي الدورة 102 (صفحة 4). مكتب العمل الدولي، جنيف: منظمة العمل الدولية.

39. البنك الدولي. (2022). الاثار الإقتصادية لأزمة فيروس كورونا(كوفيد -19). تقرير عن التنمية في العالم، مجموعة البنك الدولي.

6- المواقع الإلكترونية :

1. مراد تهتان. (25 11 , 2022). تم الاسترداد من www.univ-medea.dz

2. (22 07, 2023). تم الاسترداد من:

Jora: https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

3. إيمان لحريش. (18 04, 2023). تجربة إعادة الإعمار بعد الصراع في رواندا: بين الدروس المستخلصة وسبل الوقاية . تم الاسترداد من:

policy center for the new south: www.policycenter.ma/puplucation

4. ILO. (15 08, 2022). تم الاسترداد من الحماية الإجتماعية:

https://www.ilo.org/100/ar/story/protection

5. البنك الدولي. (30 03, 2024). البنك الدولي، تم الاسترداد من:

https://www.worldbank.org/en/country/algeria/overview

6. ISSA. (2024). الحماية الإجتماعية في دول البريكس. جنيف: منظمة العمل الدولية.

doi: https://www.issa.int/ar/brics

7. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.Récupéré sur Mtess. (22 01, 2022) .

8. .(2024) .ISSAالحماية الإجتماعية في دول البريكس .جنيف :منظمة العمل الدولية doi: . https://www.issa.int/ar/brics

7- القرآن الكريم:

سورة آل عمران .الآية .137.

8- الجرائد الرسمية:

1. القرار رقم 450/49 المؤرخ في 11 أفريل 1949 والمعلن عنه رسميا وفقا للقرار التنفيذي المؤرخ في 10 جوان 1949، ودخل حيز التنفيذ سنة 1950، والمتضمن تغطية خطر المرض، الأمومة، العجز والوفاة ماعدا التأمين عن الشيخوخة .
2. الجريدة الرسمية رقم 25، العدد 02، الصادرة بتاريخ 13 جانفي 1988، ص30.
3. المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4يناير سنة 1992، المتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الإجتماعي.

4. والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي. الجريدة الرسمية رقم 29، العدد 02، الصادرة بتاريخ 08 جانفي 1992، ص 64.

5. المادة 03 من مرسوم تنفيذي رقم 93-119 المؤرخ في 15 مايو سنة 1993، يحدد اختصاصات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الغير الأجراء وتنظيمه وسيره الإداري، الجريدة الرسمية العدد 33 سنة 1993.

6. المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 يوليو سنة 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية رقم 31، العدد 44، الصادر بتاريخ 7 يوليو سنة 1994.

7. المرسوم التنفيذي رقم 07-386 المؤرخ في 25 ذي القعدة 1428هـ الموافق لـ 05 ديسمبر 2007، يحدد مستوى وكيفيات منح الإمتيازات المنصوص عليها في االقانون رقم 06-21 المؤرخ في 20 ذي القعدة 1427 هـ الموافق ل 11 ديسمبر 2006 المتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم ترقية الشغل، الجريدة الرسمية رقم 44، العدد 77 الصادرة بتاريخ 7ديسمبر سنة 2007.

8. المرسوم التنفيذي رقم 97-45 المؤرخ في 26 رمضان عام 1417 الموافق 4 فبراير سنة 1997، يتضمن إنشاء الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري، الجريدة الرسمية رقم 34، العدد 8 الصادرة بتاريخ 5فبراير 1997.

9. بناءا على المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 97-45 مرجع سابق.

10. المادة 2و3و 4 من المرسوم التنفيذي رقم 97-46 المؤرخ في 26 رمضان عام 1417 الموافق ل 4 فبراير سنة 1994، الجريدة الرسمية رقم 34، العدد 8 الصادرة بتاريخ 5فبراير 1997.

11. المادة 04 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 المتعلق بالتأمينات الإجتماعية، الجريدة الرسمية رقم 20، العدد 28، الصادرة بتاريخ 5 يوليو سنة 1983.

12. المادة08 المعدلة المتمة بأمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 6 يوليو سنة ،1996، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادرة بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

13. المادة 07 المعدلة والمتممة للقانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان 1403 الموافق 02 يوليو سنة 1983 بأمر رقم 96-17 مؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 06 يوليو سنة 1996 ، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادرة بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

14. المادة 14 المعدلة والمتممة من أمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 6 يوليو سنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادرة بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

15. المادة 24 المعدلة والمتممة من أمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417الموافق 6 يوليو سنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادرة بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

16. المادة 28 المعدلة والمتممة من أمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 6 يوليو سنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادرة بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

17. المادة 31 من قانون 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 02 يوليو سنة 1983، المذكور سابقا .

18. المادة 37 المعدلة المتممة من قانون رقم 2011-08 المؤرخ في 3 رجب عام 1432 الموافق 5 يوليو سنة 2011، الجريدة الرسمية رقم 32 الموافق 08-06-2011.

19. المادة 44 المعدلة والمتممة عن أمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 6 يوليو سنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 42 الموافق ل 07-07-1996.

20. المادة45 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 221 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983، سبق ذكره.

21. المادة46 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 221 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983، سبق ذكره.

22. المادة 48 من الأمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 6 يوليو سنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 42 الموافق ل 07-07-1996.

23. المادة 52 من القانو ن رقم 08-01 المؤرخ في 23 يناير سنة 2008.

24. المادة 30 تعدل وتتمم المادة 67 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983، الخاص بذوي الحقوق، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادر بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

25. المادة 30 تعدل وتتمم المادة 69 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983، من الأمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 6 يوليو سنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادر بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

26. المادة 34 تتمم المادة 71 من القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 يوليو سنة 1983، من الأمر رقم 96-17 المؤرخ في 20 صفر عام 1417 الموافق 6 يوليو سنة 1996، الجريدة الرسمية رقم 33، العدد 42، الصادر بتاريخ 7 يوليو سنة 1996.

27. المرسوم تنفيذي رقم 06-339 مؤرخ في 2 رمضان عام 1427 الموافق 25 سبتمبر سنة 2006، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 94-187 المؤرخ في 26 محرم عام 1415 الموافق 6 يوليو سنة 1994 الذي يحدد توزيع نسبة الإشتراك في الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية رقم 43، العدد 60، الصادر بتاريخ 27 سبتمبر سنة 2006.

28. المرسوم التنفيذي رقم 12-158 المؤرخ في 9 جمادى الأولى عام 1433 الموافق أول أبريل سنة 2012، يتضمن إنشاء المدرسة العليا للضمان الاجتماعي وتنظيمها وسيرها.

29. المرسوم التنفيذي رقم 12-92 المؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1433 الموافق 28 فبراير سنة 2012، يتضمن إنشاء المركز الوطني للبطاقة الإلكترونية للمؤمن له إجتماعيا' الشفاء".

30. المرسوم التنفيذي رقم 2010-116 المؤرخ في 01 جمادى الأولى عام 1431 الموافق ل10 أبريل 2010، يحدد مضمون البطاقة الإلكترونية للمؤمن له إجتماعيا والمفاتيح الإلكترونية لهياكل العلاج ولمهني الصحة وشروط تسليمها وتجديدها، الجريدة الرسمية رقم 26 الموافق ل 21أبريل 2010.

31. المادة 49 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في يناير1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، يعرف صندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء أنه مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.

32. القرار المؤرخ في 9 محرم عام 1441 الموافق 9 سبتمبر سنة 2019، الذي يحدد التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء، يضم الصندوق في إطار المهام المخولة له في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة 1992.

33. قرار المؤرخ في 9 محرم عام 1441 الموافق 9 سبتمبر سنة 2019، الذي يحدد التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، يضم الصندوق في إطار المهام المخولة له في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة1992.

34. قرار مؤرخ في 9 محرم عام 1441 الموافق 9 سبتمبر سنة 2019، يحدد التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء، الجريدة الرسمية، رقم 56، العدد 69، الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر سنة 2019، ص(25-32).

35. قرار المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1436 الموافق 15 يناير سنة 2015، يحدد التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الخاص بغير الأجراء، الجريدة الرسمية رقم 58، العدد 17، الصادرة بتاريخ 15 أفريل سنة 2015.

***Books**:*

1. *Kadatte, J.-M. (2011/2012). Biostatique Rappels de cours et travaux dirigés Analyse de données M2. 03. France: University Angres.*
2. *KASSAMBARA, A. (2017). Practical Guide to Principal Component Methods in R (Vol. edition 1).*
3. *KASSAMBARA, A. (2017). Practical Guide to Principal Component Methods in R (Vol. edition 1).*
4. *Lavigne. (2014). Le système de retraite en France. (177), 26.*
5. *Nezosi , G. (2016). LA PROTECTION SOCIALE, Les collectivités territoriales et la décentralisation 9e édition février 2016 . Paris: Direction de l'information légale et administrative.*
6. *Samuel, A. (2003). Introduction à l'analyse des données (Vol. 4). BAMSI REPRINT.*

Theses:

1. *Ben Othman, M. (2015). EFFETS MACROECONOMIQUES DES SYSTEMES DE RETRAITE: SIMULATIONS DE REFORMES POUR LA TUNISIE(THESE en vue de l'obtention du Doctorat). France, Sciences économiques: UNIVERSITE NICE-SOPHIA ANTIPOLIS .*
2. *Boudjerrar, A. (2021). Etude analytique de l'impact des indicateurs démographiques sur la situation financière de CNR, mémoire présente pour L'obtention du diplôme de master en sécurité sociale spécialité actuariat à finalité spécialisée sécurité sociale. Alger: Ecole supérieure de la sécurité sociale.*
3. *CHAFTARI, M. (2021). Transition démographique au Liban : Impact sur le système de retraite et conséquences macroéconomiques ,Thèse En vue de*

l'obtention du grade de docteur en Sciences économiques. Sciences économiques.

4. *CHAFTARI, M. (2021). Transition démographique au Liban : Impact sur le système de retraite et conséquences macroéconomiques ,Thèse En vue de l'obtention du grade de docteur en Sciences économiques. Sciences économiques.*

Review:

1. *Akshay, K. S., Umaru, G. W., & Fydess, K.-M. (2022). Social protection schemes in rural Rwanda: A panacea for household energy burdens? Energy for Sustainable Development(74), 101-91. Récupéré sur www.journals.elsevier.com/energy-for-sustainable-development .*
2. *Beveridge, W. (2000). Social Insurance and allied services:Raport by sir William Beveridge(20thNovember1944). Bulletin of the word heath organization.*
3. *Carmel, E. &. (2003). The new governance of social security in Britain. social security: Issues for social policy and practice, 03.*
4. *Carmel, E. &. (2003). The new governance of social security in Britain. social security: Issues for social policy and practice, 03.*
5. *COMMISSION EUROPÉENNE. (2010). Social transfers: an effective approach to fight food insecurity and extreme poverty (Concept Note). EuropeAid.*
6. *Fydess Khundi-Mkombaa, d. A. (2023). Social protection schemes in rural Rwanda: A panacea for household energy burdens? Energy for Sustainable Development journal of Sustainable Development, 74, pp.91-101.*
7. *Fydess Khundi-Mkombaa, d. A. (2023). Social protection schemes in rural Rwanda: A panacea for household energy burdens? Energy for Sustainable Development journal of Sustainable Development, 74, pp.91-101.*
8. *GRANGAUD, M.-F. (1984). Rôle de la sécurité sociale en Algérie. Cahiers du CREAD, 2ème trimestre (2), 55-29.*
9. *Guy , S. (2007). Social Protection. Taylor & Francis, 17(4), 522-511. Récupéré sur https://www.jstor.org/stable/25548248.*

10. *Holzmann, R., & Jorgensen, S. (2000). Gestion du risque social : cadre théorique de la protection sociale. Etats-Unis: Unité de la Protection Sociale Réseau du Développement Humain La Banque Mondiale.*

11. *Hviding , K., & Mérette, M. (1998). Macroeconomic Effects of Pension Reforms in The Context of Ageing Populations: Overlapping Generations Model Simulations for Seven OECD CountriesOECD Economics Department Working Papers No. 201. Paris: OECD.*

12. *I.Jolliffe. (2002). Principal Componont Analysis (Vol. 2edition éd). springer-verlag.*

13. *I.Jolliffe. (2002). Principal Componont Analysis (Vol. 2edition éd). springer-verlag.*

14. *Kadatte, J.-M. (2011/2012). Biostatique Rappels de cours et travaux dirigés Analyse de données M2. 03. France: University Angres.*

15. *Kadatte, J.-M. (2011/2012). Biostatique Rappels de cours et travaux dirigés Analyse de données M2. 03. France: University Angres.*

16. *KADDAR , M. (1990). Sécurité sociale et contrainte de financement en Algérie : données et problèmes actuels. Cahiers du CREAD, 2ème trimestre (22), 75-61.*

17. *Kaltenborn, M. (2015). Global social protection: New impetus from the 2030 Agenda for Sustainable Development. Governance Spotlight Bonn, Development and Peace Foundation, 07, 3.*

18. *Kaltenborn, M. (2015). Global social protection: New impetus from the 2030 Agenda for Sustainable Development. Governance Spotlight Bonn, Development and Peace Foundation, 07, 3.*

19. *Kaufmann, O. (2018). La Protection Sociale en Allemagne (Social Law Reports). Munich , Germany: MAX PLANCK INSTITUTE FOR SOCIAL LAW AND SOCIAL POLICY.*

20. *Laroque, P. (2015). Sécurité Sociale et assurances sociales : la mise en œuvre de la sécurité sociale. vie-sociale, 02(10), 71-51. doi:https://www.cairn.info/revue-vie-sociale-2015-2-page-51.htm&wt.src=pdf*

21. *Laroque, P. (2015). Sécurité Sociale et assurances sociales : la mise en œuvre de la sécurité sociale. vie-sociale, 02(10), 71-51.*

doi:https://www.cairn.info/revue-vie-sociale-2015-2-page-51.htm&wt.src=pdf

22. *Lavigne. (2014). Le système de retraite en France. (177), 26.*
23. *Lowder, S., Bertini, R., & Croppenstedt, A. (2017). Poverty, social protection and agriculture: Levels and trends in data. Global Food Security(15), 100. Récupéré sur journal homepage: www.elsevier.com/locate/gfs*
24. *Mendil, d. (2020). les conséquences du viellissemnt démographique sur le système de retraite en Algérie. Retraite et société84, 143-153.*
25. *Mendil, D., & Brahmia, B. (2014). TRAVAIL ET SYSTEME DE RETRAITE EN ALGERIE. Revue d'Economie et de Statistique Appliquée(21), 265.*
26. *MEROUANI, W., HAMMOUDA, N.-E., & EL MOUDDEN, C. (2014). LE SYSTEME ALGERIEN DE PROTECTION SOCIALE : ENTRE BISMARCKIEN ET BEVERIDGIEN. Les cahiers du cread(n°107-108), 115.*
27. *Nguyen, T. C. (2024). Financial Crises and the Size of the Informal Economy: The Role of Political Ideology. Phenikaa University. doi:Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4750799 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4750799.*
28. *Nguyen, T. C. (2024). Financial Crises and the Size of the Informal Economy: The Role of Political Ideology. Phenikaa University. doi:Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=4750799 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4750799.*
29. *Palme, J. (2002). PROTECTION SOCIALE ET LUTTE CONTRE LES INÉGALITÉS : LE MODÈLE SCANDINAVE. L'Économie politique, 01(03), 112-103. doi:DOI 10.3917/leco.013.0103.*
30. *Patterson, Z., & Patterson , S. (2012). SOCIAL PROTECTION AND ECONOMIC GROWTH. The American Economist, 57(02), 195-188. Récupéré sur Stable URL: https://www.jstor.org/stable/43664720.*
31. *Seyfert , K., & Quarterman , L. (2021). Social protection for migrants and refugees. Social Protection Approaches to COVID-19 Expert Advice Service (SPACE),, 9.*

Reports :

1. *Bank Algérie. (2004-2022). Evolution économique et monétaire en Algérie(Rapport annuel (2004, 2008, 2013,2022). Algérie. Récupéré sur https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/*
2. *Beveridge, W. (2000). Social Insurance and allied services:Raport by sir William Beveridge(20thNovember1944). Bulletin of the word heath organization.*
3. *ESCWA. (2013). Social justice: Concepts, principles, tools and challenges, economic and social commission for western Esia. New York: escwa.*
4. *ESCWA. (2013). Social justice: Concepts, principles, tools and challenges, economic and social commission for western Esia. New York: escwa.*
5. *Flici, F. (2023, july 3-5). Sustaining Algeria's Retirement System in a Population Aging Context: Could a Contribution Cap Strategy Work? CEPARD Iinternational Conference on Population Aging, UNSW Sydney.*
6. *ILO. (2017). Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals(World Social Protection Report 2017–19). Geneva: International Labour Organization.*
7. *ILO. (2017). World Social Protection Report2017–19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals. Geneva: International Labour Organization (ILO).*
8. *ILO. (2017). World Social Protection Report2017–19: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals. Geneva: International Labour Organization (ILO).*
9. *ILO. (2020). Social protection responses to COVID-19 in Asia and the Pacific: The story so far and future considerations. Geneva: International Labour Organization (ILO)*
10. *ILO. (2020). Social protection responses to COVID-19 in Asia and the Pacific: The story so far and future considerations. Geneva: International Labour Organization (ILO).*
11. *ISSA. (2023). La Sécurité Social:Un droit humain fondamental. L'association Internationale de la Sécurité Sociale. doi:https://ww1.issa.int/fr/about/socialsecurity.*
12. *Khechen , M. (2013). SOCIAL JUSTICE: CONCEPTS, PRINCIPLES, TOOLS AND CHALLENGES . ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA) NEW YORK .*

13. *Ministère des finances,. (2022-2004). Note de présentation du projet de la loi de finances complémentaire. Rapport (2004, 2009, 2010, 2013,2015, 2019,2022),. ALGER.*

14. *Ministères des finances. (2002). Rapport de présentation de l'avant projet de la Loi de finances pour 2003. Algérie.*

15. *Ministères des finances. (2002). Rapport de présentation de l'avant projet de la Loi de finances pour 2003. Algérie.*

16. *Ministères des finances. (2007). Rapport de présentation de l'avant projet de la Loi de finances pour 2007. Algérie: Ministères des finances.*

17. *Ministères des finances. (2007). Rapport de présentation de l'avant projet de la Loi de finances pour 2007. Algérie: Ministères des finances.*

18. *Ministères des finances. (2010). Rapport de présentation de l'avant projet de la Loi de finances pour 2010. Algérie: Ministères des finances.*

19. *Ministères des finances. (2010). Rapport de présentation de l'avant projet de la Loi de finances pour 2010. Algérie: Ministères des finances.*

20. *Ministères des finances. (2022). Rapport de présentation de l'avant projet de la Loi de finances pour 2022. Algérie: Ministères des finances.*

21. *Ministères des finances. (2022). Rapport de présentation de l'avant projet de la Loi de finances pour 2022. Algérie: Ministères des finances.*

22. *ONS. (2024). Rapport N° 1030 Demographie Algerienne 2020 à2023. Alger.*

23. *Union européenne. (2013). Vos droit en matière de sécurité sociale en Allemagne, Emploi, affaires sociales et inclusion.*

Web Site:

1. *CNAC*. (16, AOUT 2023). Récupéré sur https://www.cnac.dz
2. *CNAS*. (05, AOUT 2023). Récupéré sur www.Cnas.dz
3. *CNAS*. (2023, AOUT 05). Récupéré sur www.Cnas.dz
4. *JORA*. (10, MAI 2023). Récupéré sur https://www.joradp.dz
5. MTESS. (17, Aout 2023). Récupéré sur https://www.mtess.gov.dz/ar/
6. *ISSA. (2023). La Sécurité Social:Un droit humain fondamental. L'association Internationale de la Sécurité Sociale. doi:https://ww1.issa.int/fr/about/socialsecurity*

7. *Jora. (2024, 04 05). Récupéré sur https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm*
8. *Mtss. (2024, 04 02). Récupéré sur www.mtess.gov.dz*
9. *Mtss. (2024, 04 02). Récupéré sur www.mtess.gov.dz*
10. *CNAS(2023, 08 05). Récupéré sur Cnas: www.Cnas.dz*
11. *JORA(2023, 05 10). Récupéré sur Jora: https://www.joradp.dz*
12. *MTESS(2023, 08 17). Récupéré sur Mtess: https://www.mtess.gov.dz/ar*
13. *JORA(2023, 07 22). Récupéré sur Jora: https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm*
14. *APS. (2023, 03 12). Récupéré sur Algérie Presse Service: www.aps.dz*
15. *CNAC. (s.d.). Récupéré sur https://www.cnac.dz*
16. *https://data.albankaldawli.org/indicator. (2023, 01 02). Consulté le 02 04, 2023, sur https://data.albankaldawli.org/indicator*
17. *Mtss. (2022, 01 22). Récupéré sur www.mtess.gov.dz*
18. *Social Security Administration. (2016, November 01). Social Insurance Programs.*
19. *Jora. (2024, 04 05). Récupéré sur https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm*
20. *Jora. (2023, 07 01). Journal officiel. Récupéré sur Le site officiel du secrétariat général du gouvernement : httpshttps://www.joradp.dz/HAR/Index.htmwww.joradp.dz/HAR/Index.htm*
21. *MTESS. (2024, 01 16). Récupéré sur https://www.mtess.gov.dz/ar/.*
22. *Mtess*. (2023, 03 01). Récupéré sur Ministère du Travail , de l'Emploi et de la Sécurité Sociale: https://www.mtess.gov.dz/ar/

الملاحق

الملحق رقم (2-1) تطور عدد المؤمنين إجتماعيا في صناديق الضمان الإجتماعي خلال الفترة من 2000 إلى 2017

الوحدة: مليون

السنوات	CNAS			CASNOS			CNR	CACOBATH		
	إجمالي عدد المؤمنين	المؤمنين الأجراء	النسبة %	عدد المنخرطين النشطين	عدد المشاركين إلى يومنا هذا	عدد المتقاعدين	عدد المتقاعدين	عدد المستخدمين المنخرطين	عدد العمال المصرح بهم	عدد الخدمات المقدمة
2000	-	-	-	968011	330869	122198	1253942	21788	291655	294153
2001	4873699	3726436	76.46	558473	303676	134908	1341161	30091	299694	292480
2002	4872715	3473458	71.28	604621	298069	145468	1422645	38746	387432	317408
2003	4055243	3425801	84.48	646785	305604	156070	1512681	42371	391977	502456
2004	6369266	3508155	55.08	680543	286718	169284	1605527	39971	519644	549590
2005	6756271	3567394	52.80	720090	291776	177891	1688055	44181	585192	580192
2006	6816052	3693254	54.18	765940	303164	185791	1771596	47067	595297	639282
2007	7337372	3809980	51.93	819821	329003	194730	1858902	53636	718919	779797
2008	7800320	4109664	52.69	877329	365858	198991	1948138	59425	830605	827296
2009	8346692	4788252	57.37	941825	393176	209796	2075444	63952	946425	963438

977376	1029942	67723	2169892	411359	424162	1011435	57.22	4860627	8494919	**2010**
1050407	1023703	64008	2189702	215517	437132	1123932	57.27	5050319	8819160	**2011**
1037274	1012788	61830	2319531	223121	472787	1250075	57.41	5332787	9288143	**2012**
971324	1005076	62984	2482454	231466	533679	1287463	55. 21	5673522	9917243	**2013**
1256930	1102401	64112	2630362	239403	582223	1381026	55.88	5938431	10626369	**2014**
1247994	1162144	64505	2773615	243241	643997	1493629	54.01	6126302	11342779	**2015**
1153508	1063957	59322	2978557	277700	915934	1721756	51.35	6140078	11957202	**2016**
1155766	1025716	58641	3216648	277222	827960	1697463	52.68	6347433	12050005	**2017**

المصدر من إعداد الباحثة استنادا على: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2017، الصفحات 24-20)، (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021، صفحة 20).

الملحق رقم (2-2): تطور عدد السكان في الجزائر من الفترة (2010-2021)

الوحدة (بالألاف)

السنوات	القوى العاملة	عدد السكان الذكور	عدد السكان إناث	عدد السكان الإجمالي
2010	10832191	18282636	17573708	35856344
2011	10616990	18632179	17911362	36543541
2012	11293832	18995990	18264572	37260563
2013	11793700	19371095	18629532	38000626
2014	11392848	19755734	19004433	38760168
2015	11709818	20152232	19390923	39543154
2016	11918421	20556314	19783015	40339329
2017	12073799	20961313	20175233	41136546
2018	12232256	21362603	20564404	41927007
2019	12413307	21756903	20948465	42705368
2020	12016029	22132899	21318767	43451666
2021	12312259	22497244	21680725	44177969

Source: (https://data.albankaldawli.org/indicator, s.d.)

الملحق رقم (2–3) تطور معدلات النمو الديمغرافي في الجزائر خلال الفترة من (2001–2019)

السنوات	معدل الخصوبة الكلي(طفل/امرأة)	معدل الخام للوفيات	معدل أمل الحياة
2001	,,	4,56	72,4
2002	2,5	4,41	73,4
2003	2,5	4,55	73,9
2004	,,	4,36	74,8
2005	2,5	4,47	74,6
2006	,,	4,3	75,7
2007	,,	4,38	75,7
2008	2,8	4,42	75,6
2009	2,8	4,51	75,5
2010	2,9	4,37	76,3
2011	2,9	4,41	76,5
2012	3	4,53	76,4
2013	2,9	4,39	77
2014	3	4,44	77,2
2015	3,1	4,57	77,1
2016	3,1	4,42	77,6
2017	3,1	4,55	77,6
2018	3	4,53	77,7
2019	3	4,55	77,8
2020	2.9	5.45	75.9
2021	2.9	5.75	75.7

Source : (Ons, 2019, p. 20), (ONS, 2020, p. 25) , (ONS, 2023, p. 26)

الملحق رقم (2– 4) : تطور نسبة مساهمة الدولة من الجباية البترولية لصالح صناديق الضمان الإجتماعي

السنوات	نسبة التضمان من الجباية البترولية	الجباية البترولية
2000	14,4	720
2001	16,812	840,6
2002	18,328	916,4
2003	16,7212	836,06
2004	17,244	862,2
2005	17,98	899
2006	18,32	916
2007	19,46	973
2008	34,308	1715,4
2009	38,54	1927
2010	30,034	1501,7
2011	30,588	1529,4
2012	45,57	1519
2013	45,57	1519
2014	47,331	1577,7
2015	51,687	1722,9
2016	50,478	1682,6
2017	63,81	2127
2018	70,491	2349,7
2019	75,555	2518,5
2020	41,8413	1394,71
2021	57,8115	1927,05

الملحق رقم (2-5): تطور الحد الأدنى للأجور في الجزائر من الفترة (2000-2021)

الوحدة:دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
SNMG	6000	8000	8000	8000	10000	10000	10000	12000	12000	12000	15000
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
SNMG	15000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	20000	20000

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا على الجريدة الرسمية لسنوات الدراسة.

الملحق رقم (3-1) المتغيرات الإقتصادية المتعقلة في الدراسة التطبيقية

N	Informal	Unem	FD/D	Resp	M	TC/D
2000	32,35	29,77	969,7	720	2022,5	75,3428
2001	34,7	27,3	1168,3	840,6	2473,5	77,8196
2002	42	25,9	1402,7	916,4	2901,5	79,7234
2003	43,5	23,72	1599	836,06	3354,4	72,6128
2004	45	17,65	2046,7	862,2	3644,3	72,6137
2005	49,1	15,27	2395,4	899	4070,4	73,3799
2006	53,1	12,27	2583,9	916	4827,6	71,1582
2007	49,7	13,79	3220,4	973	5994,6	66,8299
2008	49,1	11,33	4113,6	1715,4	6955,9	71,1826
2009	50,4	10,16	4672,6	1927	7173,1	72,7309
2010	50,1	9,96	4968,1	1501,7	8280,7	73,9437
2011	45,6	9,96	5477,5	1529,4	9929,2	76,0563
2012	41,8	10,97	6243,3	1519	11015,1	78,1025
2013	42,4	9,82	7223,6	1519	11941,5	78,1524

2014	40,9	10,21	7848,4	1577,7	13686,7	87,9039
2015	38,5	11,21	8466,2	1722,9	13704,5	107,1317
2016	37,8	10,2	8826,8	1682,6	13816,3	110,5274
2017	42,9	10,334	9163,2	2127	14974,6	114,9327
2018	41,8	10,416	9669,6	2349,7	16636,7	118,2906
2019	41,9	10,495	9162,3	2518,5	16506,6	119,1596
2020	40,1	12,248	7694	1394,71	17659,6	134,258
2021	42,91	11,747	8221,7	1927,05	20053,5	116,9503

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على التقارير التالية: (Bank Algérie, 2004-2022) ، (Ministère des finances,, 2022-2004) ، (الأوابك، 2005-2022).

الملحق رقم (3-2) مؤشرات(إيرادات ونفقات)صناديق الضمان الإجتماعي (CNAS/CASNOS) في الدراسة التطبيقية الوحدة: مليون د.ج

N	DCNAS	RCNAS	ECASNOS	RCASNOS
2000	71100	70600	11080	8300
2001	80744	88174	8819	9065
2002	98719	104771	9464	10121
2003	106431	115331	10306	9543
2004	128659	137144	11700	10092
2005	159711	169703	12993	10588
2006	160858	162429	13497	11634
2007	167285	176930	15385	14545
2008	191726	217423	17162	17146
2009	187104	237280	17739	19095
2010	211092	290835	20236	23668
2011	240607	374138	23558	25394
2012	280753	477285	26609	30789
2013	322523	429838	33010	35448
2014	374060	459757	38196	38572
2015	395395	474944	41256	43709
2016	400553	482065	45349	71780
2017	435227	492340	55111	67339
2018	*464988	*489094	*59463	*69830

2019	*433589	*487833	*51347	*62527
2020	*444601	*489755	*55255	*67470
2021	*447726	*488894	*59003	*72597

المصدر من إعداد الباحثة استنادا على: المعطيات الإحصائية للمديريات العامة للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء وغير الأجراء والديوان الوطني للإحصائيات

(*): بينات تقديرية من إعداد الباحثة.

الملحق(3-3): مؤشرات متعلقة بإيرادات ونفقات صناديق الضمان الاجتماعي (CNAS) (المديرية العامة) الوحدة(م.س)

السنوات	الأداءات	التأمين الاجتماعي	AT/MP	مخصصات للمستشفيات	نفقات أخرى	التجهيزات	الاستثمارات	نفقات مختلفة	الاشتراكات	موارد أخرى
2013	257 364 777 117	187 193 669 603	19 886 851 519	49 629 410 000	654 845 995	40 668 804 324	2 599 994 682	272 448 357	386 819 677 889	4 332 913 312
2014	543 901 043 654	210 927 785 873	22 256 603 565	57 818 524 000	252 898 130 217	44 008 974 567	3 279 347 289	226 791 403	399 632 786 046	18 745 795 223
2015	565 563 223 559	224 126 733 415	23 319 267 927	65 219 092 000	252 898 130 217	45 121 216 072	4 449 399 475	211 448 743	420 738 336 751	11 460 750 803
2016	575 038 361 675	232 520 079 050	24 804 641 408	64 815 511 000	252 898 130 217	41 669 920 048	3 470 816 285	392 687 124	425 873 122 260	12 805 612 636
2017	602 933 457 769	251 857 427 514	24 424 330 038	73 753 570 000	252 898 130 217	39 225 735 493	6 607 822 123	204 815 536	426 955 411 411	21 073 754 263
2018	638 961 462 036	281 806 328 373	24 257 003 446	80 000 000 000	252 898 130 217	38 834 020 599	3 348 394 795	439 006 792	435 491 989 587	9 583 241 919
2019	670 277 181 695	303 483 597 475	25 870 030 003	88 025 424 000	252 898 130 217	40 700 362 295	3 195 177 368	239 453 513	457 365 236 080	10 658 651 951
2020	697 357 034 534	326 372 529 166	26 086 375 151	92 000 000 000	252 898 130 217	47 641 674 977	1 165 357 950	280 341 981	458 009 042 768	8 207 118 332
2021	758 669 659 267	375 437 074 100	27 878 310 950	102 456 144 000	252 898 130 217	50 234 027 931	2 615 382 536	572 008 088	489 554 163 597	2 356 333 611

المصدر: المديرية العامة CNAS

الملحق(3-4): المتغيرات صناديق الضمان الإجتماعي (عدد الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة ونفقاتهم) CNAS

الوحدة: المليار سنتيم

السنوات	المؤمنون ذوي الحقوق	عدد الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة	نفقات عدد الأشخاص المصابين بالأمراض المزمنة
2013	21 290 441	2 031 818	109 852 476 312
2014	21 825 176	2 307 259	123 223 463 884
2015	22 349 333	2 147 982	129 607 069 132
2016	22 598 436	2 225 758	134 224 928 667
2017	22 293 383	2 405 185	135 728 417 650
2018	23 614 449	3 094 808	144 659 889 177
2 019	23 556 189	3 338 525	177 965 301 863
2 020	23 487 100	3 816 776	189 079 385 824
2 021	23 663 417	4 457 704	192 543 116 845

المصدر: المديرية العامة CNAS

الملحق رقم (3-5): نفقات الحماية الإجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي(بإستثناء الصحة)، استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة

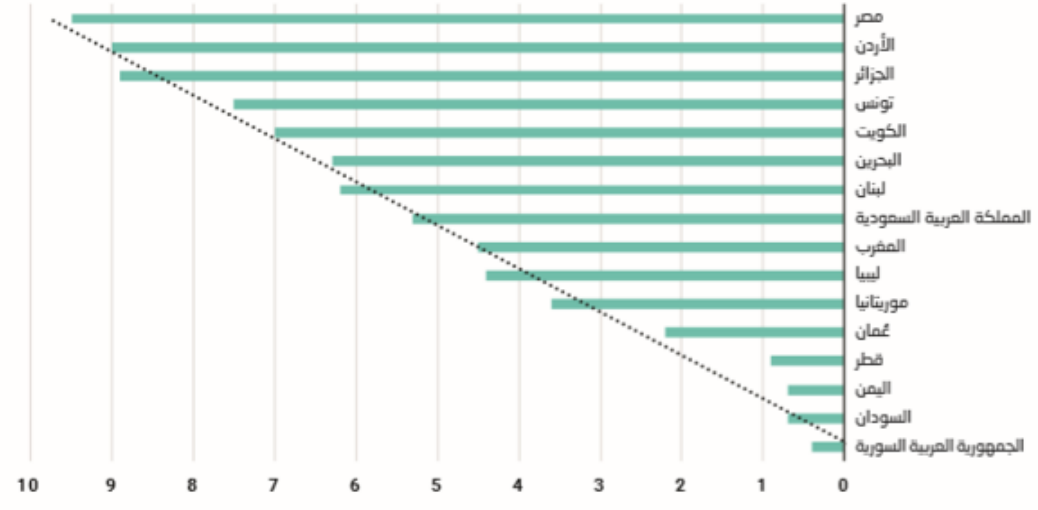

المصدر: (الإسكوا، 2021، صفحة 18)

الملحق رقم(3–6): الانفاق الحكومي على الصحة (2000–2021)، النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: النسبة المئوية(%)

السنوات	Current health expenditure (% of GDP)
2000	3,48903275
2001	3,83787704
2002	3,7300415
2003	3,60104108
2004	3,5440731
2005	3,23516107
2006	3,35510349
2007	3,82141757
2008	4,20188284
2009	5,35939837
2010	5,11716986
2011	5,26748085
2012	6,00050974
2013	6,03576279
2014	6,54721403
2015	6,97849178
2016	6,60749817
2017	6,27938414
2018	6,16302586
2019	6,25170851
2020	6,32117987
***2021**	7,15362519

المصدر:(الإسكوا، 2021)

(*): بينات تقديرية من إعداد الباحثة.

الملاحق المتعلقة بمخرجات طريقة المركبات الأساسية الخاصة بصندوق CNAS

الملحق رقم (3–7): مصفوفة الإرتباط ومحدد الإرتباط

Correlation Matrix[a]									
		ER	M2	UNEM	FD	INFORM	Resp	RCNAS	ECNAS
Correlation	ER	1,000	,856	-,340	,793	-,414	,651	,761	,869
	M2	,856	1,000	-,691	,957	-,177	,817	,956	,980
	UNEM	-,340	-,691	1,000	-,759	-,451	-,712	-,754	-,704
	FD	,793	,957	-,759	1,000	-,162	,877	,976	,982
	INFORM	-,414	-,177	-,451	-,162	1,000	,010	-,185	-,192
	Resp	,651	,817	-,712	,877	,010	1,000	,807	,826
	RCNAS	,761	,956	-,754	,976	-,185	,807	1,000	,963
	ECNAS	,869	,980	-,704	,982	-,192	,826	,963	1,000
Sig. (1-tailed)	ER		,000	,061	,000	,028	,001	,000	,000
	M2	,000		,000	,000	,215	,000	,000	,000
	UNEM	,061	,000		,000	,017	,000	,000	,000
	FD	,000	,000	,000		,236	,000	,000	,000
	INFORM	,028	,215	,017	,236		,482	,205	,196
	Resp	,001	,000	,000	,000	,482		,000	,000
	RCNAS	,000	,000	,000	,000	,205	,000		,000
	ECNAS	,000	,000	,000	,000	,196	,000	,000	
a. Determinant = 1,378E-8									

المصدر: مخرجات SPSS

الملحق رقم(3–8): جودة تمثيل البيانات

Communalities		
	Initial	Extraction
ER	1,000	,858
M2	1,000	,963
UNEM	1,000	,954
FD	1,000	,984
INFORM	1,000	,934
Resp	1,000	,803
RCNAS	1,000	,947
ECNAS	1,000	,984
Extraction Method: Principal Component Analysis.		

المصدر: مخرجات SPSS

الملحق(3 –9) : مصفوفة المركبات بعد التدوير

Rotated Component Matrix[a]		
	Component	
	1	2
FD	**,992**	
ECNAS	**,989**	
M2	**,979**	
RCNAS	**,973**	
Resp	**,884**	
ER	**,830**	**,411**
UNEM	-,759	**,615**
INFORM		**-,957**
a. Rotation converged in 3 iterations.		

المصدر: مخرجات SPSS

الملحق رقم (3–10) : مصفوفة المركبات

Component Matrix[a]		
	Component	
	1	2
FD	,992	
ECNAS	,990	
M2	,979	
RCNAS	,973	
Resp	,882	
ER	,835	,402
UNEM	-,752	,623
INFORM		-,956
Extraction Method: Principal Component Analysis.		
a. 2 components extracted.		

المصدر: مخرجات SPSS

الملحق رقم (3–11): مصفوفة المركبات بعد التدوير

Component Transformation Matrix		
Component	1	2
1	1,000	,011
2	-,011	1,000
Extraction Method: Principal Component Analysis. Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.		

المصدر: مخرجات SPSS

الملاحق المتعلقة بمخرجات طريقة المركبات الأساسية الخاصة بصندوق CASNOS

الملحق رقم(3–12): مصفوفة الإرتباط ومحدد الارتباط

Correlation Matrix[a]									
		ER	M2	UNEM	FD	INFORM	Resp	RCASNOS	ECASNOS
Correlation	ER	1,000	,856	-,340	,793	-,414	,651	,931	,927
	M2	,856	1,000	-,691	,957	-,177	,817	,950	,972
	UNEM	-,340	-,691	1,000	-,759	-,451	-,712	-,564	-,585
	FD	,793	,957	-,759	1,000	-,162	,877	,925	,940
	INFORM	-,414	-,177	-,451	-,162	1,000	,010	-,290	-,269
	Resp	,651	,817	-,712	,877	,010	1,000	,782	,799
	RCASNOS	,931	,950	-,564	,925	-,290	,782	1,000	,983
	ECASNOS	,927	,972	-,585	,940	-,269	,799	,983	1,000
Sig. (1-tailed)	ER		,000	,061	,000	,028	,001	,000	,000
	M2	,000		,000	,000	,215	,000	,000	,000
	UNEM	,061	,000		,000	,017	,000	,003	,002
	FD	,000	,000	,000		,236	,000	,000	,000
	INFORM	,028	,215	,017	,236		,482	,096	,113
	Resp	,001	,000	,000	,000	,482		,000	,000
	RCASNOS	,000	,000	,003	,000	,096	,000		,000
	ECASNOS	,000	,000	,002	,000	,113	,000	,000	
a. Determinant = 4,755E-8									

المصدر: مخرجات spss

الملحق رقم (3-13): جودة البيانات

Communalities		
	Initial	Extraction
ER	1,000	,901
M2	1,000	,963
UNEM	1,000	,938
FD	1,000	,964
INFORM	1,000	,911
Resp	1,000	,815
RCASNOS	1,000	,967
ECASNOS	1,000	,980
Extraction Method: Principal Component Analysis.		

المصدر: مخرجات spss

الملحق رقم (3–14): مصفوفة المركبات

Component Matrix[a]		
	Component	
	1	2
ECASNOS	,982	
M2	,981	
FD	,979	
RCASNOS	,972	
ER	,883	,350
Resp	,874	
UNEM	-,692	,678
INFORM		-,936
Extraction Method: Principal Component Analysis.		
a. 2 components extracted.		

المصدر: مخرجات spss

الملحق رقم (3–15): مصفوفة المركبات بعد التدوير

Rotated Component Matrix[a]		
	Component	
	1	2
ECASNOS	**,985**	
M2	**,981**	
FD	**,976**	
RCASNOS	**,976**	
ER	**,892**	-,325
Resp	,867	
INFORM		**,930**
UNEM	-,672	**-,697**

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.

a. Rotation converged in 3 iterations.

المصدر: مخرجات SPSS

الملحق رقم (3-16): Component Score Covariance Matrix

Component Score Covariance Matrix		
Component	1	2
1	1,000	,000
2	,000	1,000

Extraction Method: Principal Component Analysis.
Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.
Component Scores.

المصدر: مخرجات spss

الملحق رقم(3–17): الجريدة الرسمية التي تتضمن الاتفاقية بين هيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات الخاصة للتكفل بالولادة

كيفيات تطبيق العنوان الثاني من القانون رقم 83–11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 19–370 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1441 الموافق 28 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20–01 المؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 2 جانفي سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92–07 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 جانفي سنة 1992 والمتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 92–276 المؤرخ في 5 محرم عام 1413 الموافق 6 يوليو سنة 1992 والمتضمن مدونة أخلاقيات الطب،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 05–171 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1426 الموافق 7 مايو سنة 2005 الذي يحدد شروط سير المراقبة الطبية للمؤمن لهم اجتماعيا،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07–321 المؤرخ في 10 شوال عام 1428 الموافق 22 أكتوبر سنة 2007 والمتضمن تنظيم المؤسسات الاستشفائية الخاصة وسيرها،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08–124 المؤرخ في 9 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 15 أبريل سنة 2008 الذي يحدد صلاحيات وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 60 من القانون رقم 83–11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية، المعدل والمتمم، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد الاتفاقية النموذجية المبرمة بين هيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات الاستشفائية الخاصة للتكفل بعمليات الولادة.

يرفق نموذج الاتفاقية النموذجية المنصوص عليها في الفقرة الأولى أعلاه، بالملحق بهذا المرسوم.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 19 رجب عام 1441 الموافق 14 مارس سنة 2020.

عبد العزيز جراد

الملحـــق

الاتفاقية النموذجية المبرمة

بين هيئات الضمان الاجتماعي

والمؤسسات الاستشفائية الخاصة للتكفل بالولادة

بين :

الصندوق :.....

المقر :.....

الممثل من طرف مديرها العام : .....

من جهة،

و :

المؤسسة الاستشفائية الخاصة المسماة أدناه :

.....

المقر:.....

الترخيص رقم.....المؤرخ في.....

الممثل من طرف.....

الممثلة من طرف :.....

من جهة أخرى،

تم الاتفاق على ما يأتي :

الفصل الأول

موضوع الاتفاقية

المادة الأولى : تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد شروط وكيفيات التكفل بولادات المستفيدين من الضمان الاجتماعي في المؤسسات الاستشفائية الخاصة، الطرف في هذه الاتفاقية التي تدعى في صلب النص "المؤسسة الخاصة".

المادة 2 : المستفيدون من هذه الاتفاقية هم :

– المؤمن لهن اجتماعيا،

– زوجة أو زوجات المؤمن له اجتماعيا.

المادة 3 : تحدد الأعمال المشمولة بهذه الاتفاقية وكذا تسعيراتها في الملحق الأول بهذه الاتفاقية.

تخضع الولادات بواسطة العملية القيصرية لإجراء الموافقة المسبقة للصندوق، بناء على اقتراح معلّل من الطبيب المعالج.

في حالة ما إذا تم اللجوء إلى عملية قيصرية خلال الولادة بسبب مضاعفات، فإن التكفل بهذه العملية سيخضع لإجراءات المراقبة البعدية

الفصل الثامن

نقض الاتفاقية وفسخها

المادة 27 : يمكن نقض هذه الاتفاقية من أحد الطرفين المتعاقدين بواسطة رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام توجه إلى الطرف الآخر بإشعار مسبق مدته شهر (1) واحد.

المادة 28 : يتم فسخ هذه الاتفاقية بقوة القانون في حالة سحب ترخيص فتح المؤسسة الخاصة من طرف المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالصحة.

كما يمكن فسخ الاتفاقية من أحد الطرفين، في حالة :

– عدم احترام الالتزامات التعاقدية من أحد الطرفين،

– تعديل تشريعي أو تنظيمي يمس بالمبادئ التي تحكم هذه الاتفاقية.

يتم فسخ الاتفاقية بواسطة إشعار الطرف الآخر برسالة موصى عليها مع وصل استلام، ويدخل الفسخ حيز التنفيذ بعد إشعار مسبق بشهر (1) واحد ابتداء من تاريخ استلام الرسالة.

المادة 29 : تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من قبل الطرفين (2).

حرر بـ.....المواقف .....

عن المؤسسة الاستشفائية الخاصة

.....

عن هيئة الضمان الاجتماعي

.....

الملحق الأول

الأعمال ومبالغ التصميرات الجزافية التي تغطيها الاتفاقية

الرقم	تعيين الأعمال	مبالغ التصميرات الجزافية (دج)
1	الولادة البسيطة بكيفية طبيعية	25.000
2	الولادة البسيطة بكيفية طبيعية من خلال إجراء بضع الفرج	30.000
3	الولادة البسيطة بكيفية طبيعية من خلال عملية لقط الجنين	35.000
4	الولادة البسيطة بكيفية طبيعية مع التخدير الموضعي ما فوق الجافية	35.000
5	الولادة الخاصة بالتوأم	45.000
6	الولادة القيصرية البسيطة	50.000
7	الولادة القيصرية على رحم يحتوي على ندبات	50.000
8	الولادة القيصرية بالنسبة للنساء اللواتي تعانين من أمراض إضافية، لا سيما ارتفاع ضغط الدم والسكري، بما في ذلك التكفل بالأدوية المتناولة	60.000

الملحق الثاني

استمارة طلب الالتزام
بالتكفل بالولادة

هيئة الضمان الاجتماعي: .....
الوكالة: .....

التعريف بالشخص المستفيد

المؤمن له (ها) اجتماعيا

اللقب: .....
الاسم: .....
رقم الضمان الاجتماعي: .....
العنوان: .....

الزوج المستفيد

الاسم: .....
اللقب: .....
تاريخ الميلاد: .....

تصريح المؤمن له (ها) اجتماعيا

أنا الموقّع أسفله، السيد، السيدة، أصرّح أنني اخترت العيادة المعرفة أدناه:

☐ ولادتي المقررة يوم .....
☐ الولادة الخاصة بزوجتي المقررة يوم .....

التاريخ والتوقيع

التعريف بالمؤسسة الاستشفائية الخاصة التي تم اختيارها

التسمية: .....
العنوان: .....
اسم ولقب الممثل القانوني .....
أنا الموقّع أسفله، ألتزم بالتكفل بالسيدة ..... على مستوى مؤسستنا من أجل الولادة
المقررة يوم .....

التاريخ والتوقيع والختم

مرسوم تنفيذي رقم 20-70 مؤرخ في 29 رجب عام 1441 الموافق 24 مارس سنة 2020، يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته.

إنّ الوزير الأول،

– بناء على الدستور، لا سيما المادتان 99-4 و143 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 88-07 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بالوقاية الصحية والأمن وطب العمل،

– وبمقتضى القانون رقم 98-06 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1419 الموافق 27 يونيو سنة 1998 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 01-13 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 7 غشت سنة 2001 والمتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه، المعدل والمتمم،

الملحق رقم 06

استمارة رفع التحفظات بعد المناقشة

السنة الجامعية: 2024-2025

المؤسسة الجامعية: جامعة تلمسان

الكلية أو المعهد: الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

القسم :العلوم الاقتصادية

1-معلومات خاصة بطالب الدكتوراه:

اسم ولقب المترشحة: **خروبي نوال**

عنوان الرسالة: الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لدراسة حالة صناديق الضمان الاجتماعي للأجراء و غير الأجراء الفترة (2000-2021)

2-معلومات خاصة برئيس اللجنة (الخبير) :

الاسم و اللقب: شعيب بغداد

الرتبة: أستاذ التعليم العالي

مكان العمل: جامعة تلمسان

بناء على محضر مناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه، الذي سجل التحفظات التالية:

.....

.....

.....

وبعد متابعة التعديلات والتصحيحات التالية:

.....

.....

.....

أصرح بصفتي رئيس لجنة المناقشة، أن الأطروحة المذكورة قد استوفت شروط مناقشتها، وتؤهل صاحبها لتقديم ملفه للحصول على شهادة الدكتوراه.

تلمسان في: 15/01/2025

الاسم واللقب والإمضاء (رئيس لجنة المناقشة):

Pr CHAIB BAGHDAD

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد– تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

نيابة العمادة لما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات الخارجية

محضر مناقشة رسالة دكتوراه رقم..09../2025

الاسم واللقب: **خروبي نوال** المولودة بتاريخ: : 29-08-1988 بعمي موسى - غليزان

ناقشت رسالة دكتوراه علنا والمعنونة

الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لدراسة حالة صناديق الضمان الاجتماعي للأجراء و غير الأجراء الفترة (2000-2021)

وذلك للحصول على شهادة دكتوراه شعبة: **العلوم الاقتصادية** تخصص: **تحليل اقتصادي و استشراف**

أمام لجنة المناقشة المتكونة من الأساتذة بناءا على محضر اجتماع المجلس العلمي للكلية المنعقد في **15-10-2024**

وطبقا لقرار الترخيص لمناقشة رسالة دكتوراه بتاريخ: **10-12-2024**

الاسم و اللقب	أستاذ	الجامعة الأصلية	بصفته	الإمضاء
أ.د. شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا	
أ.د.بودلال علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا	
أ.د. بن لولو سليم بدرالدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا	غائبا
أ.د. بوريش لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا	
أ.د.بلعربي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا	
أ.د دالي يحي آسية	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنة	

بعد المداولة قررت اللجنة منح الطالبة المذكورة أعلاه شهادة دكتوراه شعبة: **العلوم الاقتصادية** تخصص: **تحليل اقتصادي و استشراف** بميزة: ..مشرف جدا..

تلمسان في: 15/01/2025

عميد الكلية

أ.د. بن لدغم محمد

عميد الكلية

رئيس اللجنة

Pr Chaib Belkacem

-1- ذكر التخصص

-2- "مشرف" و"مشرف جدا" وفق المرسوم رقم 98/254